جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

السياسة العثمانية تجاه ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

(1293 – 1327هـ/1876 – 1909م)

The Ottoman Policy in the Hejaz Region during the Reign of Sultan Abdul Hamid II

(1293 - 1327AH/1876 - 1909AD)

إعداد الطالب
بشير حسن حسين السمو

إشراف الدكتور
علاء كامل عبد الجابر سعادة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الأول 2019/2018م

﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾

سورة القصص، الآية "14"

التفويض

أنا الطالب **بشير حسن حسين السمو** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم وحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: بشير حسن حسين السمو.

التوقيع:.....

التاريخ: 2018/12/24م.

إقراروالتزام

أنا الطالب بشير حسن حسين السمو الرقم الجامعي: **(1670303006)**

التخصص: التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة:

(السياسة العثمانية تجاه ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1293–1327هـ/1876- 1909م)

The Ottoman Policy in the Hejaz Region during the Reign of Sultan Abdul Hamid II (1293 – 1327AH/1876 – 1909AD)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، وأعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مُستلة من رسائل أو كتب أو بحوث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها عن طريق أي وسيلة إعلامية، وبناء على ما تقدم فإنني أتحمل كافة التبعات القانونية فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي الحق في الاعتراض لقرار مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....التاريخ: 2018/12/24م

قـــرار لجنـــة المناقشـــة

السياســـة العثمانيـــة تجـاه ولايـــة الحجـــاز

في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

(1293–1327هـ/1876- 1909م)

The Ottoman Policy in the Hejaz Region during the Reign of Sultan Abdul Hamid II

(1293 - 1327AH/1876–1909AD)

إعداد الطالب

بشير حسن حسين السمو

إشـــراف الدكتـــور

علاء كامل عبد الجابر سعادة

أعضـــاء لجنـــة المناقشـــة		التوقيـــع
د. علاء كامل عبد الجابر سعادة	مشرفاً ورئيساً	
أ.د. عليان عبد الفتاح محمد الجالودي	عضواً	
د. أنور عوده عواد الخالدي	عضواً	
أ.د. إبراهيم فاعور صيتان الشرعة	عضواً خارجياً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث

ونوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 2018/12/24م

إهداء

❖ إلى أبي الحنون...

❖ إلى أمي الحنونة...

❖ إلى زوجتي الغاليـــة وابني الغالـــي عبد الله...

❖ إلى إخواني الكرام وأخواتي الكريمات...

❖ إلى روح أخي الشهيد (عبد الله)...

إليكم يا أحبائي أهدي هذه الدارسة التاريخية

الشكروالتقدير

أشكر الله– عز وجل– وأحمده على ما منَّ به عليَّ من إنجاز هذه الدراسة، وإخراجها إلى حيز الوجود، وأدعوه الله أن ينفع بها الإسلام والمسلمين، وأن يجعلها في ميزان حسناتنا.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجامعة آل البيت، وممثلة برئيسها وعمداء كليات الجامعة وأساتذتها وعموم القائمين عليها، هذه الجامعة التي احتضنتني لأكون أحد طلابها، وأسأل الله أن يجزيهم عنّي خير الجزاء.

وأتوجه بشكري الجزيل وتقديري ووافر امتناني إلى أستاذي الدكتور: علاء كامل عبد الجابر سعادة، وذلك لإشرافه على رسالتي وحسن توجيهه ورعايته، حيث ظهر أثر ذلك جليًّا في هذه الرسالة، فجزاه الله عنّي خير ما يجازى به أستاذ عن تلميذه.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة مناقشة هذه الرسالة لكل من: الأستاذ الدكتور عليان عبد الفتاح الجالودي والدكتور أنور عوده الخالدي والأستاذ الدكتور إبراهيم فاعور الشرعة لتفضلهم بقبول مناقشة على هذه الرسالة.

وكذلك الشكر إلى الذين علمونا حب العلم والمعرفة، إلى الذين أناروا لنا درب الحياة، إلى أساتذتي الأجلاء بقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة آل البيت؛ لما بذلوه من جهد وعطاء، وما نهلته من منهل فيض علمهم وخلقهم الكريم، وما طوّقوني به من جميلٍ، توجيهاً وإرشاداً نحو الأفضل.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى العاملين بمركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام في الجامعة الأردنية؛ لما وفروه لي من مساعدة للحصول على الوثائق التي تخص فترة الدراسة، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء.

وأشكر أفراد أسرتي الذين شاركوني وساندوني بالدعاء، وأخصُّ بالذكر هنا والديّ الحنونين، وإخواني وأخواتي الأعزاء، وأخص بالذكر أيضاً زوجتي التي بذلت كل ما في وسعها لنجاح هذه الدراسة.

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى مركز سيبويه للاستشارات اللُغوية والبحثية على مراجعتهم اللغوية للرسالة.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من الأصدقاء والإخوان، وإلى من شجعني ووقف إلى جانبي، وإلى كل من كان له دور من قريب أو من بعيد في إيصال هذه الدراسة إلى ما وصلت إليه من نتائج متواضعة، لعلها تكون مفيدة لمن يرجع إليها.

والله ولي التوفيق **الباحث**

بشير حسن حسين السمو

المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الآية.	ب
التفويض.	ج
إقرار الالتزام.	د
أعضاء لجنة المناقشة.	هـ
الإهداء.	و
الشكر والتقدير.	ز
قائمة المحتويات.	ح
قائمة الجداول.	ل
قائمة الملاحق.	ن
قائمة المختصرات.	س
ملخص اللغة العربية.	ع
المقدمة.	5 – 1
التمهيد **أوضاع ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني**	25 – 6
أولاً: الأوضاع السياسية والإدارية في ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني.	8
ثانياً: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني.	14
الفصل الأول **العثمانيون والحجاز (إطار تاريخي)**	48 – 26
أولاً: ولاية الحجاز (التسمية والموقع والحدود).	27
1- ولاية الحجاز لغة واصطلاحاً.	28
2- الموقع والحدود لولاية الحجاز.	30
3- مدن ولاية الحجاز.	32

ثانياً: مكانة ولاية الحجاز في السياسة العثمانية.	39
1- أهمية ولاية الحجاز بالنسبة للدولة العثمانية.	39
2- الأطماع العثمانية في السيطرة على ولاية الحجاز.	42
ثالثاً: السيطرة العثمانية على ولاية الحجاز.	44
1- الأوضاع العامة لولاية الحجاز قبيل السيطرة العثمانية عليها.	44
2- السيطرة العثمانية على ولاية الحجاز.	46
الفصل الثاني **الأوضاع الإدارية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني**	91 – 49
أولاً: التقسيمات الإدارية في ولاية الحجاز.	51
1- إمارة مكة المكرمة.	51
2- متصرفية المدينة المنورة.	53
3- متصرفية جدة.	54
ثانياً: الجهاز الإداري ومهامه.	57
1- الجهاز الإداري في أقضية الحجاز (ولاية الحجاز، إمارة مكة المكرمة، متصرفية المدينة المنورة، متصرفية جدة).	58
2- مهام الجهاز الإداري.	66
ثالثاً: المجالس الإدارية في ولاية الحجاز.	81
1- مجلس إدارة الولاية.	81
2- مجلس إدارة اللواء.	84
3- مجلس إدارة القضاء.	85
4- مجلس إدارة الناحية.	87
5- مجلس الاختيارية في القرى.	88
6- المجلس البلدي (الحسبة قديماً).	89
الفصل الثالث **السلطان عبد الحميد الثاني (سياسته الداخلية والخارجية)**	124 - 92
أولاً: مولده ونشأته وتوليه السلطنة.	93
1- المولد والنشأة.	93
2- صفاته، واللغات التي اشتهر بها.	95

3- توليه السلطنة.	98
ثانياً: السياسة الداخلية للسلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909م).	100
1- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه الإصلاحات العامة في ولاية الحجاز.	101
2- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه المعارضة السياسية في ولاية الحجاز.	104
3- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه أشراف الحجاز.	106
4- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من فكرة الجامعة الإسلامية.	108
ثالثاً: السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909م).	114
1- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه بريطانيا وفرنسا.	114
2- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه روسيا.	117
3- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من ألمانيا.	119
4- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الشريف الحسين بن علي.	121
الفصل الرابع **الأشراف و مشروع خط سكة الحديد الحجازية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني**	157 – 125
أولاً: مكانة الأشراف في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في ولاية الحجاز.	127
أ- حكم الأشراف لإمارة مكة المكرمة.	128
1- ولاية الشريف الحسين بن محمد بن عبد المعين بن عون (1877 – 1880م).	128
2- ولاية الشريف عبد المطلب بن غالب بن مساعد آل زيد الحسني الثالثة (1880 – 1882م).	128
3- ولاية الشريف عون الرفيق بن محمد بن عبد المعين بن عون (1882 – 1905م).	131
4- ولاية الشريف علي بن عبد الله بن محمد بن عبد المعين بن عون (1905 – 1908م).	134
5- ولاية الشريف الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن عون (1908 – 1916م).	135

ب-موقف الأشراف من فكرة الجامعة الإسلامية.	141
ثانياً: مشروع خط سكة الحديد الحجازية "الأهمية والإنشاء والمعارضة".	143
1- مشروع خط سكة الحديد الحجازية (جذور الفكرة وأسباب الإنشاء).	143
2- تمويل فكرة المشروع.	146
3- الصعوبات التي واجهت المشروع.	152
4- أهمية مشروع خط سكة الحديد الحجازية.	154
5- حفل افتتاح مشروع خط سكة الحديد الحجازية.	155
الفصل الخامس **الأوضاع التعليمية والصحية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني**	200 – 158
أولاً: الأوضاع التعليمية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.	160
1- التعليم في الحرمين: المكي والنَّبوي.	162
2- التعليم الحكومي والأهلي في ولاية الحجاز.	169
3- التعليم الحكومي والأهلي في جدة.	175
4- التعليم في الطائف والوجه وينبع.	181
ثانياً: الأوضاع الصحية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.	182
الخاتمة.	205 – 201
قائمة المصادر والمراجع.	230 – 206
الملاحق.	235 – 231
Abstract.	236

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	التقسيمات الإدارية في ولاية الحجاز عام 1883 – 1908م.	56
2	أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في ولاية الحجاز عام 1883م.	59
3	أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في إمارة مكة المكرمة.	60
4	أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في ناحية الطائف عام 1885/1883م.	61
5	أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في متصرفية المدينة المنورة عام 1896/1892.	61
6	أسماء الذين تولوا القضاء في ينبع البحر عام 1906م.	63
7	أسماء الذين تولوا القضاء في الوجه عام 1906م.	63
8	أسماء الذين تولوا القضاء في سوار قبة عام 1902م.	63
9	أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في متصرفية جدة عام 1907م.	64
10	أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في مجلس ناحية رابغ عام 1887م.	64
11	أسماء الذين تولوا القضاء في معمورة الحميد عام 1908/1907م.	65
12	أسماء الولاة الذين تولوا منصب ولاية الحجاز عام 1876 – 1909م.	67
13	أسماء الذين تولوا منصب الدفتردار عام 1876 – 1909م.	68
14	أسماء الذين تولوا منصب معاون الوالي عام 1885 – 1891م.	70
15	أسماء الذين تولوا منصب المكتوبجي عام 1879 – 1908م.	71
16	أسماء الذين تولوا منصب القاضي في ولاية الحجاز عام 1876 – 1909م.	73
17	أسماء الذين تولوا إمارة مكة المكرمة عام 1877 – 1916م.	76
18	أسماء القائممقاميين الذين تولوا إدارة الأقضية وسنوات حكمهم عام 1882 – 1909م.	77
19	أسماء مدراء النواحي عام 1885 – 1891م.	79
20	أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في الدفتر خاقاني عام 1902 – 1908م.	81
21	أسماء الذين تولوا مجلس إدارة الولاية في ولاية الحجاز عام 1885 – 1891م.	82

22	أسماء الذين تولوا مجلس إدارة اللواء في ولاية الحجاز عام 1887 – 1891م.	84
23	أسماء الذين تولوا مجلس إدارة القضاء في ولاية الحجاز عام 1887 – 1891.	86
24	أسماء الذين تولوا مجلس إدارة الناحية عام 1887 – 1891م.	87
25	أسماء الذين تولوا مجلس إدارة مجلس البلدية في جدة عام 1883 – 1891م.	90
26	أسماء المؤسسات التعليمية في مكة المكرمة.	167
27	أسماء المؤسسات التعليمية في المدينة المنورة.	168
28	أسماء المعلمين بالمدرسة الرشدية في مكة المكرمة.	171
29	أسماء المعلمين بالمدرسة الرشدية في المدينة المنورة.	171
30	أسماء المعلمين والموظفين بالمدرسة الرشدية في جدة.	177
31	إحصائية لعدد التلاميذ والمدرسين في مدرسة الفلاح بجدة عام 1905 – 1908م.	180
32	أسماء الذين تولوا العمل في الخستخانه بمكة المكرمة.	186
33	أسماء الذين تولوا العمل في الخستخانه بجدة.	186
34	أسماء الذين تولوا العمل في الخستخانه بمكة المكرمة.	187
35	أسماء الذين تولوا العمل في الخستخانه والمركز الصحي في المدينة المنورة.	187
36	أسماء الذين تولوا العمل في الخستخانه العسكري بجدة.	188
37	إحصائية بحالات الوفاة من المرض الوبائي في ولاية الحجاز عام 1881 – 1908م.	194
38	إحصائية بحالات الوفاة في مكة المكرمة من الوباء وغيره من الأمراض عام 1881م.	199

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	خريطة ولاية الحجاز.	232
2	خريطة الخط الحديدي الحجازي وفروعه.	233
3	خريطة خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة.	234
4	الأوسمة العثمانية الخاصة بتأسيس خط سكة حديد الحجاز.	235

قائمة المختصرات

الكلمة	اختصارها
تاريخ الوفاة	ت
دون دار النشر	د.ن
دون مكان النشر	د.م
دون تاريخ النشر	د.ت
دون رقم الطبعة	د.ط
دون العدد	د.ع
الصفحة	ص
الطبعة	ط
التاريخ الهجري	هـ
التاريخ الميلادي	م
تتمة	= =
الجزء	ج
المجلد	م
العدد	ع
Page	P

ملخص

السياسة العثمانية تجاه ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1293 – 1327هـ/1876– 1909م)

إعداد الطالب: بشير حسن حسين السمو

الرقم الجامعي: (1670303006)

اسم المشرف: د. علاء كامل عبد الجابر سعادة

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة العثمانية تجاه ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1293 – 1327هـ/1876– 1909م).

وبينت هذه الدراسة أن الدولة العثمانية اهتمت بولاية الحجاز على وجه الخصوص اهتماماً لم تحظَ به أية ولاية أخرى لمكانتها الدينية والسياسية والثقافية؛ إذ أظهر السلطان عبد الحميد الثاني عناية خاصة بكل نواحي الحياة في الولاية، وقام بتعيين أشراف يديرون دفة الحكم فيها، واهتم كذلك ببناء المدارس والمساجد والمستشفيات وخطوط السكك الحديدية، وكان لموسم الحج نصيب بارز في رعاية السلطان عبد الحميد الثاني؛ فقد بني مناطق في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ورمم مناطق أخرى ووسعها، ووفر سبل الراحة للحجيج في رحلتهم للحج، واهتم– السلطان عبد الحميد الثاني أيضاً– بفكرة الجامعة الإسلامية، وتبنى تطبيقها في ولاية الحجاز؛ لمواجهة أطماع الدول الأوروبية في بلاده، فأنشأ المدارس والمعاهد والسكك الحديدية وغيرها؛ وبذلك كان بحق أحد أكثر السلاطين العثمانيين خدمة للإسلام والمسلمين.

وقد اشتملت الدراسة على مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة. تطرق **الفصل– التمهيدي**– إلى دراسة أوضاع ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني، في الجوانب: السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتناول **الفصل الأول** العثمانيين والحجاز في إطار تاريخي، مسلطاً الضوء على تسمية ولاية الحجاز وموقعها وحدودها ومدنها، وأيضاً على سيطرة العثمانيين على ولاية الحجاز ومكانتها في سياساتهم. وتناول **الفصل الثاني** الأوضاع الإدارية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فتطرق إلى التقسيمات الإدارية في الولاية، والجهاز الإداري ومهامه، والمجالس الإدارية فيها. واهتم **الفصل الثالث** بتناول حياة السلطان عبد الحميد الثاني من حيث: مولده ونشأته وتوليه السلطنة، وتناول هذا الفصل–أيضاً–:

1) سياسته الداخلية من حيث: إصلاحاته العامة، وعلاقته بالمعارضة السياسية، وتعامله مع أشراف الحجاز، وموقفه من الجامعة الإسلامية.

2) سياسته الخارجية فيما يتصل ببريطانيا وفرنسا وروسيا، وموقفه من ألمانيا والشريف الحسين بن علي.

وخُصص **الفصل الرابع** لبحث الأشراف ومشروع خط سكة الحديد الحجازية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وتم التركيز على أشراف ولاية الحجاز، وعلى مشروع خط سكة الحديد الحجازية من حيث: أهميته، وإنشاؤه، وما واجهه من معارضة.

أما **الفصل الخامس** فقد نوقشت فيه الأوضاع التعليمية والصحية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

وأخيراً جاء في الخاتمة ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

مُقَدِّمَة

لقد حظيت شبه الجزيرة العربية إبّان حكم الدولة العثمانية لها، باهتمام كبير منذ ظهورها كدولة عام، وحتى نهايتها في عام 1337هـ/1918م، باعتبارها عمقاً إسلامياً حضارياً بوجود الحرمين الشريفين؛ وذلك لأنه الموروث الديني لحضارة المسلمين الأولى التي تجلت معانيها مرة أخرى بوجود الدولة العثمانية، والتي امتدت فترة حكمها للمنطقة العربية مدة أكثر من أربعة قرون متتالية، فهي بذلك تمثل –أيضاً– عمقاً جغرافياً سياسياً كمنطقة جوار وامتداد حضاري.

ومنذ سيطرة العثمانيين على ولاية الحجاز بشكل رسمي في عام 923هـ/1517م، وإعلان شريفها (بركات الثاني) الخضوع والولاء للدولة العثمانية، قابله السلطان العثماني بإبقائه شريفاً على مكة، ومنذ ذلك الوقت أصبح السلطان العثماني ينادى بـخادم الحرمين الشريفين، وبعد ذلك أصبحت ولاية الحجاز رسمياً تابعة للدولة العثمانية، حيث تم تقسيمها إلى ست مناطق، هي: مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، ورابغ، وينبع، وكانت جدة هي المركز في البداية، ثم أصبحت مكة المكرمة هي المركز.

واحتل الحجاز مكانة متقدمة في سياسة العثمانيين، وخاصة في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، وذلك لأهميتها الكبرى، لاسيما وأنه يحتضن الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكذلك حرص السلاطين العثمانيون– وخاصة السلطان عبد الحميد الثاني– على تنظيم أوضاع ولاية الحجاز، خاصة في النواحي الإدارية والتعليمية والصحية والثقافية في خلال هذه الفترة؛ لما لذلك من فائدة في فهم التطورات السياسية التي شهدتها ولاية الحجاز.

ولعل الموقع الجغرافي للدولة العثمانية– الذي تناغم مع رؤيتها التوسعية– كان عاملاً مهماً في انطلاقها في التوسع في المناطق المجاورة لها، وبسط نفوذها عليها، وهذا ما أوضحته الدراسة في التوجه العثماني لولاية الحجاز وسياستها العامة تجاهها في فترة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني.

يرجع أسباب اختيار موضوع الدراسة السياسة العثمانية تجاه ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني خلال الفترة **1293 – 1327هـ/1876 – 1909م** إلى ما يلي:

1- أن الفترة التي حكم خلالها السلطان عبد الحميد الثاني في سلطنته واسعة، وبالتالي تعتبر السياسة الخارجية العثمانية في الفترة زاخرة بالأحداث المهمة، التي يجب دراستها والوقوف عندها.
2- أن السلطان عبد الحميد الثاني يعتبر من أهم السلاطين العثمانيين، فهو السلطان القوي الحازم، لكنه لم يستطع إنقاذ الدولة العثمانية من التكالب الغربي عليها، ومن هنا يجب أن نتوقف عند الظروف التي عجز السلطان عبد الحميد عن مجاراتها في سياسته الخارجية، ولم يتمكن بعدها من المحافظة على دولته.
3- إن ولاية الحجاز كانت من أهم المناطق التي سيطر عليها العثمانيون؛ لما لها من قدسية تضفي شرعيتها على أي دولة تسطير عليها، وبالتالي وجب دراسة سياسة الدولة العثمانية تجاهها، وتعاملها معها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.
4- أهمية ولاية الحجاز لدى جميع المسلمين في العالم، وذلك يحتم على الباحثين دراسة هذه الولاية من الناحية السياسية والإدارية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

وتكمن أهمية الدراسة في معرفة طبيعة علاقة الدولة العثمانية بولاية الحجاز، خاصة في فترة السلطان عبد الحميد الثاني التي اعتبرت من أهم الفترات في تاريخ الدولة العثمانية، ودراسة التنظيمات الإدارية والتعليمية التي كانت سائدة في الدولة العثمانية، والتي يمكن أن تستفيد منها العالم الإسلامي في التعرف على تاريخ الدولة العثمانية في فترة السلطان عبد الحميد الثاني.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتسجيل الوقائع والأحداث والأنشطة؛ وذلك بتتبع السياسة التي انتهجتها الدولة العثمانية تجاه ولاية الحجاز وتبعيتها لها منذ تولي السلطان عبد الحميد الثاني لعرش السلطنة في عام 1293هـ/1876م، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية متمثلة في السلطان عبد الحميد الثاني تجاه ولاية الحجاز، للوصول إلى النتائج المطلوبة، وذلك من خلال الرجوع إلى مجمل المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بالموضوع الدراسة للوصول إلى الحقيقة أو إلى مقربتها.

وجاءت هذه الدراسة مؤسسة على مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة، وملاحق، وقائمة المصادر والمراجع التي استخدمت في الدراسة.

تطرق **الفصل التمهيدي** إلى دراسة أوضاع ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني، في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتناول **الفصل الأول** العثمانيين والحجاز في إطار تاريخي، مسلطاً الضوء على تسمية ولاية الحجاز وموقعها وحدودها ومدنها، وأيضاً على سيطرة العثمانيين على ولاية الحجاز ومكانتها في سياساتهم.

وتناول **الفصل الثاني** الأوضاع الإدارية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فتطرق إلى التقسيمات الإدارية في الولاية، والجهاز الإداري ومهامه، والمجالس الإدارية فيها.

أما **الفصل الثالث** فتناول حياة السلطان عبد الحميد الثاني من حيث: مولده، ونشأته، وتوليه السلطنة، وتناول هذا الفصل أيضاً:

1) سياسته الداخلية من حيث: إصلاحاته العامة، وعلاقته بالمعارضة السياسية، وتعامله مع أشراف الحجاز، وموقفه من الجامعة الإسلامية.

2) سياسته الخارجية فيما يتصل ببريطانيا وفرنسا وروسيا، وموقفه من ألمانيا والشريف الحسين بن علي.

وجرى في **الفصل الرابع** بحث الأشراف ومشروع سكة خط الحديد الحجازية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وتم التركيز على أشراف ولاية الحجاز، وعلى مشروع خط سكة الحديد الحجازية من حيث: أهميته، وإنشاؤه، وما واجهه من معارضة.

أما **في الفصل الخامس** فقد نوقشت الأوضاع التعليمية والصحية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

وأخيراً جاء في**الخاتمة** ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ثم عرض للملاحق، ثم قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في الدراسة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع المثبتة في قائمة المصادر والمراجع، ولعل من أهم هذه المصادر: سالنامات دولت علية عثمانية بأعدادها المختلفة من عام 1294هـ/1877م إلى 1327هـ/1909م، وسالنامات ولاية الحجاز والتي تعتبر مصدراً هاماً من مصادر تاريخ ولاية الحجاز، وقد صدر منها خمسة أعداد 1301هـ/1883م، 1305هـ/1887م، 1306هـ/1888م، 1309هـ/1891م، حيث ألقت هذه السالنامات الضوء على تاريخ ولاية الحجاز خلال فترة الدراسة.

وكما اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر العربية منها: ودراسة الأميرة عائشة أوغلي (والدي السلطان عبد الحميد الثاني)، ودراسة دحلان (تاريخ أشراف الحجاز)، ودراسة (مذاكرتي السياسية للسلطان عبد الحميد الثاني)، ودراسة حرب (مذاكرات السلطان عبد الحميد الثاني)، ودراسة نوفل نعمة الله نوفل بعنوان (الدستور)، ودراسة حسين نصيف (ماضي الحجاز وحاضره).

وكذلك اعتمدت الدراسة على العديد من المراجع العربية، منها: دراسة أحمد السباعي (تأريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران)، ودراسة علي حافظ (فصول من تاريخ المدينة المنورة)، ودراسة السيد رجب حراز (الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب)، ودراسة محمد (حرب السلطان عبد الحميد الثاني)، ودراسة عارف عبد الغني (تاريخ أمراء مكة المكرمة)، ودراسة موفق بني المرجة بعنوان (صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني)، ودراسة عماد عبد العزيز يوسف (الحجاز في العهد العثماني).

وكما اعتمدت الدراسة أيضاً على المراجع المترجمة إلى العربية منها: دراسة سيف الله آرباجي (السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية وإنجازاته الحضارية)، ودراسة جورج أنطونيوس بعنوان (يقظة العرب)، ودراسة نيقولاي إيفانوف (الفتح العثماني للأقطار العربية)، ودارسة إسماعيل جارشلي (أشراف مكة المكرمة وأمراؤها في العهد العثماني)، ودراسة جيرالد دي غوري (حكام مكة).

إضافة إلى المصادر والمراجع الورقية اعتمدت على بعض المواقع الإلكترونية التي تم ثبتها في قائمة المصادر والمراجع في نهاية الدراسة.

وأتقدم بهذه الدراسة متمنياً من الله أن يكون عملي هذا من الأعمال التي لا ينقطع نفعها، وإن كان هناك قصور فعذري في ذلك أن الكمال لله، والنقص من صفات البشر، وما توفيقي إلا بالله، فهو نعم المولى ونعم النصير.

الباحث

بشير حسن حسين السمو

2018/12/24م

التمهيـــد

أوضاع ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني

أولاً: الأوضاع السياسية والإدارية في ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

ثانياً: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

التمهيـــد

أوضاع ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني

حظيت ولاية الحجاز بنصيب وافر من الدراسات الأكاديمية؛ لما لهذه الولاية من مكانة دينية مقدسة، وسياسية وثقافية، باعتبارها جزءًا من تاريخ الولاية، كما أن ولاية الحجاز تضم بين جنباتها المدينة المنورة، ثاني أهم مكان مقدس لدى المسلمين بعد مكة المكرمة، كما أن لولاية الحجاز أهمية سياسية في التاريخ العربي والإسلامي، حيث انطلقت منه الفتوحات الإسلامية الأولى، وكذلك أهمية اقتصادية، باعتبار ولاية الحجاز ارتبطت بحركة التجارة الدولية القديمة عبر رحلتي الشتاء إلى اليمن والصيف إلى بلاد الشام[1].

وفي العهد العثماني كانت رغبة السلطان العثماني أن يحمل لقب "خادم الحرمين الشريفين"، وأول من تلقب بهذا اللقب السلطان سليم الأول، وذلك عندما ضم الحجاز إلى الدولة العثمانية، وهو ما أكده دستور عام 1314هـ/1896م، فقد نصت المادة الثالثة منه على أن السلطان العثماني هو بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى، أما المادة الرابعة فقد نصت على أن السلطان العثماني يعتبر حامي الدين الإسلامي، وحاكم جميع أراضي الدولة العثمانية وسلطانها، فالسلطان العثماني– وخاصة السلطان عبد الحميد الثاني – فرض على الجميع مبدأ أن سلطته الزمنية تستند إلى سلطته الدينية، وبالتالي يعد السلطان عبد الحميد، الخليفة، وخادم الحرمين الشريفين، وظل الله على الأرض، وهو ما عزز الاحترام للخليفة في نفوس المسلمين جميعاً[2].

ويمكن القول: إن السلطان عبد الحميد الثاني اهتم بولاية الحجاز أكثر من اهتمامه بأي بقعة أخرى في سلطنته الممتدة؛ وذلك لأن السلطان كان دائماً ما يفخر بسلطنته للمسلمين الأوائل في سيطرته على هذه الولاية، واتضح هذا الاهتمام بالعناية الخاصة التي أولاها السلطان عبد الحميد الثاني لولاية الحجاز، والتي تتلخص في: زيادة الأموال التي كانت تدفع للبدو

---

[1] دعدع، سحر بنت علي محمد، ولاة الحجاز في العصر العثماني في الفترة (923 – 1287هـ/1517 – 1870م): دراسة تاريخية حضارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: سليمان بن صالح آل كمال، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2012م، ص 7، 8. وسيشار له لاحقاً: دعدع، ولاة الحجاز في العصر العثماني.

[2] هنية، خالد كمال، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية (2002 – 2015م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: إبراهيم محمود حبيب، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، 2015م، ص 19، 20. وسيشار له لاحقاً: هنية، السياسة الخارجية التركية.

والنازحين على طول طريق الحج؛ بهدف حماية قوافلهم، وأيضاً رصد المبالغ الطائلة لصيانة وترميم الحرمين الشريفين طيلة عهده، وأخيراً قيامه بإنشاء سكة الحديد الحجاز، والتي أضحت من أهم مظاهر عناية السلطان عبد الحميد الثاني بولاية الحجاز[1].

ويتبين مما سبق أن السلطنة العثمانية اهتمت بولاية الحجاز اهتماماً ليس له مثيل بين الولايات التي خضعت للدولة العثمانية، حيث قام السلاطين العثمانيون طيلة فترة حكمهم لولاية الحجاز بالعناية بمدن ولاية الحجاز، سواء منطقة مكة المكرمة، أو المدينة المنورة، أو غيرهما من المدن، وسواء أكانت هذه العناية زيادة مخصصات هذه المنطقة من الأموال لإصلاح الأماكن المقدسة، أم دفع هذه الأموال لرؤساء القبائل المتواجدين في ولاية الحجاز لضمان ولائهم للدولة العثمانية.

أولاً: الأوضاع السياسية والإدارية في ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

ظلت ولاية الحجاز تتمتع بقدر كبير من الاستقلال السياسي والإداري في ظل نظام الشرافة، والذي كان سائداً قبل قيام الدولة العثمانية بضم ولاية الحجاز إلى نفوذهم، وعندما انتقل الحكم إليهم تم العمل بالنظم التي تتناسب مع طبيعة ولاية الحجاز، وكذلك مع سيادة الحكم العثماني، وفي هذه الفترة كانت تقتصر مهمة الشريف فقط على تأمين قوافل الحجاج وحمايتها من الأخطار التي يمكن أن تعترضها، وذلك بحكم هيبته وقوته بين القبائل؛ إذ كان يقوم بحل المنازعات التي تحدث بينهم، وله امتيازات متعددة[2].

أما الوالي العثماني فقد كان مقره مدينة جدة، وتنحصر مسؤولياته في الجانب الإداري والعسكري، وهذه الازدواجية بين الشريف والوالي خلقت منافسة حادة بينهما، جعلت كل منهما يريد أن يستأثر بقرارات التعيينات والعزل وغير ذلك، خاصة عندما يرى الوالي أن قوته ونفوذه

---

[1] حراز، السيد رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب (1840 – 1909م)، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970م، ص 121. وسيشار له لاحقاً: حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب.

[2] اللحياني، فهد بن مرزوق، المدينة المنورة في عهد الملك عبد العزيز (1343 – 1373هـ/1925 – 1953م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عادل بن محمد نور غباشي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، 2008م، ص 13. وسيشار له لاحقاً: اللحياني، المدينة المنورة في عهد الملك عبد العزيز.

أكبر من الشريف، وبالتالي يعمل على الاستفراد بتلك الأمور، حتى إن الوالي تصل به الجرأة إلى التدخل في عزل وتعيين الشريف نفسه[1].

بدأت العلاقة بين الأشراف في ولاية الحجاز وبين آل سعود في نجد والمناطق المجاورة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وذلك بعدما ظهرت الحركة الوهابية في نجد، على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب[2]، حيث انتشرت هذه الحركة عقب اتفاق جرى بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب– زعيم هذه الحركة – وبين الأمير محمد بن سعود[3]، وذلك في عام 1157هـ/1744م، وقد كان نتيجة هذا الاتفاق قيام الدولة السعودية الأولى، التي استمرت من عام 1157هـ/1744م إلى عام 1234هـ/1818م [4].

---

[1] اللحياني، المدينة المنورة في عهد الملك عبد العزيز، ص 13، 14.

[2] محمد بن عبد الوهاب (1703 – 1792م)، ينتمي محمد بن عبد الوهاب إلى بني سنان وهم فرع من تميم. ولد في العيينة، رأى النور في بيت عمادة العلم واليمان، جده الشيخ سليمان آل مشرف كان من أعلم علماء نجد في زمانه وكانت له اليد الطولي في فقه المذهب الحنبلي وغليه انتهت الرئاسة الدينية في نجد تولى القضاء بالعيينة، درس محمد بن عبد الوهاب في المدينة المنورة على يد الشيخ سليمان الكردي، والشيخ محمد حياة السندي، قضى فترة حياته رحالة؛ فقد عاش أربع سنوات في البصرة، وقضى خمس سنوات في بغداد، وقضى عاماً في كردستان، وعامين في همذان، ثم اتجه إلى أصفهان في بداية حكم نادر شاه (1736م)، ودرس هناك– كما يقال– لمدة أربع سنوات فلسفة أرسطو والشراقية والصوفية، ثم اتجه إلى "قم"، وبعد هذا الطواف ارتاح إلى مذهب أحمد بن حنبل فغدا من أكبر المدافعين عنه والمتحمسين له، فعاد إلى العيينة، ثم راح يدعو الناس إلى ما يعتقد أنه الفكر الديني الحق، وظهرت أفكاره التي يدعوا إليها– بعد ذلك– مبلورة في كتابه: "التوحيد"، وحققت دعوته بعض النجاح، لكنها أيضاً واجهت معارضة خاصة من أقاربه. خزعل، حسين خلف الدين، تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ج1، دار الطليعة، بيروت، د.ت، ص 54، 55. وسيشار له لاحقاً: خزعل، تاريخ الجزيرة العربية؛ شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي: العهد العثماني، ج8، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص 256، 257. وسيشار له لاحقاً: شاكر، التاريخ الإسلامي.

[3] محمد بن سعود: هو محمود بن سعود بن مقرن بن مرخان ولد في الدرعية عام 1687م، كانت مدة حكمه في الدرعية أربعين عاماً، قضى نصفها قبل مقدم الشيخ محمد بن عبد الوهاب كانت إدارته للأمور على أسلوب عشائري بدائي لبلدة صغيرة، لم يتجاوز عدد بيوتها يومئذ السبعين بيتاً. أما ازدهار الدرعية فبدأ في السنة التي هاجر إليها المصلح الشيخ ابن عبد الوهاب سنة 1744م، ومبايعته الأمير محمد بن سعود له على حماية دعوته، ويعتبر محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى، توفي في سنة 1763م. خزعل، تاريخ الجزيرة العربية، ص 241.

[4] دحلان، أحمد بن زيني (ت 1304هـ/1887م)، أمراء البلد الحرام منذ أولهم في عهد الرسول–ﷺ– حتى الشريف حسين بن علي، ط1، دار المتحدة للنشر والتوزيع، بيروت، 1980م، ص 328. وسيشار له لاحقاً: دحلان، أمراء البلد الحرام.

وعليه فقد قامت الدولة السعودية الأولى في التوسع، وساعد الاتفاق الذي جرى بين محمد بن عبد الوهاب وآل سعود في تمدد فكر الحركة الوهابية في مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية، واستطاع بموجبه آل سعود من السيطرة على ولاية الحجاز عام 1220هـ/1805م[1]، وبذلك بدأ النزاع مع الأشراف في الحجاز، وهو الذي جعل الدولة العثمانية تستعين بمحمد علي باشا لإخراج آل سعود من ولاية الحجاز، والقضاء على وجودهم في نجد والحجاز[2]، وقد أرسل السلطان محمود الثاني قائده في مصر محمد علي باشا، الذي أرسل جيشاً بقيادة ابنه إبراهيم باشا، الذي استطاع مواجهة آل سعود وإخراجهم من الحجاز، بعد أن دخل مركزهم في الدرعية عام 1234هـ/1818م، وقضى على الدولة السعودية الأولى[3]، وبالتالي انتقلت ولاية الحجاز إلى محمد علي باشا حتى عام 1256هـ/1840م، وهو العام الذي عادت فيه ولاية الحجاز للحكم العثماني من جديد[4].

وأما الأشراف الموجودون في مدن ولاية الحجاز فقد تعاقبوا على منصب الشرافة واحداً بعد الآخر، ولكنهم أصبحوا – على امتداد الدولة العثمانية وحتى وقت قريب من حكم السلطان

---

[1] فاسيلييف، أليسكي، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، ج1، ط4، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013م، ص 140. وسيشار له لاحقاً: فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية؛ غالب، محمد أديب، من أخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي، ط1، دار اليمامة، د.م، 1975م، ص 103، 104. وسيشار له لاحقاً: غالب، من أخبار الحجاز ونجد.

[2] رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون (1916 – 1919م)، ط1، جامعة دمشق، دمشق، 1974م، ص 397. وسيشار له لاحقاً: رافق، العرب والعثمانيون.

[3] ابن بشر، عثمان بن عبد الله (1290هـ/1873م)، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن آل الشيخ، ج1، ط4، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، السعودية، 1982م، ص 414– 422؛ فيلبي، سنت جون، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ترجمة: عمر الديسراوي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994م، ص 204– 224؛ العيدروس، محمد حسن، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي، ط1، دار المتنبي، أبوظبي، د.ت، ص 24، 25؛ رافق، العرب والعثمانيون، ص 397، 398؛ بيات، فاضل مهدي، الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (العهد العثماني، أواسط القرن التاسع عشر)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص 375. وسيشار له لاحقاً: بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي؛ هاشم، هشام سوادي، تاريخ العرب الحديث من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى (1516 – 1918م)، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م، ص 97. وسيشار له لاحقاً: هاشم، تاريخ العرب الحديث؛ فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ج1، ص 201– 203؛ غالب، من أخبار الحجاز ونجد، ص 185 – 187.

[4] رافق، العرب والعثمانيون، ص 398؛ بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص 476.

عبد الحميد الثاني– ألعوبة السلاطين والوزراء بهم حسب مصالحهم الشخصية، فينقل الواحد منهم من المنفى إلى الإمارة، أو من الإمارة إلى المنفى، دون تفسير، غير تقلب مصالح الحاكمين في الأستانة، وقد ساعدت تلك السياسة السلاطين العثمانيين في التحكم بشؤون الشرافة في ولاية الحجاز[1].

وعلى الرغم من انهيار الدولة السعودية الأولى في نجد وخضوع الوهابيين للمصريين سنوات طويلة في الثلث الأول من القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، إلا أن الحلم باسترجاع مجد الأجداد لم يفارق أحفاد ابن سعود، وعلى الرغم من غياب التمثيل السياسي للحركة الوهابية فإن تأثيرها الروحي في النجديين ظل مستمراً، وعلى أساس من ذلك ورغبة في استرداد الحكم المغتصب[2]، وعمل أبناء آل سعود على بعث دولتهم من جديد، وقد وجدوا في الأيديولوجية الوهابية سنداً لهم وعضداً قوياً، ما جعل ذلك عاملاً كبيراً في استثارة الشعور الديني لدى الكثير من أهالي نجد، وهو ما أدى لاستسلام كثير من المدن لآل سعود، مثل: الرياض، ونجد، والإحساء، وبالتالي سيطرته على طول سواحل الخليج العربي[3].

لذا يمكن القول: إن الدولة العثمانية كانت كثيراً ما تعمل على الاستعانة بحلفائها للقيام بمهامها في ولاية الحجاز، وذلك لبعد المسافة بين عاصمة الدولة العثمانية في الأستانة وبين ولاية الحجاز، وهي المسافة التي لا تستطيع الجيوش العثمانية قطعها للقضاء على آل سعود الذين استفحل دورهم ووجودهم في منطقتي نجد والحجاز، وهذه الاستعانة ظهرت من خلال قيام محمد علي باشا– والي الدولة العثمانية في مصر– للقضاء على حركة آل سعود، التي شكلت خطراً على الدولة العثمانية ووجودها في ولاية الحجاز، ومن ناحية أخرى كانت استعانة الدولة العثمانية بمحمد علي باشا مؤشراً واضحاً على صعوبة تفريط الدولة العثمانية بولاية الحجاز بأي حال من الأحوال.

وفي العام 1278هـ/1861م تولى السلطان عبد العزيز حكم الدولة العثمانية، حيث كانت سياسته ترمي إلى تركيز دعائم الحكم العثماني في ولايات الدولة الشرقية، وهو ما أثبته منذ

---

[1] حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 113.

[2] المرجع نفسه، ص 135.

[3] المرجع نفسه، ص 135.

بداية توليه شؤون الدولة، فقد قام بمضاعفة حاميات الدولة في كل من مكة والحجاز، ومن ثم أرسل حملة لإخضاع اليمن[1]، ثم قام بتولية مدحت باشا حاكماً على العراق، وتم إطلاق يده في بسط نفوذ الدولة العثمانية في المناطق التابعة للدولة من الناحية الشرقية، وقد كانت هذه الإجراءات فرصة للسلطان عبد العزيز لتقوية نفوذه في الولايات التي تخضع للسلطنة العثمانية[2].

لقد كانت أكثر القضايا السياسية والإدارية لولاية الحجاز من اختصاص أمرائها الأشراف في العهد العثماني، خاصة قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حيث استدعى ذلك قيام العثمانيين بتأسيس مجلس خاص في كل مدينة من مدن الحجاز للفصل في القضايا المختلفة، وكان هذا المجلس يتكون من بعض الحجازيين والأتراك، كما تم تأسيس مجلس آخر للتمييز، وذلك في عام 1286هـ/1869م، وبذلك قلت هيمنة الأشراف على إدارة البلاد، واستطاعت الدولة العثمانية بسط سيطرتها السياسية والإدارية بصورة كاملة على ولاية الحجاز[3].

ويتبين مما سبق أن السلطان عبد العزيز استطاع بسط نفوذه على ولاية الحجاز من خلال إنشاء سلطة مركزية قوية في ولاية الحجاز، ومضاعفة الحاميات المتواجدة في ولاية الحجاز، ومن ثم عمل على تأسيس المجالس الخاصة للفصل في النزاعات السياسية والإدارية في ولاية الحجاز، مما كان له أكبر الأثر في زيادة قوة الدولة العثمانية في هذه الولاية.

وأما المدينة المنورة فقد كانت تابعة لشريف مكة، الذي كلف نائبًا عنه لإدارة شؤونها تحت اسم (وكيل)، وإلى جانبه والٍ عثماني ممثلاً للسلطنة العثمانية، يلقب بشيخ الحرم، وذلك بداية العهد العثماني، وكانت المدينة المنورة طوال فترة الحكم العثماني تتبع إمارة مكة المكرمة

---

[1] أبو علية، عبد الفتاح حسن، تاريخ الدولة السعودية الثانية (1256 – 1309هـ/1840 – 1891م)، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1991م، ص 206. وسيشار له لاحقاً: أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية.

[2] أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص 206، 207.

[3] السباعي، أحمد، تأريخ مكة: دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ج1، ط1، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999م، ص 637. وسيشار له لاحقاً: السباعي، تأريخ مكة.

سياسيًا وإداريًا، ومع ذلك تتمتع بإدارة شبه مستقلة تحت نفوذ شيخ الحرم، الذي كانت له مكانة سياسية ودينية مرموقة في المدينة المنورة[1].

أما نائب الشريف في المدينة المنورة فكان دوره ضعيفًا وغير مؤثر، وله سلطة اسمية؛ خاصة بعد أن أصدر السلطان محمد الرابع قراره بألا يتدخل الأشراف في شؤون المدينة المنورة، وعيّن لها محافظًا أعطاه سلطات واسعة في إدارة شؤونها، وأصبح نائب شريف مكة لا يمثل السلطة الفعلية في المدينة المنورة، واقتصر دوره على الاتصال ببعض القبائل خارج المدينة المنورة، وتحصيل الأموال الخاصة بأمير مكة المكرمة وإرسالها إليه؛ فأصبحت مراكز القوة السياسية والإدارية في المدينة المنورة بيد محافظ المدينة والحاكم العسكري[2].

أما من ناحية حفظ الأمن في ولاية الحجاز فإن الدولة العثمانية اهتمت بحفظ الأمن داخل مدنها؛ وخاصة في طرق قوافل الحجاج، فأقامت الحصون على طول هذه الطرق، وشيدت القلاع العسكرية مزودة بقوة عسكرية، ووفرت لهم بعض القوات العسكرية التي كانت ترافقهم بصفة مستمرة[3]، وتقوم بحمايتهم من خطر القبائل التي كانت تهاجم قوافل الحجاج والتجار، وتنهب أموالهم وممتلكاتهم، ثم تدهورت الناحية الأمنية، وأصبحت الطرق غير آمنة، وذلك قبيل القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، أي: قبيل تولي السلطان عبد الحميد الثاني 1293هـ/1876م؛ وذلك بسبب عدم وجود قوة رادعة لهذه القبائل، تحد من سطوتهم على هذه القوافل[4].

وقد ظلت الدولة العثمانية ملتزمة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وجعلت المذهب الحنفي مذهباً رسمياً للدولة[5]، وذلك للفصل في قضايا رعاياها، وكان القضاء من المناصب المهمة في

---

(1) اللحياني، المدينة المنورة في عهد الملك عبد العزيز، ص 14.

(2) المرجع نفسه، ص 14، 15.

(3) نصيف، حسين محمد، ماضي الحجاز وحاضره، ج1، ط1، مكتبة ومطبعة خضير، القاهرة، 1930م، ص100. وسيشار له لاحقاً: نصيف، ماضي الحجاز وحاضره.

(4) نصيف، ماضي الحجاز وحاضره، ص 101.

(5) باشا، أيوب صبري، مرآة جزيرة العرب، ترجمة وتعليق: أحمد فؤاد متولي، الصفصافي أحمد المرسي، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1999م، ص 13. وسيشار له لاحقاً: باشا، مرآة جزيرة العرب؛ العابد، صالح، النظام الإداري من الاحتلال المغولي حتى عهد السيطرة العثمانية (656 – 941هـ/1258 – 1834م)،==

الدولة؛ إذ أولت قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة عناية خاصة؛ فكان يتم اختيارهم من بين العلماء البارزين، ولا يتم تعيين قاضي إستانبول إلا إذا سبق له أن تولى منصب القضاء في أحد الحرمين الشريفين، والهدف من ذلك زيادة سعة علمه[1]؛ حيث كانت مكة المكرمة والمدينة المنورة ملتقى جميع علماء المسلمين، باعتبار أن منصب القضاء في الحرمين الشريفين يعد من أعلى درجات القضاء في الدولة، ويعمل تحت إدارته أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة في كل محكمة، وأطلق على المحكمة الحنفية المحكمة الكبرى؛ حيث تودع فيها سجلات المحاكم الثلاث كل ثلاثة شهور[2].

وهنا يمكن القول: إن ولاية الحجاز وما تحتويه من أماكن دينية مقدسة لم تخرج عن نطاق الاهتمام العثماني، حيث اهتمت الدولة العثمانية- منذ سيطرتها على هذه الولاية وحتى تولي السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة- بهذه المناطق، من خلال ترميمها المستمر، وتزويد طريق قوافل الحجاج بما يلزمها من رعاية وعناية، وحفظ أمن.

ثانياً: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ولاية الحجاز قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

هاجرت على مدى سنوات طويلة العديد من الجماعات البشرية إلى ولاية الحجاز، واستطاعت بعدها الاندماج في المجتمع الحجازي، من خلال التجارة والعلم، ومن ثم استقرت وانصهرت داخل المجتمع، والحقيقة أن الحجاز نجحت في هضم هذه الجماعات، بعدما فقدت هذه الجماعات أصولها ومضت مواكبها تحمل طابعاً جديداً في ألبستهم وعاداتهم ولغتهم، وهو ما جعل هذه الجماعات تعمل على تكوين طابع جديد في ولاية الحجاز ومدنها[3].

وقد تواجد في ولاية الحجاز- قبيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني- أعداد من العرب الذين كانوا فيها أصلاً، مثل: الأشراف، والأنصار، وبعض القبائل العربية، بالإضافة إلى الأجناس المختلفة التي وفدت إلى ولاية الحجاز- منذ أقدم العصور- قادمة من عدة بقاع

==حضارة العراق، ج10، مكتبة الثقافي ثقافي، بغداد، 1985م، ص 30. وسيشار له لاحقاً: العابد، النظام الإداري؛ فاسيلييف، تأريخ العربية السعودية، ج1، ص 94.

[1] اللحياني، المدينة المنورة في عهد الملك عبد العزيز، ص 23.

[2] المرجع نفسه، ص 23.

[3] السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 643.

إسلامية، حيث جاءت هذه العناصر في فترات زمنية، سواء أكانت بدافع المجاورة لسكان هذه المدن[1]، أو التجارة داخل مدن ولاية الحجاز، أو شغل وظائف مختلفة مدنية في ولاية الحجاز، كالتدريس، والقضاء، وخدمة الأماكن المقدسة الحجازية، وتولي وظائف عسكرية، ثم يستقر هؤلاء السكان الجدد، وسرعان ما يندمجوا في المجتمع الحجازي، وهو ما يحثهم على الاستقرار معهم[2].

إن ولاية الحجاز– دون غيرها من الولايات– استطاعت استقطاب العديد من المجتمعات الأخرى، وبالتالي أصبحت تضم العديد من الأجناس والأعراق المتعددة، وهو ما أضفى عليها تنوعاً في مختلف مجالات الحياة، ولكن على الرغم من ذلك لم يظهر على المجتمع الحجازي أي نوع من الاختلاف في مجتمعه؛ نتيجة انصهار تلك الجماعات فيه، وهو ما أدى بهم إلى تكوين مجتمع واحد وحياة متجانسة.

كما تميزت ولاية الحجاز منذ ضم الدولة العثمانية لها، وحتى تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم عام 1293هـ/1876م بعدة مميزات تختلف عن الولايات العثمانية الأخرى، فقد تقاسم العثمانيون والأشراف إيرادات جمرك جدة مناصفة بينهما، وتم إعفاء ولاية الحجاز من الضرائب التي كانت تدفع للدولة العثمانية[3]، كما تم إعفاء سكانها من الضرائب الشخصية التي كانوا يدفعونها، وكذلك تم تخصيص مبالغ نقدية وعينية، ترسل سنوياً من الباب العالي إلى ولاية الحجاز، تحت اسم ما يعرف بـ"الصرّة السلطانية"[4]، حيث يتم توزيع هذه المبالغ على العلماء

---

[1] الحسيني، محمد بن راضي الحسيني، الشعر في المدينة في القرن الثاني عشر الهجري، ط1، النادي الأدبي، المدينة المنورة، 2002م، ص 39. وسيشار له لاحقاً: الحسيني، الشعر في المدينة.

[2] الحسيني، الشعر في المدينة، ص 40.

[3] صواف، فائق بكر، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1978م، ص 45. وسيشار له لاحقاً: صواف، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز.

[4] الصرّة السلطانية: وهي المبالغ النقدية التي اعتاد السلاطين العثمانيون إرساله سنوياً لأهالي الحجاز، بهدف توزيعه على العلماء والسكان المحليون فيها. أوغلي، خليل ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني– بحوث ووثائق وقوانين، تقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 2000م، ص 155. وسيشار له لاحقاً: أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني؛ هريدي، محمد عبد اللطيف، شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، دار الزهراء، القاهرة، 1989م، ص 35. وسيشار له لاحقاً: هريدي، شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني؛ رحلة سويلة مز أوغلي إلى==

فـي ولايـة الحجـاز، والسـكان المجـاورين والمتواجـدين فـي مكـة المكرمـة والمدينـة المنـورة، وذلـك بمعرفة الشريف[1].

وتمتاز ولاية الحجاز بأهمية تجارية منحها إياها موقعها المتميز الذي يطل على البحر الأحمر عبر ميناء جدة، حيث اهتمت الوثائق الروسية في القرن الثالث الهجري/التاسع عشر الميلادي بإبراز حكم أشراف الحجاز ومواردهم المالية، وطبيعة العلاقة التي كانت تربطهم بالدولة العثمانية[2]؛ فورد في تلك الوثائق: (وحيث تبين عائدات شريف مكة أساليب إثراء الوجهاء من حكام الواحات، فقد كانت الرسوم الجمركية في جدة تعود إليه بأكبر المداخل، وكان يشارك في التجارة المربحة التي تمر عبر هذه المدينة، كما كان يمتلك سفن بحرية ويبيع المواد الغذائية إلى الحجاج، وكان يستحوذ على قسم من النقود التي تأتي من الأستانة إلى مكة، بمثابة هدية من السلطان العثماني لأهالي مكة المكرمة، وترد إلى خزينة الشريف عائدات الملكية العقارية من الطائف وغالبية مدن الحجاز، ومن الدور العائدة لها، ويدفع السلطان العثماني للأشراف مبالغ كبيرة لقاء مرور قوافل الحجاج العثمانيين إلى مكة، وكان وجهاء البدو يستلمون مدفوعات تحددها الأعراف لقاء حماية الضياع والباعة المتجولين، وظلت السلطة في مكة بأيدي عوائل الأشراف المتنافسة التي كانت تبعث إلى والي مصر والسلطان العثماني نقوداً وهدايا ثمينة، إلا أن مكة كانت مدينة متميزة تعيش على الحج والتبرعات الخيرية من العالم الإسلامي، وكان السلاطين والمسلمون الوجهاء يتبرعون بالأموال لترميم الكعبة والمساجد والإنفاق عليها وشق القنوات في مدن الحجاز)[3].

==بـلاد الشـام (1307هـ/1890م)، دراسـة وترجمـة وتحقيـق: فاضـل مهـدي بيـات، منشـورات جامعـة آل البيـت، المفرق، 2000م، ص 67. وسيشار له لاحقاً: رحلة سويلة مز أوغلي.

[1] صواف، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز، ص 46، 47.

[2] الحمدي، صبري فالح، أخبار الحجاز في كتب الرحلات والوثائق الروسية المنشورة (1879 – 1907م)، مجلة الآداب، ع 106، الجامعة المستنصرية، العراق، 2013م، ص 319. وسيشار له لاحقاً: الحمدي، أخبار الحجاز في كتب الرحلات؛ القحطاني، حمد محمد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز (1297 – 1323هـ/1880 – 1905م)، ط2، الدار العربية الموسوعات، بيروت، 2009م، ص 95، 96. وسيشار له لاحقاً: القحطاني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز.

[3] أرشيف السياسة الخارجية الروسية، ديوان 1812، الإضبارة 2282، ص 128. نقلاً عن: فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص 78، 79.

أثر قوافل الحج في النواحي الاقتصادية على ولاية الحجاز:

إن ارتباط أهمية ولاية الحجاز بفريضة الحج- التي كانت تشكل أهم واجبات السلاطين العثمانيين- جعلتهم يشرفون عليها، ويعملون على ضمان الحجاج وسلامتهم[1]، فأنشأت الآبار على طول الطريق المؤدية إلى ولاية الحجاز، وأقامت في البادية الحصون لحراستها، وشجعت على تشييد الخانات، وأقامت المخافر[2]، وكان يتحرك في كل عام أربع قوافل للحج من كافة أنحاء الدولة العثمانية من أربع جهات[3]: دمشق، ومصر، وبغداد، واليمن؛ وفي مواعيد محددة ووفق نظام رتيب، وبرفقة قوة عسكرية يقودها أحد كبار العسكريين، ويسمى (سِرْدارُ[4] الحج)، وقد جرت العادة أن يتولى أمير الحج[5] مرافقة قافلة الحج[6].

وكانت قوافل الحج[7]- خلال العهد العثماني- تتألف من قافلة الحج الشامي، وتضم حجاج بلاد الشام والأناضول، وحجاج إستانبول العاصمة، وقافلة الحج المصري، وتضم حجاج

---

[1] بني يونس، مأمون أصلان، قافلة الحج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني (1516 – 1918م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: وجيه كوثراني، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1997م، ص 41. وسيشار له لاحقاً: بني يونس، قافلة الحج الشامي في شرقي الأردن.

[2] بكر، سيد عبد المجيد، الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ط1، تهامة للنشر والتوزيع، جدة، 1981م، ص 11. وسيشار له لاحقاً: بكر، الملامح الجغرافية لدروب الحجيج.

[3] الموسوي، محمد بن عبد الله الحسيني الشهير بكبريت (ت 1070هـ/1660م)، رحلة الشتاء والصيف، تحقيق: محمد سعيد طنطاوي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، 1965م، ص 66. وسيشار له لاحقاً: الموسوي، رحلة الشتاء والصيف.

[4] السِّرْدارُ: رئيس الجند، أو قائدهم. أنيس وآخرون، إبراهيم، المعجم الوسيط، ط4، مجمع اللغة العربية – مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004م، ص 158. ويشار له لاحقاً: أنيس وآخرون، المعجم الوسيط.

[5] أمير الحج: كان تعيينه يتم بموجب أمر من السلطان العثماني ووظيفته الإشراف وحراسة الحجاج في نزولهم وحمايتهم في الرحيل وإقامة الصلاة وغيرها من الأمور، ويعاونه في ذلك الجند المرافقين. بكر، الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ص 88، 89.

[6] الحلاق، أحمد البديري، حوادث دمشق اليومية (1154 – 1175هـ/1741 – 1762م)، تحقيق: أحمد عزت عبد الكريم، تنقيح: محمد سعيد القاسمي، ط1، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1959م، ص 50 – 52.

[7] كان خروج أول قافلة للحج في الإسلام في ذي القعدة سنة (9هـ/630م) تحت إمرة الخليفة الراشدي أبوبكر الصديق ﷺ وضمت حوالي (300) حاج من المدينة المنورة في طريقها إلى مكة المكرمة، وبعث معه رسول الله ﷺ بعشرين بدنة، وساق أبوبكر خمس بدنات، واستمر خروج قوافل الحجيج سنوياً من الكوفة وبغداد، ودمشق، وغيرها من البلدان الإسلامية إلى الحجاز لأداء فريضة الحج.المكّي، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني==

مصر وأقطار شمالي أفريقيا، وقافلة الحج العراقي، وتضم حجاج العراق وبلاد فارس، وقافلة الحج اليمني[1]، وتضم حجاج اليمن والهند وماليزيا وأندونيسيا وغيرها[2]، ويصحبها عادة المحمل[3] الشريف، والذي عليه كسوة الكعبة في طريقها إلى الحرمين الشريفين[4].

ولما أبدت الدولة العثمانية اهتماماً بالأماكن المقدسة، وسلامة الحجيج، حفاظاً على مكانتها الدينية في العالم الإسلامي[5]، اقتضى ذلك من السلاطين العثمانيين تأمين سلامة قوافل الحج، ذلك أن انتقال العلماء والتجار إبّان رحلة الحج كان له آثاره الواضحة محليّاً وفي الدولة العثمانية ككل[6].

==الفاسي (ت 832هـ/1429م)، العقد الثمين في تاريخ البلد الآمين، تحقيق: محمد حامد الفقي، ج1، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1958م، ص 267. وسيشار له لاحقاً: المكّي، العقد الثمين في تاريخ البلد الآمين.

[1] صواف، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز، ص 49. بني يونس، قافلة الحج الشامي في شرقي الأردن، ص41؛ القطوري، الصفصافي أحمد، قوافل الحج في العصر العثماني، شبكة الألوكة، موقع الإسلام في سوريا، 2010/10/02م، ص 1، 2. وسيشار له لاحقاً: القطوري، قوافل الحج في العصر العثماني.

[2] كانت قافلة الحج الشامي إحدى قافلتين رئيستين في الدولة العثمانية، والقافلة الأخرى هي قافلة الحج المصري، وقد أوجدت في عام 963هـ/1556م، قافلة الحج اليمني، ولكن وجودها كان متقطعاً، وألغيت في عام 1635م عندما استقل اليمن عن العثمانيين. رافق، عبد الكريم، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، جامعة دمشق، دمشق، 1985م، ص 5؛ شاهين، عزة بنت عبد الرحيم بن محمد، خدمات الحج في الحجاز خلال العصر العثماني، ط1، دار القاهرة، القاهرة، 2006م، ص 157. وسيشار له لاحقاً: شاهين، خدمات الحج في الحجاز.

[3] المحمل هو قبة من الخشب رائعة الصنع يحمل على الجمل عليها كسوة من رفيع الديباج المخوص بالذهب. البتنوني، محمد لبيب، الرحلة الحجازية لولي النعم الحاج عباس حلمي باشا الثاني خديوي مصر، مطبعة الجمالية، مصر، 1911م، ص 140 – 142. وسيشار له لاحقاً: البتنوني، الرحلة الحجازية؛ بكر، الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ص 86؛ رحلة سويلة مز أوغلي، ص 112.

[4] الحمدي، صبري فالح، قوافل الحج ودورها في وحدة الوطن العربي خلال القرن الثامن عشر، مجلة شؤون عربية، ع 109، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2002م، ص 202. وسيشار له لاحقاً: الحمدي، قوافل الحج؛ السرحان، علي كامل، قافلة الحج العراقي وأهميتها في العهد العثماني، مجلة كلية التربية الأساسية، ع 12، جامعة بابل، بابل، 2013م، ص 86. وسيشار له لاحقاً: السرحان، قافلة الحج العراقي.

[5] الحمدي، قوافل الحج، ص 203؛ السرحان، قافلة الحج العراقي، ص 86.

[6] رافق، عبد الكريم، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، ع 6، جامعة دمشق، دمشق، 1981م، ص 5. وسيشار له لاحقاً: رافق، قافلة الحج الشامي، بني يونس، قافلة الحج الشامي في شرقي الأردن، ص 39.

فقد أوردت بعض المصادر العثمانية لعامي 1203 – 1204هـ/1789– 1790م رسائل بعث بها السلطان سليم الثالث إلى شريف مكة: غالب بن مساعد[1]، يطلب فيها ضرورة سلامة الحجاج الوافدين إلى ولاية الحجاز، وضمان عودتهم سالمين إلى أوطانهم[2].

ومن جانبهم أولى أشراف مكة قوافل الحجيج جل اهتمامهم، باعتبارهم سدنة الحرمين الشريفين، فعمدوا إلى محاولة بسط نفوذهم، وإدامة صلاتهم مع البدو القاطنين في المناطق المجاورة للأماكن المقدسة؛ بغية الحفاظ على سلامة الحجاج، وعلى طول امتداد قوافل وطرق الحج المؤدية من مكة المكرمة والمدينة المنورة وإليهما[3]، على أن الدولة العثمانية كانت جادة في إقامة الحصون والإبقاء على الحاميات العسكرية؛ لتؤدي واجبها في حماية قوافل الحجيج المتجهة إلى الأماكن المقدسة، وردع اعتداءات الأعراب عليها[4]، فضلاً على توفير الإعانات المالية للقبائل العربية التي تمر من خلالها القوافل؛ حفاظاً على سلامتها ووصولها في

---

[1] غالب بن مساعد بن سعيد الحسني (1231هـ/1816م): من أمراء مكة. وليها بعد وفاة أخيه سرور عام (1202هـ/1788م)، ونازعه ابن أخيه عبد الله بن سرور؛ فقبض عليه غالب واستتب له الأمر زمنا. في أيامه قوي الإمام سعود ابن عبد العزيز بنجد، وهاجمت جيوشه ولاية الحجاز. فقاتلها الشريف غالب، وتقهقر إلى جدة، واستقر غالب في سلانيك فمات فيه عام (1231هـ/1816م). الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج5، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002م، ص 115. وسيشار له لاحقاً: الزركلي، الأعلام.

[2] وثائق عثمانية، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، رقم البحث 3753، دفتر 4، ص 1 – 11، أواخر ذي الحجة (1203هـ/1789م)، انظر أيضاً رقم البحث 3760، دفتر 4، ص 54، 55، أواخر ذي الحجة (1204هـ/1790م). نقلاً عن: الحمدي، قوافل الحج، ص 203.

[3] الحمدي، قوافل الحج، ص 203، 204.

[4] بيات، فاضل مهدي، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003م، ص 154 – 157. وسيشار له لاحقاً: بيات، دراسات في تاريخ العرب؛ عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني (1517 – 1798م) من خلال الوثائق المحاكم الشرعية المصرية، مجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع 9، جامعة الكويت، الكويت، 1983م، ص 28. ويشار له لاحقاً: عبد الرحيم، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية؛ الحمدي، قوافل الحج، ص 204؛ السرحان، قافلة الحج العراقي، ص 86.

المواقيت[1] المحددة لها دون تأخير[2].

وقد كان سكان ولاية الحجاز يشتهرون بالتجارة، فهي متوافرة بشكل كبير، خاصة في المدن والبلدان الكبيرة، التي تقع على الطرق التجارية، أو طرق قوافل الحجيج، كالإحساء، والرياض، وبريدة، وعنيزة، وحائل وغيرها من المدن، التي استغلت تواجد الحجيج في موسم الحج، مما كان له أكبر الأثر في تنوع وازدهار النشاط الاقتصادي في ولاية الحجاز بشكل عام[3].

ويمكن القول: إن البضائع المتنوعة التي كان يتاجر بها التجار مع قوافل الحجيج المتوافدة إلى الأماكن المقدسة في ولاية الحجاز، على طول الطرق المؤدية إلى هذه الأماكن، تتمثل في الطرق الآتية[4]:

1. طريق تأتي من الأجزاء الشرقية من الدولة، من الإحساء إلى الرياض ثم إلى مكة المكرمة، وكانت القوافل التجارية وقوافل الحجاج الآتية من فارس، وأحياناً من بلاد العراق تسلك هذه الطريق.
2. طريق من الكويت إلى بريدة في القصيم، ثم إلى مكة، وهي طريق تأتي من الشرق تقطع الأجزاء الشمالية من أراضي الدولة حتى القصيم، وتتابع مسيرتها إلى مكة.
3. طريق من النجف إلى الزبير ثم إلى الكويت ثم إلى حائل.
4. طريق من الزبير في العراق إلى بريدة في القصيم.
5. طريق من الجوف في الشمال إلى حائل في جبل شمر، وهذه الطريق تصل جزيرة العرب ببلاد الشام.

---

[1] المواقيت: مفردها ميقات وهو الوقت المضروب للشيء والموعد الذي جعل له وقت، وقد قيل ميقات للموضع الذي جعل وقتاً للاجتماع فيه ومنه مواقيت الحج لمواضع الإحرام، وفائدة تحديد المواقيت هي البدء بالإحرام وارتداء الملابس والبدء بالتلبية وهي من طقوس الحج. الديلمي، حمزة بن عبد العزيز (463هـ/1071م)، المراسم في الفقه الأمامي، تحقيق: محمود البستاني، ط1، منشورات الحرمين، طهران، 1980م، ص 106، 107.

[2] الحمدي، قوافل الحج، ص 204؛ السرحان، قافلة الحج العراقي، ص 86.

[3] أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص 313.

[4] باشا، مرآة جزيرة العرب، ص 171 – 191؛ أبو علية، تاريخ الدولة العثمانية الثانية، ص 321، 322؛ القطوري، قوافل الحج في العصر العثماني، ص 3، 4.

أما الطرق الداخلية التي كانت تسير فيها القوافل فكانت[1]:

1. طريق من حائل إلى بريدة وعنيزة في القصيم وهي من الطرق المهمة في مواصلات نجد؛ لأنها تربط عاصمة جبل شمر ببلدان القصيم الرئيسية.
2. طريق من حائل إلى القصيم تربط الأجزاء الشمالية بوادي حنيفة وعاصمة البلاد.
3. طريق من الرياض إلى الإحساء، وأخرى من الإحساء إلى وادي الدواسر في الجنوب، وثالثة من الدواسر إلى الرياض.

وفي موسم الحج اشتهرت الأسواق التجارية لبيع أصناف البضائع المتعددة للحجيج، ففي مكة المكرمة والمدينة يوجد عدة أسواق تجارية داخلهما تباع فيها الأطعمة والملابس وغيرها، وتشتهر ولاية الحجاز بأسواق العطارة، وأسواق الثياب والأقمشة، وهو ما يعرف بسوق البزازين[2]، التي تباع للحجيج[3]؛ وقد انتشرت في مكة والمدينة الأسواق الموسمية، كأسواق الحج في عرفة، وفي منى، وبقرب الحرم، وهذه الأسواق تستمر في البيع والشراء طوال موسم الحج، مما يعود على ولاية الحجاز بدخل كبير[4].

وأدت قوافل الحج دوراً اقتصادياً في تقوية الروابط بين مشرق الوطن العربي ومغربه؛ لأنها كانت في الوقت نفسه قوافل تجارية[5]، حيث وجدت أسواق تجارية في المنازل التي كانت تتوقف عندها القوافل، وقد كانت تتم عملية تسويق أجزاء من السلع، التي تحملها القوافل في هذه المنازل، إلى محطات وأماكن تجارية أخرى[6].

---

[1] أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص322؛ باشا، مرآة جزيرة العرب، ص 190؛ القطوري، قوافل الحج في العصر العثماني، ص 5؛ شاهين، خدمات الحج في الحجاز، ص 177 – 179.

[2] بزز: البَزُّ: الثياب، وقيل: ضرب من الثياب، وقيل: البَزُّ من الثياب أمتعة البَزَّاز، وقيل: البَزُّ: متاع البيت من الثياب الخاصة، والبَزَّازُ: بائع البَزِّ وحرفته البِزَازَةُ، والبِزَّة، بالكسر: الهيئة والشارةُ واللبسَةُ. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (711هـ/1311م)، لسان العرب، ج1، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1999م، ص 398. وسيشار له لاحقاً: ابن منظور، لسان العرب.

[3] بادشاه، حافظ محمد، الحجاز في أدب الرحلة العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: كفايت الله همداني، الجامعة الوطنية للغات، إسلام آباد، 2013م، ص 325، 326. وسيشار له لاحقاً: بادشاه، الحجاز في أدب الرحلة العربي.

[4] بادشاه، الحجاز في أدب الرحلة العربي، ص326.

[5] الحمدي، قوافل الحج، ص 205.

[6] بكر، الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ص 18؛ عبد الرحيم، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ص 15.

وكان يتم العمل بنظام الحسبة في ولاية الحجاز في كثير من فترات الحكم العثماني، حيث تعاقب على ولاية الحسبة في الحجاز عددٌ من المحتسبين، وأصبح لهذه الولاية شأن كبير في الدولة العثمانية، وقد كان لهذا المنصب سلطة واسعة في ولاية الحجاز بصفة عامة، والمدينة المنورة بشكل خاص[1]، فالمحتسب يأتي في المرتبة الثانية بعد محافظ المدينة؛ حيث اجتمعت في يده سلطات كثيرة؛ منها: السهر على الأمن الداخلي للولاية التي يقوم عليها، والعمل على حفظ النظام في أرجائها، ويقوم بتقرير العقوبات والجزاءات في الجنايات والجرائم وكل ما يخالف الآداب والأخلاق العامة، وله صلاحيات بالضرب والسجن للمخالفين للنظام، وبالتالي أصبحت وظيفة الحسبة من الوظائف العثمانية المعروفة في هذه الولاية، وكان المحتسب يتمتع بسلطة كبيرة ومهمة في ولاية الحجاز[2].

ويشير العديد من الرحالة – ومنهم الروسي دافليتشين (Davlechin)، الذي وصل إلى الحجاز لدراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ولاية الحجاز في نهاية القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي–إلى أن ولاية الحجاز كانت تشتهر بتجارة العبيد الذين يستخدمون عادة للقيام بالأعمال، سواء المنزلية أو الشاقة، وقد كان هؤلاء العبيد عادة من قوميتين مختلفتين، هما[3]: الزنوج السود للغاية، وهم من السودان، ويسعى المجتمع الحجازي لامتلاكهم لأغراض العمل فقط، سواء أكانوا رجالاً أم نساءً، أما القومية الأخرى فهم العبيد الأكثر بياضاً من الأحباش، فلم يكن في الحجاز بيت إلا ويضم فيه عبداً أو جارية يقومون بجميع الأعمال

---

[1] حافظ، علي، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ط3، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة، 1996م، ص 46. وسيشار له لاحقاً: حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة.

[2] حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ص 46.

[3] دانتسيغ، ب.م، الرحالة الروس في الشرق الأوسط، ترجمة وتعليق: معروف خزنة دار، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2008م، ص 419. وسيشار له لاحقاً: دانتسيغ، الرحالة الروس في الشرق الأوسط؛ دولتشين، عبد العزيز، الرحلة السرية للعقيد الروسي عبد العزيز دولتشين إلى الحجاز (1898 – 1899م)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008م، ص 193،192. وسيشار له لاحقاً: دولتشين، الرحلة السرية للعقيد الروسي عبد العزيز دولتشين إلى الحجاز؛ القحطاني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز، ص 117.

المنزلية، وبالتالي تعتمد قبائل الرحالة على جهود هؤلاء العبيد في أعمالها الشاقة، والتي لا يستطيع السكان المحليون القيام بها بمجهوداتهم الفردية[1].

أما الرحالة "دولتشين"[2] (Dolchin) فيلخص الحياة الاجتماعية في ولاية الحجاز، مبيناً نوعية ملابسهم، رجالاً ونساءً، لا سيما وأنه كان شاهد عيان لولاية الحجاز في موسم الحج، حيث يذكر فيقول: كان "البدو في قمصان مقلمة سوداء "عباءات"، مدججين بالسلاح، على رؤوسهم المناديل "العقالات"، حفاة...، وجوههم صغيرة، عيونهم حية جداً، الجميع مسمر، شيوخ البدو والملتزمون بتقدير الجمال لأجل الحج يجلسون بمهابة في المقاهي، اليوم يوجد عدد كبير من السوريين، وهم حسنوا السلاح والألبسة، وهناك أيضاً مصريون مع نسائهم، وجميعهم طويلو القامة، نحيلون، في شملات سوداء طويلة من قماش خفيف، على وجوه الرجال والنساء وفرة من الوشم، وهناك أيضاً كثيرون من الفرس، وهم بمعظمهم يعودون من هنا عبر السَّهَابُ[3] إلى البصرة وكربلاء، ينقلهم بدو تلك الأنحاء..."[4].

ويمكن القول: إن ولاية الحجاز– بمجتمعها الريفي والقبلي والحضري – تميزت عن غيرها من المناطق بالتسامح الديني الذي سيطر على سكانها، وهو ما نتج عنه استيعابها للمذاهب الفقهية المختلفة، مع التعايش السلمي بين أتباع تلك المذاهب على أراضيها دون

---

[1] دانتسيغ، الرحالة الروس في الشرق الأوسط، ص 419، 420؛ دولتشين، الرحلة السرية للعقيد الروسي عبد العزيز دولتشين إلى الحجاز، ص 192، 193؛ القحطاني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز، ص 117.

[2] عبد العزيز دولتشين ولد في (24 يونيو 1861م) في عائلة ضابط في الجيش الروسي، وكانت هذه العائلة التترية المحترمة تتمتع بتأثير كبير بين أبناء قوميتها؛ وقد شغل والده مناصب هامة في إدارة مناطق الأورال الجنوبية في روسيا. إن انتماء والده إلى فئة النبلاء ومهنته العسكرية لم يؤثرا في روح التقوى الإسلامية السائدة في العائلة. بعد التخرج من مدرسة الإمبراطور بافل العسكرية المتميزة في بطرسبورغ، خدم عبد العزيز دولتشين خمس سنوات في قلعة دينابورغ غير بعيد عن دفينسك، وتعلم في سنوات (1887 – 1890م) في صفوف اللغات الشرقية لأجل الضباط لدى الدائرة الآسيوية في وزارة الخارجية. دولتشين، الرحلة السرية للعقيد الروسي عبد العزيز دولتشين إلى الحجاز، ص 5 – 12.

[3] السَّهَاب: موضع بالجزيرة في غربي تكريت. الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ/1229م)، معجم البلدان، ج3، دار صادر، بيروت، 1993م، ص 288. وسيشار له لاحقاً: الحموي، معجم البلدان.

[4] الحمدي، أخبار الحجاز في كتب الرحلات، ص 323. دولتشين، الرحلة السرية للعقيد الروسي عبد العزيز دولتشين إلى الحجاز، ص 139، 140.

تعصب أو نزاعات طائفية أو مذهبية، وذلك على الرغم من اضطراب الأحوال السياسية والأمنية في هذه الولاية، مع نشوب بعض النزاعات السياسية والقبلية المختلفة[1].

ويشتهر مجتمع ولاية الحجاز عن غيره بشدة الغيرة على الإسلام، والحماس الشديد للدفاع عنه، ويستدل على ذلك في حادثة إشاعة خبر قدوم النصارى (الإنجليز) وعزمهم على دخول مكة، ثارت قبائل المنطقة، وكاتبوا شريف مكة وقادة الدولة العثمانية لاستيضاح الأمر، وجاء في رسائلهم إليهم: أن هذه الأفعال لا يرضاها الله ورسوله ولا السلطان، وأن هذا الخبر إن كان صحيحاً، وأن الإنجليز سيهتكون حرمة الأماكن المقدسة، فلن ترضى قبائل الحجاز لهم بذلك، وسيكون لها الرد، ولن تكون لنا بعدها طاعة للنصارى ولا لمن يواليهم[2].

ومن ناحية أخرى تشتهر ولاية الحجاز بكثرة المتعلمين بها، فهي تحوي بين جنباتها العديد من المتعلمين والكتاب المحليين من أبناء القبائل، كما أن أكثر الشيوخ ورؤساء القبائل في الولاية كانوا يجيدون القراءة والكتابة[3].

ويتبين مما سبق أن ولاية الحجاز تميزت بأهمية تجارية واقتصادية، ميزتها عن باقي المناطق المجاورة، فمن الناحية التجارية استطاعت ولاية الحجاز بموقعها الإستراتيجي العام السيطرة على طرق عديدة للتجارة، مما كان له الأثر في زيادة مواردها المالية التي جاءت من ضرائب الطرق التجارية، أو التجارة الخارجية مع المدن والمناطق المجاورة من خلال قوافل الحج، التي كان لها دور مهم في تاريخ الدولة العثمانية[4]، وتميزت– أيضاً– بوظيفة المحتسب التي كان لها اهتمام واضح من الدولة العثمانية؛ التي تعمل على حفظ الأمن في أرجاء ولاية

---

(1) الحربي، فائز بن موسى، الحالة الدينية وأبرز ملامحها في المناطق الريفية والقبلية في منطقة المدينة المنورة "ينبع النخل والصفراء أنموذجاً" خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري (1250 – 1300هـ/1834 – 1884م)، مجلة الدارة، ع 2، مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية، الرياض، 2011م، ص 105.

(2) أوغلو، سنان معروف، نجد والحجاز في الوثائق العثمانية: الأحوال السياسية والاجتماعية في نجد والحجاز خلال العهد العثماني، ط1، دار الساقي، بيروت، 2002م، ص 81، 82.

(3) السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 644.

(4) بادشاه، الحجاز في أدب الرحلة العربي، ص326.

الحجاز، والإيعاز للمحتسب بالضرب بيد من حديد لكل من يخالف القوانين ويعمل على الإخلال بالأمن في ولاية الحجاز[1].

وأما من الناحية الاجتماعية فقد ميزت ولاية الحجاز عن غيرها من الولايات بمجتمعها الذي يتكون من عدد من العلماء والمتعلمين الذين انتشروا في كافة ربوع ولاية الحجاز، كما أن شيوخ القبائل أنفسهم كانوا من الطبقة المتعلمة، وهو ما يدلل على انتشار التعليم في هذه الولاية، إضافة إلى احتواء ولاية الحجاز على المقدسات الأكثر أهمية في العالم الإسلامي؛ مما جعلها محط أنظار العالم الإسلامي بأسره من هذه الناحية[2].

---

[1] حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ص 46.

[2] السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 644.

الفصل الأول

العثمانيون والحجاز (إطار تاريخي)

أولاً: ولاية الحجاز (التسمية، والموقع، والحدود).

1- ولاية الحجاز لغة واصطلاحاً.
2- الموقع والحدود لولاية الحجاز.
3- مدن ولاية الحجاز.

ثانياً: مكانة ولاية الحجاز في السياسة العثمانية.

1- أهمية ولاية الحجاز بالنسبة للدولة العثمانية.
2- الأطماع العثمانية في السيطرة على ولاية الحجاز.

ثالثاً: السيطرة العثمانية على ولاية الحجاز.

1- الأوضاع العامة لولاية الحجاز قبيل سيطرة العثمانيين عليها.
2- السيطرة العثمانية على ولاية الحجاز.

الفصل الأول

العثمانيون والحجاز (إطار تاريخي)

كان للموقع الجغرافي للدولة العثمانية دور مهم في انطلاقها بالتوسع على كافة الصعد، سواء الأوروبية أو العربية، حيث تناغم موقعها مع رؤيتها التوسعية التي قامت بها منذ نشأتها، خاصة أن الموقع الجغرافي للدولة العثمانية ذو تأثير واضح في سياستها الخارجية، وقد انتهج العثمانيون منذ تأسيس السلطنة العثمانية- على يد عثمان بن أرطغرل عام 679هـ/1280م- مبدأ التوسع في المحيط الجغرافي، الذي بني هذه الإستراتيجية على مبدأ الإسلام والجهاد؛ لتمتد تلك السلطنة في فتوحاتها حتى وصلت حدود فيينا عاصمة النمسا[1].

وقد أرادت السلطنة العثمانية تقوية نفوذها، وإضفاء صفة الشرعية الدينية على فتوحاتها، حيث تطلعت منذ قيامها إلى الاستيلاء على ولاية الحجاز وما يجاورها من المناطق، حتى تهيأ لهم ذلك بسقوط دولة المماليك على يد السلطان العثماني سليم الأول، عام 923هـ/1517م، ثم ما لبثت الحجاز أن دخلت في الحكم العثماني بطريقة سلمية؛ لمكانتها الدينية المقدسة، فهي تحتضن الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة)، وهو ما جعلها ذات مكانة رفيعة في الدولة العثمانية[2].

أولاً: ولاية الحجاز (التسمية، والموقع، والحدود):

تتميز ولاية الحجاز بأهميتها الكبيرة في تاريخ الدول الإسلامية منذ عهد النبي-ﷺ- مروراً بالعصور الإسلامية اللاحقة، ووصولاً إلى الدولة العثمانية، التي أولت ولاية الحجاز اهتماماً خاصاً، وذلك لاحتواء أرضها على مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، اللتين تركتا أثراً عميقاً في نفوس المسلمين كافة[3]، وبما أن ولاية الحجاز هي موضوع هذه الدراسة، فمن الضروري تقديم معلومات كافية عن ولاية الحجاز، من حيث: التسمية، والموقع، والحدود الجغرافية، وكذلك أهم المدن الرئيسية في ولاية الحجاز.

---

[1] هنية، السياسة الخارجية التركية، ص 19.

[2] حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 99، 100.

[3] بادشاه، الحجاز في أدب الرحلة العربي، ص 49.

1- ولاية الحجاز لغةً واصطلاحاً:

معنى الحجاز في اللغة:

كلمة حجاز على وزن فِعَال، ومصدرها حَجْزٌ، والذي يعني في اللغة: "الحاجز والمانع"، ويقال: "حجزه يحجزه، إذا منعه عن قصده"[1].

وأيضاً الحجاز: "هو الحاجز، والحِجاز: ما يُشَدُّ به الوسطُ لتشمّر الثياب. والحِجاز: عِقال الدابة، والحِجاز من بلاد العرب: ما بين تهامةَ ونجد. والحِجاز: نوعٌ من أَلحان الموسيقى"[2].

معنى الحجاز اصطلاحاً:

ويوضح ياقوت الحموي معنى كلمة حجاز بقوله: "أن كلمة حجاز يجوز أن يكون مصطلح هذه الكلمة مأخوذاً من قول العرب: حجز الرجل بعيره يحجزه، إذا شده يقيده به، ويقال للحبل: حجازاً[3]، ويجوز أن يكون سمي حجازاً يحتجز بالجبال، حيث يقال: احتجزت المرأة إذا شدت ثيابها على وسطها واتزرت"[4].

ويقول ابن منظور في كتابه لسان العرب: "والحجاز: البلد المعروف، سميت بذلك من الحَجْز، الفصل بين الشيئين؛ لأنه فصل بين الغَوْر والشام والبادية، وقيل: لأَنه حَجَز بين نَجْدٍ والسَّراة، وقيل: لأَنه حَجَز بين تهامة ونجد، وقيل: سميت بذلك لأنها حَجَزَتْ بين نَجْد والغَوْر، وقال الأصمعي: لأنها احْتُجِزَتْ بالحِرَار الخمس، منها: حَرَّة بني سُلَيْم، وحَرَّة واقِمٍ، ويقال للجبال

---

[1] أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ص 157، 158؛ الفوزان، إبراهيم فوزان، إقليم الحجاز وعوامل نهضته الحديثة، مطبعة الفرزدق، الرياض، 1975م، ص 14. وسيشار له لاحقاً: الفوزان، إقليم الحجاز؛ بادشاه، الحجاز في أدب الرحلة العربي، ص 49.

[2] أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ص 158.

[3] الحموي، معجم البلدان، ج2، ص 218، 219.

[4] البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت 487هـ/1094م)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج1، عالم الكتب للنشر، بيروت، 1983م،ص 11. وسيشار له لاحقاً: البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع.

أَيضاً: حِجاز، ومنه قوله: ونحن أناس لا حجاز بأرْضِنا، وأَحْجَزَ القومُ واحْتَجَزُوا وانْحَجَزُوا: أَتَوا الحِجازَ، وتَحاجَزُوا وانْحَجَزُوا واحْتَجَزُوا: تَزايلَوا"[1].

أما الحجاز فإن سبب تسميته يعود إلى أمرين[2]:

أولهما: سميت الحجاز بذلك لأنها قد احتزمت واحتجزت بوجود الجبال، أو بالحرار، أو بكليهما، وبهذا سميت حجازاً، فالحجاز من الاحتجاز، بمعنى شد الوسط بالحُجزة، أو بالحجاز.

ثانيهما: لأن جبالها وحرارها قد حجزت بين نجد والسراة، أو بين نجد واليمن، أو بين نجد وبين إقليم تهامة، أو بين الشام والغور، فسميت بذلك حجازاً.

ويقصد بالحجاز الجبل الذي يحجز بين البلاد العالية نجد، وبين ساحل البحر الأحمر المنخفض، والذي يمتد من خليج العقبة على خط عرض 30،29 شمالاً، إلى خط عرض 20 شمالاً[3]، كما يشمل الحجاز كذلك تهامة، كما يمكن أن تكون فلسطين وتبوك من أرض الحجاز، كما يصنفها بعض الدارسين، ويمتد طول الحجاز من الشمال إلى الجنوب حوالي 5،1126 كيلو متراً، وعرضه من الشرق إلى الغرب حوالي 563 كيلو متراً[4].

وقال الحسن: "إنما سمي الحجازُ حِجازاً، لأنه حجز على الأنهار والأشجار"[5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص 61، 62، البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج1، ص 11؛ الوهيبي، عبد الله، الحجاز كما حدّده الجغرافيون العرب، مجلة كلية الآداب، ع 1، م 1، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1970م، ص 54. وسيشار له لاحقاً: الوهيبي، الحجاز كما حدّده الجغرافيون العرب.

[2] أبو زيد، بكر بن عبد الله، خصائص جزيرة العرب، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، 1999م، ص 25. وسيشار له لاحقاً: أبو زيد، خصائص جزيرة العرب.

[3] الدباغ، مصطفى مراد، جزيرة العرب موطن العرب ومهد الإسلام، ج1، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1963م، ص 65. وسيشار له لاحقاً: الدباغ، جزيرة العرب موطن العرب؛ الحمدي، صبري فالح، أشراف الحجاز في القرن الثامن عشر، ط1، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، 2009م، ص 20. وسيشار له لاحقاً: الحمدي، أشراف الحجاز.

[4] الشريف، أحمد إبراهيم، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965م، ص 23. وسيشار له لاحقاً: الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية.

[5] البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج1، ص 11.

وقد سمي الحجاز بهذا الاسم لأنه فصل بين الغور وبين الشام وبين تهامة ونجد، والحجاز عبارة عن جبل ممتد حال بين الغور، أي: غور تهامة ونجد، فكأنه منع كل واحد منهما أن يختلط بالآخر، فأصبح حاجزاً بينهما، فسمي حجازاً[1].

وتعد جبال السراة العمود الفقري لشبه جزيرة العرب، بل جعلها الجغرافيون العرب قاعدة لتقسيماتهم، وتتصل السلاسل بسلسلة جبال الشام المهيمنة على البادية، وبعض قمم هذه الجبال الحجازية مرتفعة، وهي معرضة لتساقط الثلوج عليها كجبل دباغ الذي يرتفع (2300 متر) عن سطح البحر، وجبل وتر، وجبل شيبان، وتنخفض هذه السلاسل عند دنوها من مكة، فتكون القمم في أوطأ ارتفاع لها، ثم تعود بعد ذلك للعلو[2]، ومن جبال الحجاز: الجبال الواقعة في الطائف ومكة والمدينة، وتتميز ولاية الحجاز بكثرة السهول، خاصة الواقعة بين جبال البحر الأحمر وجبال سراة، وهذه السواحل حارة رطبة في الغالب غير صحية في بعض الأماكن[3].

2- الموقع والحدود لولاية الحجاز[4]:

اختلفت أقوال المؤرخون والجغرافيون في تعيين موقع ولاية الحجاز وتحديد حدوده، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف فإن ولاية الحجاز هو إقليم مستطيل، واختلف في حدوده مع مرور العصور، وباختلاف السياسة والدول، وتبعاً لاختلاف الأقوال والآراء في تعيين حدوده الطبيعية[5].

وتقع ولاية الحجاز في الجزء الشمالي الغربي من شبه الجزيرة العربية، وهو يمثل أحد الأقسام الستة لشبه الجزيرة العربية، وهذه الأقسام هي: الحجاز، ونجد، والإحساء، واليمن،

---

[1] الحموي، معجم البلدان، ج2، 218؛ البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج1، ص 12؛ القحطاني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز، ص 25.

[2] الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية، ص 24.

[3] المرجع نفسه، ص 24، 25.

[4] أنظر ملحق رقم (1) خريطة ولاية الحجاز.

[5] بادشاه، الحجاز في أدب الرحلة العربي، ص 53.

وحضرموت، وعمان[1]، أما ولاية الحجاز فيحدها من الشرق صحراء نجد، ومن الشمال سوريا، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب منطقة عسير[2].

ويقول الهمداني في تعيين حدود الحجاز: "هو إقليم الجبال الممتدة من خليج العقبة حتى منطقة عسير جنوباً، ويحده من الغرب منطقة تهامة، ومن الشرق جبال السراة، وطوله من الشمال إلى الجنوب (700) ميل، وعرضه من الشرق إلى الغرب ثلاثمائة وخمسون ميلاً"[3].

ويقول البتنوني في الرحلة الحجازية: "أما الحجاز فهو إقليم مستطيل، يحده غرباً البحر الأحمر، وشرقاً البادية الكبرى، وجنوباً بلاد عسير، وشمالاً بادية الشام، وطوله من الشمال إلى الجنوب يبلغ (1500) كيلومتر، وعرضه من الغرب إلى الشرق يبلغ ثلاثمائة كيلومتر، ويقطعه من الشمال إلى الجنوب جبال السراة، ويبلغ ارتفاع بعضها (8000) قدم، وفيها مياه كثيرة، وغابات وبساتين، وقرى آهلة بالسكان من الأعراب، ومنحدرات هذه الجبال يتصل بها سهل إلى البحر، يسمونه تهامة، وأرضه رملية، وبعضها صالح للزراعة، ويزرع فيها الحبوب وغيرها من الحضر"[4].

---

[1] البتنوني، الرحلة الحجازية، ص 37؛ كحالة، عمر رضا، جغرافية شبه جزيرة العرب، ط2، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، 1964م، ص 129، 130. وسيشار له لاحقاً: كحالة، جغرافية شبه جزيرة العرب؛ القحطاني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز، ص 25.

[2] سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، دفعة أولى، مطبعة ولاية الحجاز، ص 66، 67. وسيشار له لاحقاً: سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)؛ سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، المطبعة الأميرية، مكة المكرمة، ص 197. وسيشار له لاحقاً: سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)؛ سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، المطبعة الأميرية، مكة المكرمة، ص 103. وسيشار له لاحقاً: سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، المطبعة الأميرية، مكة المكرمة، ص 135. وسيشار له لاحقاً: سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، دفعة أولى، مطبعة ولاية الحجاز، ص 138. وسيشار له لاحقاً: سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)؛ الشرقاوي وآخرون، أحمد عبد الوهاب، جغرافية الممالك العثمانية، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2018م، ص 353. وسيشار له لاحقاً: الشرقاوي وآخرون، جغرافية الممالك العثمانية؛ عمر كحالة، جغرافية شبه جزيرة العرب، ص 131؛ الفوزان، إقليم الحجاز، ص 15.

[3] الهمداني، لسان اليمن الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت 334هـ/946م)، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، ط1، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1990م، ص 48. وسيشار له لاحقاً: الهمداني، صفة جزيرة العرب؛ الوهيبي، الحجاز كما حدّده الجغرافيون العرب، ص 59، 60؛ الفوزان، إقليم الحجاز، ص 16.

[4] البتنوني، الرحلة الحجازية، ص 37، 38؛ باشا، محمد صادق، الرحلات الحجازية، إعداد وتحرير: محمد همام فكري، ط1، دار بدر للنشر والتوزيع، بيروت، 1999م، ص 201. وسيشار له لاحقاً: باشا، الرحلات الحجازية.

ويوضح البكري أن الحجاز اثنتا عشرة داراً: المدينة، وخيبر، ومذك، وذو المروة، ودار أشجع، ودار مزينة، ودار جهينة، ونفر من هوازن، وجُلُّ سليم، وجُلُّ هلال، وظهر حرة ليلى ومما يلي الشام شغب وبدا[1].

وأما المؤرخون المحدثون فقد اختلفوا بعض الشيء في هذه الحدود، حيث يقدم أحمد الشريف تحديدًا للحجاز لعله أكثر وضوحاً، حيث يرى أن الحجاز في العرف لا يقتصر على الجبال الممتدة من خليج العقبة إلى عسير، بل يشمل تهامة، ويقدر المسافة من الشمال إلى الجنوب بسبعمائة ميل طولاً، ومائتين وخمسين ميلاً عرضاً، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذه الأطوال قد تتفاوت من موقع إلى آخر بحسب قرب الجبال وبعدها عن البحر، ويشمل القسم الشمالي من الحجاز في رأيه أرض مدين "وحسمي"، وهي الجبال الواقعة شمال تبوك مما يلي أيلة "العقبة"[2].

3- مدن ولاية الحجاز:

وكان لأهمية ولاية الحجاز التاريخية دور مهم في نشأة المدن، خاصة التجارية منها، فقد كانت الحجاز تعتبر ممراً تجارياً نشطاً وحيوياً كغيره من مناطق شبه الجزيرة العربية؛ كونه مركزاً بين مراكز الحضارات القديمة في العراق ومصر والشام واليمن، وقد أورد الجغرافيون عدة مدن للحجاز، وذكروا أن أهم تلك المدن: مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والطائف، وجدة، وخيبر، ووادي القرى، وغيرها[3]، فهذه هي مدن ولاية الحجاز، وأما أهم مدينتين فهما: مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وسيتم الحديث عنهما بشيء من التفصيل، وكذلك التطرق بعض الشيء لباقي المدن الأخرى.

---

[1] البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج1، ص 10، 11؛ القحطاني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز، ص 25، 26.

[2] الشريف، أحمد إبراهيم، الحجاز قبيل ظهور الإسلام، الندوة العالمية الثالثة لدراسات تاريخ الجزيرة العربية (الجزيرة العربية في عصر الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين)، ج1، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989م، ص 19. وسيشار له لاحقاً: الشريف، الحجاز قبيل ظهور الإسلام.

[3] الإصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي (ت 346هـ/957م)، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، 2004م، ص 19، 20. وسيشار له لاحقاً: الإصطخري، المسالك والممالك؛ ابن حوقل، أبي القاسم محمد النصيبي (ت366هـ/977م)، كتاب صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992م،ص 29، 30؛ القحطاني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز، ص 27، 28.

- **مكة المكرمة:**

تقع مدينة مكة المكرمة في وادٍ على سهل منبسط محاط بجبال ذات شعاب، تحيط بالوادي إحاطة كاملة[1]، وقد كان لهذا الموقع أهمية تجارية؛ لوقوعه على طريق القوافل التجارية بين اليمن والشام، في وادٍ من أودية تخوم جبال السراة، تحفّه الجبال الجرداء من كل جانب[2]، وهو ما جاء وصفه في القرآن الكريم في قول الله- تعالى-: ﴿رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾[3].

وسميت مكة المكرمة بنحو ثلاثين اسماً[4]، من أشهرها أربعة أسماء ورد ذكرها في القرآن الكريم، وهي[5]:

---

[1] باشا، إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية محلاّة بمئات الصور الشمسية، ج1، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1925م، ص 178. وسيشار له لاحقاً: باشا، مرآة الحرمين؛ الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية، ص 28؛ الحمدي، أشراف الحجاز، ص 21؛ المكي، محمد الأمين (ت 1318هـ/1900م)، خدمات العثمانيين في الحرمين الشريفين ومناسك الحج، ترجمة: ماجدة مخلوف، ط2، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2005م، ص 88. وسيشار له لاحقاً: المكي، خدمات العثمانيين.

[2] عبد الغني، عارف، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ط1، دار البشائر، دمشق، 1992م، ص 18. وسيشار لاحقاً: عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة؛ كيفي، إيمان بنت إبراهيم، الحياة الاجتماعية بمكة المكرمة في عهد الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله (1343 – 1373هـ/1924 – 1953م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عادل بن محمد نور غباشي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005م، ص 31. وسيشار له لاحقاً: كيفي، الحياة الاجتماعية بمكة المكرمة؛ الشريف، الحجاز قبيل ظهور الإسلام، ص 27؛ الحمدي، أشراف الحجاز، ص 22؛ الفوزان، إقليم الحجاز، ص 30.

[3] سورة إبراهيم، الآية "37".

[4] سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص139؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص178؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص186؛ الأزرقي، أبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد (ت 250هـ/865م)، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، ج1، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، ط2، دار الثقافة، مكة المكرمة، 1965م، ص 283. وسيشار له لاحقاً: الأزرقي، أخبار مكة؛ المكي، خدمات العثمانيين، ص 90، 91.

[5] الأزرقي، أخبار مكة، ج1، ص 279 – 282؛ المكّي، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي (ت 832هـ/1429م)، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص 47 – 53. وسيشار له لاحقاً: المكّي، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام؛ النهرواني، محمد بن أحمد بن محمد (990هـ/1582م)، كتاب الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، تحقيق وتقديم: هشام عبد العزيز عطا، المكتبة التجارية، مكة المكرمة،==

أولاً: "مكة"، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾[1].

ثانياً: "أم القرى"، قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[2].

ثالثاً: "بكة"– بالباء الموحدة– قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾[3].

رابعاً: "البلد الأمين"، وقد أقسم الله به في قوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِينِينَ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾[4].

وتميزت مكة المكرمة بوجود منطقة تحيط بمركز التجمع السكاني حول البيت الحرام، تسمى حرم مكة، لها حدود توارثتها الأجيال منذ القدم، وحافظ عليها المسلمون، وجددوا بناءها، وهي تعرف بالأنصاب والأعلام والأميال، اختارها الله – تعالى– لتحقيق الأمن والسلام والرخاء لسكان الحرم الشريف، وتتمتع منطقة الحرم أيضاً بأهمية دينية، من حيث تحريم دخول غير المسلمين إليها، وتحريم قطع شجرها، وتنفير طيرها، والصيد بداخلها[5].

ولقد اختار الله– عز وجل– مكة المكرمة لتضم الكعبة المشرفة قبلة المسلمين، وقد أقسم بها في عدة مواضع في القرآن الكريم تشريفاً وتعظيماً، ومنها انطلقت دعوة إبراهيم عليه السلام، ومنها انطلقت دعوة رسالة الإسلام على يد النبي محمد ﷺ، كما فضلها الله – سبحانه وتعالى– على غيرها من بلاد العالم، فجعلها الله منسكاً لعباده، وأوجب عليهم الإتيان إليها من كل فج عميق، وجعل أجر الصلاة في المسجد الحرام مضاعفاً، كما أنها تجذب أفئدة الناس لمحبتها، ويوجد فيها

==د.ت، ص 47 – 49؛ باشا، مرآة الحرمين، ج1، ص 177، 178؛ بيركهارت، جون لويس، رحلات إلى شبه جزيرة العربية، ط1، دار الانتشار العربي، بيروت، 2005م، ص 89. وسيشار له لاحقاً: بيركهارت، رحلات إلى شبه جزيرة العربية؛ عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 13 – 18.

[1] سورة الفتح، الآية "24".

[2] سورة الأنعام، الآية "92".

[3] سورة آل عمران، الآية "96".

[4] سورة التين، الآيات "1، 2، 3".

[5] المكّي، الثمين في تاريخ البلد الآمين، ص 41، 42.

بئر زمزم، هذا الماء المبارك الذي جعله الله لما شرب له طعام طعم وشفاء سقم[1]، مما جعل الدولة الإسلامية في مختلف عصورها تجعل السيطرة على هذه المنطقة أولى اهتماماتها.

ويتبين مما سبق أن هذه النعم التي حباها الله لمكة المكرمة من أماكن مقدسة عديدة، يأتي إليها سكان الأرض جميعاً لزيارتها، إضافة إلى الأهمية التجارية التي تميزت بها على مرّ العصور، فهي تعتبر ممراً للقوافل التجارة التي تعبر إلى البلدان المجاورة عبر أراضيها، كل هذه المميزات جعلت الدولة الإسلامية– على امتداد تاريخها– تتطلع للسيطرة عليها لتضفي الصفة الدينية لها، منذ العهد الأموي وحتى العهد العثماني، مروراً بكافة الممالك والدول التي حكمت هذه المنطقة.

- **يثرب "المدينة المنورة":**

تقع المدينة المنورة شمال غرب مكة المكرمة[2]، وترتبط بها بطريق يمر بوادي الصفراء، طوله حوالي (460 كم)، وكانت الطريق من مكة المكرمة إلى المدينة إحدى عشرة مرحلة بالجمال قبل أن يعرف الناس السيارات، والتي جعلت المسافة لا تزيد على أربع ساعات[3]؛ وهي تبعد عن مكة المكرمة (430 كم شمالاً)، وتبعد عن شاطئ البحر بخط مستقيم (150 كم)، وأقرب الموانئ إليها ميناء ينبع البحري، الذي يقع في الجهة الغربية منها على بعد (220 كم)[4]؛ وسميت المدينة المنورة بعشرة أسماء، هي: "المدينة، وطَيْبَة، وطَابَة، والطَّيْبَة، والمسكينة، والعَذْرَاء، والجَابِرَة، والمَجْبُورَة، والمحَبَّبَة، والمَحْبُوبَة"[5].

---

[1] كيفي، الحياة الاجتماعية بمكة المكرمة، ص 43 – 46؛ الشريف، الحجاز قبيل ظهور الإسلام، ص 28.

[2] الشرقاوي وآخرون، جغرافية الممالك العثمانية، ص 356؛ الحمدي، أشراف الحجاز، ص 23.

[3] بادشاه، الحجاز في أدب الرحلة العربي، ص 109؛ بيركهارت، رحلات إلى شبه جزيرة العربية، ص 268، 269؛ الفوزان، إقليم الحجاز، ص 46، 47.

[4] المدينة المنورة تاريخ ومعالم، ط1، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة المنورة، 2013م، ص 8. وسيشار له لاحقاً: المدينة المنورة تاريخ ومعالم؛ الشريف، الحجاز قبيل ظهور الإسلام، ص 32؛ باشا، الرحلات الحجازية، ص 389.

[5] ابن زبالة، محمد بن الحسن (ت 199هـ/815م)، أخبار المدينة، توثيق ودراسة: صلاح عبد العزيز زين سلامة، ط1، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة المنورة، 2003م، ص 187. وسيشار له لاحقاً: ابن زبالة، أخبار المدينة؛ ابن شبة، أبي زيد عمر النميري البصري (ت 262هـ/876م)، كتاب تاريخ المدينة المنورة (أخبار المدينة النبوية)، تعليق: علي محمد دندل، ياسين سعد الدين بيان، ج1، ط1، دار الكتب العلمية،==

ويبين مختار بلول حدود المدينة[1] فيقول: "يحتضن المدينة جبلان ووادیان، من الجنوب جبل عير، ويحاذيه وادي العقيق لمسافة بسيطة، ثم ينحني تجاه الشمال ليصبح ممتداً غرب المدينة المنورة، ومن الشمال جبل أحد ووادي قناة، الذي يمر بمحاذاة سيد الشهداء، ويخترق المدينة المنورة، ماراً بوسطها وادي بطحان، ممتداً من الجنوب إلى الشمال، ويسمى وادي أبي جيدة، ويلتقي مع وادي العقيق بأسفل المدينة في الجانب الشمالي، أما شرق المدينة المنورة وغربها فيحدها الحرة الشرقية والحرة الغربية".

وعلى الرغم من أن المدينة المنورة "يثرب" كانت منافساً قوياً لمكة المكرمة؛ لوقوعها على نفس الطريق، غير أن وحدة السكان في مكة، ووجود البيت الحرام والمناطق المقدسة الأخرى بها، جعلها أقدر من يثرب على التفوق التجاري والثقافي والديني، وأظهر في التنظيم الإداري، وإن كانت يثرب تتفوق من الناحية الزراعية؛ لوجود زراعات حولها تعتمد على العيون الكثيرة[2]، إلا أن المدينتين غير قادرتين بمواردهما الخاصة على إعاشة سكانهما، فهما تجلبان المواد الزراعية اللازمة للمعيشة من المدينتين الواقعتين على ساحل البحر الأحمر، والصالحتين لتكونا مرفأين لهما، وهما ينبع ميناء المدينة، وجدة ميناء مكة[3].

ويتفق المؤرخون على أن أول من سكن يثرب هم قوم يثرب بن عبيل بن عوض بن آدم ابن سام بن نوح، حيث عرفت بعد ذلك باسمهم (يثرب)، ثم استقر بعدها قومه في المدينة حيناً

==بيروت، 1996م، ص 104. وسيشار له لاحقاً: ابن شبة، كتاب تاريخ المدينة المنورة، المكّي، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، ج2، ص 323؛ الموسوي، رحلة الشتاء والصيف، ص 246؛ حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ص 17.

[1] بلول، مختار، المدينة المنورة درّة المدائن، ط1، دار بلول للنشر والتوزيع، الرياض، 2000م، ص 22. وسيشار له لاحقاً: بلول، المدينة المنورة درّة المدائن؛ ابن شبة، كتاب تاريخ المدينة المنورة، ج1، ص 106، 107؛ حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ص 15.

[2] الحمدي، أشراف الحجاز، ص 23؛ الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية، ص 30.

[3] الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية، ص 31.

من الدهر[1]، حتى قدم بعد ذلك بمدة قوم العماليق[2] الأقوياء، الذين أرسل إليهم سيدنا موسى جنداً من بني إسرائيل فقتلوهم[3].

ونظراً لما تتمتع به يثرب من موقع جغرافي مميز، فإن ذلك ما جعلها محط أنظار القوافل التجارية التي عبرت إليها واستقرت بها؛ لما لمسوه من طيب العيش، وأصبحت يثرب مركزاً تجارياً لليهود، ثم هاجر إليها الأوس والخزرج، وأصبحت لهم الغلبة فيها[4]، ثم هاجر إليها بعض القبائل اليهودية وأقاموا بها مثل يهود بني قينقاع، ويهود بني النضير، ويهود بني قريظة، ثم هاجر المسلمون إلى يثرب بعد ظهور الإسلام؛ فزاد عدد السكان، ووفد بعدها العديد من القبائل العربية من مكة والبادية والجزيرة العربية[5]، ومع قيام الدولة الإسلامية في العهد الأموي زاد عدد السكان مرة أخرى[6]، وظل هذا التزايد في استمرار حتى وصل في القرن العشرين إلى تسعين ألف نسمة، ثم تضاعفت هذه الأعداد بعد ذلك حتى وصلت في العام 1420هـ/1999م إلى تسعمائة ألف نسمة تقريباً[7].

ويتضح مما سبق أن المدينة المنورة وما تحتويه من أماكن مقدسة كانت مطمعاً واضحاً لحكام الدولة الإسلامية على مر العصور، فهي إلى جانب أنها تضم الكثير من المعالم الإسلامية المقدسة، مثل: المسجد النبوي، وقبر الرسول-ﷺ- وغير ذلك؛ فإن تربتها كانت كذلك

---

[1] المكّي، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، ج2، ص 323، 324؛ الأنصاري، عبد القدوس، آثار المدينة المنورة، ط3، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1973م، ص 177. وسيشار له لاحقاً: الأنصاري، آثار المدينة المنورة؛ بادشاه، الحجاز في أدب الرحلة العربي، ص 111؛ حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ص 15.

[2] من شعوب جنوبي فلسطين قديماً، حاربهم العبرانيون منذ دخولهم أرض المعاد حتى أيام الملك حرقيا (716 – 687 ق.م). النهرواني، قطب الدين محمد بن علاء الدين علي بن أحمد (ت 988هـ/1580م) تاريخ المدينة، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1996م، ص 21. وسيشار له لاحقاً: النهرواني، تاريخ المدينة.

[3] ابن زبالة، أخبار المدينة، ص 165، 166؛ النهرواني، تاريخ المدينة، ص 21.

[4] بلول، المدينة المنورة درّة المدائن، ص 28؛ الحمدي، أشراف الحجاز، ص 23، 24.

[5] بادشاه، الحجاز في أدب الرحلة العربي، ص 112؛ بلول، المدينة المنورة درّة المدائن، ص 28، 29؛ المكي، خدمات العثمانيين، ص 54 – 56.

[6] المدينة المنورة تاريخ ومعالم، ص 12.

[7] المرجع نفسه، ص 13.

خصبة للزراعة، بل إنها كانت تتفوق على مكة المكرمة من الناحية الزراعية، وهو ما جعلها هدفاً للدول والممالك الإسلامية، وآخرها الدولة العثمانية.

- **مدينة الطائف:**

تقع مدينة الطائف على بعد (75) ميلاً جنوب شرق مدينة مكة المكرمة، حيث توجد على ربوة عالية ترتفع على سطح البحر بخمسة آلاف قدم على ظهر جبل غزوان[1]، وتحيط بها العديد من الوديان التي تسيل فيها المياه في موسم الأمطار، وتحف بها العيون والآبار الكثيرة، إضافة إلى خصوبة تربتها التي تنبت فيها الأشجار والفواكه والحبوب، كما تمتاز باعتدال جوها بسبب علوها عن سطح البحر، وهو السبب الذي حببها إلى المسافر عند نزوله بها، وإلى المستعمر حين يطمع بها على حد سواء[2].

وقد أشار شكيب أرسلان في كتابه (الرحلة الحجازية) إلى ما ذكره الأصمعي عن مدينة الطائف: "دخلنا الطائف فكأني كنت أبشر، وكأن قلبي ينضح بالسرور، ولا أجد لذلك سبباً إلا انفساح حدها وطيب نسمتها"[3].

وأما شارل ديديه[4] (Charles Didier) فيقول عن الطائف: "إن بساتين الطائف التي تجعلها مشهورة في الحجاز كله منتشرة حول المدينة، وتبدو كأنها واحات في وسط الرمل، إن

---

[1] الإصطخري، المسالك والممالك، ص 23، الحموي، معجم البلدان، ج4، ص 9؛ الشريف، الحجاز قبيل ظهور الإسلام، ص 31؛ الشرقاوي وآخرون، جغرافية الممالك العثمانية، ص 358.

[2] الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية، ص 29؛ الشريف، الحجاز قبيل ظهور الإسلام، ص 31؛ الحمدي، أشراف الحجاز، ص 24، 25؛ الفوزان، إقليم الحجاز، ص 36؛ المكي، خدمات العثمانيين، ص 91.

[3] أرسلان، شكيب، الرحلة الحجازية المسماة الارتسامات اللطاف في خاطرة الحاج إلى أقدس مطاف، تقديم وتعليق: السيد محمد رشيد رضا، ط1، دار النوادر، بيروت، 2007م، ص 189. وسيشار له لاحقاً: أرسلان، الرحلة الحجازية.

[4] شارل ديديه Charles Didier، أديب، وشاعر صحفي سويسري من أصل فرنسي، ولد في جنيف عام (1805م)، وكانت أسرته البروتستانتية قد هربت إليها طلباً للحرية الدينية، درس ديديه في جنيف، القانون، وعلم النبات، والرياضيات، ثم عاد إلى باريس واستقر فيها، واكتشف ميله إلى الرحلات. ونشر أول قصائده الشعرية في جنيف عام 1825م، حيث عمل في الصحافة وأدار جريدة سياسية وأدبية اسمها: "لو كوريه دو لومان"، وله كتب عديدة؛ منها عدد من قصص رحلاته وأشهرها: سنة في أسبانيا (عام 1837م)، حملة على روما (1842م)، جولة في المغرب (1844م)، ورحلته هذه (1857)، وخمسون يوماً في الصحراء (1857م)، وليالي القاهرة (1860م). ديديه، شارل، رحلة الحجاز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي 1854م،==

البساتين صغيرة على العموم، وفيها قليل من النباتات، ولا تدين بشهرتها إلا للقحط الشامل الذي يسود الجزيرة العربية"[1].

وعرفت منطقة الطائف قديماً العديد من الطرق والدروب[2] التي كانت تمثل حلقة وصل بينها وبين العديد من أجزاء شبه الجزيرة العربية، سواء في العصر الجاهلي أو الإسلامي، الأمر الذي كان له أثر كبير في إثراء الجانب الاقتصادي والثقافي للمحافظة عليها بصفة عامة. وقد اكتسبت المنطقة أهمية إستراتيجية؛ لتحكمها في طرق التجارة القديمة مع وسط وجنوب الجزيرة العربية من جهة، وطرق الحج إلى مكة المكرمة من جهة أخرى[3].

ومن خلال ما سبق اتضح أن مدينة الطائف تتميز بعدة مميزات تختلف عن مكة والمدينة، حيث إنها تتلون باللون الثقافي والاقتصادي والتجاري، كما أنها ممر لطرق التجارة مع المناطق المجاورة لها، وهو ما منحها أهمية كبيرة جعلتها مقصداً للدول التي تسيطر على هذه المنطقة، سواء أكانت الدول الأوروبية أم الإسلامية.

ثانياً: مكانة ولاية الحجاز في السياسة العثمانية:

1- أهمية ولاية الحجاز بالنسبة للدولة العثمانية:

بعد أن قام أمير مكة (أبي البركات الثاني)[4] بتسليم الولاية للسلطان العثماني بطريقة سلمية دون قتال، كان من الطبيعي أن يتقبل السلطان العثماني ولاءه، وذلك بسبب وجود الأماكن

==ترجمة وتقديم: محمد خير البقاعي، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 2001م، ص 17 – 21. وسيشار له لاحقاً: ديديه، رحلة الحجاز.

[1] ديديه، رحلة الحجاز، ص 310.

[2] من أشهر الطرق القديمة: درب زبيدة الذي يسلكه حجاج العراق وشمال شرق الجزيرة العربية في عهد الخلافة العباسية. الجابري، نزهة يقظان، قرى محافظة الطائف: سماتها وأنماطها، الجمعية الجغرافية المصرية، ع 52، ج2، د، ن، د. م، 2008م، ص 20. وسيشار له لاحقاً: الجابري، قرى محافظة الطائف.

[3] الجابري، قرى محافظة الطائف، ص 20.

[4] بركات بن محمد (858 – 931هـ/1454 – 1525م) بركات بن محمد بن بركات بن الحسن بن عجلان: شريف حسني. ولد بمكة وولي إمارتها بعد وفاة أبيه سنة (903هـ/1498م)، وكان فاضلاً شجاعاً حسن التدبير. له وقائع كثيرة مع إخوانه. واستعان عليه الأتراك بأخيه هزاع، فقبضوا عليه سنة (907هـ/1502م) وكبلوه بالحديد وحملوه إلى مصر، فهرب من مصر ورجع إلى مكة فملكها سنة (908هـ/1503م)، واستمر فيها حتى وفاته سنة (931هـ/1525م). دحلان، أحمد بن زيني (ت 1304هـ/1887م)، تاريخ زيني الدين دحلان المسمى==

المقدسة في ولاية الحجاز بصورة عامة، ومدينة مكة بصفة خاصة، كذلك كان لموقع ولاية الحجاز– الذي يطل على البحر الأحمر– أهمية بارزة للعالم الإسلامي ككل، فبعد دخول ولاية الحجاز تحت الحماية العثمانية تم إطلاق لقب "خادم الحرمين الشريفين" على السلطان سليم الأول في عام 923هـ/1517م [1].

لقد كان ضم الدولة العثمانية إلى ولاية الحجاز خطوة مهمة في اتجاه زيادة الفائدة الاقتصادية والسياسية، التي ستجنيها الدولة العثمانية من وراء هذا الضم[2]، وهو مما أضفى على الدولة العثمانية الزعامة على العالم الإسلامي، وذلك بسبب التدفق السنوي للحجاج إلى المقدسات الإسلامية في ولاية الحجاز من جميع بقاع الأرض، وأيضاً سيتيح ضم ولاية الحجاز للعثمانيين فرصة التصدي للخطر البرتغالي في هذه الولاية، خاصة بعد إعلان حاكم اليمن المملوكي "إسكندر" ولاءه للدولة العثمانية وللسلطان سليم الأول، حيث إن اليمن تتميز بموقعها المطل على البحار الشرقية[3].

==خلاصة الكلام في بيان امراء البلد الحرام من زمن سيدنا النبي– ﷺ– إلى وقتنا هذا بالتمام، تحقيق: محمد فارس الشيخ، مطبوعات أرض الحرمين، د.م، د.ت، ص 120. وسيشار له لاحقاً: دحلان، تاريخ زيني الدين دحلان؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص 49. جارشلي، إسماعيل حقي، أشراف مكة المكرمة وأمرائها في العهد العثماني، ترجمة: خليل علي مراد، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2003م، ص132 – 135. وسيشار له لاحقاً: جارشلي، أشراف مكة المكرمة؛ غوري، جيرالد دي، حكام مكة، ترجمة: محمد شهاب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م، ص 127. وسيشار له لاحقاً: غوري، حكام مكة؛ النفجان، أيمن سعد، بركات الشريف من أعلام الجزيرة العربية في القرن العاشر الهجري، جريدة الرياض، ع 14134، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، 2007م، ص 2، 3؛ عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 659.

[1] أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514– 1914م، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1993م، ص 117. وسيشار له لاحقاً: أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي؛ بيهم، محمد جميل، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ط1، الناشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1950م، ص 78. وسيشار له لاحقاً: بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب؛ بني يونس، قافلة الحج الشامي في شرقي الأردن، ص 39.

Shaw, Standford, History of the Ottoman empire and modern Turkey(1280– 1808)، Volume1, Cambridge University, London,1976, p 84.

[2] قرشي، رزيقة، نعلامن، حنان، السياسة الخارجية للدولة العثمانية خلال عهد السلطان سليم الأول (918 – 926هـ/1512– 1520م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: محمود تركية، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2017م، ص 55. وسيشار له لاحقاً، قرشي، السياسة الخارجية للدولة العثمانية.

[3] قرشي، السياسة الخارجية للدولة العثمانية، ص 55.

ويمكن القول: إن علاقة الدولة العثمانية بولاية الحجاز بصورة عامة، ومكة وما تحتويه من أماكن مقدسة بصورة خاصة، ليست وليدة اتصالهم بمصر قبل سقوطها في أيديهم وعلى يد السلطان سليم الأول، بعد معركة الريدانية، عام 923هـ/1517م، لكن الحقيقة أن العثمانيين اتصلوا بولاية الحجاز قبل ذلك التاريخ بأكثر من قرن من الزمان، حيث بدأت تلك العلاقات بقيام السلطان محمد الأول بإرسال جزءٍ من أمواله وقفاً على بلاد الحرمين[1].

وأما السلطان العثماني مراد الثاني 824 – 855هـ/1421 – 1451م؛ فقد رتب لفقراء الحرم المكي من ماله الخاص راتباً سنوياً لا ينقطع، مقداره (3500) دينار، حيث كان يرسل هذا المبلغ سنوياً إلى مكة، ثم جاء محمد الثاني (الفاتح) الذي فتح القسطنطينية عام 857هـ/1453م؛ فكان يتعهد فقراء الحجاز– وخاصة مكة – بهداياه وعطاياه، ثم جاء السلطان بايزيد (والد السلطان سليم الأول) الذي وثق علاقاته بصورة لم يسبق لها مثيل بأمير مكة– في ذلك الوقت– محمد بركات[2]، كما وثق علاقته بصورة أكبر بكبار العلماء والأعيان في مكة، وأعطاهم كثيراً من عطاياه وأمواله، كما زار خطيب مكة الشيخ محي الدين عبد القادر السلطان بايزيد، عندما كان في بلاد الروم، فوصله بصلات عظيمة، وهو ما جعل العلاقة تزيد وتنمو على الدوام بين سلاطين العثمانيين وبين ولاية الحجاز[3].

ويتضح مما سبق أن علاقة العثمانيين بولاية الحجاز، وخصوصاً مدينة مكة، كانت قديمة، وذلك لاتضاح أهمية هذه الولاية للسلاطين العثمانيين، خاصة أهميتها الدينية، والسياسية، حيث كان هؤلاء السلاطين من أصحاب البر بولاية الحجاز طوال العهود التي سبقت السلطان سليم الأول، والذي استسلمت ولاية الحجاز على يديه، وسلمت له مفاتيحها دون قتال يذكر، وجاء هذا التسليم نتيجة ما وجدوه من معاملة حسنة، ومساعدات نقدية وعينية كبيرة من السلاطين العثمانيين لهم منذ سنوات طويلة[4].

---

[1] القطبي، عبد الكريم، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام في تاريخ مكة المكرمة، على هامش كتاب خلاصة الكلام في بيان أمراء البيت الحرام، دار الثقافة، بيروت، 1958م، ص 174.

[2] ايفانوف، نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516– 1574م، ترجمة: يوسف عطا الله، تقديم: مسعود ضاهر، ط1، دار الفارابي للنشر، بيروت، 1988م، ص 74. وسيشار له لاحقاً: ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية؛ السباعي، تاريخ مكة، ج1، ص 392.

[3] السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 392، 393.

[4] بني يونس، قافلة الحج الشامي في شرقي الأردن، ص 39.

2- الأطماع العثمانية في السيطرة على ولاية الحجاز:

منذ عهد السلطان سليمان القانوني 926 – 974هـ/1520 – 1566م بدأت الأطماع العثمانية في الزيادة؛ بهدف الاستيلاء على ولاية الحجاز، وذلك بسبب بعدها الديني الذي اكتسبته ولاية الحجاز بصفة عامة، بوجود الحرمين الشريفين فيها، والأماكن المقدسة الأخرى، مما جعل السلاطين العثمانيين يطمعون لضم هذه الولاية لحكمهم من خلال الحماية العسكرية لها، وتأمين طريق الحجيج، وجمع الضرائب والرعاية العامة[1].

وكانت الدولة العثمانية في هذا الوقت من أقوى الدول الإسلامية، حيث وجهت بعد سقوط المماليك مجهودها إلى السواحل الإسلامية، خاصة ولاية الحجاز، وذلك لحمايتها من البرتغاليين وحلفائهم الدولة الصفوية في فارس، وقد استمرت هذه الحماية العثمانية لولاية الحجاز طيلة عهود الدولة، وتجلت المساعدات العثمانية للدولة المملوكية بعد هزيمة المماليك في موقعة ديو[2] عام 915هـ/1509م، حينما حاول الغوري بناء أسطول جديد، وكان يحتاج إلى الخشب والحديد[3]، فطلب من البابوية إمداده بها فرفضت، ثم طلبها من البندقية، لكنها اعتذرت له، فلجأ إلى السلطان العثماني بايزيد الثاني، فاستجاب له، وأمده بكافة طلباته، دون أن يأخذ ثمناً لهذه المساعدات؛ لأن هدف العثمانيين هو حماية الأماكن المقدسة من ناحية، والطمع في الاستيلاء عليها حينما تتاح الفرصة لذلك[4].

ومنذ أن بدأت أقدام العثمانيين تطأ ولاية الحجاز، تزايدت الأطماع العثمانية في الاستيلاء عليها، ثم أمر السلطان العثماني عام 954هـ/1547م ببناء سور جديد وموقع للحامية العسكرية العثمانية، وهو ما يبرز مدى الإصرار العثماني في السيطرة على هذه الولاية لأهميتها

---

[1] هنية، السياسة الخارجية التركية، ص 21.

[2] معركة ديو: وهي معركة التي حدثت بين المماليك والبرتغاليين قرب ميناء ديو عام (915هـ/1509م)، حطم البرتغاليون فيها أسطول المماليك وبذلك سيطروا على الخليج العربي. إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية، ص 34.

[3] بكري، محمد طه، الحجاز (859 – 923هـ/1454 – 1517م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: ناصر عبد الله البركاتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1990م، ص 125. وسيشار له لاحقاً: بكري، الحجاز.

[4] الرمال، غسان، صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر خلال القرن العاشر الهجري – السادس عشر الميلادي، دار العلم، جدة، 1986م، ص 128.

البالغة[1]، حيث أرسل السلطان سليمان القانوني في عام 963هـ/1555م قائده محمد فروج باشا على رأس حملة بحرية تجاه الخليج العربي، استطاع بها انتزاع منطقة الإحساء من البرتغاليين، ثم احتل القطيف[2].

ولقد كانت الأطماع العثمانية في السيطرة على ولاية الحجاز تهدف إلى رغبة السلطان العثماني أن يحمل لقب "خادم الحرمين الشريفين"، وذلك كوريث شرعي للسلطنة في السيادة على الولاية، حيث أكد دستور عام 1314هـ/1896م في مادته الثالثة على أن: "السلطان هو بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى"، أما المادة الرابعة من الدستور فتنص على أن: "حضرة السلطان هو حامي الدين الإسلامي بحسب الخلافة، وحاكم جميع البقعة العثمانية وسلطانها"[3]؛ وهذه المفاهيم ترسخت في عقول السلاطين العثمانيين واحداً تلو الآخر، حتى استند السلطان عبد الحميد الثاني في سلطته بأنه الخليفة، وحامي الحرمين الشريفين، وظل الله على الأرض، وهو ما جعل ملايين المسلمين تزيد من احترامها للخليفة بصورة كبيرة[4].

وكذلك برزت الأطماع العثمانية في ولاية الحجاز من خلال تمييزها عن جميع المناطق التي خضعت للسيطرة العثمانية، مثل: مصر، والشام، حيث تركت الدولة العثمانية حكم الحجاز في أسرة الأشراف آل قتادة، الذين يقومون باختيار حاكم ولاية الحجاز منهم، وما على الدولة العثمانية إلا التصديق والاعتراف[5]، إضافة إلى إعفاء الحجاز من التجنيد، بل يتم إرسال قوات من الدولة العثمانية لمساعدة الحجاز ضد أي خطر، وكذلك إرسال المساعدات المادية والغذائية من الدولة العثمانية بدلاً من أخذها من الحجاز، حيث كان ذلك كله مقدمات للأطماع العثمانية في السيطرة على منطقة الحجاز دون اللجوء إلى القوة العسكرية[6].

---

(1) هنية، السياسة الخارجية التركية، ص 21.

(2) المرجع نفسه، ص 21.

(3) النعيمي، أحمد نوري، النظام السياسي في تركيا، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 62. وسيشار له لاحقاً: النعيمي، النظام السياسي في تركيا.

(4) النعيمي، النظام السياسي في تركيا، ص 62.

(5) بكري، الحجاز، ص 127.

(6) المرجع نفسه، ص 127.

ومن خلال ما سبق تبين أن الأطماع العثمانية في ولاية الحجاز لم تواكب السيطرة عليها، بل سبقتها بعشرات السنين، فمنذ تأسيس الدولة العثمانية على يد عثمان بن أرطغرل بدأت الأطماع العثمانية تتجلى تجاه ولاية الحجاز، وذلك لإضفاء الصفة الدينية على الحكم العثماني، وزادت هذه الأطماع حتى وصلت ذروتها في عام 923هـ/1517م، عندما قام السلطان سليم الأول بإسقاط دولة المماليك في مصر، ومن ثم استسلمت ولاية الحجاز للحكم العثماني دون قتال، حيث كان العثمانيون بصدد المواجهة المسلحة مع أمراء الحجاز قبل أن يقوم أمير مكة بالدخول تحت الراية العثمانية دون مواجهات.

ثالثاً: السيطرة العثمانية على ولاية الحجاز:

1- الأوضاع العامة لولاية الحجاز قبيل سيطرة العثمانيين عليها:

بعد أن سقطت مصر في أيدي الأتراك العثمانيين، عام 923هـ/1517م[1]، امتدت إلى ولاية الحجاز بطريقة سلمية، فالحجاز كان يتبع مصر تبعية تلقائية؛ بسبب الدعم المالي، والحماية العسكرية، وريع الأوقاف التي ترصده مصر للحرمين الشريفين وأهل مكة والمدينة، وهو ما جعل الحجاز يرتبط بمصر ارتباطاً مباشراً، بغض النظر عن الدولة التي تحكمها[2]، وقد كان يتولى حكم مكة – قلب الحجاز ومركز الأرض المقدسة – الأشراف الحسينيون، الذين ينتسبون إلى على بن أبي طالب رضي الله عنه[3]، وكان تعيين هؤلاء الأشراف يتم فيما بينهم عن طريق الاختيار، دون تدخل سلطان مصر، إلا أنه يقوم فقط بتثبيتهم في الشرافة[4].

وفي أواخر عصر دولة المماليك في مصر، فقد ساءت العلاقة بين أشراف مكة من ناحية والسلطان المملوكي الغوري من ناحية أخرى، حيث غضب الأشراف من المماليك بعد فشلهم في إيقاف التحول التجاري، الذي نجم عن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام

---

[1] أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 114.

[2] نوار، عبد العزيز، سليمان، الشعوب الإسلامية (الأتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند)، دار النهضة العربية، بيروت، 1973م، ص 97. وسيشار له لاحقاً: نوار، الشعوب الإسلامية؛ حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 99؛ هاشم، تاريخ العرب الحديث، ص 36.

[3] بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص 465.

[4] حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 99.

904هـ/1498م[1]، وهذا التحول عاد على ولاية الحجاز بنتائج سلبية، كونه حرم جدة من مواردها الجمركية التي كانت تجبيها من التجار المارين بها؛ لذلك وقعت بعض الاضطرابات في ولاية الحجاز ضد الحكم المصري[2]، مما جعل السلطان الغوري يعتقل عدداً من القضاة ورجال الدين الحجازيين المتواجدين في القاهرة، وبقي هؤلاء المعتقلين إلى حين دخول السلطان العثماني سليم الأول القاهرة، عام 923هـ/1517م، وأفرج عنهم[3]، ثم عرضوا عليه مكاتبة شريف مكة (بركات الثاني) للدخول في طاعته، وقد وجد الأخير الفرصة سانحة لتقديم الولاء والطاعة للعثمانيين، مما يؤدي إلى تقوية مركزه أمام منافسيه وخصومه[4].

وأما عن كيفية قيام الدولة العثمانية بضم ولاية الحجاز، فقد سبق ذلك الضم مواجهة كبيرة بين العثمانيين والبرتغاليين في منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث نقل البرتغاليون نشاطهم إلى تلك المنطقة؛ لتنفيذ مخططهم الذي يهدف إلى الدخول في إقليم الحجاز واحتلال ميناء جدة[5]، ثم الزحف على مكة المكرمة والمدينة المنورة ونبش قبر الرسول ﷺ، ثم اجتياح تبوك، ومنها إلى بيت المقدس، والاستيلاء على المسجد الأقصى، وقد أرسلت الدولة العثمانية لهم قوة بحرية لمساعدة المماليك ضد البرتغاليين، لكن حدث انقسام بين العثمانيين والمماليك أدى إلى فشل الحملة، فما كان من القوات البحرية إلا أن تواجه المماليك وتهزمهم وتقيم أسطولها في جدة[6].

---

[1] التميمي، حميد أحمد حمدان، خطوات السيطرة العثمانية في المشرق والخليج العربي (1514 – 1574م)، مجلة المؤرخ العربي، ع 47، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1994م، ص 100. وسيشار له لاحقاً: التميمي، خطوات السيطرة العثمانية.

[2] نوار، الشعوب الإسلامية، ص 95؛ حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 99.

[3] حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 100.

[4] أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 128، 129؛ بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص 465، 466؛ ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية، ص 75.

[5] الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، ج2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ص 147. وسيشار له لاحقاً: الشناوي، الدولة العثمانية؛ عوض، عبد العزيز، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ج1، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص 40، 41. وسيشار له لاحقاً: عوض، دراسات في تاريخ الخليج.

[6] قرشي، السياسة الخارجية للدولة العثمانية، ص 56.

وبعد تمركز السلطان سليم الأول بجيشه في جدة، تمكن من توجيه أنظاره إلى شرقي إفريقيا لمواجهة البرتغال، حيث أرسل حملة بحرية إلى الساحل الإفريقي، فحدثت مواجهات بحرية عثمانية برتغالية، تمكن فيها العثمانيون من إلحاق الهزيمة بالقوات البرتغالية، وتحرير عدة مناطق من أيدي البرتغاليين، قبل أن يتمكن العثمانيون من تطهير المناطق التي يسطر عليها البرتغاليون، خاصة منطقة شبه الجزيرة العربية[1].

ويتبين مما سبق أن السلطان سليم الأول استطاع صد طموحات القوات البرتغالية في تنفيذ مخططهم الاستعماري، الذي كان سيقضي على المقدسات الإسلامية عامة، وفي ولاية الحجاز بصفة خاصة، حيث تمكن السلطان سليم الأول من تحرير الكثير من الموانئ في البحر الأحمر، وأوقف تقدم البرتغاليين في هذه المناطق، ثم استطاع هزيمة المماليك، وضم الممتلكات التي كانوا يسيطرون عليها، وهكذا استطاع ضرب المخططات الأوروبية خاصة البرتغالية، التي هدفت إلى الاستيلاء على الأماكن الإسلامية وتدميرها.

2- السيطرة العثمانية على ولاية الحجاز:

إن التوسع العثماني في الشرق الإسلامي جعل شريف مكة (أبي البركات الثاني) يواكب هذه التطورات السياسية في هذه الولاية، باعتبار الحجاز ولاية تابعة للدولة المملوكية من جهة، كما أن امتناعه عن الخضوع للدولة العثمانية سيثير حفيظة السلطان سليم الأول – خاصة بوجود حامية عسكرية مملوكية في جدّة – من جهة أخرى؛ لذلك أعلن شريف مكة ولاءه للدولة العثمانية، بإرساله ابنه محمد أبي نُمَي[2] إلى السلطان العثماني بالقاهرة؛ لتقديم الطاعة والولاء، وتسليم مفاتيح مكة والمدينة المنورة والآثار الشريفة المتواجدة لدى أشراف مكة[3].

---

[1] المغلوث، سامي بن عبد الله، أطلس تاريخ الدولة العثمانية، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 2014م، ص 329؛ عوض، دراسات في تاريخ الخليج، ج1، ص 44، 45.

[2] أبُو نُمَيّ: محمد بن بركات بن محمد بن بركات بن الحسن بن عجلان (911 – 992هـ/1506 – 1584م)، أبو نمي: شريف حسني من أمراء مكة. ولد فيها، وشارك أباه في حكمها. ثم وليها منفرداً بعد وفاة أبيه سنة (931هـ/1525م) وطالت مدته، وكثرت أخباره، وتوفي بمكة سنة (992هـ/1584م). وهو يعرف عند أشرافها بـ"صاحب القانون". دحلان، تاريخ زيني الدين دحلان، ص 123؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص 52؛ جارشلي، أشراف مكة المكرمة، ص135 – 138؛ عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 749.

[3] الحنفي، محمد بن أحمد بن إلياس (ت 928هـ/1522م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، ج5، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م، ص 190. وسيشار له لاحقاً: الحنفي،==

وذلك أن الجيش العثماني بقيادة السلطان سليم الأول كان قد استعد بعد السيطرة على مصر لتسيير جيش لضم ولاية الحجاز إلى الدولة العثمانية، حيث أعد الجيش لمهاجمة مكة المكرمة، لكن قاضي مكة صلاح الدين بن ظهيرة، الذي كان مسجوناً في مصر، عارض العثمانيين في مهاجمتهم لمكة، وطلب منهم مكاتبة أمير مكة، ومطالبته بتسليم المدينة إليهم دون قتال، مقابل أن يبقوه أميراً عليها[1]، وكان صلاح الدين يعتقد أن أمير مكة لن يعارض في تبعية الدولة العثمانية، وبالفعل رحب أمير مكة بذلك، وأوفد ابنه إلى مصر، واستقبله السلطان سليم الأول بحفاوة بالغة، وأكرمه وأقره هو ووالده على إمارة مكة، بل وجعل لهم نصف واردات مكة وجدة، حيث ظل هو ووالده في الإمارة يدعوان للخليفة العثماني الجديد، ثم أضافا صيغة "أمير المؤمنين، وخادم الحرمين الشريفين" للخليفة العثماني عند الدعاء له[2].

وهكذا دخلت ولاية الحجاز تحت السيادة العثمانية دون مقاومة تذكر، وقد حافظت الدولة العثمانية من جانبها على نظام الشرافة، الذي كان معمولاً به في ولاية الحجاز في عهد الدولة المملوكية، ولم تقم بتغييره أو إصلاحه، وعلاوة على ذلك أقام العثمانيون سنجقية في مدينة جدة، جعلوا عليها والياً تركياً؛ ليكون ممثلاً للباب العالي في ولاية الحجاز، وقرروا تقسيم الموارد التي تجبيها جدة من الجمارك بين كل من باشا جدة وبين شريف مكة[3].

==بدائع الزهور؛ الراقد، محمد عبد المنعم، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1972م، ص 230؛ غرايبة، عبد الكريم محمود، مقدمة في تاريخ العرب الحديث (1500 – 1918م) (العراق والجزيرة العربية)، ج1، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1960م، ص 317 – 320. وسيشار له لاحقاً: غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث؛ بيات، دراسات في تاريخ العرب، ص 119؛ جارشلي، أشراف مكة المكرمة ص45؛ هاشم، تاريخ العرب الحديث، ص 36؛ نوار، الشعوب الإسلامية، ص 95، 96؛ قرشي، السياسة الخارجية للدولة العثمانية، ص 54، 55؛ بني يونس، قافلة الحج الشامي في شرقي الأردن، ص 39؛ الحمدي، أشراف الحجاز، ص 30.

[1] رافق، عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديث – بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (1516 – 1798م)، ط2، د.ن، دمشق، 1968م، ص 111. وسيشار له لاحقاً: رافق، دراسات في تاريخ العرب الحديث؛ السباعي، تاريخ مكة، ج1، ص 394.

[2] السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 394.

[3] حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 101.

ويتضح مما سبق أن السيطرة العثمانية على ولاية الحجاز لم تكلف العثمانيين شيئاً على الإطلاق، حيث إنها تمت دون مواجهة مسلحة، بل بطريقة سلمية، ذلك أن أمير مكة رأى أنه لا يمكن التغلب على السلطان سليم الأول الذي لم يستطع أحد الوقوف في وجهه[1]، وذلك بعد زوال السلطنة المملوكية، وانتهاء حكمها في الشام ومصر اللتين أصبحتا تابعيتين للدولة العثمانية، وبالتالي كان من الأجدر الدخول في طاعة الدولة العثمانية، وتوفير مجهودات كبيرة، ودماء لا يمكن التكهن بها، وهذا عدا عن أن الدولة العثمانية تعد دولة إسلامية امتداداً لسابقاتها من الدول الإسلامية[2].

[1] الحنفي، بدائع الزهور، ج5، ص 190؛ غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، ص 317.

[2] رافق، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص 111.

الفصل الثاني
الأوضـــاع الإداريـــة فـــي ولايـــة الحجـــاز فـــي عهد السلطـان عبد الحميد الثانـــي

أولاً: التقسيمات الإدارية في ولاية الحجاز.

1- إمارة مكة المكرمة.
2- متصرفية المدينة المنورة.
3- متصرفية جدة.

ثانياً: الجهاز الإداري ومهامه.

1- الجهاز الإداري في أقضية الحجاز (ولاية الحجاز، إمارة مكة المكرمة، متصرفية المدينة المنورة، متصرفية جدة).
2- مهام الجهاز الإداري.

ثالثاً: المجالس الإدارية في ولاية الحجاز.

1- مجلس إدارة الولاية.
2- مجلس إدارة اللواء.
3- مجلس إدارة القضاء.
4- مجلس إدارة الناحية.
5- مجلس الاختيارية في القرى.
6- المجلس البلدي (الحسبة قديماً).

الفصل الثاني

الأوضاع الإدارية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

منذ مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، دخلت ولاية الحجاز بشكل رسمي تحت النفوذ العثماني[1]، حيث حافظ العثمانيون على الأوضاع السائدة في الحرمين الشريفين، ولا سيّما الوضع الثقافي والاجتماعي والإداري، كما أن التقسيم الإداري في أوائل الحكم العثماني لولاية الحجاز كان يختلف عن آخره، مع تسمية الوالي – الذي يتم تعيينه من إستانبول عاصمة الدولة – في البداية بأمير الأمراء، وتسمية أمير المدينة المنورة – الذي يُعين من إستانبول– بشيخ الحرم، وتسمية أمير مكة المكرمة – الذي يختار من الأشراف – بشريف مكة[2].

وبينما تغيَّر اسم بعض تلك الوظائف – حيث أصبح يطلق على الأول والي الحجاز، وعلى الثاني محافظ المدينة المنورة، واحتفظ الباقي بالتسمية نفسها، وكانت ولاية الحجاز تتكون من ثلاثة سناجق[3]: مكة المكرمة، وهي مركز الولاية، والمدينة المنورة، وجدة، وذلك في الوقت الذي كانت جدة تشكل مع الحبشة إمارة في بدايات عهدها، وكان والي جدة نفسه شيخاً للحرم المدني، وكما قد حاز رتبة الوزارة[4].

---

[1] عمر، عمر عبد العزيز، دراسات في تاريخ العرب الحديث – الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثاني عشر، دار النهضة العربية، بيروت، 1971م، ص 95. وسيشار له لاحقاً: عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث؛ التميمي، خطوات السيطرة العثمانية، ص 101.

[2] الغازي، أماني جعفر، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية في بلاد الحرمين خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني: دراسة وثائقية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع 64، جامعة أم القرى، عمادة شؤون المكتبات، مكة المكرمة، 2014م، ص 260. وسيشار له لاحقاً: الغازي، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية؛ صابان، سهل، جوانب من الحياة العلمية في الحجاز من خلال بعض الوثائق العثمانية (1039 – 1336هـ/1629 – 1917م)، مجلة الدرعية، ع1، م1، د.ن، السعودية، 1998م، ص 171. وسيشار له لاحقاً: صابان، جوانب من الحياة العلمية في الحجاز.

[3] سناجق: يطلق على الأقاليم التي تم توجيهها إلى الأمراء أو الزعماء المحليين الذي أسدوا خدمات للدولة العثمانية إبان الفتح أو بعده باسم (سنجق أوجاقلق أو يوردلق)، غير أنهم لا يخضعون للعزل أو النقل ويتولون إدارة سنجقهم مدى الحياة طالما يواصلون ولاءهم وخضوعهم للسلطان العثماني. بيات، دراسات في تاريخ العرب، ص 142، 143؛ غالب، من أخبار الحجاز ونجد، ص 43.

[4] الغازي، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية، ص 260؛ الحمدي، أشراف الحجاز، ص 30؛ صابان، جوانب من الحياة العلمية في الحجاز، ص 171، 172.

أولاً: التقسيمات الإدارية في ولاية الحجاز:

1- إمارة مكة المكرمة:

بقيت إمارة مكة التابعة لولاية الحجاز- في ظل نظام الشرافة، الذي كان سائداً فترة الحكم العثماني للمناطق العربية - تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، وذلك قبل ضم العثمانيين لولاية الحجاز بالكامل، ما أدى إلى انتقال السيادة العثمانية على هذه المنطقة، حيث تم العمل بالنظم التي تتناسب مع طبيعة هذه البلاد، التي تختلف عن باقي الولايات العثمانية من ناحية، وعن المدن العثمانية من ناحية أخرى[1]، فقد كانت المهمة الأساسية للشريف في هذه الفترة تقتصر على تأمين قوافل الحجيج وحمايتها من قطاع الطرق الذين يتربصون بها، حيث إن تلك الحماية جاءت بحكم النفوذ القوي الذي يتمتع به الشريف بين القبائل، خاصة أنه يقوم بحل النزاعات التي تنشب فيما بينهم، وينفذ فيهم أحكام القضاء والأحكام الشرعية، إضافة إلى عدة امتيازات أخرى[2].

كانت منطقة مكة المكرمة على إثر السيطرة المصرية لها محكومة حكماً ثنائياً، قوامه هيمنة مصر تحت التبعية العثمانية على إمارة مكة، ابتداءً من عام 1228هـ/1813م، بعد أن تولى إمارتها الأشراف، وتولى أمر الدفاع فيها حامية مصرية، بقيادة رئيس لها، تم منحه رتبة المحافظ في مكة إلى جانب قيادة الدفاع[3]، حيث بقي ذلك الحكم الإداري نحو عشرين سنة، قبل أن يتنازل السلطان العثماني محمود الثاني- مرغماً- لمحمد علي باشا عن مصر وسوريا والحجاز كاملة في 19 ذي القعدة 1248هـ/8 نيسان عام 1833م، بموجب معاهدة كوتاهية[4]، وبذلك ألحقت مكة بمصر وظلت تابعة لها، حتى سنة 1256هـ/1840م، قبل أن تعود إلى العثمانيين مرة أخرى بعد انتهاء الحكم المصري لها[5].

---

(1) اللحياني، المدينة المنورة في عهد الملك عبد العزيز، ص 13.

(2) المرجع نفسه، ص 13.

(3) السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 590.

(4) مدينة في الأناضول، وفيها تمت معاهدة تنازل السلطان العثماني لمحمد علي عن مصر وسورية والحجاز. المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص 451. وسيشار له لاحقاً: المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية.

(5) السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 591.

وتطلعت الدولة العثمانية لتقويض قوة ونفوذ شريف مكة، حيث قامت السلطنة العثمانية بإصدار تعليماتها إلى باشا جدة في عام 1268هـ/1852م بإرسال شريف مكة وابنيه الكبيرين إلى الأستانة، وهو الأمر الذي يعني أن الدولة العثمانية قررت عزل شريف مكة محمد بن عون[1] من شرافة مكة، ونفيه إلى الأستانة، مما اضطر ابن عون إلى الرحيل بعدما ترك شرافة مكة لمدة أربع سنوات، ثم عاد بعدها بأمر من السلطنة العثمانية بعد الفتنة التي قامت بينها وبين أهل مكة[2]، ثم تعاقب الأشراف بعد ذلك واحداً تلو الآخر، منذ تولي محمد بن عون، وحتى تولي السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة العثمانية، حيث تحول هؤلاء الأشراف في تلك الفترة إلى تابعيين لأهواء السلاطين والوزراء، وينقلونهم حسب مصالحهم، فينقل الواحد منهم من المنفى إلى الإمارة، أو من الإمارة إلى المنفى، دون أدنى تبرير غير تقلب مزاح الحكام والسلاطين العثمانيين[3].

وكان لحفر قناة السويس وفتحها للملاحة البحرية، عام 1286هـ/1869م، أثره في ازدياد التدخل العثماني في شؤون شرافة مكة، والذي بدوره زاد من تشديد القبضة العثمانية على منطقة مكة بوجه خاص، وولاية الحجاز بشكل عام، لوجود طريق مائي مباشر إلى إستانبول وساحل البحر الأحمر، مما أتاح إمكانية السيطرة العثمانية على الأجزاء الغربية من شبه جزيرة العرب، وذلك بسبب سهولة وصول القوات العثمانية لهذه المنطقة، بعد اكتشاف هذا الطريق المائي[4].

وبعد تولى السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة العثمانية 1293هـ/1876م، عاشت مكة في عهده بصورة أكثر استقراراً مما كانت عليه من عهود سابقة؛ لأن المتنافسين على حكمها من

---

[1] محمد بن عبد المعين بن عون بن محسن: شريف حسني، من أمراء مكة. ولد ونشأ فيها. وسكن مصر مدة، فسعى له وإليها، "محمد علي" لدى الدولة العثمانية فعين لإمارة مكة في الفترة من (1243 – 1267هـ/1827 – 1851م) وعزل عن إمارة مكة في سنة (1267هـ/1851م)، وتوفي سنة (1274هـ/1858م) عن عمر يناهز التسعين سنة. الزركلي، الأعلام، ج6، ص 247؛ دحلان، تاريخ زيني الدين دحلان، ص 400؛ دحلان، أحمد ابن زيني (ت1304هـ/1887م)، تاريخ أشراف الحجاز 1840 – 1883م، تحقيق: محمد أمين توفيق، ط1، دار الساقي، بيروت، 1993م، ص 46. وسيشار له لاحقاً: دحلان، تاريخ أشراف الحجاز؛ غوري، حكام مكة، ص 304.

[2] صايغ، أنيس، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، 1966م، ص 34. وسيشار له لاحقاً: صايغ، الهاشميون.

[3] صايغ، الهاشميون، ص 34.

[4] Hogarth, D.G, Arabia, Oxford University, London, 1922, p 114.

الأشراف خاضعون لتنظيم العثمانيين وأحكامهم في توجيه الإمارة، فتمتع الأهالي بطمأنينة اجتماعية، وأخذوا ينعمون بأرواحهم من خيرات العثمانيين وصدقات الحجاج[1]، الذين تدفقوا إلى أداء فريضة الحج ألوفاً مؤلفة، بعد أن علموا باستقرار الأمور، وزاد تدفقهم بعد شيوع البواخر ومساهمتها في نقل الحجاج، وقد كان لذلك أثره الواضح في زيادة ثروات البلاد الاقتصادية، فنعم المكيون بهناءة العيش، وعادوا إلى المناسبات والأعياد، وغير ذلك مما كان له أثر في رخاء مكة وازدهارها[2].

ومما سبق يتبين أن مكة المكرمة ازدهرت قبيل وأثناء عهد السلطان عبد الحميد الثاني بصورة لم يسبق لها مثيل، حيث ظهرت هذه العلامات بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة، خاصة وأن العادات والتقاليد بدأت تتلاشى من خلال الاحتفالات والمناسبات العديدة، ومن ثم أصبحت هناك انتعاش اقتصادي في دخل مكة؛ بسبب الحج من ناحية، والصدقات التي يتم تقديمها لأهالي المدينة من ناحية أخرى.

2- متصرفية المدينة المنورة:

عندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة في الدولة العثمانية، خصّ المدينة المنورة بعدد من المنجزات، مثل: محطة الاتصالات اللاسلكية، والخط البرقي بين إستانبول والمدينة، ومحطة الكهرباء العام، والخط الحديدي الحجازي القادم من إستانبول وبلاد الشام[3]، حيث أحدث وصول القطار إلى المدينة تغييراً كبيراً فيها، فكثر فيها الزائرون، ونشطت الحركة التجارية، وتوافد المهاجرون من أنحاء العالم الإسلامي؛ فتضاعف عدد السكان في عقد واحد عدة أضعاف[4]، ووصل إلى ثمانين ألف نسمة، كذلك استقلت المدينة إدارياً عن مكة، وأصبحت تابعة لإستانبول مباشرة، وأسست فيها الجامعة الإسلامية عام 1330هـ/1912م، ولكنها توقفت بسبب اندلاع الحرب العالمية

---

[1] السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 646.

[2] المرجع نفسه، ص 646.

[3] الشرق الأوسط، مشروع لحفظ 100 ألف وثيقة عثمانية عن المدينة المنورة، جريدة العرب الدولية، ع 8495، د.ن، جدة، 2002م، ص 3. وسيشار له لاحقاً: الشرق الأوسط، مشروع لحفظ 100 ألف وثيقة عثمانية.

[4] الشرق الأوسط، مشروع لحفظ 100 ألف وثيقة عثمانية، ص 3.

الأولى عام 1332هـ/1914م، وانضمام الشريف حسين إلى الحلفاء في الثورة على الدولة العثمانية[1].

وأما أبرز الأحداث التي مرت بها المدينة المنورة فهي إنشاء الخط الحديدي الحجازي من دمشق إلى المدينة، وبوصول هذا الخط الحديدي ارتبطت المدينة المنورة بالخارج وبإستانبول وغيرها، حيث فرغ السلطان عبد الحميد الثاني من إنشائه في العام 1326هـ/1908م[2]، وقد كان مخططاً له أن يصل الخط إلى مكة المكرمة، ومن ثم إلى اليمن، واستمر الخط عاملاً بين دمشق والمدينة المنورة نحو تسع سنوات، ينقل الحجاج من دمشق وفلسطين والعراق وشرقي الأردن وتركيا وأوروبا، ومنها إلى تلك الأماكن، وينقل زوار المدينة من تلك الجهات في مواسم الزيارة ويعيدهم، وقد ازدهرت المدينة اقتصادياً بعد وصول الخط الحديدي وتحسنت التجارة صادراً وارداً[3].

ويتضح مما سبق أن السلطان عبد الحميد الثاني منذ توليه العرش قد اهتم بصورة كبيرة بالمدينة المنورة؛ كونها تضم المسجد الشريف، ومعالم دينية مهمة، حيث قام بإنشاء محطة اتصالات لاسلكية، وخط البرق، وغيرها، وهو الأمر الذي رفع من مكانة المدينة المنورة[4]، وأما خط سكة حديد دمشق– بغداد؛ فهو أحد المعالم التي قام السلطان عبد الحميد الثاني بعملها، انطلاقاً من التسهيل والتخفيف على الحجاج قبل وصولهم إلى المدينة المنورة، وهو بحق من أهم منجزات السلطان عبد الحميد الثاني التي قام بها في ولاية الحجاز بشكل عام، والمدينة المنورة بشكل خاص[5].

3– متصرفية جدة:

كان مقر الوالي العثماني يقع في متصرفية جدة، وذلك نظراً لأهميتها الكبيرة، حيث انحصرت مهام الوالي في الجانب العسكري والإداري، وقد كان للازدواجية التي كانت بين الوالي العثماني والشريف دور مهم في حدوث خلافات حادة بينهما؛ إذ كان كل منهما يسعى للحصول

---

(1) الشرق الأوسط، مشروع لحفظ 100 ألف وثيقة عثمانية، ص 3.

(2) حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ص 38.

(3) المرجع نفسه، ص 38، 39.

(4) الشرق الأوسط، مشروع لحفظ 100 ألف وثيقة عثمانية، ص 3.

(5) حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ص 39.

على سلطات أوسع على حساب الآخر، فكان الوالي العثماني يصدر من منطقته في جدة قرارات بعزل أو تعيين الشريف، وهذا الأمر يتوقف على قوة ونفوذ الوالي وشخصيته التي يتمتع بها، وفي المقابل لم يحظ الشريف بشخصية قوية يتصدى بها لنفوذ الوالي العثماني[1].

وقد كان يرابط في جدة سنجق عسكري عثماني، تتبعه فرقة عسكرية كاملة، ويقيم إلى جانبه موظف تابع للإمارة في مكة، يتولى حكم الأهالي، يسمونه "وزير جدة"، وأيضاً أضافت الدولة العثمانية إلى سنجق جدة وظيفة أخرى يتابعه بنفسه، وهي وظيفة "المشيخة على الحرمين"، وذلك كي يستطيع مباشرة شؤون التعميرات في مكة[2]، وأن يشرف عن كثب على إدارة الأعمال فيها، وكان سنجق جدة يتلقى الأوامر من العاصمة التركية مباشرة في بعض الأحيان، ومن الوالي التركي في مصر في أحيان أخرى، وقد بقي سنجق جدة في كثير من الأحيان يقوم على وظيفة المحتسب بنفسه، وظل سنجق جدة مقيماً في مدينته طوال العهد العثماني، بحكم إشرافه المباشر على الحرمين[3].

وعندما سيطر محمد علي باشا على ولاية الحجاز– ومنها جدة– قام بترتيب معاشات الجنود والأشراف ومرتباتهم، فوصل الأمر إلى الدولة العثمانية؛ فأجازته، وأمرت ببقائه، بل وصيرته في دفاترها، وكذلك قام محمد علي باشا بتجديد دفاتر قمح الجراية المرتبة لأهل مكة، ورتبها على ترتيب غير الذي كانت عليه؛ لأنه وجدها بأيدي التجار والأغنياء، وليس بأيدي الفقراء منها شيء، مما جعله يبطل تلك الدفاتر ويرتبها ترتيباً جديداً، وهو ما جعل الدولة العثمانية بعد ذلك تُبقي هذه الدفاتر على الوضع الذي رتبه محمد علي باشا، وقد بقيت تلك التنظيمات الإدارية بعد ذلك في منطقة جدة بصفة خاصة، والحجاز بصفة عامة[4].

---

[1] السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 514 – 516.

[2] المرجع نفسه، ص 514.

[3] المرجع نفسه، ص 515.

[4] دحلان، تاريخ أشراف الحجاز، ص 30.

وبعد انسحاب القوات المصرية من شبه جزيرة العرب في العام 1256هـ/1840م، بادر السلطان العثماني عبد المجيد[1] بتعيين أحد الباشاوات الأتراك أميرًا على منطقة جدة، وذلك لإدارة شؤونها بشكل كاملٍ وتبعيةٍ للسلطنة العثمانية، وفي الحقيقة لم يكن هذا الباشا العثماني يتمتع في أول الأمر بنفوذ على منطقة نجد بصفة خاصة، والحجاز بصفة عامة، بل كانت السيطرة بيد أمير مكة الشريف محمد بن عون[2]، الذي أقام علاقات طيبة مع قبيلة حرب، ومن ثم تطلع إلى توسيع دائرة نفوذه خارج ولاية الحجاز، حيث استطاع الخروج على رأس حملة إلى إقليم القصيم عاصمة نجد الجديدة، واستطاع هزيمة الأمير فيصل بن سعود، الذي اضطر من ناحيته دفع الجزية للشريف بن عون، مما أثار المخاوف العثمانية من هذا النفوذ[3].

جدول رقم (1) (التقسيمات الإدارية في ولاية الحجاز عام 1883 – 1908م)[4]

سنجق	القضاء	الناحية
مكة المكرمة	جدة	الطائف
	رابغ	ـــــ

[1] السلطان عبد المجيد تولى السلطنة العثمانية خلفاً لأخيه السلطان عبد العزيز، وقد ظل في السلطنة العثمانية (22) سنة و(6) أشهر، وقد توفي في العام (1278هـ/1861م) عن عمر يناهز (40) سنة. دحلان، تاريخ أشراف الحجاز، ص 52، 53.

[2] حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 111.

[3] المرجع نفسه، ص 111.

[4] سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، ص 135؛ سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، ص105؛ سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 187 – 221؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 261؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1307هـ/1889م)، مطبعة العامرة، ص 436 – 438، وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1307هـ/1889م)؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 274؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1311هـ/1893م)، مطبعة عامرة، إستانبول، ص 492، وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1311هـ/1893م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1320هـ/1902م)، مطبعة العامرة، إستانبول، ص 499، وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1320هـ/1902م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1324هـ/1906م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول، ص 692، سالنامة دولت علية عثمانية (1324هـ/1906م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول، ص 690. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1326هـ/1908م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول، ص 699. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1326هـ/1908م).

	لبد	ـــــ
المدينة المنورة	ـــــ	خيبر
	ينبع البحر	أملج
	الوجه	ضبا
	الوجه	علا
	الوجه	عقبة
	سوار قبة	ـــــ
جدة	معمورة الحميد	رابغ
	ليت	ـــــ

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن ولاية الحجاز تكونت من ثلاثة سناجق، وثمانية أقضية، وسبع نواحي.

ثانياً: الجهاز الإداري ومهامه:

قرر السلطان عبد الحميد الثاني- منذ توليه السلطنة العثمانية في العام 1293هـ/1876م - أن يجمع السلطة بيده في القصر، أي أن يحكم البلاد حكماً مركزياً وفردياً؛ لكي يؤمن السكينة في الداخل، وليتمكن من السيطرة على ولاية الحجاز والتحرر من أوروبا، وبناءً على ذلك قام بإرجاع سلطة الباب العالي إلى القصر، وإدارة الدولة من القصر، حيث اعتقد أن هذه السياسة تكفل ارتباطه عن قرب بكل أمور الدولة العسكرية والمالية وغيرها[1]، حيث كان السلطان عبد الحميد الثاني يسأل عن كل شيء في الإدارة، ويطلع على كل شخص يتم تعيينه، ويتابع اختيار كبار الموظفين الإداريين، ويقوم من ناحية أخرى بالتعيينات بنفسه[2].

وقد احتلت ولاية الحجاز- منذ مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، وحتى سقوط الدولة العثمانية مطلع القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي- مكانة متقدمة

---

[1] آرباجي، سيف الله، السلطان عبد الحميد الثاني: مشاريعه الإصلاحية وإنجازاته الحضارية، ترجمة: عبير سليمان، ط1، دار النيل، القاهرة، 2011م، ص 77. وسيشار له لاحقاً: آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني.

[2] آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 78.

في سياسة العثمانيين؛ وذلك لأهميته، خاصة أنه يحتضن الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة[1]، وأما الدولة العثمانية فقد حرصت على تنظيم الأوضاع الإدارية في ولاية الحجاز منذ وقوعها تحت سيطرتهم عام 923هـ/1517م، ومنذ ذلك الحين وحتى سقوط السلطنة العثمانية، خاصة في فترة السلطان عبد الحميد الثاني الواقعة بين عامي 1293 – 1327هـ/1876 – 1909م، حيث اعتنى السلطان عبد الحميد الثاني بالجانب الإداري في ولاية الحجاز بصورة كبيرة[2].

1- الجهاز الإداري في أقضية الحجاز (ولاية الحجاز، إمارة مكة المكرمة، متصرفية المدينة المنورة، متصرفية جدة):

منذ تولي السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة العثمانية عني في عهده ببعض الإصلاحات الإدارية والسياسية، حيث أسس الوالي العثماني مطلع القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي في ولاية الحجاز داراً للحكومة والبوليس، ثم داراً أخرى للبوليس، ثم قام بتوسعة الشوارع، وأنشأ إدارة للصحة العامة، كما أنشأ السلطان عبد الحميد الثاني مطبعة للحكومة، وأنشأ إدارة للبريد بقيت إلى عشرات السنين قبل أن تنقل إلى مكان آخر فأصبحت إدارة للإسعاف[3].

وكذلك أنشأ الوالي العثماني بأوامر من السلطان عبد الحميد الثاني داراً لضيافة الحجاج، وداراً أخرى لبعض الدوائر الإدارية الرسمية التابعة للسلطنة العثمانية، وقد كانت الإصلاحات الإدارية التي قام بها السلاطين العثمانيون تطغى عليها المسحة الدينية، لكنها تطورت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وبدأت تتناول الجانب الإداري بصورة أكثر عمقاً وخصوصية[4].

ويتبين مما سبق أن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني كان من أكثر السلاطين العثمانيين اهتماماً بولاية الحجاز وأقضيتها، حيث إنه عني بصورة واضحة بالإصلاحات الإدارية

---

[1] يوسف، عماد عبد العزيز، الحجاز في العهد العثماني 1876 – 1918م، ط2، دار الورّاق، بيروت، 2014م، ص 65. وسيشار له لاحقاً: يوسف، الحجاز في العهد العثماني.

[2] المرجع نفسه، ص 65.

[3] السباعي، تأريخ مكة، ص 669.

[4] المرجع نفسه، ص 670.

في ولاية الحجاز، وذلك من خلال تأسيس مراكز للبوليس ومطابع تابعة للحكومة، ومراكز صحية وثقافية في كافة مناطق الحجاز، وهو ما ترك أثراً كبيراً في نفوس السكان.

وتجدر الإشارة إلى أن سالنامات العثمانية كانت قد أشارت إلى أسماء الجهاز الإداري في ولاية الحجاز والأقضية التابعة لها، وكانت تتكون مما يأتي:

جدول رقم (2) (أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في ولاية الحجاز عام 1883م)[1]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــــــب
1	عثمان نوري باشا	والي
2	مصطفى منيب أفندي	قاضي
3	عبد الرحمن سراج أفندي	مفتي الحنفية
4	راشد أفندي	الدفتردار
5	عاطف بك	المكتوبجي
6	سليمان نظيف أفندي	مدير حرم الشريف
7	نوري أفندي	مأمور صحي
8	علي رضا بك	مدير بريد وتلغراف
9	سليم أفندي	أمين سر الخزينة
10	حسين حقي أفندي	رئيس كتاب مجلس إدارة الولاية
11	نوري أفندي	مدير أوراق
12	الحاج شفيق بك	مفتش بريد وتلغراف

يبين الجدول السابق أسماء الذين تولوا منصب الجهاز الإداري في ولاية الحجاز في عام 1301هـ/1883م وكان عددهم (12) شخصاً.

[1] سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، ص 82، 88.

جدول رقم (3) (أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في إمارة مكة المكرمة)[1]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــــــب
1	الشريف عون الرفيق باشا	أمير مكة المكرمة
2	الشريف علي باشا	
3	الشيخ علي منصوري أفندي	شيح الحرم المكي
4	أحمد راتب باشا	
5	الشريف علي بن مهدي أفندي	قائممقام إمارة مكة المكرمة
6	الشريف قنق أفندي	
7	الشريف محمد أفندي	
8	الشريف حسين أفندي بن يحيى	قاضي
9	عثمان أفندي	مفتي الحنفية
10	الشيخ عبداه بن صديق أفندي	
11	أحمد دحلان	مفتي الشافعية
12	الشيخ محمد بابصيل أفندي	
13	محمد أفندي	مفتي المالكية
14	الشيخ محمد منصوري أفندي	
15	خلف أفندي	مفتي الحنابلة
16	الشيخ أحمد فقيه أفندي	
17	محمد علي أفندي	رئيس كتاب العرب
18	حسين حقي أفندي	كاتب ديوان
19	محمد نائل بك	
20	عثمان أفندي	مدير الحرم الشريف
21	حافظ راشد أفندي	
22	الشيخ عمر شيبي أفندي	المسؤول عن البيت الحرام
23	حقي بك	مسؤول الوقوعات اليومية في الحرم الشريف

[1] سـالنامة ولايـة الحجـاز (1301هـ/1883م)، ص 83 – 106؛ سـالنامة دولـت عليـة عثمانيـة (1322هـ/1904م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول، ص 558. وسيشار لـه لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1322هـ/1904م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)، ص 682 – 684.

24	إسماعيل آغا	خادم البيت المعظم
25	عبد الفتاح آغا	
26	محمد أفندي	نائب الحرم
27	الشيخ أحمد أبو الخير أفندي	شيخ الخطبة
28	محمد آغا البخاري	نقيب الأغوات

يبين الجدول السابق أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في إمارة مكة المكرمة من خلال الأعوام 1301هـ/1883م، و1322هـ/1904م، و1325هـ/1907م وكان عددهم (28) شخصاً.

ومن النواحي التي تتبع إمارة مكة المكرمة: (ناحية الطائف)، ويتكون الجهاز الإداري فيها مما يأتي:

جدول رقم (4) (أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في ناحية الطائف عام 1883/1885م)[1]

ر.م	الاسم	المنصب
1	محمد أفندي	مدير الناحية
2	محمد علي أفندي	نائب المدير
3	علي أفندي	كاتب الناحية
4	أدهم آغا	ضابط اليوزباشي

ومن الجدول السابق يتضح أن الذين تولوا الجهاز الإداري بناحية الطائف في خلال عامين 1301هـ/1883م، و1303هـ/1885م، كان عددهم (4) أشخاص.

جدول رقم (5) (أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في متصرفية المدينة المنورة عام 1892/1896م)

أ- متصرفية المدينة المنورة[2]		
ر.م	الاسم	المنصب
1	عثمان فريد باشا	المحافظ

[1] سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، ص 135؛ سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)؛ ص 105.

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1314هـ/1896م)، مطبعة عامرة، إستانبول، ص 550 – 552. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1314هـ/1896م).

2	إبراهيم أدهم أفندي	القاضي
3	حسين أفندي	نائب المحافظ
4	حسن صبري أفندي	مدير الحسابات
5	عثمان أفندي	مدير تحريرات
6	عب الله فكري أفندي	مدير البريد وتلغراف
ب – الحضرة النبوية للحرم الشريف[1]		
1	محمد عادل باشا	شيخ الحرم الشريف
2	سيد أحمد أسعد أفندي	شيخ الخطبة الحرم
3	محمد تحسين آغا	نائب الحرم الشريف
4	محمد مرجان آغا	دار خزينة الحرم الشريف
5	عبد السلام آغا	متسلم الحرم الشريف
6	محمد وهبي بك	مدير الحرم الشريف
7	حسين حقي أفندي	مدير كاتب خزينة الحرم الشريف
8	محمد فخر الدين بك	مدير الوقوعات اليومية في الحرم الشريف
9	عبد الجليل أفندي	مدير كاتب الوقوعات اليومية في الحرم الشريف

يبين الجدول السابق أن الذين تولوا الجهاز الإداري في متصرفية المدينة المنورة في عام 1314هـ/1896م، وكان عددهم (6) أشخاص، والذين تولوا الحضرة النبوية للحرم الشريف في عام 1310هـ/1892م كان عددهم (9) أشخاص.

ومن النواحي التي تتبع متصرفية المدينة المنورة: (ناحية خيبر)، ويتكون الجهاز الإداري فيها من: مدير الناحية، ونائبه، والكاتب، وضابط اليوزباشي[2].

وأما الجهاز الإداري في الأقضية التابعة لمتصرفية المدينة المنورة؛ فقد أشارت السالنامات العثمانية منها عام 1324هـ/1906م، إلى ذلك حسب الجدول الآتي:

---

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1310هـ/1892م)، مطبعة عامرة، إستانبول، ص 462. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1310هـ/1892م).

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1311هـ/1893م)، ص 492.

جدول رقم (6) (أسماء الذين تولوا قضاء في ينبع البحر عام 1906م)[1]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــب
1	مصطفى فرهاد أفندي	قائممقام
2	ـــــــــــــــ	نائب قائممقام
3	علي أفندي	مدير الرسومات
ويتبع هذا القضاء ناحية أملج.		

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن الذين تولوا قضاء في ينبع البحر في عام 1324هـ/1906م كان عددهم (3) أشخاص، و(1) لم يذكر من خلال السالنامة دولت علية عثمانية، وتبين أن هذا القضاء يتبع ناحية أملج.

جدول رقم (7) (أسماء الذين تولوا قضاء في الوجه عام 1906م)[2]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــب
1	حسن طيب أفندي	قائممقام
2	عمر معتوق أفندي	نائب قائممقام
3	ـــــــــــــــ	مدير الرسومات
ويتبع هذا القضاء النواحي: ضبا، وعلا، وعقبة.		

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن الذين تولوا القضاء في الوجه في عام 1324هـ/1906م كان عددهم (3) أشخاص، و(1) لم يذكر من خلال السالنامة دولت علية عثمانية، وتبين أن هذا القضاء يتبع النواحي: ضبا، وعلا، وعقبة.

جدول رقم (8) (أسماء الذين تولوا قضاء في سوار قبة عام 1902م)[3]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــب
1	حسن طيب أفندي	قائممقام
2	ـــــــــــــــ	نائب قائممقام

يبين الجدول السابق أن الذين تولوا قضاء في سوار قبة في عام 1320هـ/1902م كان عددهم (2)، و(1) لم يذكر من خلال السالنامة دولت علية عثمانية.

---

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1324هـ/1906م)، ص 692.

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1324هـ/1906م)، ص 692.

[3] سالنامة دولت علية عثمانية (1320هـ/1902م)، ص 499.

جدول رقم (9) (أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في متصرفية جدة عام 1907م)[1]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــــــب
1	علي يمني أفندي	المتصرف
2	حسن أفندي	نائب المتصرف
3	علي رضا بك	مدير محاسبة
4	فائق بك	مدير تحريرات
5	الحاج علي أفندي	ناظر رسومات
6	مسعود أفندي	رئيس محكمة البداية
7	أبو السعود أفندي	معاون المدعي العام
8	بهاء الدين أفندي	رئيس المحكمة التجارية
9	حسين حسني أفندي	مدير محاسبة الأوقاف
10	أحمد رامز بك	مدير البريد والتلغراف
11	بهاء الدين بك	رئيس محاسبة الرسومات
12	حسين جميل أفندي	رئيس تحرير الرسومات
13	أحمد ناصر أفندي	مأمور بسابورط (الجوازات)

يبين الجدول السابق أن الذين تولوا الجهاز الإداري في متصرفية جدة في عام 1325هـ/1907م، وكان عددهم (13) شخصاً.

ومن النواحي التابعة لمتصرفية جدة: (ناحية رابغ)، ويتكون جهازها الإداري مما يأتي:

جدول رقم (10) (أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في مجلس ناحية رابغ عام 1887م)[2]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصب
1	مصطفى ذهني أفندي	مدير ناحية
2	عبد الله أفندي	نائب المدير

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)، ص 688 – 690.

[2] سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 221.

3	كاظم أفندي	الكاتب
4	أحمد بن حمد حويقظ	عضو مجلس ناحية
5	محي الدين أفندي	مدير رسومات
6	عمر أفندي	مأمور مجلس ناحية

يبين الجدول السابق أن الذين تولوا الجهاز الإداري في مجلس ناحية رابغ في عام 1305هـ/1887م كان عددهم (6) أشخاص.

وأما الجهاز الإداري في الأقضية التابعة للمتصرفية جدة فقد أشارت السالنامات العثمانية وذلك على حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (11) (أسماء الذين تولوا قضاء في معمورة الحميد عام 1908/1907م)[1]

ر.م	الاســـــــــــــم	المنصـــــــــب
1	يس بك	قائممقام
2	ـــــــــــــــــ	نائب قائممقام
3	ـــــــــــــــــ	مدير رسومات

ومن الجدول السابق تبين أن الذين تولوا قضاء في معمورة الحميد في عامين 1325هـ/1907م، 1326هـ/1908م كان عددهم (3) أشخاص، و(2) لم يذكرا من خلال السالنامة دولت علية عثمانية.

وقد يتبين من الجداول السابقة ما يتم التركيز عليه من أسماء الموظفين في الجهاز الإداري والأقضية التابعة لها في (ولاية الحجاز، وإمارة مكة المكرمة، ومتصرفية المدينة المنورة والنواحي التي تتبعها، ومتصرفية جدة والنواحي التي تتبعها) من خلال السالنامات العثمانية.

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)، ص 690؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1326هـ/1908م)، ص 699.

2- **مهام الجهاز الإداري:**

أولاً: الوالي:

هو الحاكم المطلق للولاية، حيث يتم تعيينه من جانب السلطان العثماني مباشرة، ويكون له مجلس استشاري يجتمع بهم من فترة إلى أخرى؛ لأخذ رأيهم في الأمور الخاصة بالولاية، لكنه في الوقت نفسه يمكنه التصرف دون الرجوع إليهم في تلك الأمور[1].

ويعتبر الوالي رأس الجهاز الإداري، حيث يحمل رتبة وزير، وله صلاحيات واسعة يخول بها من قبل السلطان العثماني، وذلك لتسيير أمور الولاية، حيث يستعين الوالي بمجلس إداري يضم عدداً من المعاونين له، يتم انتخابهم من قبل الأهالي، إضافة لوجود عدد من الموظفين الإداريين الذين يعملون تحت إمرته[2].

وتتلخص مهمة الوالي العثماني على ولاية الحجاز في عدة أمور منها[3]:

1- إصلاح الجهاز القضائي بتسوية الدعاوي الحقوقية بسرعة من طرف جميع المأمورين، خاصة مأموري المحاكم الشرعية والنظامية.
2- خروج الوالي في جولات تفتيشية داخل ولايته عند اللزوم، وذلك لتفقد أحوال السكان ومتابعة احتياجاتهم.
3- إصلاح الجهاز الإداري المدني، وعزل الموظفين الفاسدين وغير الأكفاء.
4- تنسيق القوات الأمنية وإصلاح شؤونها؛ لتصبح قادرة على الدفاع عن الولاية من الأخطار الداخلية والخارجية.
5- إصلاح الطرق وتطهير الأنهار وتعبيد الشوارع.

---

[1] النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869 – 1917م)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م، ص 163. وسيشار له لاحقاً: النجار، الإدارة العثمانية؛ أحمد، إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516 – 1916م)، جامعة الموصل، الموصل، 1983م، ص 70، وسيشار له لاحقاً: أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني؛ الكيلاني، ميعاد شرف الدين، الرتب والمناصب والألقاب في العهد العثماني، صحيفة الزمان، د.ع، د.ن، العراق، 2013م، ص 2. وسيشار له لاحقاً: الكيلاني، الرتب والمناصب.

[2] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 71؛ العابد، النظام الإداري، ص 24.

[3] بكر، عصمت عبد المجيد، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011م، ص 52، 53. وسيشار له لاحقاً: بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 165، 166؛ غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، ص 59.

جدول رقم (12) (أسماء الولاة الذين تولوا منصب ولاية الحجاز عام 1876 – 1909م)[1]

ر.م	الاســـــــــــم	ســنـــــــة الحكـــــــم
	تقي الدين باشا	1291 – 1294هـ/1874 – 1877م
1	حالت باشا	1294 – 1296هـ/1877 – 1879م
2	ناشد باشا	1296 – 1297هـ/1879 – 1880م
3	صفوت باشا (المرة الأولى)	1297 – 1298هـ/1880 – 1881م
4	أحمد عزت باشا	1298 – 1299هـ/1881 – 1882م
5	عثمان نوري باشا (المرة الأولى)	1299 – 1303هـ/1882 – 1886م
6	جميل باشا	1303 – 1304هـ/1886 – 1887م
7	صفوت باشا (المرة الثانية)	1304 – 1305هـ/1887 – 1889م
8	نافذ باشا	1306 – 1307هـ/1889 – 1890م
9	إسماعيل حقي باشا	1307 – 1310هـ/1890 – 1892م
10	عثمان نوري باشا (المرة الثانية)	1310 – 1311هـ/1892 – 1893م
11	حسن حلمي باشا	1311 – 1312هـ/1893 – 1894م
12	أحمد راتب باشا	1312 – 1326هـ/1894 – 1908م
13	كاظم باشا	1326 – 1327هـ/1908 – 1909م

يتبين من الجدول السابق أن فترة حكم الولاة – الذين تولوا منصب ولاية الحجاز – مختلفة من حيث سنوات الحكم، فكانت من (1) إلى (14) سنة، وكان عددهم (13) والي.

---

[1] سالنامة دولت علية عثمانية، من عام (1293 – 1327هـ/1876 – 1909م)، ص 330 – 630؛ سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1884م)، ص 91؛ سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1886م)، ص 59؛ سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 98، 99؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 131؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1308هـ/1890م)، مطبعة العامرة، إستانبول، ص 424. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1308هـ/1890م)؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 129، 130.

ثانياً: الدفتردار[1]:

هو رئيس المحاسبين في الدولة العثمانية، والمسؤول عن الإدارة المالية، وهو الذي تعينه الدولة العثمانية في ولاياتها المختلفة[2]، ويأتي الدفتردار في المرتبة الثانية وظيفياً بعد الوالي، ويعتبر من الأعضاء الرئيسيين في مجلس إدارة الولاية، كما أنه يعتبر حلقة وصل بين ولايته وبين السلطة المركزية في إستانبول، وهو ما زاد من أهميته في الجهاز الإداري[3].

وبالتالي فإن الدفتر دار مسؤول عن دوائر الإدارة المالية للولاية وأعمالها أمام نظارة[4] (وزارة) المالية في العاصمة، ويخضع في الوقت ذاته لسلطة الوالي وإشرافه، ويعد من أركان الولاية، وهو– بالإضافة إلى وظيفته – معاون للوالي في الأوقات التي وجد فيها هذا المنصب، ونائب القاضي المكتوبجي؛ لذلك كان الدفتر دار يعين من مركز الدولة بشكل مباشر، وله عضوية دائمة في مجلس إدارة الولاية[5].

جدول رقم (13) (أسماء الذين تولوا منصب الدفتردار عام 1876 – 1909م)[6]

ر.م	الاســـــــــــــم	الفترة الزمنية
1	ماجد أفندي	1293 – 1297هـ/1876 – 1880م

---

[1] دفتر دار: أي ممسك الدفتر. وهي تتكون من كلمتين: دفتر ودار، بمعنى القابض على الدفتر، وهو أكبر منصب للشؤون المالية في الدولة العثمانية. ويقابله في الوقت الراهن وزير المالية. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 113 – 114. وسيشار له لاحقاً: صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية.

[2] عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، ع 117، 118، جامعة دمشق، دمشق، 2012م، ص 373. وسيشار له لاحقاً: عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية؛ أداموف، ألكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، ج1، ط1، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، البصرة، 1982م، ص 75. وسيشار له لاحقاً: أداموف، ولاية البصرة؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 192.

[3] أداموف، ولاية البصرة، ج1، ص 76، 77؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 193.

[4] نظارة المالية: الإسم الذي أطلق على وزارة المالية بالدولة العثمانية أثناء تشكيلها عام 1254هـ/1838م بعد ضم كافة الإدارات (الدفتر دارية) المالية. وسمي المشرف عليها ناظر. واستمر على هذا الحال حتى إعلان الجمهورية التركية عام 1923م. صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص 223.

[5] عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 – 1914م، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، القاهرة، 1969م، ص 91. وسيشار له لاحقاً: عوض، الإدارة العثمانية؛ بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني، ص 57؛ العابد، النظام الإداري، ص 27.

[6] سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 101؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 133؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 136.

2	نجيب بك	1297 – 1299هـ/1880 – 1881م
3	حسني أفندي	1299 – 1301هـ/1881 – 1883م
4	راشد أفندي	1301 – 1302هـ/1883 – 1884م
5	منير بك	1302 – 1305هـ/1884 – 1887م
6	أحمد مختار أفندي	1305 – 1306هـ/1887 – 1888م
7	كامل أفندي	1307هـ/1889م
8	شرف بك	1307 – 1308هـ/1889 – 1890م
9	خيري أفندي	1310هـ/1892م[1]
10	أحمد شاكر أفندي	1311 – 1314هـ/1893 – 1896م
11	إبراهيم أفندي	1316 – 1322هـ/1898 – 1904م
12	سعد زهدي بك	1322 – 1326هـ/1905 – 1908م
13	آغوش أفندي	1327هـ/1909م[2]

يتبين من الجدول السابق أن فترة حكم الذين تولوا منصب الدفتردار مختلفة من حيث سنوات الحكم، فكانت من (1) إلى (7) سنوات، وعددهم (13) شخصاً.

ثالثاً: معاون الوالي:

الكهية أو (كيخيا[3])، وهو معاون الوالي، ومتسلم أمور الولاية في وقت غياب الوالي من ناحية، أو مساعدته في تحمل أعباء الولاية في حال وجود الوالي من ناحية أخرى، وكان أمر تعيينه في مدة من المدد بيد والي الولاية[4]، وتكمن مهمة معاون الوالي في مطالعة الرسائل الواردة إلى مكتب الوالي من الدوائر المختلفة للولاية، ومن ثم إحالتها إلى الدوائر المختصة للقيام بما يلزم لها، ومن ثم توجيه خلاصة تلك الرسائل إلى الوالي للنظر فيها[5].

---

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1310هـ/1892م)، ص 460.

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1327هـ/1909م)، مطبعة سلانيك، إستانبول، ص 630. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1327هـ/1909م).

[3] كيخيا: بمعنى الكتخدا أي معاون الوالي. صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص 194.

[4] الكيلاني، الرتب والمناصب، ص 2.

[5] نوفل، نوفل نعمة الله، الدستور، مراجعة وتدقيق: خليل الخوري، م1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1883م، ص 401، 402. وسيشار له لاحقاً: نوفل، الدستور؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 89؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 189، 190؛ غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، ص 61.

وأيضاً يمكن تحديد مهمته في مساعدة الوالي في المهام والواجبات التي يحددها له، بشرط أن تكون ضمن أعمال الوالي، وإحالة الأوراق والمكاتبات الرسمية التي ترد إلى الوالي من دوائر الولاية إلى الدوائر التي تتعلق بها، وتقديم خلاصة بتلك المكاتبات إلى الوالي[1]، وأيضاً اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن المراسلات المتعلقة بالشؤون الداخلية للولاية، ورفع ما يحتاج منها إلى رأي الوالي فيه، كما يجوز إسناد وظيفة إدارية من وظائف مركز الولاية إلى المعاون، إضافة لوظيفته الرسمية من قبل الوالي[2].

جدول رقم (14) (أسماء الذين تولوا منصب معاون الوالي عام 1885 – 1891م)[3]

ر.م	الاســـــــــــــم	الفترة الزمنية
1	إسماعيل بك	1303هـ/1885م
2	الحاج كامل أفندي	1303 – 1309هـ/1885 – 1891م
3	رفعت أفندي	1305 – 1306هـ/1887 – 1888م

يتبين من الجدول السابق أن الذين تولوا منصب معاون الوالي (الكتخدا) كانت سنوات حكمهم مختلفة، فكانت من (1) إلى (7) سنين، وعددهم (3) أشخاص.

رابعاً: المكتوبجي[4]:

يُعد المكتوبجي المشرف على تحريرات الولاية أو مدير مكتب الولاية[5]، وكان يعمل تحت إمرته قلم تحريرات لإجراء مكاتبات الدائرة الرسمية والمحافظة على أوراقها ومراسلاتها[6]، وقد كان المكتوبجي يشرف بنفسه على مطبعة الولاية، ثم صدر بعد ذلك نظام الإدارة العمومية

---

(1) عوض، الإدارة العثمانية، ص 89؛ بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني، ص 57.

(2) النجار، الإدارة العثمانية؛ ص 190؛ العابد، النظام الإداري، ص 26.

(3) سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، ص 60، 67؛ سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 114، 117؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 146، 148؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 149.

(4) المكتوبجي: الاسم الذي يطلق على كبار رجال الدولة العثمانية. صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية. ص 214.

(5) أداموف، ولاية البصرة، ج1، ص 75.

(6) النجار، الإدارة العثمانية، ص 194.

عام 1288هـ/1871م، وبالتالي توسعت صلاحيات المكتوبجي أكثر من السابق[1]، بحيث أصبح يعمل تحت إمرته عدد كبير من الموظفين الموزعين على عدة أفرع، مثل: قلم التحريرات، وقلم الولاية، وإدارة مطبعة الولاية، وكذلك كان المكتوبجي يتابع ويشرف على الأوامر التي تصدر عن الدولة العثمانية وتعليماتها، ثم يقوم بنشرها في صحف الولاية، مما أضفى أهمية كبيرة لهذه المهنة[2].

جدول رقم (15) (أسماء الذين تولوا منصب المكتوبجي عام 1879 – 1908م)[3]

ر.م	الاســـــــــــــم	الفترة الزمنية
1	زيور بك	1296 – 1298هـ/1879 – 1881م
2	فكري بك	1299 – 1301هـ/1881 – 1883م
3	عاطف بك	1301 – 1304هـ/1883 – 1886م
4	محمد عارفي بك	1304هـ/1886م
5	محيي الدين أفندي	1304 – 1306هـ/1886 – 1888م
6	قدري أفندي	1306 – 1307هـ/1888 – 1889م
7	إبراهيم حقي أفندي	1307هـ/1889م
8	حقي أفندي	1309هـ/1891م
9	شكري أفندي	1310هـ/1892م[4]
10	محمد علي بك	1311هـ/1893م[5]
11	صبحي بك	1312هـ/1894م
12	جلال الدين بك	1313هـ/1894م
13	جلال باشا	1314هـ/1895م[6]

[1] أحمد، إبراهيم خليل، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية (1908 – 1922م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عبد القادر أحمد اليوسف، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975م، ص 19. وسيشار له لاحقاً: أحمد، ولاية الموصل؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 91.

[2] النجار، الإدارة العثمانية، ص 198؛ عوض، الإدارة العثمانية، 91، 92؛ أحمد، ولاية الموصل، ص 19.

[3] سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 102؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 134؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 137.

[4] سالنامة دولت علية عثمانية (1310هـ/1892م)، ص 460.

[5] سالنامة دولت علية عثمانية (1311هـ/1893م)، ص 490.

[6] سالنامة دولت علية عثمانية (1314هـ/1896م)، ص 548.

14	نوري بك	1320 – 1321هـ/1902 – 1903م[1]
15	حسين حسني أفندي	1322 – 1325هـ/1904 – 1907م[2]
16	صبحي أفندي	1326هـ/1908م[3]

يتبين من الجدول السابق أن فترة حكم الذين تولوا فيها منصب المكتوبجي مختلفة من حيث سنوات الحكم، فكانت من (1) إلى (4) سنوات، وعددهم (16) شخصاً.

خامساً: القاضي:

وهو رمز للسلطة القضائية؛ لذلك كان يسمى قاضي عسكر، بمعنى قاضي عسكر المحمية العثمانية التي كانت تبسط قوتها وسلطانها على كل ولاية تفتحها وتسيطر عليها الدولة، وكان هذا القاضي يُعين نواباً له في الولايات والمحافظات والمديريات التابعة للمذهب السائد في كل ولاية، ويعين الشهود المعدلين، يعني الشهود الذين يعينون هؤلاء النواب[4]، ولهؤلاء النواب أن ينظروا في هذه القضايا المعروضة في أجزاء الولاية، وفي المديريات، وفي المحافظات، وفي أجزاء الولاية المختلفة، ولكن حكمهم لا يعلن إلا بعد موافقة قاضي العسكر عليه؛ لأنه قاضي القضاة في كل هذه الولايات، وهو ونوابه في أنحاء الولاية يفصلون في المنازعات، ولكن لا يعلن حكمهم على الناس، ولا يكون نافذاً ورسمياً إلا بعد أن يوافق عليه قاضي العسكر العثماني[5].

وأما القاضي العثماني في ولاية الحجاز فهو عضو بمجلس الولاية، وله سلطات عديدة في القضاء، ويقوم بتعيينه شيخ الإسلام حسب مواصفات معينة، وقد كان قاضي مكة من علماء المسلمين العثمانيين، وله سلطة دينية عليا في ولاية الحجاز، كونه يمثل منطقة مكة أهم منطقة

---

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1320هـ/1902م)، ص 494؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1321هـ/1903م)، ص 544.

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1322هـ/1904م)، ص 556؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1324هـ/1906م)، ص 686؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)، ص 682.

[3] سالنامة دولت علية عثمانية (1326هـ/1908م)، ص 692.

[4] فراج، بدر إبراهيم، دور الدولة العثمانية في نشر المذهب الحنفي في إفريقيا، د.م، د.ع، جامعة الإسكندرية، مصر، د.ت، ص 99. وسيشار له لاحقاً: فراج، دور الدولة العثمانية؛ غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، ص 78.

[5] فراج، دور الدولة العثمانية، ص 99.

في ولاية الحجاز، وبالتالي يستطيع القيام بسلطات عديدة خارج مكة لتشمل ولاية الحجاز كافة[1]؛ ففي البداية كان القضاة العثمانيون يتقلدون مناصبهم لمدة طويلة[2]، ولكن مع استشراء الفساد والواسطة في تعيين القضاة أصبحت مهنة القضاء في أقاليم الدولة العثمانية سنة واحدة فقط[3].

جدول رقم (16) (أسماء الذين تولوا منصب القاضي في ولاية الحجاز عام 1876 – 1909م)[4]

ر.م	الاســـــــــــم	الفترة الزمنية
1	إبراهيم أدهم أفندي	1293 – 1294هـ/1876 – 1877م
2	حسن صبري أفندي	1294 – 1295هـ/1877 – 1878م
3	محمد ثروت أفندي	1295 – 1296هـ/1878 – 1879م
4	مصطفى فائق أفندي	1296 – 1297هـ/1879 – 1880م
5	محمد كرام الدين أفندي	1297 – 1298هـ/1880 – 1881م
6	محمد أمين أفندي	1298هـ/1881م
7	مصطفى رشدي أفندي	1299هـ/1881م
8	عمر فهمي أفندي	1300 – 1301هـ/1882 – 1883م
9	مصطفى منيب أفندي	1301 – 1302هـ/1883 – 1884م
10	محمد شرف الدين أفندي	1302 – 1303هـ/1884 – 1885م
11	محمد صدقي أفندي	1303 – 1304هـ/1885 – 1886م
12	علي أفندي حفيدي سعيد أفندي	1304 – 1305هـ/1886 – 1887م
13	عبد الستار أفندي	1305هـ/1887م
14	يونس وهبي أفندي	1305 – 1306هـ/1887 – 1888م
15	حسين توفيق أفندي	1306هـ/1888م
16	أحمد مختار أفندي	1306هـ/1888م

---

[1] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 72؛ غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، ص 81، 82.

[2] جودت، أحمد، تاريخ جودت، تحقيق: عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن الحميد، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م، ص 199. وسيشار له لاحقاً: جودت، تاريخ جودت.

[3] جودت، تاريخ جودت، ص 202، 203.

[4] سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 100؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 132؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 134، 135.

17	محمد شكري أفندي	1307 – 1308هـ/1889 – 1890م
18	حسين رشدي أفندي	1308 – 1309هـ/1890 – 1891م
19	محمد ضياء الدين أفندي	1309 – 1310هـ/1891 – 1892م
20	عبد الله صائب أفندي	1310 – 1311هـ/1892 – 1893م[1]
21	أحمد عاصم أفندي	1311 – 1312هـ/1893 – 1894م[2]
22	سالم أفندي	1312 – 1313هـ/1894 – 1895م[3]
23	إبراهيم خلوصي أفندي	1313 – 1314هـ/1895 – 1896م[4]
24	حافظ أحمد نظيف أفندي	1314 – 1315هـ/1896 – 1897م[5]
25	حسن صدقي أفندي	1315 – 1316هـ/1897 – 1898م[6]
26	يحيى رشيد أفندي	1316 – 1317هـ/1898 – 1899م
27	محمد فؤاد أفندي	1317 – 1318هـ/1899 – 1900م
28	محمد سالم أفندي	1318 – 1320هـ/1900 – 1902م
29	أحمد راشد أفندي	1320 – 1321هـ/1902 – 1903م[7]
30	عبداه كامل الدين أفندي	1321– 1322هـ/1903– 1904م[8]
31	حامد أفندي	
32	إبراهيم أفندي	1322– 1323هـ/1904– 1905م[9]
33	محمد صادق أفندي	

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1310هـ/1892م)، ص 460.

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1311هـ/1893م)، ص 490.

[3] سالنامة دولت علية عثمانية (1312هـ/1894م)، مطبعة العامرة، إستانبول، ص 506. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1312هـ/1894م).

[4] سالنامة دولت علية عثمانية (1313هـ/1895م)، مطبعة العامرة، إستانبول، ص 538. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1313هـ/1895م).

[5] سالنامة دولت علية عثمانية (1314هـ/1896م)، ص 548.

[6] سالنامة دولت علية عثمانية (1315هـ/1897م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول، ص 342. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1315هـ/1897م).

[7] سالنامة دولت علية عثمانية (1320هـ/1902م)، ص 498.

[8] سالنامة دولت علية عثمانية (1321هـ/1903م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول، ص 544 – 548. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1321هـ/1903م).

[9] سالنامة دولت علية عثمانية (1322هـ/1904م)، ص 556 – 560.

34	جلال الدين أفندي	1323– 1324هـ/1905– 1906م[1]
35	محمد رفعت أفندي	1324– 1325هـ/1906– 1907م[2]
36	أحمد حلمي أفندي	
37	أحمد نظيف أفندي	1325– 1326هـ/1907– 1908م[3]
38	حسن فهمي أفندي	1326– 1327هـ/1908– 1909م[4]
39	عمر خلوصي أفندي	1327هـ/1909م[5]

يتبين من الجدول السابق أن فترة حكم الذين تولوا منصب القاضي في ولاية الحجاز من عام 1876 – 1909م لم تختلف في سنوات الحكم، فكانت من (1) سنة إلى (2) سنتين، وعددهم (39) قاضياً.

سادساً: أمير مكة المكرمة:

لم يصدر العثمانيون – بعد خضوع ولاية الحجاز لحكمهم – قانوناً خاصاً بأمير مكة، يحدد صلاحياته ووظيفته بدقة، إلا أنهم كانوا يذكرون وظائف أمراء مكة المكرمة بشكل محدود في المنشور الذي يرسل عند تبديل أو عزل أحد الأمراء، أو في الكتب المرسلة إلى هؤلاء الأمراء، وكانت هذه الصلاحيات ترد على شكل توصيات تتعلق بـ: إدارة البدو ومنعهم من القيام بغارات السلب، وتأمين طريق الحجاج بأداء مراسيم الحج والعودة بأمان من غارات البدو[6]، وتوزيع الصرّة المرسلة سنوياً بعدالة، وعدم الطمع في أموال التجار، وحفظ الأمن في الطرقات، وتقسيم المؤن المرسلة من مصر في محلاتها المخصصة، وعدم التجاوز على أحد، ولكن في الفترة التي ضعفت فيها الدولة العثمانية أصبح الأمراء لا يولون أي اهتمام بالسلطنة، بل إن بعضهم تمرد على الدولة العثمانية بصورة مباشرة[7].

---

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1323هـ/1905م)، ص 622.

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1324هـ/1906م)، ص 686 – 690.

[3] سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)، ص 682.

[4] سالنامة دولت علية عثمانية (1326هـ/1908م)، ص 692.

[5] سالنامة دولت علية عثمانية (1327هـ/1909م)، ص 630.

[6] جارشلي، أشراف مكة المكرمة، ص 60.

[7] المصدر نفسه، ص 60، 61.

جدول رقم (17) (أسماء الذين تولوا إمارة مكة المكرمة عام 1877 – 1916م)[1]

ر.م	اســـــم	الفترة الزمنية
1	الشريف الحسين بن محمد بن عبد المعين بن عون	1294 – 1297هـ/1877 – 1880م
2	الشريف عبد المطلب بن غالب بن مساعد آل زيد الحسني	1297 – 1299هـ/1880 – 1882م
3	الشريف عون الرفيق بن محمد بن عبد المعين بن عون	1299 – 1323هـ/1882 – 1905م
4	الشريف علي بن عبد الله بن محمد بن عبد المعين بن عون	1323 – 1326هـ/1905 – 1908م
5	الشريف الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن عون	1326 – 1334هـ/1908 – 1916م

يتبين من الجدول السابق أن الذين تولوا منصب إمارة مكة المكرمة في ولاية الحجاز، كانت سنوات حكمهم تختلف، فكان الشريف الحسين قد تولى إمارة مكة المكرمة لمدة (3) سنوات، والشريف عبد المطلب لمدة (2) سنتين، وأما الشريف عون الرفيق فكانت فترة ولايته لإمارة مكة المكرمة (23) سنة، وهي تعتبر أطول فترة توليت فيها إمارة، بينما تولى الشريف علي باشا الإمارة (3) سنوات، أما الشريف الحسين بن علي فكانت مدة ولايته بالإمارة (8) سنوات.

سابعاً: القائمقام[2]:

وهو من يترأس القضاء، حيث يتم تعيينه من قبل الدولة؛ لينظر في جميع الأمور الملكية والمالية والضابطة في القضاء، ويعتبر متصرف اللواء[3] مرجعيته الرسمية[4]، ويمثل القائمقام في

---

[1] سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 90؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 123؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 122.

[2] كان يطلق على القائمقام قبل صدور نظام الولايات عام (1281هـ/1864م) بمدير القضاء، وهو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه، مثل قائممقام الصدارة وقائممقام إستانبول، وهو أعلى منصب إداري في الأقضية. نوفل، الدستور، م1، ص 480؛ صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية. ص 170.

[3] متصرف اللواء: هو تنظيم إداري في الدولة العثمانية بين القضاء والولاية. ويطلق عليه أيضاً سنجق وجمعه ألوية. فالأقضية حسب التنظيم الإداري بالدولة العثمانية كانت تتبع الألوية، والألوية تابعة للولايات أو الأيالات، وكان أكبر منصب إداري في الألوية هو منصب المتصرف. ولهذا فقد أطلق على اللواء أيضاً متصرفية. صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية. ص 196، 197. عوض، الإدارة العثمانية، ص 96.

[4] نوفل، الدستور، م1، ص 389؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 98؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 210؛ الجالودي، عليان عبد الفتاح، قضاء عجلون (1864 – 1918م)، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، 1994م، ص 214، 215. وسيشار له لاحقاً: الجالودي، قضاء عجلون.

الناحية مدير الناحية، وكان يتم مخاطبة القائمقام بـ"افتخار الأماجد والأعيان الكرام"، أو بـ"جناب صاحب الرفعة أو العزة"، إضافة إلى الصلاحيات السابقة، وكذلك يقوم القائمقام بتعيين وكلاء النيابة، وسماع الدعاوى، وضبط التركات وتقسيمها على الورثة، وسماع البيانات[1].

وكانت تتم اتصالات القائمقام بالمتصرف بواسطة جهاز التلغراف، وكان يترأس جلسات مجلس الإدارة للنظر في الخلافات بين السكان، وضبط السرقات، وحفظ الأمن، وخروجه بجولات ميدانية؛ للاطلاع على أحوال العامة في القضاء والمصادقة على نتائج لجان المسح والتسجيل، والاطلاع أول بأول على حركة البيع والشراء، وتحريك قوات الأمن والجيش التي تأتمر بإمرته، والإشراف على تطور التعليم[2].

جدول رقم (18) (أسماء القائممقاميين الذين تولوا إدارة الأقضية وسنوات حكمهم عام 1882 – 1909م)[3]

ر.م	الاســـــــــــم	الفترة الزمنية
1	خورشيد باشا	1300هـ/1882م
2	توفيق باشا	1303 – 1304هـ/1885 – 1886م
3	عارفي بك	1305 – 1306هـ/1887 – 1888م
4	فهيم بك	1306 – 1307هـ/1888 – 1889م

(1) نعمة الله، إبراهيم محمد، الرملة في أواخر العهد العثماني (1281 – 1333هـ/1864 – 1914م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: رياض مصطفى شاهين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م، ص 30. وسيشار له لاحقاً: نعمة الله، الرملة في أواخر العهد العثماني.

(2) نعمة الله، الرملة في أواخر العهد العثماني، ص 31.

(3) سالنامة دولت علية عثمانية (1300هـ/1882م)، مطبعة أبو الضياء، قسطنطينية، ص 330. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1300هـ/1882م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1303هـ/1885م)، مطبعة نظارة المعارف الجليلة، ص 471. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1303هـ/1885م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1305هـ/1887م)، مطبعة نظارة المعارف الجليلة، ص 338. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1305هـ/1887م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1306هـ/1888م)، مطبعة نظارة المعارف الجليلة، ص 390. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1306هـ/1888م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1307هـ/1889م)، ص 438؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1308هـ/1890م)، ص 428؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1309هـ/1891م)، مطبعة العامرة، إستانبول، ص 452. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1309هـ/1891م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1310هـ/1892م)، ص 464.

5	مصطفى شكري أفندي	1307 – 1308هـ/1889 – 1890م
6	حافظ مصطفى أفندي	1308 – 1309هـ/1890 – 1891م
7	خورشيد باشا	1309هـ/1891م
8	علي رضا أفندي	1310هـ/1892م
9	إسماعيل حقي أفندي	1311هـ/1893م[1]
10	محمد سامي أفندي	1312هـ/1894م[2]
11	آصف بك	1313هـ/1895م[3]
12	فرهاد أفندي	1314 – 1315هـ/1896 – 1897م[4]
13	محمد توفيق باشا	1315هـ/1897م[5]
14	جلال الدين بك	1316 – 1317هـ/1898 – 1899م
15	أحمد ناجي بك	1317 – 1318هـ/1899 – 1900م
16	علي يمني أفندي	1318 – 1319هـ/1900 – 1901م
17	أحمد ناجي باشا	1319هـ/1901م
18	شريف قنق أفندي	1320هـ/1902م[6]
19	شريف محمد أفندي	1321 – 1323هـ/1903 – 1905م[7]
20	شريف قنق أفندي	1324 – 1326هـ/1906 – 1908م[8]
21	حسين حسني أفندي	1326 – 1327هـ/1908 – 1909م[9]
22	شريف عبد المعين أفندي	1327هـ/1909م[10]
23	يوسف صدقي بك	

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1311هـ/1893م)، ص 494.

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1312هـ/1894م)، ص 510.

[3] سالنامة دولت علية عثمانية (1313هـ/1895م)، ص 542.

[4] سالنامة دولت علية عثمانية (1314هـ/1896م)، ص 552.

[5] سالنامة دولت علية عثمانية (1315هـ/1897م)، ص 342.

[6] سالنامة دولت علية عثمانية (1320هـ/1902م)، ص 496.

[7] سالنامة دولت علية عثمانية (1321هـ/1903م)، ص 546.

[8] سالنامة دولت علية عثمانية (1324هـ/1906م)، ص 686.

[9] سالنامة دولت علية عثمانية (1326هـ/1908م)، ص 698.

[10] سالنامة دولت علية عثمانية (1327هـ/1909م)، ص 631، 632.

يتبين من الجدول السابق أن الذين تولوا رئاسة القضاء من قبل القائممقاميين في ولاية الحجاز، لم تختلف سنوات حكمهم كثيراً، حيث كانت فترة حكم بعضهم من (1) إلى (3) سنوات، وعددهم (23) قائممقام.

ثامناً: مدير الناحية:

وهو مسؤول الجهاز الإداري في الناحية، حيث تتلخص وظيفته في نشر الأنظمة والقوانين التي تقوم الدولة بإصدارها، وتتعلق بالناحية التي يتواجد بها، ويقوم أيضاً بإعلان الأوامر والتنبيهات الصادرة عن الدولة وتوزيعها في القرى والمناطق التابعة لناحيته[1].

وكان مدير الناحية يشرف على انتخابات المخاتير[2]، ومجلس اختيارية القرى[3]، والتحقق في الشكاوى التي تقدم إلى الناحية بحق المخاتير والمجالس الاختيارية، والتكليف بإصلاح الطرق العمومية، والمحافظة على الأمن والنظام ضمن حدود الناحية، وتحصيل الأموال الأميرية المترتبة على قرى الناحية، وتذكر السجلات أن من مهام مدير الناحية- أيضاً-: الإشراف على تحرير بعض التركات، وأما بالنسبة لتعيين مدير الناحية فكان يتم من قبل الوالي أو متصرفي الأولوية المستقلة، بعد المصادقة على تعيينه من نظارة الداخلية[4].

جدول رقم (19) (أسماء مدراء النواحي عام 1885 – 1891م)[5]

ر.م	الاســـــــــــــــم	الفترة الزمنية
1	محمد أفندي	1303هـ/1885م

---

[1] نوفل، الدستور، م1، ص 409؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 100؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 217؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص 218.

[2] المختار: ممثل المجتمع في كل حي من أحياء البلد، تم ترشيحهم لأول مرة في إستانبول عام (1250هـ/1834م). وكان يوجد لكل حي مختاران. صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية. ص 205؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 100.

[3] عوض، الإدارة العثمانية، ص 102، 103.

[4] نعمة الله، الرملة في أواخر العهد العثماني، ص 39؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 217، 218؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص 219.

[5] سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، ص 105؛ سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 179 – 221؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 277؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 227 – 290.

2	تيمور أفندي	1305هـ/1887م
3	مصطفى ذهني أفندي	1305هـ/1887م
4	نوري أفندي	1306هـ/1888م
5	حاج عبد الله أفندي	1309هـ/1891م
6	محمد أفندي	1309هـ/1891م

من خلال الجدول السابق يتبين أن الذين تولوا منصب إدارة النواحي، كانت الفترة الزمنية لكل واحد منهم سنة واحدة فقط، وعددهم (6) أشخاص.

تاسعاً: مدير الدفتر الخاقاني:

ويطلق عليه أيضاً "مأمور الأراضي"، أو "مأمور الطابو[1]"، حيث يمكن القول: إن مهمته تكمن في إجراء معاملات فراغ العقارات وانتقالها وتسجيلها بأسماء أصحابها، مقابل رسوم مقررة يتم إيداعها في صندوق الدائرة[2].

ولمدير الدفتر الخاقاني عدة اختصاصات أخرى، تتلخص في: تفتيش وإجراء أحكام القوانين والأنظمة التي تتعلق بحق إدارة الأملاك والأراضي والنفوس[3]، وإبلاغ الوالي عن الموظفين الذين يتصرفون بخلاف النظام المعمول به في الولايات العثمانية، ويقوم بتقديم تقرير مفصل إلى الوالي يشرح فيه خلاصة الإجراءات التي قام بها طوال السنة[4].

---

[1] الطابو: اختلف الكتّاب في معنى لفظة الطابو؛ فذكر أنها رومية أصلها "طابوس" وتعني الأرض، وقيل: إنها تركية أصلها "طابوغ" وتعني الطاعة. والمعنى الأول أرجح لكونه أقرب إلى المعنى وهو الثمن المعجل للأرض يؤخذ من المتصرفين في الأراضي بدلاً من الزرع والحرث، وكما استخدمت هذه الكلمة في اللغة التركية بمعني سند الملكية أي (ملكية الأراضي والعقارات). صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية. ص 147؛ آق كوندوز، أحمد، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ترجمة: فاضل بيات، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، عمان، 2004م، ص 77.

[2] عوض، الإدارة العثمانية، ص 94.

[3] صدر قانون سجل النفوس في عام (1299هـ/1881م)، وصيغ في تسع فصول و 50 مادة، وكان الغرض من سن هذا النظام هو أخذ القرعة العسكرية. ونصت المادة 32: "إن مأموري سجلات النفوس في كل قضاء يدورون القرى كل ثلاثة أشهر، ويدور مأمورو سجل نفوس الأولوية في رأس كل ستة أشهر مراكز القضاء، ويدور نظار سجل نفوس الولايات في رأس كل سنة جميع مراكز الألوية والقضاء مرة واحدة لتفتيش المعاملات. جلاد، فيليب بن يوسف، قاموس الإدارة والقضاء، تقديم: محمد صابر عرب، ج2، ط3، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2003م، ص 178.

[4] نوفل، الدستور، م1، ص 389.

جدول رقم (20) (أسماء الذين تولوا الجهاز الإداري في الدفتر الخاقاني عام 1902 – 1908م)[1]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــــــب
1	يوسف ضياء باشا	مدير الدفتر الخاقاني
2	محمد رفيق بك	معاون المدير
3	محمد سعيد بك	مدير سندات العمومية
4	خير الدين أفندي	مأمور سندات
5	بهاء الدين بك	مفتش نظارة سندات والتدقيق
6	محمود جميل بك	توقيع ديوان همايون
7	حسن نظمي أفندي	مكتوبجي
8	حسين حسني أفندي	مدير الحسابات
9	محمد خيري بك	مدير كتابة انضمامية
10	محمد رشدي بك	مدير محلولات وسندات التدقيق

من الجدول السابق يتبين أن الذين تولوا الجهاز الإداري في الدفتر الخاقاني من عام 1320 – 1326هـ/1902 – 1908م، كان عددهم (10) أشخاص.

ثالثاً: المجالس الإدارية في ولاية الحجاز:

أولاً: مجلس إدارة الولاية:

كانت مهمة الوالي هي تولي رئاسة المجلس، وله حق توكيل أحد موظفي الولاية للقيام برئاسة المجلس عند غيابه، وينقسم أعضاء المجلس إلى قسمين[2]:

---

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1320هـ/1902م)، ص 414؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1321هـ/1903م)، ص 444؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1322هـ/1904م)، ص 462؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1323هـ/1905م)، ص 508؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1324هـ/1906م)، ص 560؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)، ص 556؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1326هـ/1908م)، ص 562.

[2] بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني، ص 59، النجار، الإدارة العثمانية، ص 226، 227، أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ص 202، 203.

الأول: أعضاء دائمون: وهم قاضي مركز الولاية، والدفتر دار، والمكتوبجي، ونقيب الأشراف[1]، ومدير الأمور الأجنبية[2]، وهؤلاء هم كبار موظفي الولاية.

الثاني: أعضاء منتخبون: وعددهم أربعة، حسب نص المادة الثالثة عشرة من نظام الولايات لعام (1864م)، اثنان من المسلمين، واثنان من غير المسلمين من أهالي الولاية[3].

جدول رقم (21) (أسماء الذين تولوا مجلس إدارة الولاية في ولاية الحجاز عام 1885 – 1891م)[4]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــــــب
1	مصطفى صفوت باشا	الوالي
أعضاء دائمون في المجلس الولاية		
2	عبد الستار أفندي	القاضي
3	شيخ صالح كمال أفندي	مفتي الحنفية
4	منير بك	دفتر دار
5	نظيف أفندي	مدير حرم الشريف
6	محيي الدين أفندي	مكتوبجي
أعضاء منتخبون في مجلس الولاية		
7	سيد أحمد أفندي	أعضاء المجلس
8	سيد عيدروس أفندي	
9	سيد علوي أفندي سقاف	
10	عبد الله زواويّ أفندي	
11	مصطفى أفندي	كاتب المجلس

(1) كحالة، جغرافية شبه جزيرة العرب، ص 141.

(2) مدير الأمور الأجنبية: يعين هذا الموظف من طرف الدولة بناء على اختيار نظارة الخارجية ووظيفته النظر في الأمور الخارجية، ويكون واسطة للمخابرات بين الوالي والموظفين الأجانب كالقناصل وموظفي القنصليات على أن يكون ذلك بأمر الوالي، وأن يبدي كل ملاحظاته للوالي كتابةً أو شفاهاً في الأمور المتعلقة بالأحكام العهدية والقواعد الدولية. عوض، الإدارة العثمانية، ص 92؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 195.

(3) النجار، الإدارة العثمانية، ص 228.

(4) سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، ص 60؛ سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 115، 116؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 148؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 151.

12	عارف أفندي	مقيد المجلس

يتبين من الجدول السابق أن الذين تولوا مجلس إدارة الولاية في ولاية الحجاز من خلال سالنامات ولاية الحجاز من عام 1303 – 1309هـ/1885 – 1891م، من والٍ، وأعضاء دائمون، ومنتخبون في مجلس إدارة الولاية، حيث كان عددهم (12) شخصاً.

وأما عن انتخاب مجلس إدارة الولاية فيتشكل مجلس تفريق في مركز الولاية من مأمور دعاوى مجلس الحقوق، ومأمور دعاوى الجنايات، والمفتي، والقاضي، والرؤساء الروحانيين، تحت رئاسة الوالي، وينتخبون من رعايا الدولة عدداً من الأشخاص ممن يعرفون القراءة والكتابة ويدفعون سنوياً ما لا يقل عن 500 قرش[1]، ثم يرسلوا هذه الأوراق المطبوعة إلى مجلس إدارة الألوية، وبعدها تجرى عملية الفرز بنفس الوالي، ثم يعرض الوالي أسماء الفائزين على الباب العالي؛ فيصادق على تعيينهم بمراسيم تصدر عن مقام الصدارة[2].

وتتلخص مهام مجلس إدارة الولاية في أمرين:

الأول: الأمور الإدارية:

تتركز الأمور الإدارية في تدقيق قرارات مجالس الدوائر البلدية، وإنشاء الطرق، ومتابعة الأمور في المجال الزراعي والصناعي والتجاري، وكذلك في إنشاء الأبنية وتنظيم المقاولات وتفتيش المخصصات وغيرها، كما أن مهام المجلس تتركز في تخصيص مأوى للغرباء، وبناء الأسواق والمحلات، وأخيراً تقسيم الضرائب التي تفرض على السكان، سواء التي تطلب من الدولة أو التي يقوم المجلس باقتراحها على السكان لدفعها[3].

الثاني: الدعاوى الإدارية:

تتلخص الدعاوى الإدارية في استنطاق موظفي الولاية الذين يدانون بتهم عديدة ومحاكمتهم، ومتابعة الشكاوى التي تصدر عن الأهالي ضد موظفي الحكومة، والنظر في الاختلافات التي تحدث بين دوائر الولاية ومجالسها والقيام بحلها[4].

---

[1] عوض، الإدارة العثمانية، ص 106.

[2] النجار، الإدارة العثمانية، ص 229.

[3] العابد، النظام الإداري، ص 29؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 106، 107؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 230، 231.

[4] نوفل، الدستور، م1، ص 412، 413؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 107؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 232، 233.

ثانياً: مجلس إدارة اللواء:

يتم انتخاب مجلس إدارة اللواء بعد أن يقوم مركز كل لواء بعمل جمعية تفريق مؤلفة من: المتصرف، ونائبه، أو القاضي الشرعي، والمفتي، مع كاتب التحريرات في اللواء، ويتم فرز (12) شخصاً من أهل اللواء أو الأقضية التابعة له، ثم ترسل هذه الأسماء إلى مراكز الأقضية التابعة للواء على ورق مطبوع[1]؛ كي ينتخب مجلس إدارة كل قضاء (8) أشخاص من (12) شخصاً المدونة أسماؤهم، ثم تعاد الورقة بعد عملية الانتخاب، وتجتمع لجنة التفريق مرة أخرى، وتفرز الفائزين الثمانية حسب عدد الأصوات التي حصلوا عليها، ثم ترفع الأسماء إلى الوالي؛ فيعين قسماً منهم لعضوية مجلس الإدارة، والقسم الآخر لعضوية مجلس تمييز اللواء[2].

جدول رقم (22) (أسماء الذين تولوا مجلس إدارة اللواء في ولاية الحجاز عام 1887 – 1891)[3]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــــــب
1	عثمان فريد باشا	الوالي
أعضاء دائمون في مجلس إدارة اللواء		
2	أحمد خلوصي أفندي	القاضي
3	وهبي بك	مدير حرم الشريف
4	عثمان أفندي	مفتي الحنفية
5	سيد جعفر أفندي	مفتي الشافعية
6	عزيز أفندي	مدير حسابات
7	فوزي أفندي	مدير التحريرات
أعضاء منتخبون في مجلس إدارة اللواء		
8	سيد إبراهيم اسعد أفندي	
9	سيد عبد الله أسعد أفندي	

[1] نوفل، الدستور، م1، ص 414، 415؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 105؛ أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ص 203.

[2] عوض، الإدارة العثمانية، ص 105، 106.

[3] سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 184؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 224؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 232.

10	سيد أحمد برزنجي أفندي
11	زين العابدين أفندي
12	سيد عمر عطاس أفندي

يتبين من الجدول السابق أن الذين تولوا مجلس إدارة اللواء في ولاية الحجاز من خلال سالنامات ولاية الحجاز من عام 1305 – 1309هـ/1887 – 1891م، من والٍ، وأعضاء دائمين ومنتخبين في مجلس إدارة اللواء، كان عددهم (12) شخصاً.

ثالثاً: مجلس إدارة القضاء:

يتكون هذا المجلس من القائمقام الذي يترأس القضاء بأكمله في الولاية، ويساعده في المجلس كل من: القاضي، والمفتي، وكتاب القضاء، وأربعة أعضاء منتخبين، نصفهم من المسلمين، ونصفهم الآخر من الملل غير الإسلامية، ينتخبون من قبل الأهالي[1]، وقد كانت مساعدة القائمقام في مجلس القضاء في الأعمال الإدارية داخل المقاطعات، والنواحي، والمواقع النظار، وشيوخ المحلات والحارات والقرى والبوادي، ورؤساء الطوائف الدينية، وهم بمثابة حلقة وصل بين الرعية والأجهزة الرسمية في المجلس[2].

وأما مهام وصلاحيات مجلس إدارة القضاء فتتلخص في فحص إيرادات القضاء ونفقاته، إضافة إلى إدارة أموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة، وتقسيم الضرائب المفروضة بقرار من مجلس إدارة اللواء على المحلات والقرى، وأيضاً اتخاذ التدابير المتعلقة بالصحة العامة، وإنشاء الطرق الخصوصية فيما بين القرى، والنظر في المبيعات والصرفيات العائدة للحكومة، والتي تقع ضمن صلاحية القائمقام[3].

---

[1] الطائي، ذنون يونس، الأوضاع الإدارية في الموصل (1926 – 1958م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: إبراهيم خليل العلاف، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1998م، ص 10؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص248؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص 222؛ أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ص 203.

[2] نعمة الله، الرملة في أواخر العهد العثماني، ص 31.

[3] نوفل، الدستور، م1، ص 415؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 105؛ يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 77؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص 223.

جدول رقم (23) (أسماء الذين تولوا مجلس إدارة القضاء في ولاية الحجاز عام 1887 – 1891م)[1]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــــــب
1	مصطفى أفندي	قائممقام
2	سعيد أفندي	نائب قائممقام
3	علي أفندي	مدير المال
أعضاء دائمون في مجلس إدارة القضاء		
4	سعيد أفندي	نائب قائممقام
5	علي أفندي	مدير المال
أعضاء منتخبون في مجلس إدارة القضاء		
6	عبد الرحيم أفندي	
7	رشيد أفندي	
8	أحمد أفندي	
9	علي أفندي	
مأمورين المجلس		
10	محمد آغا	ضابط يوزباشي
11	عمر فوزي أفندي	مأمور رسومات

مـن الجـدول السـابق يتبـين أن الـذين تولـوا مجلـس إدارة القضـاء فـي ولايـة الحجـاز مـن خـلال سـالنامات ولايـة الحجـاز مـن عـام 1305 – 1309هـ/1887 – 1891م، مـن قائممقـام والنائـب ومـدير المـال، وأعضـاء دائمـين ومنتخبـين، ومـأموري المجلـس فـي مجلـس إدارة القضاء، كان عددهم (11) شخصاً.

[1] سـالنامة ولايـة الحجـاز (1305هـ/1887م)، ص 220، 221؛ سـالنامة ولايـة الحجـاز (1306هـ/1888م)، ص 275؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 288.

رابعاً: مجلس إدارة الناحية:

لم يتم ذكر مجلس إدارة الناحية في قانون تشكيل الولايات 1281هـ/1864م، وقد نص الفصل الخامس من نظام إدارة الولايات العمومية 1291هـ/1874م على بيان تشكيل واختصاصات مجلس الناحية[1].

حيث يتألف المجلس من مدير الناحية بصفته رئيساً، وعدد من الأعضاء يمثلون مجالس اختيارية القرى التابعة للناحية، بما لا يزيد على أربعة أعضاء من كل قرية، ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة في مواعيد يحددها والي الولاية[2].

وتنحصر واجبات المجلس في مناقشة كل ما يخص الناحية من المشاريع العامة، وإبداء الرأي بشأن الضرائب الحكومية واقتراح تعديلها، والإشراف على صرف المبالغ التي تخصها الدولة للأعمال العامة، والمبالغ التي تجمع عن طريق الإعانات والتبرعات لهذا الغرض[3]، وتتخذ قرارات المجلس وتوصياته بأغلبية أصوات الأعضاء عليها، وفي حالة تساوي الأصوات عليها كان يؤخذ برأي الجهة التي فيها رئيس المجلس، ولم تكن قرارات المجلس قطعية، بل يتم تنفيذ ما هو ضمن صلاحيات مدير الناحية[4].

جدول رقم (24) (أسماء الذين تولوا مجلس إدارة الناحية عام 1887 – 1891م)[5]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــــــب
1	تيمور أفندي	مدير الناحية
2	محمد علي أفندي	نائب المدير
3	علي رضا أفندي	كاتب الناحية
4	زيور أفندي	مأمور البريد وتلغراف

(1) عوض، الإدارة العثمانية، ص 103.

(2) النجار، الإدارة العثمانية، ص 251؛ بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني، ص 70، أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ص 203.

(3) النجار، الإدارة العثمانية، ص 251.

(4) بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني، ص 71؛ النجار، الإدارة العثمانية، ص 251، 252.

(5) سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 179؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 219؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 227.

5	شحاتة آغا	محاسب الناحية
6	سليمان بن عوض أفندي	أعضاء مجلس الناحية
7	يسلم باصفر أفندي	
8	محمد فقيه أفندي	
9	حسن أفندي	

من الجدول السابق يتبين أن الذين تولوا مجلس إدارة الناحية في ولاية الحجاز من خلال سالنامات ولاية الحجاز من عام 1305 – 1309هـ/1887 – 1891م، عددهم (9) أشخاص.

خامساً: مجلس الاختيارية في القرى:

يقوم أهالي القرى بانتخاب مجلس الاختيارية، والذي يتكون عادة من مختارين، واثني عشر عضواً، وهذا يعود عادة إلى عدد سكان القرية، ولكن يشترط أن يكون هؤلاء الأعضاء من رعايا الدولة العثمانية، الذين يؤدون الضريبة بمعدل سنوي لا يقل عن (100) قرش، وأن لا تقل أعمارهم عن (30) عاماً[1].

ويمكن التنويه إلى أهم مهام المخاتير في: مساعدة رجال الحكومة في تحصيل أموال الدولة المفروضة على سكان القرية بموجب قرار مجلس اختيارية، وإخبار مدير الناحية بما يقع في القرية من ولادات ووفيات، وفي القبض على المذنبين، وإعطاء المعلومات إلى مدير الناحية عن الأراضي المكتومة[2]، بالإضافة إلى مراقبة حراس القرى والثكنات، ونشر الأمن في القرى والمحلات، والمشاركة في أعمال مسح الأراضي وتسجيلها، وتقدير قيمة الضرائب المفروضة عليها، والمشاركة في تحرير السكان، والأشخاص المتوفين في مناطقهم[3]، والتعريف بأصحاب الدعاوى أمام المحاكم الشرعية، وتزكية الشهود في الورقة المستورة (السرية)، التي يبعث بها إلى النائب الشرعي بخصوص قبول شهادتهم في الدعوى التي تعرضها في المحكمة الشرعية[4].

---

[1] عوض، الإدارة العثمانية، ص 102، أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ص 204؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص 219.

[2] النجار، الإدارة العثمانية، ص 221؛ نعمة الله، الرملة في أواخر العهد العثماني، ص 34؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 100.

[3] نعمة الله، الرملة في أواخر العهد العثماني، ص 34؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص 103.

[4] النجار، الإدارة العثمانية، ص 221؛ نعمة الله، الرملة في أواخر العهد العثماني، ص 34، 35.

ويمكن تلخيص المهام الموكلة إلى مجلس الاختيارية في القرى إلى نوعين[1]:

الأول: النظر في الدعاوى المخصوصة التي تقع فيما بين الأهالي صلحاً.

الثاني: النظر والمذاكرة في كل احتياجات القرية وسكانها، وكل ما يعود بالنفع عليهم، وبالتالي فإن مجلس الاختيارية له أهمية كبيرة خاصة أنه يتصل بالقرى وسكانها مما يسهل الوصول إليهم.

ويتضح مما سبق أن هذا النوع من المجالس يعتبر من أهم أنواع المجالس، حيث يمكن تلخيص مهامه بأنه ينظر في دعاوى المتخاصمين بالصلح، ثم يقوم بنشر السلام والأمان والطمأنينة في مناطق القرى وغيرها.

سادساً: المجلس البلدي (الحسبة قديماً):

تم تأسيس المجالس البلدية في الولايات التابعة للدولة العثمانية تطبيقاً للقانون الذي صدر عام 1281هـ/1864م[2]، والذي عرف بقانون الولايات، وقد تم تبديل مسمى "الحسبة" برئاسة البلدية، والمحتسب برئيس البلدية، وكان أول رئيس للبلدية محمد حسن سمان في المدينة المنورة، وهو الذي شيد مبنى البلدية في المكان المسمى بعشة المحتسب في "المناخة[3]"، وكان

---

[1] نوفل، الدستور، م1، ص 415 – 418، أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ص 204، الجالودي، قضاء عجلون، ص 220.

[2] عبد القادر، عصمت برهان الدين، أوضاع ولاية الموصل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال سالنامات الموصل العثمانية، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج 2، م 45، د.ن، بغداد، 1998م، ص 167. وسيشار له لاحقاً: عبد القادر، أوضاع ولاية الموصل.

[3] المناخة: تعد المناخة منطقة مركزية تتوسط أحياء المدينة المنورة، وتفصل بين المدينة القديمة، والتي تضم المسجد النبوي والأحياء التي ظهرت فيما بعد في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي في الناحيتين الغربية والجنوبية، وهي تربط المنطقة القديمة بالامتداد العمراني خارج السور القديم، وكما ارتبط وجودها بالمدينة المنورة منذ عهد النبي ﷺ، وذلك حينما ضرب برجله بها، واختارها لتكون سوقاً لأهل المدينة، وظلت تعرف بسوق المدينة، حتى العهد العثماني، حيث أطلق عليها اسم المناخة لأن السلطان سليمان القانوني (1250 – 1566م) جعلها محط رحال الحجاج، ومناخاً لرواحلهم، واختصت المناخة بعناصر عمرانية متميزة من أهمها القلعة، والمباني العسكرية والحراسة، ومبنى البلدية. اليزيدي، مها سعيد، عمران المدينة المنورة وخططها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي دارسة حضارية (1250 – 1300هـ/1834 – 1882م)، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة، 2015م، ==

المحتسب يقوم بالأعمال التي يقوم بها رؤساء البلديات، إضافة للأعمال التي تقوم بها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[1].

وقد تم تأسيس أول مجلس بلدي في ولاية الحجاز عام 1326هـ/1908م في مكة المكرمة، وقد تكوّن من رئيس ومعاون و(6) أعضاء، وعدد من الأعضاء الاستشاريين، ومن بينهم طبيب المدينة ومهندسها، ويوجد في المجلس كاتب واحد، وأمين صندوق واحد، وهؤلاء ينتخبهم الأهالي على ألا يقل عمر أحدهم عن عشرين سنة، ولا يتقاضى رئيس المجلس وأعضاؤه مرتبات[2].

وأما اختصاصاته فتتلخص في الإشراف عن إنشاءات المباني في البلدة أو الولاية، والمصالح المتعلقة بالمياه، وتسهيل المرور وأعمال النقل، وتنظيف المدينة والإشراف على المكاييل والأسعار والأوزان[3]، وكانت إيرادات البلدية تجبى من المستفيدين من خدمات البلدية، إضافة إلى الجزاء النقدي ورسوم قيد عقود الأجور، والإعانات والهبات[4].

ويتبين من خلال ما سبق أن ولاية الحجاز كانت تتميز بوجود عدة مجالس إدارية تعمل على تنظيم شؤونها وحياتها، حيث اعتمد السلطان عبد الحميد الثاني على هذه المجالس في تسيير أمور ولاية الحجاز التي كان يسيطر عليها، مما جعله يعتمد على الاستعانة بهؤلاء المعاونين للخروج بالدولة إلى بر الأمان.

==ص 170 – 173؛ الأنصاري، آثار المدينة المنورة، ص 163؛ الحصين، محمد بن عبد الرحمن، المناخة: ميدان وسوق المدينة المنورة منذ أربعة عشر قرناً من الزمان، مجلة جامعة الملك سعود، م6، جامعة الملك سعود، الرياض، 1994م، ص 100 – 105؛ بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص 272.

[1] حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ص 45، 46.

[2] نوفل، الدستور، م1، ص 419؛ أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ص 204؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص 229.

[3] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 79؛ عبد القادر، أوضاع ولاية الموصل، ص 167.

[4] نوفل، الدستور، م1، ص 420، 421؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص 229.

جدول رقم (25) (أسماء الذين تولوا إدارة مجلس البلدية في جدة عام 1883 – 1891م)[1]

ر.م	الاســـــــــــم	المنصـــــــــــب
1	عبد الكريم حبيب أفندي	رئيس البلدية
2	هارون بك	طبيب البلدية
3	عبد الرحمن أفندي	معاون طبيب البلدية
4	رفيق أحمد افندي	الكاتب
5	حسين أفندي	أمين صندوق
6	علي أفندي	مهندس
7	محمد سلام أفندي	مفتش الأسواق
8	إبراهيم شندي	معمار
9	عقيل افندي	مأمور تنظيفات
10	قابلة فاطمة خانم	ممرضة
11	أحمد الورع أفندي	**أعضاء مجلس البلدية**
12	علي جابر أفندي	
13	أحمد بالحاج أفندي	
14	أحمد أفندي	
15	شيخ عبد الله عامودي أفندي	
16	قاسم سليمان أفندي	

مـن الجـدول السـابق يتبـين أن الـذين تولـوا مجلـس البلديـة فـي ولايـة الحجـاز بجـدة مــن خــلال ســالنامات ولايــة الحجــاز مــن عــام 1301 – 1309هـ/1883 – 1891م، وعددهم (16) شخصاً.

---

[1] ســالنامة ولايــة الحجــاز (1301هـ/1883م)، ص 127؛ ســالنامة ولايــة الحجــاز (1305هـ/1887م)، ص 207؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 251؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 263، 264.

الفصل الثالث

السلطان عبد الحميد الثانـــي (سياسته الداخلية والخارجية)

أولاً: مولده ونشأته وتوليه السلطنة.

1- المولد والنشأة.
2- صفاته، واللغات التي اشتهر بها.
3- توليه السلطنة.

ثانياً: السياسة الداخلية للسلطان عبد الحميد الثاني (1293 – 1327هـ/1876 – 1909م).

1- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه الإصلاحات العامة في ولاية الحجاز.
2- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه المعارضة السياسية في ولاية الحجاز.
3- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه أشراف الحجاز.
4- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من فكرة الجامعة الإسلامية.

ثالثاً: السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد الثاني (1293 – 1327هـ/1876- 1909م).

1- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه بريطانيا وفرنسا.
2- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه روسيا.
3- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من ألمانيا.
4- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الشريف الحسين بن علي.

الفصل الثالث

السلطان عبد الحميد الثاني (سياسته الداخلية والخارجية)

سيتطرق الباحث في هذا الفصل إلى إبراز فترة الحكم التي قضاها السلطان عبد الحميد الثاني ويشتمل على المولد والنشأة وتوليه السلطنة، وسياسته الداخلية من حيث إصلاحاته العامة، وعلاقته بالمعارضة السياسية، وتعامله مع أشراف الحجاز، وموقفه من الجامعة الإسلامية، وسياسته الخارجية فيما يتصل ببريطانيا وفرنسا وروسيا، وموقفه من ألمانيا والشريف الحسين بن علي.

أولاً: مولده ونشأته وتوليه السلطنة:

كان السلطان عبد الحميد الثاني أول سلطان عثماني يكتب عنه مثل هذا القدر من المؤلفات والكتب والمجلدات، خاصة بعد خلعه من حكم السلطنة العثمانية، حيث تدافع الكثير من الكتّاب والمؤلفين لإلقاء اللوم والتبعات العديدة لكثير من الأخطاء التي وقعت في أرجاء الدولة العثمانية، وتم إلصاق الكثير من التهم والافتراءات به، سواء من الجوانب الدينية أو الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، دون تمحيص أو تدقيق في سيرته أو الأوضاع التي كانت سائدة في عهده، واضطرته في كثير من الأحيان لاتخاذ مواقف يراها البعض أنها شاذة[1]، ومن هنا فسوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى مولد السلطان عبد الحميد الثاني ونشأته وصفاته وتوليه السلطنة، إضافة إلى سياسته الداخلية والخارجية.

1- المولد والنشأة:

ولد السلطان عبد الحميد الثاني خان في 16 شعبان 1258هـ/ 21 أيلول 1842م[2]، في قصر (جيراغان) من الزوجة الرابعة للسلطان (عبد المجيد)، حيث إن والدته تدعى

---

[1] أوغلي، مذكرات الأميرة عائشة عثمان، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة: صالح سعداوي صالح، ط1، دار البشير، عمان، 1991م، ص 7، 8. وسيشار له لاحقاً: أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني.

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1296هـ/1879م)، مطبعة العامرة، إستانبول، ص 21. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية 1296هـ/1879م؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1297هـ/1880م)، مطبعة العامرة، إستانبول، ص 59. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1297هـ/1880م)؛ سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، ص 28؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1327هـ/1909م)، ص 43؛ أوغلي،==

(تيرموجغان) الشركسية الأصل، وقد توفيت والدته وهو ما زال في سن العاشرة من عمره، ما دفع والده السلطان عبد المجيد أن يعهد تربيته إلى زوجته العاقر (برستو قادين أفندي)، والتي اعتنت به، وظل في رعايتها عدة سنوات، وتحدث فيها عن تربيتها له تربية صالحة، كانت سبباً رئيساً في نشأته وتربيته، مما انعكس على شخصيته طوال عمره، حيث يقول السلطان عبد الحميد عن (برستو): "إنه تربى على يد أم حنون بحق؛ لذا خلع عليها لقب (السلطانة الوالدة) عند توليه العرش بعد ما يقارب (28) سنة"[1].

تلقى السلطان عبد الحميد الثاني تعليماً منتظماً في القصر السلطاني على يد نخبة مختارة من أشهر رجالات زمنه علماً وخلقاً، وقد تعلم العديد من اللغات، منها: التركية، والعربية، والفارسية، والفرنسية، والإنجليزية، والألمانية، والروسية وغيرها، ودرس التاريخ وأحب الأدب، وتعمق في علم التصوف، ونظم العديد من الأشعار باللغة التركية[2]، كما تدرب على استخدام الأسلحة، وكان يتقن استخدام السيف، وإصابة الهدف بالمسدس، ومحافظاً على الرياضة البدينة، وكان مهتماً بالسياسة العالمية، ومتابعاً للأخبار عن موقع بلاده منها بعناية فائقة ودقة منقطعة النظير[3].

==والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ص 11؛ السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية(1891 – 1908م)، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م، ص 11. وسيشار له لاحقاً: السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية؛ مذكرات السلطان عبد الحميد، تقديم وترجمة: محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991م، ص 43. وسيشار له لاحقاً: مذكرات السلطان عبد الحميد؛ بني المرجة، موفق، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، مؤسسة صقر الخليج للطباعة، الكويت، 1984م، ص 53. وسيشار له لاحقاً: بني المرجة، صحوة الرجل المريض.

[1] الفواز، كليب سعود، المراسلات المتبادلة بين الشريف الحسين والعثمانيين (1908 – 1918م)، المكتبة الوطنية، الإسكندرية، 1997م، ص 39. وسيشار له لاحقاً: الفواز، المراسلات المتبادلة؛ حرب، محمد، السلطان عبد الحميد الثاني: آخر السلاطين العثمانيين الكبار (1258 – 1336هـ/1842 – 1918م)، ط1، دار القلم، دمشق، 1990م، ص 31. وسيشار له لاحقاً: حرب، السلطان عبد الحميد الثاني؛ آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 17. أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، ج2، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، 1990م، ص 95. وسيشار له لاحقاً: أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية.

[2] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 31.

[3] أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 97؛ حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 32.

قبل توليه السلطنة وأثناء فترة شبابه لم يكن السلطان عبد الحميد يأمن لأحد أو يثق به، لكنه كان يحاول في نفس الوقت الظهور بمظهر الآمن؛ إذ كان يعتقد اعتقاداً راسخاً أن أصدق خدمه يمكن أن يبيعه ويقف ضده مقابل حفنة بسيطة من المال[1]، وقد ظل السلطان عبد الحميد كذلك، حتى بدأت تظهر على السلطان مراد الخامس علامات فقدان التوازن النفسي، قبل بروز السلطان عبد الحميد الثاني في مقابل الصدر الأعظم "مدحت باشا"[2]، الذي كان يتمتع بنفوذ قوي في الدولة، واتفقا الطرفان على تعجيل خلع السلطان مراد، ودعوة السلطان عبد الحميد الثاني لاعتلاء العرش[3].

ويمكن القول: إن الحياة التي عاشها السلطان عبد الحميد الثاني فترة طفولته وشبابه– بعد أن فقد والدته ووالده، ومن ثم أخته – هيأت له حياته الجديدة، وهي أنه لا يأمن ولا يثق بأحد، وأنه لا يمكن أن يقوم أحد بخدمته أو مساعدته دون مقابل، وأن هذه الحياة القاسية التي عاشها كانت سبباً في بروز شخصية السلطان عبد الحميد القوي الشجاع المتعلم، الذي يمتلك فصاحة قوية وعلم غزير.

2– صفاته، واللغات التي اشتهر بها:

اتسم السلطان عبد الحميد الثاني بالبساطة في تصرفاته وفي عاداته، ومن أمثلة ذلك أنه استخدم في نومه سريراً حديدياً أبيض اللون أشبه بأسرة المستشفيات اليوم، ومن المعلوم أنه لم يغيره على الإطلاق منذ شبابه وحتى وفاته[4].

---

[1] أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ص 12.

[2] مدحت باشا: (1822 – 1885م) مدحت مخلصة واسمه أحمد شفيق، دراسته الأولى شرقية فتعلم العربية والفارسية وأجادهما وتوظف في قلم الديوان في الباب العالي، عيّن عام (1860م) والياً على نيش فأظهر كفاية فيها، ثم عيّن والياً على الطونة عام (1864م) لمدة ثلاث سنوات، عاد بعدها إلى إستانبول ليشغل منصب رئيس شورى الدولة لمدة عام واحد، نقل بعدها والياً على بغداد ولخلاف بينه وبين الصدر الأعظم وقتها محمود نديم باشا، ترك مدحت باشا بغداد وصدر أمر تعيينه والياً على أدرنة، ولكنه في مقابلة له مع السلطان عبد العزيز تمكن من إقناع السلطان عبد العزيز بعزل محمود نديم من الصدارة، ثم أقنعه في نفس المقابلة أنه جدير بهذا المنصب فتم تعيين مدحت باشا صدراً أعظم لأول مرة عام (1872م). السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ص 31، 32؛ بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 55.

[3] أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ص 13.

[4] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 32.

وكما كان يحب اقتناء الحيوانات والطيور والفراشات، ومن المشهور عنه أنه كان يجيد فن النجارة ويستهويه حفر الخشب، وكان له ورشة نجارة خاصة به يصنع فيها في أوقات فراغــه أدوات خشبية ويهديها للمقربين منه ولأصدقائه وأقاربه[1].

وعندما قام "السلطان عبد العزيز"[2] على رأس وفد عثماني بزيارة أوروبا، كان السلطان عبد الحميد ضمن هذا الوفد، وفي أثناء الرحلة حرص الوفد العثماني على الظهور بمظهر المتفرج، إلا أن السلطان عبد الحميد– وقد كان أميراً – كان استثناءً واضحاً في هذا الأمر، حيث إنه كان يرتدي ملابس بسيطة غاية البساطة، وفي أثناء هذه الرحلة اتسم سلوكه بالبساطة والهيبة في نفس الوقت، مما كان له بالغ الأثر في شد انتباه الأوروبيين لهيبته ووقاره[3].

عاصر السلطان عبد الحميد الثاني في طفولته أزهى سنوات فترة التنظيمات العثمانية مع أخيه "مراد الخامس"[4]، حيث اتصف السلطان عبد الحميد بشدة الذكاء، مع تمتعه بذاكرة قوية جداً، وكان يسعد كثيراً بممارسة الأعمال اليدوية، وتعلم اللغة التركية على يد "كردانقييران عمر"، واللغة الفارسية على يد "علي محوي أفندي"[5]، والعربية وعلوماً أخرى على يد "فريد أفندي" و"شريف أفندي"، والتاريخ العثماني من كاتب الوقائع لـ"لطفي أفندي"، وتعلم الفرنسية على كل من

---

[1] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 32.

[2] السلطان عبد العزيز: هو السلطان الثاني والثلاثون، والسلطان الرابع والعشرون من سلاطين بني عثمان، ولد سنة (1830م)، وجلس على العرش في سنة (1861م)، وخلع في سنة (1876م)، ومات منتحراً في قصر جراغان بعد خلعه بأربعة أيام، فكانت مدة حياته (46) سنة قضى منها (15) سنة على العرش، وامتاز عهده بغني الدولة بالرجال وببعض الإصلاحات التي تمت على أيدي الصدرين الأعظمين: عالي باشا، وفؤاد باشا، الوزيرين المشهورين في التاريخ العثماني الحديث. السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ص 26.

[3] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 32.

[4] السلطان مراد الخامس: هو السلطان الثالث والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية، ولد عام (1840م) وتولى السلطنة وعمره (36) سنة، حكم (93) يوماً فقط وتوفي عام 1904م، كان مغرماً بالموسيقى محباً لها مجيداً للغة الفرنسية، وكان على صلة قوية بأعضاء تركيا الفتاة وهم العثمانيون الجدد، يعاونهم مادياً وأدبياً، دخل الماسونية عن طريق ولي عهد انجلترا خلال فترة وجوده في لندن، تولى السلطنة بعد عزل السلطان عبد العزيز عن طريق أعضاء تركيا الفتاة، وعلى رأسهم مدحت باشا، أصابه الجنون فاضطر الثوار إلى خلعه وتولية عبد الحميد. السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ص 25؛ بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 55.

[5] آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 17، 18.

"أدهم" و"كمال باشا"، وأحد الفرنسيين كان يدعى "كاردت" (Cardt)، كما تلقى الموسيقى والبيانو من الإيطاليين "غوتلي" (Gottlie) و"لومباردي" (Lombardy)، ولديه أيضاً جانب شعري إذا تأملنا الأشعار التي كتبها حتى لو كانت قطعة واحدة أو اثنتين[1].

وقد كان السلطان عبد الحميد الثاني يكتب الشعر بخط يده، وهو يصور مشاعره وابتهالاته إلى الله –سبحانه وتعالى–، خاصة في الفترة التي تفاقمت فيها المؤامرات حوله أواخر عهده، وما يذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني تعلم اللغة العربية الفصحى لغة القرآن الكريم[2]، ثم أتقن الفارسية كلغة الشعر والأدب، ثم أجاد اللغة التركية كلغة الحياة اليومية، فضلاً عن عدة لغات أخرى، مثل: الألمانية والفرنسية والإنجليزية، وأحياناً اللغة الروسية، وبالتالي فقد غدا السلطان عبد الحميد الثاني موسوعة لغوية، خاصة أنه كان يتقن هذه اللغات كتابة ومحادثة وقراءة[3].

وعلى الرغم من تلك الفطنة التي حظي بها السلطان عبد الحميد الثاني، واللغات والشعر التي تعلمها في حياته، إلا أنه لم ينل في صباه قدراً كافياً من التعليم، وذلك على الرغم من ذكائه الواسع، ومهارته في إخفاء مقاصده وأفكاره عن الآخرين، مما جعله يستفيد من الأوضاع السائدة حينئذ في دولته الواسعة[4]، ويقوم بتوظيف التيارات الجارية آنذاك، إلا أنه لم يكن يثق– في أيام ولايته للعهد– بأحد من رجالات الدولة، وربما يرجع ذلك إلى وفاة أمه وهو صغير، واطلاعه في ذلك الوقت على أساليب رجالات الدولة في ضرب بعضهم بعضاً، ونفاق المقربين من السلطان في سبيل الحصول على امتيازات معينة، وهو ما أثر على شخصيته[5].

ويتضح مما سبق أن الصفات التي اشتهر بها السلطان عبد الحميد الثاني كانت لها أكبر الأثر في تميزه عن بقية رجال الدولة في السلطنة العثمانية، حيث اكتملت صفاته من حيث الشجاعة والعلم والاطلاع على أساليب قادة السلطنة العثمانية في تخلص بعضهم من بعض، وبالتالي هيأ نفسه للوصول إلى عرش السلطنة دون جهد بارز منه.

---

(1) أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 97؛ آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 18.

(2) بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 7.

(3) المرجع نفسه، ص 7.

(4) أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ص 11.

(5) المصدر نفسه، ص 11.

3- توليه السلطنة:

بويع السلطان عبد الحميد الثاني بالسلطنة يوم الخميس 11 شعبان 1293هـ/ 31 آب عام 1876م، وقد كان عمره آنذاك أربعاً وثلاثين سنة[1]، وقد حضر لمبايعته عشرات الوزراء والأعيان وكبار الموظفين في الدولة، وكانت هذه الحشود عبارة عن مدنيين وعسكريين ومواطنين عاديين، حيث اجتمع هؤلاء في (سراي طوب قبو)، واجتمع أيضاً رؤساء الطوائف المختلفة في الدولة وهنؤوه بالسلطنة، وأطلقت المدافع في سائر أركان الدولة احتفالاً بهذه المناسبة، وأقيمت الزينات والأفراح بين الناس بهذا العرس الكبير في جميع جهات إستانبول لمدة ثلاثة أيام[2]، حيث أرسل الصدر الأعظم برقيات إلى جميع قادة ودول العالم لإخبارها بتولي السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة، حيث جاء السلطان عبد الحميد في وقت كانت الدولة العثمانية تمر بمرحلة من أصعب مراحلها، خاصة مع زيادة الضغوط الخارجية من أوروبا عليها، وذلك في وقت كان الجميع يبحث فيه عن توازن جديد للقوى[3].

وبعد توليه السلطنة أصدر السلطان عبد الحميد الثاني الدستور الذي يضمن الحريات المدنية في عام 1293هـ/1876م، وكان ينص على أن البرلمان يتكون من مجلسين: مجلس النواب أو (المبعوثان)، ومجلس الأعيان أو الشيوخ[4].

---

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1296هـ/1879م)، ص21؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1297هـ/1880م)، ص 59؛ سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885)، ص 28؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1327هـ/1909م)، ص 43؛ أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ص 11؛ السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ص 11؛ آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 18، 19؛ مذكرات السلطان عبد الحميد، ص 18؛ حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 34؛ بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 55؛ ياغي، إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996م، ص 183. وسيشار له لاحقاً: ياغي، الدولة العثمانية.

[2] ياغي، الدولة العثمانية، ص 183.

[3] أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ص 13، 14؛ السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ص 11، 12؛ مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص 18؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 101؛ ياغي، الدولة العثمانية، ص 183، 184.

[4] سالنامة دولت علية عثمانية (1294هـ/1877م)، مطبعة العامرة، إستانبول، ص 14، 15. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1294هـ/1877م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1297هـ/1880م)، ص 14 – 23؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1298هـ/1881م)، مطبعة أبو السعود، إستانبول، ص 15 – 19. وسيشار له لاحقاً: سالنامة دولت علية عثمانية (1298هـ/1881م)؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1327هـ/1909م)، ص 98، 99؛ مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار==

ثم ما لبث أن تعرض السلطان عبد الحميد إلى استبداد الوزراء والحكام في دولته منذ بداية عهده، والذين استطاعوا ضم نخبة جديدة تأثرت بالأفكار الغربية التغريبية[1]، بقيادة الصدر الأعظم: مدحت باشا، حيث يقول السلطان عبد الحميد في سياسة الصدر الأعظم تجاهه: "ولقد وجدت مدحت باشا ينصب من نفسه آمراً ووصيّاً عليّ، وكانت معاملته بعيداً عن المشروطية "الديمقراطية"، وأقرب إلى الاستبداد"[2].

وقد كان مدحت باشا وأصحابه يجتمعون في منزله، حيث وصل الأمر بالصدر الأعظم إلى أن يتباهى بأن لا أحد يستطيع عزله من منصبه ولا حتى السلطان نفسه، وكان يفشي أسرار الدولة في جلساته[3]، مما جعل السلطان عبد الحميد الثاني يقبض عليه ويحكم بإعدامه، قبل أن يتدخل السلطان نفسه، ويقوم بتخفيض الحكم إلى السجن، ثم النفي إلى ولاية الحجاز، حيث مقر السجن العسكري هناك، وعيّن بدلاً منه الصدر الأعظم إبراهيم أدهم باشا في عام 1294هـ/1877م[4].

وبالتالي بدأ السلطان عبد الحميد الثاني بتوطيد أركان حكمه بعد التخلص من الصدر الأعظم مدحت باشا، وبدأ عهد جديد لسلطان عبد الحميد، تمثل في وضع الوزراء ورئيسهم وحكام الولايات في مواضع كأنهم أحجار شطرنج، لا يغيرون من الواقع شيئاً[5].

==الشروق، بيروت، 1986م، ص 234، 235. وسيشار له لاحقاً: مصطفى، في أصول التاريخ العثماني؛ آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 18؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 102 – 105؛ ياغي، الدولة العثمانية، ص 178.

[1] منسي، محمود صالح، حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978م، ص 72. وسيشار له لاحقاً: منسي، حركة اليقظة العربية؛ حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 58، 59.

[2] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 60.

[3] الصلابي، علي محمد، السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م، ص 16. وسيشار له لاحقاً: الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني؛ مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص 77، 78.

[4] مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص 111، 112؛ حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 75؛ الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 16؛ الخالدي، محمد فاروق، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين، ط1، دار الراوي للنشر والتوزيع، الدمام، 2000م، ص 71. وسيشار له لاحقاً: الخالدي، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام.

[5] مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص 234.

واستمر السلطان عبد الحميد الثاني في حكم السلطنة العثمانية مدةً بلغت (33) عاماً، ثم خُلع عن السلطنة في 7 ربيع الآخر 1327هـ/27 من نيسان عام 1909م، وأمضى بقية حياته في "ولاية سلانيك"[1]، ثم في قصر بكلربكى في إستانبول، إلى أن تُوفِّي في 29 ربيع الآخر 1336هـ/10 من شباط عام 1918م[2].

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن السلطان عبد الحميد الثاني كان من القوة والشجاعة بمكان في توطيد أركان الدولة وإصدار الدستور الذي يضمن الحريات المدنية، فقد حاول الكثير من رجال السلطنة المقربين من السلطان عبد الحميد الثاني من استبداده والتحريض عليه، ولكنه استطاع بحنكته السياسية وقوته– التي لم تكن تتوفر في أسلافه السلاطين– من صد هؤلاء المحرضين، فكان نصيب بعضهم النفي، وبعضهم الآخر السجن، وآخرون كانت نهايتهم القتل.

ثانياً: السياسة الداخلية للسلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909م):

اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بولاية الحجاز بصورة لم يسبق لها مثيل لأي من الولايات العربية التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية؛ وذلك نظراً لما تتمتع به هذه الولاية من خصوصية كبيرة للعثمانيين، ولما تحويه من عديد المقدسات الإسلامية، خاصة الحرم المكي الشريف، الذي يزوره الحجيج من كل مكان، وكذلك الحرم النبوي الشريف، حيث حاول السلطان عبد الحميد الثاني جاهداً القيام بإصلاحات في هذه الولاية من جميع النواحي، وهو الأمر الذي

---

[1] ولاية سلانيك: هي إحدى ولايات الدولة العثمانية ما بين عامي (1867 إلى عام 1913م)، تقع في الطرف الغربي من ولاية تراكي، بين بحر آطه، ومتشكلة بين أراضي ماكدونيا شرقاً وأدرنة، وغرباً ولاية مناستر، وشمالاً ولاية قوصووه بلغارستان، والشمال الشرقي روم أيلي الشرقي، وجنوباً بحر آطه، والمضيق المتشكل منه محاطة ومحدودو بهذه المذكورات، ومساحتها السطحية (41.000) كيلو متراً مربعاً. الشرقاوي وآخرون، جغرافية الممالك العثمانية، ص 43.

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1296هـ/1879م)، ص 22؛ سالنامة دولت علية عثمانية (1297هـ/1880م)، ص 60؛ أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ص 11؛ السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ص 15؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 184، 185؛ إسماعيل، حلمي محروس، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997م، ص 341، 342. وسيشار له لاحقاً: إسماعيل، تاريخ العرب الحديث؛ غرايبة، عبد الكريم محمود، تاريخ العرب الحديث، ط2، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987م، ص 251. وسيشار له لاحقاً: غرايبة، تاريخ العرب الحديث.

أصبحت بموجبه ولاية الحجاز من أهم الولايات التابعة للدولة العثمانية في منطقة المشرق العربي، ومن هذه الإصلاحات ما يأتي:

1- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه الإصلاحات العامة في ولاية الحجاز:

لقد استطاع العثمانيون بفضل جهودهم في ولاية الحجاز أن يؤسسوا قاعدة إدارية قوية وتابعة لهم من قبل أمرائها الأشراف، ومن ثم قاموا بتأسيس مجلس خاص لكل ولاية بالحجاز للفصل فيها، وكان هذا المجلس يتكون من الأتراك والحجازيين، كما تم تأسيس مجلس آخر للتمييز، وبالتالي قاموا بسحب صلاحيات الأشراف بصورة أقل من سابقتها؛ وذلك ليتسنى لهم بسط نفوذهم كاملاً في ولاية الحجاز[1]، خاصة أن الأشراف كانوا يقومون بتنفيذ الأحكام وتوقيعها دون الرجوع إلى السلطان، وهو ما جعل الخشية والخوف يتسرب إلى السلاطين من إمكانية قيام الأشراف بالاستقلال عن السلطنة العثمانية بالولاية التي يحكمونها، مما جعل السلاطين يحكمون قبضتهم على البلاد[2].

وبعد إعلان الدستور في البلاد العثمانية، ظلت المناطق الحجازية مرتبطة بعجلة الحكومة العثمانية من الناحية الإدارية، وبقي الحكم تابعاً للعثمانيين لم يتغير فيه شيء، إلا ما اقتضاه نص الدستور من تمثيل البلاد التابعة للدولة في مجلس (المبعوثان)، الذي يشرف على إدارة الولايات، وقد قرر الدستوريون انتخاب من يمثل الحجاز في هذا المجلس[3].

واهتم السلطان عبد الحميد الثاني بالطباعة، وقد أنشئت عدة مطابع في ولاية الحجاز في عهده، حيث كانت أولى المحاولات عام 1300هـ/1883م على يد والي الحجاز الوزير "عثمان نوري باشا"، الذي أنشأ أول مطبعة في الحجاز بمكة المكرمة، وصفت بأنها يدوية، وأن وسائلها كانت محدودة، ولم تكن في مستوى المطابع الكبرى التي ظهرت في مصر، والتي اتجه إليها علماء الحجاز لطبع مؤلفاتهم، وسميت هذه المطبعة بالمطبعة الأميرية، أو مطبعة الولاية، أو مطبعة ولاية الحجاز[4]؛ وكانت موضع عناية الدولة العثمانية حتى آلت إلى الحكومة الهاشمية،

---

[1] السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 637.

[2] المرجع نفسه، ص 638.

[3] المرجع نفسه، ص 638.

[4] الشامخ، محمد عبد الرحمن، الصحافة في الحجاز (1908 – 1941م): دراسة ونصوص، ط1، دار الأمانة، بيروت، 1971م، ص 13 – 17. وسيشار له لاحقاً: الشامخ، الصحافة في الحجاز.

وذكر أن الهدف من إنشائها هو طبع "سالنامة" الولاية، أي: تقريرها السنوي، وقد بقي دور هذه المطبعة مستمراً إلى ما بعد سيطرة الحكومة الهاشمية على ولاية الحجاز؛ إذ كانت تطبع فيها جريدة القبلة، وقد بقيت هذه المطبعة مدة تزيد على ربع قرن[1].

وبخلاف هذه المطبعة ظهرت في ولاية الحجاز عدة مطابع أخرى، مما كان له أكبر الدور في إنعاش الحركة الفكرية والتعليمية في ولاية الحجاز، حيث طبعت فيها العديد من الصحف والمجلات المختلفة في هذه الفترة، ومن هذه المطابع: مطبعة الإصلاح، التي أنشئت في جدة عام 1327هـ/1909م، ومطبعة أهلية في المدينة المنورة عام 1328هـ/1910م هي المطبعة العلمية، أما في عام 1334هـ/1916م فقد أنشئت في المدينة المنورة مطبعة حكومية، ومن ثم تتابع إنشاء المطابع في ولاية الحجاز إلى أن سقط السلطان عبد الحميد الثاني[2].

وقام ببناء المدارس بمختلف مراحلها التعليمية، واهتم بالمتعلمين والعلماء بصورة واضحة، وأيضاً اهتم بالصحة، وبنى المستشفيات العديدة، وأرسل خبراء وأطباء للوقوف على حاجات ولاية الحجاز من الناحية الصحية[3].

ولقد تجاوزت خدمات السلطان عبد الحميد الثاني لمكة المكرمة والمدينة المنورة أضعاف الخدمات التي قدمت من قبله، ولم يخص الأماكن المقدسة فقط؛ بل أوصل الخدمات والمساعدات إلى الأهالي هناك أيضاً، وقام بترميم وتزيين المسجد الحرام بطريقة تخطف الأبصار، وقام بتجديد قبر أم المؤمنين– رضي الله عنها–، والبيت الذي ولد فيه النبي–ﷺ–، والبيت الذي ولدت فيه ابنته فاطمة الزهراء، رضي الله عنها[4]؛ أنشأ شبكات المياه في مني، وقام بتنظيف وتوسيع قنوات المياه التي أنشأها السلطان سليمان القانوني، وبذلك وفر المياه بكثرة للحجاج. وأنشأ حوضاً كبيراً للمياه بالقرب من الكعبة[5].

---

(1) الشامخ، الصحافة في الحجاز، ص 19، 20.

(2) يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 93، 94.

(3) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ص 13، 14؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 186، 187؛ ياغي، الدولة العثمانية، ص 187، 188.

(4) اكينجي، أكرم بوغرا، خدمات العثمانيين في الأراضي المقدسة، صحيفة ديلي، إستانبول، 2017م، ص 4. وسيشار له لاحقاً: اكينجي، خدمات العثمانيين في الأراضي المقدسة.

(5) المرجع نفسه، ص 4.

وأنشأ السلطان عبد الحميد الثاني خط قطار يصل حتى المدينة المنورة؛ بهدف تيسير أمور الحج، وأمر بكتابة اسمه تحت قضبان الخط الحديدي؛ حتى يكون تحت أقدام الحجاج، كما أمر أن تكوّن ورش تصنيع الحجارة من أجل محطة القطار في المدينة المنورة خارج المدينة، حتى لا يكون هناك ضوضاء وإزعاج بالقرب من قبر النبي-ﷺ-، وللسبب نفسه كان القطار يهدئ من سرعته عند دخوله المدينة، ولوجوب فتح البيوت في مكة للحجاج دون أخذ إيجار أو أي نقود أنشأ السلاطين العثمانيون استراحات للضيوف مخصصة للحجاج من كل البلاد، وذلك حتى لا يتعرض سكان مكة للخسارة[1].

وقد أدير الحرمان الشريفان بكل احترام وعدالة من قبل العثمانيين، وأنفقت الثروات من أجل ترميم وتزيين الأماكن المقدسة، وعاش سكان مكة والمدينة في راحة ورفاهية، واستمر الحال كذلك حتى الحرب العالمية الأولى عام 1332هـ/1914م. وفي عام 1334هـ/1916م فقدت الدولة العثمانية ولاية الحجاز وشبه الجزيرة العربية[2].

وكانت للحجاز أهمية ومكانة خاصة لدى السلطات العثمانية، بسبب وجود الكعبة؛ لذلك اهتمت بتعمير الأماكن المقدسة فيها، فعندما اقتحم سيل عظيم الكعبة، ودخلت المياه إلى المسجد عام 1277هـ/1861م، عمل العثمانيون على إصلاح الضرر الذي حصل جراء ذلك السيل، كما حظيت ولاية الحجاز باهتمام السلطان عبد الحميد الثاني، فقد أمر عام 1300هـ/1883م بإصلاح بعض مرافق المسجد التي لم تعمر في الفترة السابقة[3].

وكذلك في عام 1300هـ/1883م بعث السيد محمد صادق- وهو ضابط ومهندس عثماني - تقريراً إلى السلطان عبد الحميد الثاني، أوضح فيه الحاجة إلى تعمير الحرم المكي الشريف وإصلاحه، وذلك بسبب تآكل بعض الكتابات القرآنية التي يجب إعادتها، وأن جدران الحرم المكي قد تآكلت، وشدد على ضرورة إصلاح الأحجار المفروشة على أرض المطاف، وقد أمر السلطان بإصلاح جميع ما يتعلق بالحرم المكي حسبما جاء في التقرير، وقد قدرت تكلفة المشروع بـ (8482) ليرة عثمانية[4].

---

[1] اكينجي، خدمات العثمانيين في الأراضي المقدسة، ص 4.

[2] المرجع نفسه، ص 4.

[3] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 137.

[4] المرجع نفسه، ص 137، 138.

ويتضح مما سبق أن السلطان عبد الحميد الثاني كان من أكثر السلاطين العثمانيين الذين اهتموا بولاية الحجاز؛ وذلك بإنشائه المطابع العديدة لانتعاش الحركة الفكرية والتعليمية، وكذلك اهتم بالعمران وترميم الأماكن المقدسة، وبناء العديد من المساجد والمزارات الإسلامية وغيرها؛ مما جعله بحق رائد النهضة الحديثة لولاية الحجاز، حيث إن هذه النهضة التي قام بها- في ولاية الحجاز وغيرها من الإمارات التي يسيطر عليها- كانت سبباً في تكالب الدول الاستعمارية عليه؛ لخوفها منه، ومن ثم إسقاطه بعد سنوات عديدة من الازدهار والنهضة.

2- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه المعارضة السياسية في ولاية الحجاز:

ما إن تسلم السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة في الدولة العثمانية عام 1293هـ/1876م، حتى حاول الانتفاض على الدستوريين الذين كانوا يحاولون جعل السلطان عبد الحميد أداة في أيديهم، وظلوا يعاقبون كل من لا يواليهم، واختاروا لإمارة مكة الحسين بن محمد بن عبد المعين[1]، وهو شخص معروف لولائه لهم، لكن ما لبث السلطان عبد الحميد أن قام بالانقلاب على الدستوريين، وقبض على زعيمهم مدحت باشا وكثير من زملائه، وشن حرباً عنيفة ضد أنصار الدستور ومعارضيه في ولاية الحجاز خاصة، والتي كان كثير من أهلها يتبعون في ولائهم للدستوريين[2].

ولقد اتصلت أعمال العنف التي شنها السلطان عبد الحميد الثاني ضد خصومه السياسيين بولاية الحجاز، وتحديداً مكة المكرمة، حيث أنشبت أظفارها بأمير مكة الحسين بن محمد، فقد أراد السلطان عبد الحميد الثاني أن يضع حداً لولاء الحسين بالاتحاديين؛ فدبر أمراً لاغتياله[3].

---

[1] هو الحسين بن محمد بن عبد المعين بن عون بن محسن بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن أبو نمي الثاني بن بركات بن محمد بن بركات بن الحسن بن عجلان بن رميثة بن محمد بن أبو نمي الأول بن الحسن بن علي الأكبر بن قتادة بن إدريس بن مطاعن بن عبد الكريم، تولى إمارة مكة المكرمة بعد وفاة والده عام (1294هـ/1877م) وكان إذ ذاك بالأستانة، وحيث قام ببعض الغزوات التي كتبت له فيها الظفر، واستمر في إمارة مكة إلى سنة (1297هـ/1880م)، وتوفي عام (1297هـ/1880م) على يد رجل أفغاني أغتاله غدراً وهو راكب على فرسه أوهمه أنه يريد تقبيل يده، وكان عمره 42 سنة. عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 837.

[2] السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 610، 611.

[3] المرجع نفسه، ص 611.

وذكر أن الحسين بن محمد طعن بخنجر مسموم في جدة عام 1297هـ/1880م، وولى السلطان العثماني بدلاً منه عبد المطلب بن غالب للمرة الثالثة، وقد دفعت تلك الأحداث الناس للشك في مقتل الحسين ابن محمد في السلطان نفسه[1].

وقام عبد المطلب بن غالب بالقبض على كل من تسول له نفسه بالشتم أو النيل من السلطان عبد الحميد الثاني، حتى إنه كان يقوم بتعذيب الخصوم؛ فيموت بعضهم تحت سياط التعذيب، حيث يقول الكثير: إن هذه الأعمال ما هي إلا حلقة من سلسلة الاضطهاد التي أعلنها السلطان عبد الحميد الثاني في الأستانة ضد خصومه من أنصار الاتحاديين، أو من يشتبه فيهم، وكان ذلك بتكليف عبد المطلب بإمارة مكة، والعمل على تنفيذ أوامر السلطان، خاصة وأنه كان يقوم بتعذيب خصوم السلطنة، ومن ثم يقوم بإرسالهم إلى الأستانة[2].

وقد ظهرت بعض القبائل البدوية التي عارضت بعض أعمال السلطان عبد الحميد الثاني، بحجة أن هذه الأعمال تتعارض مع مصالحهم، ومن هذه الأعمال: إنشاء خط حديد الحجاز، حيث وقفت هذه القبائل سداً منيعاً في وجه السلطان العثماني، فهم الذين يجنون أموالاً طائلة جراء عملهم بتأجير الإبل في موسم الحج، وبالتالي فإن هذا الخط من شأنه عرقلة عملهم ووقفه تماماً، ومن ناحية أخرى فإن هذا الخط من شأنه أن يقرب المسافة بينهم وبين السلطنة العثمانية[3]، والذي بدوره سيشكل وجوده خطراً كبيراً على علاقتهم بالسلطنة العثمانية، التي لن تتوانى عن الوصول إليهم في أي لحظة وفي أي وقت، وهو ما جعلهم يتحينون الفرص للانقضاض على السلطنة العثمانية[4].

وكذلك ظهرت معارضة سياسية أخرى لا تقل خطورة عن تلك المعارضة، تمثلت في معارضة الشريف حسين، الذي تولى الشرافة عام 1326هـ/1908م، والذي عارض الكثير من سياسات السلطان عبد الحميد الثاني، خاصة ما تعلق بإنشاء خط سكة حديد الحجاز، وقد كانت معارضته تلك تنبع من منطلق سياسي بحت، يتلخص في أن وظيفة الشريف ستتغير كلياً بعد

---

[1] دحلان، تاريخ زيني الدين دحلان، ص 425، 426.

[2] السباعي، تأريخ مكة، ج1، ص 614، 615.

[3] منسي، حركة اليقظة العربية، ص 88.

[4] الشوابكة، أحمد فهد، حركة الجامعة الإسلامية، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، 1984م، ص 195. وسيشار له لاحقاً: الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية.

إنشاء هذا الخط[1]، فبعد أن كان الشريف في ولاية الحجاز يتمتع بكثير من المميزات والسلطات التي تجعل منه الحاكم الرئيس في الولاية؛ بسبب بعد مركز الدولة عن ولاية الحجاز، لكنه سيصبح بعد إنشاء هذا الخط فاقداً لتلك القيمة، ولا يتمتع بأي قوة سياسية له في البلاد، وسيكون تابعاً ليس أكثر للسلطنة العثمانية، وهو ما جعل الشريف الحسين بن علي يتذمر من بعض السياسات التي كان يتخذها السلطان عبد الحميد الثاني، خاصة فيما يتعلق بإنشاء خط سكة حديد الحجاز[2].

ويمكن القول بناء – على ما سبق–: إن السلطان عبد الحميد الثاني واجه معارضة شديدة من بعض أشراف الحجاز، أو بعض القبائل، لكنه استطاع بحنكته السياسية أن يتصدى لهم، بل وأن يلحق بهم الأذى أكثر من مرة، وقد أمن مكرهم لعدة سنوات، لكنه ومع الضعف الذي انتاب السلطنة العثمانية في أواخر عهدها لم يستطع السلطان أن يكبح جماع هؤلاء المعارضين؛ بسبب البعد الجغرافي بين ولاية الحجاز وبين السلطنة العثمانية، والضعف الذي لحق بالدولة من ناحية أخرى، وغير ذلك.

3– سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه أشراف الحجاز:

عند تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم في الدولة العثمانية، كانت دولته تعيش حالة من التقلبات السياسية الحادة، والأزمات المالية الكبيرة، والمؤامرات السياسية العديدة، كثورات البلقان وغيرها، مما جعله في شغل عن التصدي للمشاكل القادمة من ولاية الحجاز، لكن تلك المشاكل لم تؤثر على الولاء الشديد لأمراء وأشراف الحجاز للسلطنة العثمانية، ولم تؤثر على علاقة السلطان عبد الحميد الثاني بهؤلاء الأشراف، تلك العلاقة التي كان يسودها الاحترام المتبادل والتفاني في خدمة السلطنة العثمانية والدعم الشديد لها[3]، حيث عرف عن السلطان

---

[1] الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، ص 195، 196.

[2] المرجع نفسه، ص 195.

[3] الحسني، سمير حمدي عبد الله، الشريف عون الرفيق وعلاقته بالدولة العثمانية وولاتها في الحجاز (1299–1323هـ/ 1881–1905م)، دراسة تاريخية حضارية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عمر سالم بابكور، جامعة أم القرى، السعودية، 2015م، ص 3، 4. وسيشار له لاحقاً: الحسني، الشريف عون الرفيق.

عبد الحميد الثاني حنكته السياسية، ومتابعته لكل صغيرة وكبيرة، وتعامله الفذ مع المؤيدين والمعارضين لسياسته[1].

ولكن سرعان ما تأججت نار العداء والخلاف بين ولاة الدولة العثمانية، وبين أشراف وأمراء مكة المكرمة، وكانت الكفة تتأرجح بين هؤلاء وأولئك من فترة إلى أخرى، خاصة عند قيام السلطنة العثمانية بدعم أحد الطرفين ضد الطرف الآخر، أو الضعف الشخصي لأحدهما أو قوته، أو الدعم الشعبي للأمير أو الوالي، فكثيراً ما كانت تحدث الصراعات والفتنة بين أمراء الحجاز وبين ولاة الدولة العثمانية، والتي تنعكس بدورها على علاقة الطرفين بالدولة العثمانية[2]، فتارة كانت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تساند الوالي العثماني، وتارة أخرى تقف إلى جانب الشريف، وتارة أخرى تعتمد الدولة على أحدهما اعتماداً كاملاً وتهمش الطرف الآخر، كما فعلت مع الشريف عون الرفيق، الذي ساندته الدولة بكامل قوتها على حساب ولاتها في ولاية الحجاز؛ مما جعله في شرافة الحجاز لمدة تقارب الربع قرن من الزمن[3].

ويمكن القول: إن السلطان عبد الحميد الثاني كان قد قرب إليه العشرات من الأشراف العرب؛ لكي يأمن غدرهم به، حيث خصهم بالعطايا والهدايا والأموال ليبقى ولاءهم له وللسلطنة العثمانية، وقد قام بعدها بإنشاء خط سكة حديد الحجاز، وقد قيل: إن أحد أسباب إنشائه هو تأمين نفسه ودولته من خطر انفصال الأشراف عن السلطنة العثمانية، وتكوينهم دول خاصة بهم[4]، وهو ما لوحظ في الأيام الأولى لإنشائه من رفض أشراف مكة لهذا الخط، لأن هذا الخط سيقلل من نفوذهم، وسيجعل ولاية الحجاز قريبة من أيدي السلطان بصورة أكثر بروزاً، وهو ما تحقق بالفعل مع اكتمال المشروع[5].

---

[1] نصيرات، فدوى، السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين، مجلة المستقبل العربي، ع 422، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014م، ص 39.

[2] الحسني، الشريف عون الرفيق، ص 3، 4.

[3] المرجع نفسه، ص 4.

[4] سنو، عبد الرؤوف، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية، مجلة حوار العرب، ع 4، د.ن، بيروت، 2004م، ص 7 – 9. وسيشار له لاحقاً: سنو، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب.

[5] سنو، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب، ص 10 – 12.

ويتبين مما سبق أن السلطان عبد الحميد الثاني كان يتعامل مع أشراف الحجاز من ناحيتين، من ناحية الريبة والشك والخوف تجاههم، خاصة إذا ما فكروا بالانفصال عن الدولة العثمانية وتكوين دويلات مستقلة خاصة بهم؛ نظراً لبعد المسافة بين ولاية الحجاز وبين مقر السلطنة العثمانية، ولذلك قام بالتعجيل ببناء خط سكة حديد الحجاز الذي رفضه الأشراف؛ لأنه يحد من نفوذهم بصورة كبيرة.

وأما الناحية الثانية فهي التقريب والاحترام والولاء الشديد، وذلك بأن قرب بعضهم إليه وأغدق عليهم الأموال، وخصهم بالعطايا والهدايا؛ كي يبقى ولاءهم للسلطنة العثمانية ولشخصه قائما، ولذلك بقي عدد منهم موالياً للدولة العثمانية حتى بعد سقوط السلطان عبد الحميد الثاني.

4- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من فكرة الجامعة الإسلامية:

مفهوم الجامعة الإسلامية:

تعد حركة الجامعة الإسلامية من القضايا الفكرية والسياسية المطروحة للبحث والجدل، فقد شغلت هذه الحركة حيزاً واسعاً ومكانة مهمة في اهتمامات المفكرين والسياسيين، فقامت لها تيارات، وعرضت من مواقع متباينة، فهي مفهوم حديث التداول، فإننا لا نجده ضمن المصطلحات المتداولة في الفكر الإسلامي قبل هذه الفترة، مثل: الأخوة، والوحدة الإسلامية[1].

وأما موضوع الجامعة الإسلامية فهو ذو طابع سياسي وفكري، وذلك نابع من تعدد رواد ودعاة مشروع الجامعة الإسلامية؛ لذا فقد جاءت تعريفات معظم المؤرخين تجمع بين الجانبين الفكري والسياسي[2].

1- المفهوم الفكري:

نشأ وتبلور تيار الجامعة الإسلامية، الذي قدر له أن يكون أكثر تيارات الصحوة الإسلامية في المجال الفكري والإصلاحي في النصف الثاني من القرن الثالث عشر

---

[1] بدوي، عبد الرحمن محمد، الإمام عبده والقضايا الإسلامية، د.ط، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة، د.ت، ص 92، 93.

[2] سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 – 1930م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 109.

الهجري/التاسع عشر الميلادي[1]؛ وذلك على يد من المفكرين والمصلحين الذين أبدوا رغبتهم في استخدام روابط الأخوة والتضامن الإسلامي في معركة التجديد واليقظة، فقد جاءت لتحقيق آمال المسلمين وإيقاظهم من سباتهم، وإرجاعهم إلى دورهم الريادي، ومواكبة روح العصر؛ لذلك فقد كان واضحاً لدى طلائع اليقظة الإسلامية أن السبيل الوحيد للتجديد والصحة هو سبيل إسلامي، يستهدف تجديد دين المسلمين وتطهيره من الشوائب التي علقت به، والنهي عن كل ما يخالف كتاب الله وسنة نبي ﷺ[2].

وكان لمفهوم الجامعة الإسلامية عدة أبعاد، فهي تعرف– أيضاً– على أنها: تعبير حسي ومعنوي له أبعاد اجتماعية وثقافية ودينية، وهذا بعدما انتثرت وتفرقت الأهواء وانشقت العصى، وتبدد ما كان مجتمعاً، وإن حل ما كان منعقداً وانفصمت عرى التعاون، وانقطعت روابط التعاضد في نفوس المسلمين[3].

ولهذا جاءت دعوة الجامعة الإسلامية لتشمل جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، ولتوحدها في رابطة يجمعها الإسلام، الذي هو أقوى الدعائم والركائز، فقد جاءت هذه النظرة بحكم الانتماء الحضاري الإسلامي لأعلام هذا التيار وولائهم الأول للإسلام والحضارة، وأن الإسلام هو أساس النهضة والحافز إليها[4].

ويعرف لوثرب ستودارد[5] (Lothrop Stoddard) الجامعة الإسلامية بقوله: "هي بمعناها الشامل ومفهومها العام أنها هي الشعور بالوحدة العامة، والعروة الوثقى لا انفصام لها

---

[1] عمارة، محمد، الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985م، ص 25. وسيشار له لاحقاً: عمارة، الصحوة الإسلامية؛ فواز، عبد العزيز سليمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص 219. وسيشار له لاحقاً: فواز، تاريخ الشعوب الإسلامية.

[2] عمارة، الصحوة الإسلامية ص 25، 26.

[3] الأفغاني، جمال الدين، عبده، محمد، العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، تحقيق: صلاح الدين البستاني، ط3، دار العرب، القاهرة، 1993م، ص70 – 74.

[4] عمارة، محمد، الجامعة الإسلامية والفكرة القومية نموذج مصطفى كامل، ط1، دار الشروق، بيروت، 1994م، ص 49– 51.

[5] لوثروب ستودارد (1883 – 1950م) مؤرخ وصحفي أمريكي، ولد عام (1301هـ/1883م) في بروكلين (الولايات المتحدة) كان أبوه واعظاً جوّالاً، فاحتضنته أمه، وكانت تحب الرحلات وتصطحب معها صغيرها، ولما ترعرع المؤلف مال إلى دراسة البيئة وملاحظة حياة الناس وتحصيل اللغات ولاسيما الألمانية، وتخرج من جامعة هارفارد عام (1323هـ/1905م)، ثم التحق بجامعة بوستن ونال منها شهادة دكتوراه في الحقوق سنة==

بين جميع المؤمنين في العصور الإسلامية، ولتكون بذلك أقوى رابطة بين المسلمين تجمع بعضهم ببعض"[1].

2- المفهوم السياسي:

وقد حملت الجامعة الإسلامية في طياتها محتوى سياسياً مهماً، وهو ما أصبح شعار الجامعة الإسلامية، ومحوراً للسياسة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي[2]، الذي دعم هذا التيار، خاصة في ظل التحديات التي واجهت الأمة الإسلامية، سواء أكانت داخلية أم خارجية؛ ولهذا قام السلطان العثماني عبد الحميد الثاني يتبنى فكرة الجامعة واحتوائها، ولدعم مركز السلطنة، ولإعادة إحيائها، ومنع تقسيم الدولة العثمانية؛ نتيجة الأفكار والحركات القومية المختلفة[3].

ومن هنا جاء نداء السلطان العثماني- الذي هو خليفة المسلمين-بأن يقفوا معه في صف واحد في مواجهة النفوذ الغربي، وحيث كان نداءه المشهور الذي هز الغرب كله: "يا مسلمي العالم اتحدوا"[4].

==(1326هـ/1908م)، ولم يمارس المحاماة كما رغب أبوه، بل تفرغ للكتابة ، وأنجز بين سنوات (1333هـ - 1359هـ /1914م -1940م) سبعة عشر كتاباً كان "حاضر العالم الإسلامي" خامسها، ومن كتبه أيضاً: "الثورة على الحضارة"، و"الإنسانية تحت سيطرة العلم"، وفي سنة (1343هـ /1924م) قام بسياحة زار خلالها بلاد الشام ومصر وتركيا والتقى بكثير من الشخصيات العربية، وتابع في كتابة الأحداث حتى سنة (1340هـ /1921م).http://www.albabtainlibrary.org.kw.

[1] ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة: عجاج نويهض، تعليق: شكيب أرسلان، ج1، ط3، دار الفكر للطباعة، دمشق، 1973م، ص 287، 288؛ وسيشار له لاحقاً: ستودارد، حاضر العالم الإسلامي.

[2] الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، ص 23.

[3] حسون، علي عبد الواحد، قراءة أولية في المشروع الإصلاحي عند جمال الدين الأفغاني، مجلة القادسية في الأدب والعلوم التربوية، ع3، 4، م4، جامعة القادسية، العراق، 2005م، ص 281. وسيشار له لاحقاً: حسون، قراءة أولية في المشروع الإصلاحي؛ الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، ص 21.

[4] الجندي، أنور، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، ط1، دار ابن زيدون للطباعة، بيروت، 1986م، ص 79؛عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1974م، ص 235. وسيشار له لاحقاً: عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر؛ حسون، قراءة أولية في المشروع الإصلاحي، ص 280.

السلطان عبد الحميد الثاني والجامعة الإسلامية:

عندما اعتلى السلطان عبد الحميد العرش في عام 1293هـ/1876م، كانت الدولة العثمانية قد تعرضت لشتى أنواع الاختراقات من قبل الدول الأوروبية، وتمكنت هذه الدول بفعل الامتيازات التي حصلت عليها من السلطنة أن تحقق لنفسها موقعاً مميزاً، والتدخل في شؤونها الداخلية تحت ستار الدين "أهل الذمة"، فاستطاعت تفكيك البنية الاجتماعية والدينية والعرقية، ما أدى إلى خروج فكرة الجامعة الإسلامية للعمل على إيقاظ المسلمين وتجديد دينهم وإيقاف التهديدات الغربية للمسلمين في الدولة العثمانية[1].

وقد أولى السلطان عبد الحميد الثاني العرب اهتماماً خاصاً ضمن برنامجه للجامعة الإسلامية؛ وذلك بسبب خشيته من استغلالهم ضعف الدولة العثمانية، ونقمتهم عليها للانفصال عنها، بتحريض خارجي، وإنشاء خلافة عربية منافسة للعثمانيين استناداً إلى قرشيتها. كما اهتم السلطان بالعرب من الناحية الاقتصادية، بعد خسارة السلطنة معظم ولاياتها الغنية في آسيا وأوروبا، انصب اهتمامها على ولايات سوريا وحلب وأضنة، وعلى رفع مستوى ازدهارها وثرواتها لتكون بديلاً اقتصادياً للولايات التي خسرتها[2].

وكان الهدف من فكرة الجامعة الإسلامية– في نظر السلطان عبد الحميد الثاني–تحقيق بعض الأهداف، منها: أن السلطان لم يكن يهدف إلى إقامة رابطة سياسية تضم كل بلاد المسلمين بوحدة سياسية واحدة، إنما هدفه هو جمع شعور المسلمين في حركة واحدة لتقويتهم ومواجهة أعدائهم، وبالتالي تقف الدول الاستعمارية الأوروبية عند حدها بعد تكتل المسلمين كتلة واحدة[3].

وأراد السلطان عبد الحميد الثاني أن يثبت للغرب أن المسلمين يمكن أن يكونوا قوة سياسية عالمية واحدة، يمكن أن تواجه سياسات التغريب التي انتهجها الغرب تجاهها، كما يمكن أن تأخذ هذه الوحدة دورها في السياسة العالمية، ومن ثم تستعيد الدولة العثمانية قوتها وعنوانها

---

[1] مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص 23؛ سنو، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب، ص 1، 2؛ الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، ص 20؛ إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، 330.

[2] سنو، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب، ص 5.

[3] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 168؛ إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، ص 329.

وتتجهز لمواجهة الدول الاستعمارية، كما يمكن لهذه الوحدة أن تكون سبباً في إحياء منصب الخلافة؛ ليكون أداة قوية عملية وليس صورية في مواجهة أطماع الغرب[1].

يقول السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته: "إن الإسلام هو القوة الوحيدة التي تجعلنا أقوياء، ونحن أمة حية قوية، ولكن شرط أن نصدق في ديننا العظيم"[2].

واستخدم السلطان عبد الحميد الثاني كل الإمكانيات المتاحة في ذلك الوقت، من اتخاذ الدعاة من كل جنسيات العالم الإسلامي، من العلماء والمبرزين في مجالات السياسة والدعاة الذين بمقدورهم الذهاب إلى كافة الأقطار في العالم الإسلامي؛ للالتقاء بالشعوب الإسلامية، وفهم ما عندهم، وإبلاغهم بآراء وتوجهات السلطان، ونشر العلوم الإسلامية، ومراكز الدراسات الإسلامية في الداخل والخارج[3]، وكذلك العناية بالمساجد والجوامع من تجديد وترميم، وبناء الجديد منها، والقيام بحملات تبرع لإحياء المساجد في العالم الإسلامي، والاهتمام بطرق المواصلات وربط الولايات العثمانية بعضها ببعض، وإنشاء مدرسة في عاصمة الدولة العثمانية، واستمالة شيوخ الطرق الصوفية، والاستفادة من الصحافة الإسلامية في الدعاية للجامعة الإسلامية، واتخاذ بعض الصحف وسيلة للدعاية للجامعة، والعمل على تطوير النهضة العلمية والتقنية في الدولة العثمانية[4].

أيد "جمال الدين الأفغاني"[5] دعوة السلطان عبد الحميد الثاني إلى الجامعة الإسلامية، وقدم مشروعات عديدة أكبر من طموح السلطان، ولم يكن السلطان يأمل في أكثر من وحدة

---

(1) إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، ص 331، 332؛ حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 169.

(2) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص 31.

(3) حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 171، إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، ص 329.

(4) حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 171، 172.

(5) جمال الدين الأفغاني: هو محمد بن صفر الحسيني، ولد في أسعد أباد في أفغانستان، ونشأ في كابل، وتلقى العلوم العقلية والنقلية فيها، سافر إلى الهند، وحج عام (1273هـ/1858م) وعاد إلى وطنه وأقام في كابل، انتظم في سلك رجال الحكومة في عهد دوست محمد خان (1793 – 1863م)، ثم رحل إلى الآستانة ماراً بالهند ومصر فجعل فيها من أعضاء مجلس المعارف، ونفي منها عام (1286هـ/1871م)، فقصد مصر وساهم في نهضتها الإصلاحية الدينية والسياسية، وتتلمذ عليه كثيرون من بينهم الإمام محمد عبده، ونفي جمال الدين الأفغاني من مصر عام (1296هـ/1879م)، فرحل إلى حيدر أباد ثم باريس، وأنشأ فيها مع الشيخ محمد عبده جريدة "العروة الوثقى" ثم دعاه السلطان عبد الحميد الثاني إلى الآستانة وظل فيها حتى وفاته (1314هـ/1897م).==

هدف بين الشعوب الإسلامية، وقد استفاد السلطان عبد الحميد كثيراً من الأفغاني في الدعاية إلى الجامعة الإسلامية، على الرغم من الاختلاف بين فكر السلطان وفكر الأفغاني[1].

واستهدف السلطان عبد الحميد الثاني الطرق الصوفية لكسب ولائها للدولة العثمانية، والدعوة إلى فكرة الجامعة الإسلامية، واستطاع تكوين رابطة في كل أنحاء العالم الإسلامي، وتكونت مراكز عديدة ضمت الشيوخ، ورجال الفكر الصوفي، تقربت من السلطان عبد الحميد الثاني، وكان بعضها في مكة تحت إشراف شريف مكة، ومهمتها نشر مفهوم الجامعة الإسلامية في مواسم الحج، وهناك فروع متعددة للجامعة، خاصة في شمال أفريقيا؛ لمقاومة الاحتلال الفرنسي في هذه الناطق[2].

ونتيجة المشاريع التي أمر بها السلطان عبد الحميد الثاني، كبناء المستشفيات، ومراكز الحجر الصحي، وشبكات البرق، وتوسيع الخدمات البريدية، وإنارة المدن الرئيسية، وإنشاء السرايات والمنتزهات، وتنشيط الزراعة والصناعة، كما قام ببناء أكبر مشروعين في عهده، هما: خط حديد بغداد، وخط حديد الحجاز، حيث كان تمويل هذين الخطين إسلامياً خالصاً، وبالتالي فقد أثبت ذلك تضامن مسلمي العالم حول فكرة الجامعة الإسلامية[3].

وقد رفض السلطان عبد الحميد مشروع توطين اليهود في فلسطين نظير تسديد ديون السلطنة العثمانية لدى المصارف الأوروبية، وذلك انطلاقاً من قدسية القدس الإسلامية، وتقرب السلطان إلى العرب؛ كي لا يتفرد اليهود في فلسطين، وهذه الأمور كلها تعود إلى دور السلطان في فكرة تكوين الجامعة الإسلامية[4].

ويتبين مما سبق أن فكرة الجامعة الإسلامية لم تكن سوى للحيلولة دون تمادي الدول الأوروبية في سياستها التي اتبعتها تجاه الدولة العثمانية، حيث استطاعت الدول الغربية – من خلال الامتيازات التي حصلت عليها هذه الدول – تشكيل عقبة كبرى أمام السلطان

==ستودارد، حاضر العالم الإسلامي.، ج2، 289، 290؛ الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، ص 126؛ إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، ص 328.

[1] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 181؛ فواز، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 221، 222.

[2] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 195، 196.

[3] سنو، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب، ص 10، 11.

[4] المرجع نفسه، ص 12، 13.

عبد الحميد الثاني في تنفيذ إصلاحاته الداخلية والخارجية، وبالتالي كانت فكرة إنشاء الجامعة الإسلامية للوقوف في وجه هذه الدول وسحب تلك الامتيازات منهم.

ثالثاً: السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909م):

1- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه بريطانيا وفرنسا:

من الممكن اعتبار فترة السلطان عبد الحميد الثاني فترة ابتعاد الدولة عن القتال الفعلي، باستثناء الحرب الروسية العثمانية 1294 – 1295هـ/1877 – 1878م[1]، والتي بدأت مع توليه السلطنة، والحرب العثمانية اليونانية عام 1315هـ/1897م، إلا أنه في هذه الفترة وقعت أحداث مهمة أبرزت الضعف الذي تملّك الدولة العثمانية، مقابل التسلط البريطاني عليها، حيث أصبحت قبرص تابعة لإنجلترا، واحتلت فرنسا تونس عام 1299هـ/1881م، واحتلت إنجلترا مصر عام 1300هـ/1882م [2].

وبالتالي فإن عهد السلطان عبد الحميد الثاني انعكس على حالة الدولة حينها، فلم تستطع الدولة العثمانية أن تفعل شيئاً سوى إرسال مذكرات احتجاج إلى الدول الغاضبة، خاصة وأن موقف إنجلترا من الدولة العثمانية حينها كان شديد الأهمية؛ لأنه من المفترض أن يكون الإنجليز أصدقاء للدولة العثمانية منذ سنوات، وذلك بعد القيام ببعض الإصلاحات والتنظيمات، وخاصة فرمان الإصلاح[3].

فعندما رأت إنجلترا أن الروس يمكن أن يهددوا مصالحهم بإشعالهم للتمرد البلقاني ضد العثمانيين، قررت إنجلترا التخلي عن الدولة العثمانية، واستغلت تحرك الدولة العثمانية كصاحبة حق لقمع هذا التمرد، وتدخلت في الأمر على اعتبار أن تدخل الروس يمكن أن يضر بمصالحهم في المنطقة، ومن ثم قامت بالاستيلاء على قبرص – التي كانت تحت السيطرة العثمانية من العام 979هـ/1571م – بحجة أن العثمانيين لا يمكنهم التصدي للأطماع الروسية[4]، ومن هنا بدأ يظهر التدخل الإنجليزي في الشؤون العثمانية بصورة متكررة، علاوة على ذلك بدأ الإنجليز

---

[1] ياغي، الدولة العثمانية، ص 190، 191.

[2] آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 85.

[3] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 113، 114؛ آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 86.

[4] آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 86.

يوجهون منافستهم فرنسا إلى ميدان آخر؛ بغية تخفيف حدة المعارضة الفرنسية من احتلال إنجلترا لمصر، فساعدت إنجلترا فرنسا في الوصول إلى تونس واحتلالها، وبهذا أبعدت التطلع الفرنسي إلى مصر[1].

وأما ولاية الحجاز التي انضمت للحكم العثماني مرة أخرى، بعد أن كانت تحت سيطرة محمد علي باشا، والي مصر عام 1256هـ/1840م، فقد أصبحت تدار بواسطة أشراف مكة، على الرغم من اهتمام العثمانيين بفضل النقل البحري والسكك الحديدية، إضافة إلى الخدمات الصحية الكبيرة والواضحة، إلا أن هذه السياسة العثمانية أثارت حفيظة بريطانيا، وهو ما جعلها تقف في وجه الدولة العثمانية[2]، وذلك بتحريضها البلاد العربية للثورة ضد الحكم العثماني، فاندلعت ثورة في اليمن عام 1307هـ/1889م بقيادة أحمد فيضي باشا والي الحجاز، وبقيت السياسة البريطانية سارية في ولاية الحجاز، سواء بتحريض السكان للثورة على ولاتهم، أو بتحريض الولاة للانقلاب على السلطنة العثمانية، وهذه السياسة كانت تهدف إلى تمزيق الدولة العثمانية وإضعافها[3].

وكان لسكة حديد الحجاز– التي أنشأها السلطان عبد الحميد الثاني – دور مهم في التدخل البريطاني والمعارضة لهذا المشروع، وذلك بسبب مخاوفها من أن إنشاء هذا الخط سيهدد مصالحها في طريق الهند؛ لقرب هذا الخط من البحر الأحمر من ناحية، وزيادة المهندسين الألمان في المشروع، وهو ما سيعمل على زيادة المصالح الألمانية في ولاية الحجاز، وهذا سيشكل خطراً على المصالح البريطانية[4].

وأراد السلطان عبد الحميد بهذا المشروع إيجاد قاعدة مشتركة، تشرف على قناة السويس، والجزيرة العربية، ومصر، وتستطيع تهديد المصالح البريطانية من جهة ثالثة، فكل هذه الأسباب أحدثت أزمة عثمانية بريطانية، تبادل الطرفان بسببها إرسال قوات لتهديد الطرف الآخر، خاصة

---

[1] آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 87.

[2] المرجع نفسه، ص 114، 115.

[3] مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص 52؛ آرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 115.

[4] أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 156، 157؛ مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص 51؛ الزيدي، مفيد، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003م، ص 11. وسيشار له لاحقاً: الزيدي، العرب والقوى الدولية.

في منطقة "طابا"[1]، التي أرسل إليها السلطان عبد الحميد قوات عثمانية ترابط بها، مما جعل بريطانيا ترسل تهديداً إليه بأن يسحب قواته أو يواجه حرباً بريطانية، لكنه رفض التهديد، وانتهت الأزمة بحل سلمي[2].

أما فرنسا فلم تختلف سياستها عن بريطانيا تجاه الدولة العثمانية، فقد حصلت على عدة امتيازات ببناء عدة خطوط سكة حديد في بلاد الشام[3]، وقد رفض الفرنسيون إنشاء خط حديد الحجاز الذي قامت به الدولة العثمانية، بل ومنعوا مسلمي أفريقيا من التبرع لصالح المشروع، ووضعوا شروطاً مرهقة للدولة العثمانية عندما أرادت الاستدانة من بورصة باريس عام 1330هـ/1912م، كان أحدها: تولي فرنسا إدارة خط سكة الحديد لمدة عشر سنوات، لكن لم تكتمل المفاوضات لظروف الحرب العالمية الأولى[4].

ويتضح مما سبق أن بريطانيا وفرنسا وقفتا في كثير من الأحيان بجانب السلطان عبد الحميد الثاني في القضايا التي لا تشكل تعارضاً مع سياستها، ولكن عندما ترى أن السلطان العثماني يمكن أن يتبع سياسة تضر بمصالحهما؛ فإنهما سرعان ما تغيران السياسية التي تتبعانها معه، ففي مشروع سكة حديد الحجاز وقفت الدولتان ضد السلطان عندما قرر إنشاء خط الحديد، ورأتا أن هذا الخط سيكون له بالغ الأثر في الإضرار بهما، سواء بطريقة مباشرة أو غير

---

[1] طابا: تقع على رأس خليج العقبة بين سلسلة جبال وهضاب طابا الشرقية من جهة، ومياه خليج العقبة من جهة أخرى، وتبعد عن مدينة شرم الشيخ نحو (240 كم) باتجاه الشمال، وتجاورها مدينة إيلات، وتمثل المنطقة الواقعة بين طابا شمالاً وشرم الشيخ جنوباً، وكما لطابا أهمية تاريخية وأشهرها حادثة طابا عام (1906م) عندما حدث خلاف بين مصر والدولة العثمانية على تعيين الحدود بين مصر وفلسطين التي كانت تابعة للدولة العثمانية. أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 164، 165؛ رزق، يونان لبيب، أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة (1906م)، المجلة التاريخية المصرية، م 13، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1967م، ص 247، 248؛ شعبان، ممدوح، طابا: وحسم الصراع العسكري والسياسي، صحيفة الأهرام، ع 759، القاهرة، 2009م، ص 2.

[2] مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص 53؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 157؛ يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 71، 72؛ الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، ص 196.

[3] محافظة، علي، العلاقات الألمانية الفلسطينية من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية (1841 – 1945م)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981م، ص 126.

[4] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 146، 147؛ الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1960م، ص 219.

مباشرة، كوجود العمال الألمان في المشروع، وهذا ما يكشف لنا أن الدول الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا لا يمكن أن تقف مع السلطنة العثمانية في مصلحة تكون لها وحدها، لكنها تقف معها إذا رأت أن لهما مصلحة في ذلك، وهو ما ظهر كثيراً في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني.

2- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه روسيا:

اتبعت روسيا سياسة عدم ترك الدولة العثمانية تواصل فتوحاتها للأراضي التي تقع ضمن سيطرتها، مما يجعلها عرضة للتهديد في أي لحظة، وهو ما اضطر الروس لاحتلال منطقتي "الأفلاق"[1] و"البُغدان"[2] العثمانيتين، فصارت منطقة الدانوب مفتوحة أمام الروس، وهذا ما حذا بالعثمانيين لعقد معاهدات مع النمسا؛ لصد أي هجوم روسي عليها، واستعادة ما فقدته على أيدي الجيش الروسي، ومنذ ذلك الوقت اتخذت روسيا موقف العداء مع الدولة العثمانية، وكان عنصر السلاف الروسي المقيم في الدولة العثمانية خنجراً في خاصرة السلاطين العثمانيين على حد سواء[3].

وتنفيذاً لهذه السياسة حاولت روسيا- في عهد السلطان عبد الحميد الثاني- إضعاف الدولة العثمانية؛ فشنت عليها الحرب عام 1294 – 1295هـ/1877-1878م، وهي ما عرفت بالحرب العثمانية الروسية، أو حرب الـ(93)[4]، فكانت القوات الرومانية تقاتل إلى جانب الروس، ولكن استطاع السلطان عبد الحميد الثاني الانتصار في بداية المعركة، بعد أن اخترق القائد العثماني "عثمان باشا" خطوط العدو، لكن الموازين انقلبت بعدما نفذت ذخيرته، فأصيب

---

[1] أفلاق: هي فالشيا، وتكتب أيضاً: الأفلاق؛ والفلاخ هو الاعتماد التركي لكلمة: Valaque، وكان أول من أطلق التسمية الشعوب الجرمانية على السكان اللاتين. ثم استخدمها السلافيون والبيزنطيون ولاحقاً العثمانيون ليدلوا بها على الرومان البلقانيين ورومان شمال دانوب. والكلمة منطقة تاريخية في رومانية. ظلت تنتقل من يد إلى أخرى حتى شكلت باتحادها مع ملدافيا دولة رومانيا سنة (1859م). موستراس، س، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة وتعليق: عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2002م، ص 78. وسيشار له لاحقاً: موستراس، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية.

[2] بُغدان: هي ملدافيا، ومُلدوفا بالرومانية؛ منطقة جغرافية وتاريخية في رومانية تقع أقصى شمال شرق البلاد. عاصمتها إياشي. موستراس، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ص 166.

[3] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 135 – 142، المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 627.

[4] المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 627، 628؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 107.

بعيار ناري في ركبته، ووقع أسيراً في يد الروس[1]، إلا أنه لم يعامل معاملة الأسرى؛ لشجاعته، وإعجاب الروس بقدرته القتالية العالية، وفي النهاية تقدم الجيش الروسي الروماني المشترك، واستولى على مدينة "قارص"[2] العثمانية، وانتهت الحرب بعقد معاهدة "أياستفانوس" في 29 صفر 1295هـ/3 آذار عام 1878م[3]، التي وقعها عن الدولة العثمانية "صفوت باشا"، وهو يبكي؛ لأنها بالضرورة ستكون مجحفة بحق العثمانيين[4].

واستطاع السلطان عبد الحميد الثاني التخفيف من آثار هذه المعاهدة، فأقنع بريطانيا بالوقوف إلى جانبه؛ مما جعلها تعمل على عقد معاهدة برلين عام 1295هـ/1878م[5]، وبذلك ضمن السلطان عبد الحميد الثاني تخلي الروس عن إثارة الحروب ضد العثمانيين، وضمن بعض المكاسب التي قللت من الخسائر العثمانية الواردة في المعاهدة الأولى، بعدها أيقنت روسيا من عبقرية السلطان عبد الحميد الثاني في قدرته على إقناع الدول الغربية الكبرى بالوقوف إلى جانبه ضد روسيا، فقامت بالتعامل معه بما يشبه الحرب الباردة، وذلك بتأليب مواطني الدولة العثمانية النصارى في دولته ضده، مما أدى لاستنزاف قوة الدولة العثمانية[6]، وبقيت العلاقات الروسية – العثمانية متوترة وعدائية حتى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام 1327هـ/1909م[7].

---

[1] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 142، 143.

[2] قارص: تقع على خط العرض (40.36) والطول (43.05)، وهي مدينة محصنة في تركية الآسيوية (الأناضول)، على النهر الذي يحمل الاسم نفسه، مركز اللواء الذي يحمل الاسم نفسه، في ولاية أرضروم. احتلها الروس أثناء حرب (1828 – 1829م). ثم حاصروها ثانية سنة (1853م) تحت قيادة الجنرال مورافيو، فلم تستسلم لهم إلا بعد مقاومة مستميتة. موستراس، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ص 380، 381؛ المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 637، 638.

[3] أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 121؛ المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 629، 630.

[4] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 143، 144؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 115، 116.

[5] المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 678 – 698؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ص 121 – 123؛ العريض، وليد صبحي، العمري، عمر صالح، أهالي قازان يستنجدون بالسلطان عبد الحميد الثاني من خلال وثيقة مؤرخة سنة (1308هـ/1891م)، مجلة جامعة طيبة: للآداب والعلوم الإنسانية، ع 7، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المدينة المنورة، 2014م، ص 626، 627. وسيشار له لاحقاً: العريض، أهالي قازان.

[6] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 144 – 146؛ العريض، أهالي قازان، ص 627.

[7] العريض، أهالي قازان، ص 627.

ويتضح مما سبق أن روسيا لم تكن لها سياسة معينة تجاه الدولة العثمانية، فتارة تجدها تبتعد عن العنف تجاه العثمانيين، وتارة تقوم بشن حرب على الدولة العثمانية، وذلك حسب مصالحها الحيوية التي يمكن أن تهددها الدولة العثمانية من وجهة نظرها، فتتحالف تارة مع بريطانيا، وتارة مع النمسا، وتارة تؤلب رعايا الدولة العثمانية عليها للقيام بثورات وعنف. وأما السلطان عبد الحميد الثاني فكانت سياسته مع روسيا تتلخص في قيامه بمهادنة بعض الدول المعادية لروسيا؛ لمنعها من التقدم نحوه، أو احتلال بعض أراضيه، حتى ولو كان هذا الاتفاق مع بريطانيا ذاتها.

3- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من ألمانيا:

بعدما استطاع المستشار الألماني "بسمارك"[1] (Bismarck) توحيد ألمانيا عام 1287هـ/1871م، وجعلها تحتل مكانة مرموقة في مصاف الدول الأوروبية، سعى إلى مد نفوذه إلى مناطق المشرق العربي؛ لاعتبارات سياسية واقتصادية، وذلك في مناطق: فلسطين، وسوريا، والعراق، التي كانت تخضع للدولة العثمانية، وهو ما جعله يركز اهتمامه بالتقارب مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، فقام بزيارة واسعة عام 1315هـ/1898م إلى كل من: إستانبول، والقدس، ودمشق[2]، وكان لهذه الزيارة أثرها في فتح باب التعاون الإستراتيجي على مصراعيه بين الطرفين، وشاركت ألمانيا في تدريب العديد من الضباط العثمانيين، وأصبح البنك الألماني الممول الرئيسي للاقتصاد العثماني، مما جعل بريطانيا تخشى على نفوذها في المناطق التي توغلت فيها ألمانيا في المشرق العربي، خاصة ولاية الحجاز والعراق[3].

---

[1] أوتو فون بسمارك، مستشار ألمانيا الحديدي ما بين (1862 – 1890م) وهو سليل أسرة من نبلاء بروسيا استطاع أن يوحد ألمانيا عام (1870م)، حارب فرنسا والدانمارك وانتصر عليهما من أجل ذلك أوجد الوحدة النقدية الألمانية (المارك)، وأنشأ مصرف للإمبراطورية سنة (1875م). أحمد، محمد، التطور التاريخي للعلاقات الألمانية السعودية في ثلاثينات القرن العشرين في ضوء الوثائق الألمانية، مجلة جامعة دمشق، ع 3، 4، م26، جامعة دمشق، دمشق، 2010م، ص 372. وسيشار له لاحقاً: أحمد، التطور التاريخي للعلاقات الألمانية السعودية.

[2] أحمد، التطور التاريخي للعلاقات الألمانية السعودية، ص 372.

[3] المرجع نفسه، ص 372، 373.

وعند الشروع في بناء خط سكة حديد الحجاز اختار السلطان عبد الحميد الثاني شركة ألمانية للقيام بأعمال البناء[1]، وتم تعيين المهندس الألماني "مسنر" (Messner) باشا رئيساً للمهندسين، حيث إنه اكتسب خبرة واسعة من خلال عمله في إنشاء سكة حديد بغداد؛ ولذلك قامت الدولة العثمانية بمنحه لقب "باشا"، وعندما بدأ "مسنر باشا" عمله استعان بالعديد من المهندسين الألمان، والكثير من الفنيين الأوروبيين- وغالبيتهم من الألمان- لبناء السكك الحديدية، والجسور، والعبارات، وتفتيت الصخور، وعندما وصل المهندس (مسنر باشا) إلى مدائن صالح، قام بتسليم المسؤولية إلى الدولة العثمانية؛ لأنه وصل إلى نقطة لا يدخلها غير المسلمين[2].

وتلاقت رغبات السلطان عبد الحميد الثاني مع الحماس الشديد الذي أبداه الإمبراطور "غليوم الثاني"- إمبراطور ألمانيا- في زيادة الترابط العثماني الألماني، واستطاعت الحكومة الألمانية إقناع السلطنة العثمانية بمقترحات المهندس الألماني "فون بريسيل" (Phone Pressel) بإنشاء خطوط حديدية طويلة، تربط إستانبول بالمدن الكبرى في بلاد الأناضول[3]، وتربط الأناضول بكل من: سوريا، والعراق، وولاية الحجاز، حيث اقتنع السلطان عبد الحميد الثاني بذلك؛ من منطلق أن قيام ألمانيا بإنشاء هذه الخطوط من شأنه أن يربط الدولة العثمانية بالإمبراطورية الألمانية، الأمر الذي سيجعل ألمانيا تقف سداً منيعاً ضد الأطماع البريطانية في الدولة العثمانية[4].

وهكذا ظلت السياسة التركية العثمانية قائمة على التحالف الواضح مع ألمانيا، منذ تولي السلطان عبد الحميد الثاني وحتى وفاته، وقد وصلت هذه السياسة إلى حدود بعيدة من التعاون

---

(1) آقبيق، عزة علي، دخول السكك الحديدية إلى بلاد الشام أواخر الحكم العثماني وآثارها السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية (1891 – 1918م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: سمر بهلوان، جامعة دمشق، دمشق، 2006م، ص 184. وسيشار له لاحقاً: آقبيق، دخول السكك الحديدية.

(2) عبد الله، نزار علوان، سكة حديد الحجاز وأشراف مكة المكرمة (1900 – 1914م): رؤية تاريخية لمراحل البناء والموقف المعارض (سكة حديد الحجاز، الفكرة والبناء، الموقف المعارض)، مجلة آداب المستنصرية، م 65، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014م، ص 5 – 7. وسيشار له لاحقاً: عبد الله، سكة حديد الحجاز.

(3) حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 149.

(4) المرجع نفسه، ص 149.

في كافة المجالات، وقد تعدى هذا التعاون السلطان عبد الحميد الثاني، وبقي حتى بعد إسقاطه، فعند نشوب الحرب العالمية الأولى وقفت ألمانيا مع الدولة العثمانية في الحرب، وحاولت جاهدة هزيمة دول الحلفاء بضرب مواقع ارتكازها في كل مكان، بعدما حاولت التحالف مع الملك عبد العزيز والشريف حسين وغيرهما، لكنها هزمت في النهاية، وتم وضع شروط قاسية عليها وعلى تركيا[1].

ويتبين مما سبق أن الإمبراطورية الألمانية وقفت بصورة بارزة بجانب الدولة العثمانية؛ لتحقيق مصالحها في منطقة المشرق العربي، بعدما رأت أن بريطانيا وفرنسا وغيرهما تستوليان على النصيب الأكبر من المناطق العربية، فتحالفت بالتالي مع السلطنة العثمانية طيلة فترة تولي السلطان عبد الحميد الثاني أمور السلطنة العثمانية، ومن ناحية أخرى رأى السلطان عبد الحميد الثاني أن الاعتماد على ألمانيا من شأنه تقويض قوة بريطانيا وأطماعها في البلاد العربية؛ لذلك عمل على التحالف معها في شتى الميادين.

4- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الشريف الحسين بن علي:

عندما استلم الشريف عون الرفيق الشرافة عام 1299 – 1322هـ/1882– 1905م، ساءت أحوال البلاد، وانتشرت الفوضى والفتن والرشوة؛ مما جعل الشريف الحسين بن علي يعارض عمه الشريف عون الرفيق، ونتيجة لهذه المعارضة أرسل عون شكوى إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ضد ابن أخيه الحسين، هادفاً إزاحته عن الحجاز؛ لأنه سيسبب له المتاعب[2]، وذلك لأن ابن أخيه يطمع في الشرافة، وهو ما جعل السلطان عبد الحميد الثاني يرسل إلى الحسين بن علي وأبنائه ليلحقوا به في إستانبول عام 1308هـ/1891م، وعندما وصل الحسين بن علي مكرهاً، أمره السلطان بالبقاء إلى جانبه كمستشار له، حيث بقي لمدة طويلة لا يستطيع المغادرة، حتى توفي عمه عون الرفيق عام 1322هـ/1905م، لتبدأ سلسلة جديدة من الأحداث أوصلت الحسين بن علي إلى الشرافة[3]، وبعد وفاة الشريف عبد الإله بن محمد أصبح

---

(1) هيرزويز، لوكاز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، تقديم: عبد الخالق محمد لاشين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015م، ص 15، 16.

(2) يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 142.

(3) المرجع نفسه، ص 142.

منصب الشرافة فارغاً، مما أفسح المجال لتجدد النزاع بين آل عون بقيادة "الحسين بن علي"[1]، وبين آل زيد بقيادة "علي حيدر باشا"، لكن كان النشاط على أشده لدى أسرة الحسين بن علي، حيث جرت الاتصالات بمختلف الجهات المسئولة في الدولة العثمانية، من قِبل عبد الله بن الحسين بن علي؛ لإقناعها بأحقية والده في الشرافة، ولم تذهب تلك الجهود سداً، بل أسهمت في ترشيح الحسين شريفاً على ولاية الحجاز[2]، وصدر الفرمان السلطاني بتعيينه لذلك المنصب الرفيع[3]، فغادر مع أسرته منفاه في الأستانة عائداً إلى وطنه بعد غياب خمسة عشر عاماً، ليتولى مهام الإمارة في مكة المكرمة، رافعاً شعار المحافظة على كل الصلاحيات المنوطة به، وأن يقوم بواجب المحافظة على تقاليد منصبه الذي يوازي في أهميته منصب الصدر الأعظم[4].

كانت صلات الشريف الجديد بالدولة العثمانية في بادئ الأمر حسنة، فقاد حملة لصالحها عام 1328هـ/1910م ضد حاكم نجد، ثم تبعها بحملة أخرى إلى بلاد عسير ضد (محمد بن علي الإدريسي)[5]، الذي نازع العثمانيين عام 1329هـ/1911م، لكن تلك العلاقات لم تلبث

---

[1] ولد الحسين بن علي بن محمد بن عون بن عبد المعين بن أبي نمى سنة (1853م) في إستانبول، وعاش شبابه في الحجاز منكباً على طلب العلم، واستطاع التعرف على حياة البدو ومعيشتهم وقبائلهم في الحجاز، وعندما تولى عمه عون الرفيق الشرافة وساءت الأحوال في عهده أعلن الشريف حسين بن علي معارضته لسياسة عمه، وطلبه السلطان العثماني بسبب وشاية من أعوان عمه عون الرفيق وبقي بجانب السلطان منفياً خمسة عشر عاماً، ثم عاد ليتسلم الشرافة بعد أن أصبح المنصب شاغراً بعد وفاة الشريف عبد الإله بن محمد، وقد أظهر رفضه لبعض سياسات الاتحاديين في الدولة العثمانية. شهاب، أسامة يوسف، الاتجاه الإسلامي في نهضة الشريف الهاشمي: دراسة في الفكر السياسي للثورة العربية الكبرى وثائق ونصوص وأسانيد، مركز اللغات، عمان، 1995م، ص 43، 44. وسيشار له لاحقاً: شهاب، الاتجاه الإسلامي في نهضة الشريف الهاشمي؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص 249، 250؛ يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 74، 75؛ عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 842، 843.

[2] عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 9.

[3] ابن الحسين، عبد الله، مذكراتي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م، ص 19، 20.

[4] السعيد، نوري، مذكرات نوري السعيد عن حركات العسكرية للجيش العربي، في الحجاز وسوريا (1916 – 1918م)، ط2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1987م، ص 8، 9.

[5] ولد محمد بن علي بن إدريس في منطقة صبيا في عام (1876م)، ونشأ فيها وظل حتى عام (1894م)، حيث توجه إلى مكة المكرمة، وأقام بها مدة ستة أشهر، ثم قصد مصر لتلقي العلوم في الأزهر الشريف، وأقام بها ست سنوات، وفي خلال إقامته في مصر التف حوله بعض المسلمين من دعاة السياسة الإيطالية وأظهروا الصداقة والمحبة وانتسابهم إلى طريقة جده السيد أحمد بن إدريس (أحد دعاة الصوفية المحققين) حتى استمالوه إليهم وأصبحوا موضع ثقته: ثم بدؤوا يثيرونه على الدولة العثمانية ويصفونها له بأنها دولة ظالمة ومجحفة بحق==

أن ساءت بعد أن رأى الشريف الحسين بن علي أن حزب الاتحاد والترقي الحاكم يسعى إلى تقليص سلطته في الإمارة[1].

وفي الحال كشف عن شخصيته الحقيقية، وأسلوبه في ممارسة الحكم، وأبلغ ممثلي الحزب المذكور في ولاية الحجاز أن عليهم أن يتركوا السياسة لأصحابها، وأن ينصرفوا إلى إدارة أعمالهم، وأعلن من ناحية أخرى نية تمسكه بجميع حقوق منصبه في الشرافة، كما كان الأمر على عهد أسلافه؛ ولذا فإن علاقته بالاتحاديين أصبح يشوبها البرود والتوتر[2]، حيث إن الشريف الحسين – بعد وصوله إلى منصب الشرافة – أظهر قوته ومعارضته للنظام الذي اتبعه الاتحاديون في تطبيق فكرة المركزية في الحكم في ولاية الحجاز، وغيره من الولايات، وسعى لتثبيت مركزه في ولاية الحجاز[3].

فأوقف تدخل الاتحاديين في شؤون مكة المكرمة؛ كونهم كانوا يتمتعون بنفوذ كبير في ولاية الحجاز، لكن مساعي الاتحاديين فشلت ضد الشريف الحسين بن علي، وقد كان لخلع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1327هـ/1909م – من قبل الاتحاديين – أثره في تأزم العلاقة بين الشريف الحسين والاتحاديين؛ لأن الشريف الحسين كان معجباً بالسلطان عبد الحميد الثاني[4]، وبقيت هذه الخلافات مستمرة – بين كل من الاتحاديين والشريف الحسين بن علي – بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني على مناطق النفوذ والسيطرة في ولاية الحجاز، حتى قيام الحرب العالمية الأولى، التي اعتبرت استراحة بين الطرفين لحين انتهائها[5].

==أهل اليمن، ولابد أن يزول ظل هذه الدولة من هذه الولاية وتعود إلى أصحابها. البركاتي، شرف عبد المحسن، الرحلة اليمانية للشريف حسين بن علي، ط2، دار الوراق للنشر والتوزيع، بيروت، 2009م، ص 9، 10. وسيشار له لاحقاً: البركاتي، الرحلة اليمانية؛ الريحاني، أمين، ملوك العرب (رحلة في البلاد العربية)، ج1، ط8، دار الجيل، بيروت، 1987م، ص 298. وسيشار له لاحقاً: الريحاني، ملوك العرب.

[1] عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 9؛ الموصلي، محمد طاهر العمري، تأريخ مقدرات العراق السياسية، م1، المطبعة العصرية، بغداد، 1925م، ص 177. وسيشار له لاحقاً: الموصلي، تأريخ مقدرات العراق السياسية.

[2] شهاب، الاتجاه الإسلامي في نهضة الشريف الهاشمي، ص 59؛ عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 9، 10.

[3] حراز، رجب، أنيس، محمد، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م، ص 208. وسيشار له لاحقاً: حراز، الشرق العربي.

[4] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 148، 149.

[5] المرجع نفسه، ص 149.

ويتبين مما سبق أن الشريف الحسين بن علي أظهر ولاءه وحبه لجمعية الاتحاد والترقي، واستعداده للعمل ضمن سياستها العامة، لكنه عندما تسلم مقاليد الشرافة بدأت سياسته المغايرة في التعامل مع الاتحاديين، حيث أوقف تدخلاتهم في ولاية الحجاز، وخاصة منطقة مكة المكرمة، وأفشل مساعيهم المتكررة في إسقاطه أو تغييره أو الوشاية به، وبالتالي كانت سياسته تدل على حنكته وخبرته السياسية الواسعة، وهو ما جعله يصمد طويلاً في وجه الاتحاديين من ناحية، وفي وجه السلطنة العثمانية من ناحية أخرى[1].

[1] شهاب، الاتجاه الإسلامي في نهضة الشريف الهاشمي، ص 59؛ حراز، الشرق العربي، ص 208.

الفصل الرابع

الأشـــراف و مشـــروع خط سكـــة الحديد الحجازيـــة فـــي عهد السلطان عبد الحميد الثاني

أولاً: مكانة الأشراف في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في ولاية الحجاز.

أ- حكم الأشراف لإمارة مكة المكرمة.

1- ولايـة الشـريف الحسـين بـن محمد بـن عبـد المعـين بـن عـون (1877 – 1880م).

2- ولاية الشريف عبد المطلب بن غالب الثالثة (1880 – 1882م).

3- ولايـة الشـريف عـون الرفيـق بـن محمد بـن عبـد المعـين بـن عـون (1882 – 1905م).

4- ولايـة الشـريف علـي بـن عبـد الله بـن محمد بـن عبـد المعـين بـن عـون (1905 – 1908م).

5- ولاية الشريف الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن عون (1908-1916).

ب-موقف الأشراف من فكرة الجامعة الإسلامية.

ثانياً: مشروع خط سكة الحديد الحجازية "الأهمية، والإنشاء، والمعارضة".

1- مشروع خط سكة الحديد الحجازية (جذور الفكرة وأسباب الإنشاء).

2- تمويل فكرة المشروع.

3- الصعوبات التي واجهت المشروع.

4- أهمية مشروع خط سكة الحديد الحجازية.

5- حفل افتتاح مشروع خط سكة الحديد الحجازية.

الفصل الرابع

الأشـــراف و مشـــروع خط سكـــة حديد الحجازيـــة فـــي عهد السلطان عبد الحميد الثاني

احتل الحجاز مكانة متقدمة في السياسة العثمانية تجاه المناطق الخاضعة لنفوذها، وذلك منذ عهد السلطان سليم الأول وحتى سقوط السلطنة العثمانية، وقد نبعت تلك المكانة من الأهمية الدينية والسياسية التي كان يتمتع بها الحجاز، خاصة أنه يحتضن الحرمين الشريفين بين جنباته في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهو ما جعل العثمانيين يحرصون على تنظيم أوضاع ولاية الحجاز بعد وقوعه تحت سيطرتهم في العام 923هـ/1517م، خاصة من الناحية السياسية والدينية وغيرهما[1].

ويمكننا القول: إن ولاية الحجاز احتفظت بوضعيتها وأهميتها التي لم تحتفظ بها أي ولاية أخرى وقعت تحت السيطرة العثمانية، فقد فاق الاهتمام العثماني بولاية الحجاز أي اهتمام بولاية عثمانية أخرى، حيث تم تنظيم شؤون الأشراف، وأصبح الشريف ذا مكانة لم يصل إليها أحد من الولاة، ثم تتابع الاهتمام العثماني بالتعليم والإدارة والصحة وغير ذلك من الأمور الحياتية الأخرى، كما قام السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بأكبر إنجاز له على مستوى الخدمات العامة بتشييده سكة الحديد الحجازية، التي سهلت كثيراً على الحجاج سفرهم، وزادت من الدخل الاقتصادي، وزادت من شعبية سلطانه، وهي ما وصفت بحق أنها إحدى أعظم إنجازات الدولة العثمانية في تاريخها.

وسيتطرق الباحث في هذا الفصل لإبراز أهم التطورات السياسية التي قامت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، التي منها الأشراف، وتشييده لسكة الحديد الحجازية، حيث يحدد أولاً: الأشراف في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في ولاية الحجاز، يتناول الحديث عن بعض الشخصيات المهمة التي تولت منصب الشرافة في ولاية الحجاز، وكان لها دور كبير في الأحداث السياسية في ذلك الوقت. ويوضح ثانياً مشروع خط سكة الحديد الحجازية "الأهمية،

---

[1] الروقي، عايض بن خزام، المنشآت الطبية في الحرمين الشريفين خلال العهد العثماني (دراسة تاريخية وثائقية)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع 88، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، الكويت، 2004م، ص 33 – 36. وسيشار له لاحقاً: الروقي، المنشآت الطبية في الحرمين الشريفين.

والإنشاء، والمعارضة"، وهو المشروع الذي يعد من أهم المشروعات الخدمية التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني في ولاية الحجاز؛ إذ لاقى هذا المشروع معارضة واسعة، من القبائل البدوية من ناحية، ومن الدول الأجنبية كفرنسا وإنجلترا من ناحية أخرى، ولكن السلطان عبد الحميد الثاني لم يلتفت إلى هذه المعارضة، وقام ببنائه على الرغم من الصعوبات قبل سقوطه وانتهاء سلطنته.

أولاً: مكانة الأشراف في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في ولاية الحجاز:

اهتم العثمانيون منذ عهد السلطان سليم الأول وحتى سقوط الدولة العثمانية بولاية الحجاز بصورة لم تصل لها أي من الولايات العثمانية، وذلك لأهميتها الدينية لكلا العالمين: العربي والإسلامي، حيث كان نظام الحكم المحلي يقوم في الحجاز على نظام الشرافة، أي أن أشراف مكة، الذين ينسبون إلى الرسول-ﷺ- من آل البيت، يتولون باسم السلطان الذي يحكم مصر، إقامة شعائر التبعية الرسمية أو الاسمية أو الشكلية، فالأشراف هم الذين يختارون الشريف من الحجاز، ويطلبون من السلطان في مصر تثبيته في منصبه، وبقي الحال هكذا حتى مجيء السلطان عبد الحميد الثاني[1].

وعندما اعتلى السلطان عبد الحميد العرش في العام 1293هـ/1876م، كان الشريف عبد الله بن محمد يشغل منصب الشرافية في ولاية الحجاز، وقد كان عبد الله يشغل هذا المنصب قبل سلطنة عبد الحميد بثمانية عشر عاماً، أي منذ العام 1274هـ/1858م، وقد تميزت سياسة الشريف عبد الله برجاحة العقل وحسن التدبير، حيث اطلع على عشرات الكتب في التفسير، والفقه، والحديث[2]، وقد حدثت في عهده "فتنة جدة"[3]، و"فتنة حوا"[4]، والاستيلاء على عسير

---

[1] عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضرية؛ التاريخ الحديث: الدولة العثمانية، ج4، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م، ص 44.

[2] دحلان، تاريخ أشراف الحجاز، ص 47.

[3] فتنة جدة: وهي الفتنة التي حدثت عام 1857م عندما أراد أحد التجار إنزال العلم البريطاني من أحد المراكب ووضع العلم العثماني بدلاً منه، وعندما سمع القنصل البريطاني أنزل العلم العثماني ويقال إنه وطأه بقدمه فحدثت الفتنة. دحلان، تاريخ زيني الدين دحلان، ص 417، 418.

[4] فتنة حوا: وقعت هذه الفتنة بمكة في سنة (1871م)، في ولاية خورشيد باشا، وتسمى فتنة حوا، كانت بين الأهالي والعسكر، وكان سببها هذا الشخص المسمّى حوا، تضارب مع بعض العسكر في سوق المعلي، فثار لذلك أهل السوق، واقتتلوا مع العسكر. دحلان، تاريخ أشراف الحجاز، ص 55، 56.

عام 1287هـ/1871م، ثم قام بتعليم أهالي مكة فنون القتال وحركات الجيش النظامية، وكيفية الرمي بالبنادق، وبقي كذلك يعلمهم مدة أربعة شهور، ثم ما لبث أن توفي في عام 1294هـ/1877م بمرض عرق النسا[1].

أ- حكم الأشراف لإمارة مكة المكرمة:

1- ولاية الشريف الحسين بن محمد بن عبد المعين بن عون (1294 – 1297هـ/1877 – 1880م)[2]:

بعد وفاة الشريف عبد الله تولى الشرافة الحسين بن محمد بن عون عام 1294هـ/1877م، الذي استمر في الشرافة مدة ثلاثة أعوام فقط، إلى أن قُتل بطعنة سكين في جدة عام 1297هـ/1880م [3]، وقد قام بطعنه رجل أفغاني تظاهر بأنه يقبل يده، وقد ألقي القبض عليه، ولم يعترف بالسبب الذي حمله على طعن الشريف الحسين بن محمد، على الرغم من التحقيق الذي لاقاه في سجنه[4].

2- ولاية الشريف عبد المطلب بن غالب بن مساعد آل زيد الحسني الثالثة (1297 – 1299هـ/1880 – 1882م)[5]:

ولد الشريف عبد المطلب بن غالب بن مساعد آل زيد الحسني عام 1208هـ/1794م في مكة المكرمة، وهو من نسل الحسن بن علي بن أبي طالب-ﷺ-، وقد تولى شرافة مكة ثلاث مرات حتى زاد عمره عن التسعين عاماً[6].

في عام 1297هـ/1880م تم اغتيال الشريف الحسين بن محمد بن عبد المعين، الذي تمت توليته من قبل جماعة الدستوريون منصب إمارة مكة عام 1294هـ/1877م، وقد شاءت الأقدار أن يعود الشريف عبد المطلب بن غالب إلى حكم مكة المكرمة للمرة الثالثة[7]، خاصة أن

---

(1) شاكر، التاريخ الإسلامي، ج8، ص 249.

(2) المكي، خدمات العثمانيين، ص 68.

(3) Hogarth, p 114.

(4) الفواز، المراسلات المتبادلة ص 39؛ جارشلي، أشراف مكة المكرمة، ص 224، 225، عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 837.

(5) المكي، خدمات العثمانيين، ص 68.

(6) الزركلي، الأعلام، ج4، ص 154.

(7) دحلان، تاريخ زيني الدين دحلان، ص 425.

السلطان عبد الحميد الثاني كان قد وجد في اغتيال شريف مكة فرصة ذهبية ليعين شخصاً آخر مكانه يدين بالولاء له وليس لأنصار الدستور[1]، وقيل: إن اغتيال الشريف الحسين بن محمد كان بتدبير من السلطان عبد الحميد الثاني نفسه، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اتصالات الحسين بالإنجليز للعمل ضد الدولة العثمانية، وهي اتصالات لم تخف أبداً على جواسيس السلطان[2].

ففي أعقاب وفاة الشريف الحسين بن محمد تولى الشرافة بدلاً منه الشريف عبد المطلب للمرة الثالثة، حيث تولى الشرافة في عام 1247هـ/1832م، ثم تولاها مرة أخرى عام 1267هـ/1851م[3]، ثم تولاها للمرة الأخيرة وهو طاعن في السن وذلك في عام 1297هـ/1880م[4]، وقد كانت علاقته بالولاة العثمانيين سيئة، حيث إنه عمل على إقصاء الوالي "ناشد باشا"، و"صفوت باشا" الذي عزله وعين بدلاً منه "عزت باشا"[5]، وهذا ما جعل عثمان باشا يرسل فرماناً للخليفة العثماني يقول فيه: إن الشريف عبد المطلب يرسل رسائل إلى بريطانيا ليقف معها ضد الدولة العثمانية، مما جعل الخليفة يقوم بعزل عبد المطلب، ويرسل "لبيب أفندي" للتحقيق في الأمر، وقد توصل باتهام "عثمان أفندي" – زوراً وليس حقيقة – إلى عزل الشريف عبد المطلب[6]، وقد بقي الشريف عبد المطلب بعد عزله في بيته حتى وفاته عام 1304هـ/1887م، وقد تجاوز عمره المائة عام، وذلك بعد أن تمت تبرئته من التهم الموجهة إليه[7].

وكان السلطان عبد الحميد الثاني يثق في الشريف عبد المطلب ثقة عمياء، حيث إنه قام بمنحه صلاحيات واسعة في إدارة شؤون منطقته، فكان الوالي العثماني والقائمقام كانا يخشيان من النفوذ الذي يتمتع به عبد المطلب لدى الباب العالي[8]، ويظهر ذلك في التقرير الذي كتبه القائم بأعمال القنصلية البريطانية في جدة "وليم بيرل" (William Pearl)، بتاريخ 16 شوال

---

(1) المكي، عبد الفتاح حسين، تاريخ أمراء البلد الحرام عبر عصور الإسلام، مكتبة العارف، الطائف، 1986م، ص 388. وسيشار له لاحقاً: المكي، تاريخ أمراء البلد الحرام.

(2) المكي، تاريخ أمراء البلد الحرام، ص 389.

(3) سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، ص 143.

(4) جارشلي، أشراف مكة المكرمة، ص 217.

(5) دحلان، تاريخ زيني الدين دحلان، ص 426.

(6) جارشلي، أشراف مكة المكرمة، ص 218، 219.

(7) الفواز، المراسلات المتبادلة، ص 46.

(8) جارشلي، أشراف مكة المكرمة، ص 221، 222.

1297هـ/20 أيلول 1880م، الذي يقول فيه: "يشرفني إرسال التقرير التالي الذي يتضمن تفصيلات تتعلق بسياسة الشريف الكبير في مكة، فقد نجح فخامته سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق حالة من الاستسلام لدى عدد كبير من الوطنيين والمقيمين الهنود في جدة، وأصبح كل فرد منهم لديه حالة خوف دائم من استدعائه للتحقيق معه في تهم معينة...، وهناك حالة خوف كبير لعدد من الأثرياء وبعض كبار الشخصيات المقيمين في جدة، وذوي العلاقة مع الأوربيين بشكل خاص، والمقربين من الشريف السابق...، وهناك العديد من القصص التي تؤكد ذلك، والتي تبين القبضة الحديدية التي يتعامل بها الشريف عبد المطلب مع كل من حوله سواء مواطنين أو أجانب"[1].

ولقد اجتمعت عدة أسباب وراء تعيين الشريف عبد المطلب في شرافة مكة، وحيازته على الهيمنة التي لم يسبق إليها أحد من الأشراف، وهي تمتعه بأفضلية في أسرة زيد، وقدرته على السيطرة على البدو في ولاية الحجاز، فكان اختياره لإمارة مكة المكرمة وسيلة لتأجيج نار التنافس والتناحر بين أسر الأشراف في الحجاز، خاصة بين أسرتي عون وزيد، حيث كان الشريف عبد المطلب من المعادين للإنجليز والكارهين للأجانب[2]، إضافة إلى أنه وصل سن الشيخوخة؛ وبذلك تضمن الدولة عدم تمرده عليها[3]، وأيضاً انشغال السلطان عبد الحميد الثاني في تلك الفترة بقضية التحقيق في مقتل عمه عبد العزيز، حيث كان الشريف عبد المطلب من المعادين للمتهمين في مقتله، وهذه العداوة قربت الشريف عبد المطلب من السلطان عبد الحميد الثاني، وعززت الثقة به[4].

لم يكن العهد الذي جاء فيه الشريف عبد المطلب مناسباً لأن يتولى أحد غيره شرافة الحجاز، حيث إنه اجتمعت فيه عدة أسباب جعلته محل اختيار وثقة السلطان عبد الحميد الثاني؛ إذ يتميز الشريف عبد المطلب بهيمنته على القبائل، والقبول واسع بين الناس، ومقدرته الواسعة

---

[1] المغربي، محمد علي، ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة، ط2، دار العلم، جدة، 1984م، ص152.

[2] الحسني، الشريف عون الرفيق، ص 34.

[3] دحلان، تاريخ أشراف الحجاز، ص 60؛ جارشلي، أشراف مكة المكرمة، ص 217؛ غوري، حكام مكة، ص 310.

[4] مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص 91؛ الحسني، الشريف عون الرفيق، ص 34، 35.

على التحكم في القبائل والسيطرة عليها، وكونه أحد الكارهين للإنجليز، وهذه الأسباب تجمعت لتجعل الشريف عبد المطلب تحت أعين السلطان العثماني[1].

وكانت العلاقة بين السلطان عبد الحميد الثاني وبين الشريف عبد المطلب- في أغلب فترات شرافته الثلاث- علاقة يسودها الاحترام والثقة المتبادلة، حيث إنه لم يعبأ منذ البداية بمعارضيه في تنصيب الشريف عبد المطلب لإمارة مكة، ورفض كل محاولاتهم لثنيه عن هذا القرار، بل وأنعم عليه بالكثير من الصلاحيات في إمارته[2]، وأوكل له مهمة حراسة المجموعة التي حكم عليها في قضية عزل السلطان عبد العزيز وقتله، وتعتبر تلك المهمة من المهام الكبيرة لدى السلطان عبد الحميد الثاني، وفي المقابل نجح الشريف عبد المطلب في تنفيذ تلك المهمة قبل تكالب الجميع عليه ووشايتهم به لدى السلطان عبد الحميد الثاني[3].

ويتبين مما سبق أن الشريف عبد المطلب كان على علاقة حسنة وطيبة مع السلطان العثماني، وهو ما مهد له للسيطرة على ولاية الحجاز بمباركة من السلطان عبد الحميد الثاني، حيث كان يوكل له العديد من المهام، التي كان يقوم بإنجازها على أكمل وجه، وهو ما جعله بمثابة الساعد الأيمن للسلطان العثماني.

3- ولايــة الشــريف عــون الرفيــق بــن محمد بــن عبــد المعــين بــن عــون (1299 – 1323هـ/1882 – 1905م)[4]:

هو عون الرفيق بن محمد بن عبد المعين، ولد في مكة المكرمة عام 1256هـ/1840م، وهو من سلالة الحسن بن علي- ﷺ أجمعين-[5]، وقد نشأ في مكة المكرمة، وأخذ العلوم عن أفاضلها، حيث كان محباً للعلم وللعلماء، وكان يتتبع المشايخ، ويأخذ عنهم العلوم، قبل توليه الإمارة، وزاد عنده هذا الاهتمام بعد توليه الإمارة؛ فعلى الرغم من انشغاله بأعباء الحكم فقد قام

---

(1) الحسني، الشريف عون الرفيق، ص 38، 39.

(2) المرجع نفسه، ص 44.

(3) المرجع نفسه، ص 45.

(4) المكي، خدمات العثمانيين، ص 69.

(5) سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، ص 143، 144؛ مجاهد، زكي محمد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م، ص 33؛ عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 839.

بتقريب العلماء منه[1]؛ وأيضاً عرف عن الشريف عون الرفيق التواضع ودماثة الخلق والنبل والشهامة، وكان لباسه بسيطاً لا يقلد فيه الحكام والأشراف، وكان كثيراً ما يجلس لقضاء حوائج الناس والسعي في مصالحهم، وكانوا يجرؤون عليه بأصواتهم وأفعالهم غير المرضية، فلم يكن يعارضهم أو ينفر منهم[2].

وفي العام 1299هـ/1882م قام السلطان العثماني بتعيين الشريف عون الرفيق شريفاً على مكة، فاحتدم التنافس على أمر الشرافة بها بين ذوي عون أنفسهم من ناحية، وبينهم وبين ذوي زيد من ناحية أخرى، فقد غضب الحسين بن علي– وهو من ذوي زيد – لجعل الشرافة من نصيب عمه عون الرفيق بدلاً من أن تكون من نصيبه هُوَ[3]، وأخذ ينشر الشائعات ضد عمه، فشكاه عمه إلى السلطان العثماني، الذي أرسل إلى الحسين بن علي وأبنائه: علي، وعبد الله، وفيصل؛ للإقامة في إستانبول[4]، حيث يذكر ابنه عبد الله (ملك مملكة شرق الأردن فيما بعد) أن هذه الإقامة كانت جبراً وإكراهاً، على الرغم من أن السلطان العثماني أظهر للحسين وأبنائه أنه إنما أرسل إليهم ليستفيد بمشورتهم ويخدموه في إدارة الدولة[5].

وعندما قام السلطان عبد الحميد الثاني بالبدء في إنشاء سكة حديد الحجاز، أمر الشريف عون الرفيق بجمع إعانة لسكة الحديد، وقدر على كل حاج ريالاً واحداً، وأخذ المطوفون يجمعونها ويرسلونها لعون الرفيق كل يوم، وقد قام بحبس كل حاج لم يقم بدفع المعونة لمدة سبعة أيام بعد أداء الحج، كما كان يجمع عن كل جمل يمر من مكة إلى المدينة جنيهين إلى ثلاثة جنيهات، وإذا رفض أصحابها الدفع يأمر بحبسهم[6]؛ وقد كثرت إهانات أتباع الشريف عون للحجاج، حيث كانوا يكرهونهم على دفع الإعانة للسكة الحديدية الحجازية، وقد شكا العديد من الحجاج تلك المعاملة السيئة إلى الشريف والوالي، وأبدوا استياءهم من تلك الإهانات التي

---

[1] الحسني، الشريف عون الرفيق، ص 73، 74.

[2] المرجع نفسه، ص 75، 76.

[3] حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 116.

[4] المرجع نفسه، ص 116.

[5] ابن الحسين، عبد الله، مذكرات الملك عبد الله، ط2، مجلة الرائد، عمان، 1947م، ص 23، 24.

[6] باشا، مرآة الحرمين، ج1، ص 71؛ الحسني، الشريف عون الرفيق، ص 100، 101.

يتعرضون لها، وكان رد الشريف عليهم بأن قال لهم: "أنتم كاذبون"، ثم أمرهم بأن لا يتدخلوا في شؤون الحجاج[1].

وكانت الإدارة العثمانية في هذه الفترة من الذكاء بمكان، حيث أوكلت مهمة تحصيل الضرائب للشريف عون الرفيق، وذلك لتنأى بنفسها عن سخط الحجاج وتذمرهم، في الوقت الذي أمرت فيه الشريف عون بعدم التساهل في تحصيل الضرائب والرسوم، وكان ذلك سبباً كافياً لتذمر الأهالي وسخطهم عن الشريف عون، فاتهموه بالظلم والجور، مما اضطره لتشكيل فرقة عسكرية لمساعدته في تحصيل الرسوم والضرائب[2]، وعرفت هذه الفرقة بـ"الخزناوية"[3].

وأما إمارة مكة فقد وصلت إلى أسوأ حالاتها في الوقت الذي تولى فيه عون الرفيق الشرافة فيها، حيث زادت حالات السرقة والنهب والقتل، وعم القلق في كافة أرجاء مكة، وزادت الفتن والاضطرابات، وقد كانت تلك السياسة مقدمة لكره الناس وحنقهم على سياسته الجنونية، التي طمع من خلالها عون الرفيق في كسب ود السلطان العثماني[4].

وكان الشريف عون الرفيق يعاني من حالات صرع تصيبه من وقت إلى آخر، حيث إنها تدركه نوبات متتالية بين فترة وأخرى، ثم بعدها في عام 1321هـ/1903م أصيب بداء السكري، واستمرت معاناته معه حتى وفاته بالطائف في عام 1323هـ/1905م، ودفن بقبة حبر الأمة عبد الله بن عباس –رضي الله عنه–، وقد استمرت إمارته على مكة حوالي (23) سنة، وكانت وفاته عن عمر يناهز (67) سنة[5].

---

[1] باشا، مرآة الحرمين، ج2، ص 71، 72.

[2] الحسني، الشريف عون الرفيق، ص 103، 104.

[3] الخزناوية: هي فرقة عسكرية أمر بتكوينها الشريف عون الرفيق لتكون فرقته الخاصة، وتكون بمثابة حرس خاص به، وأطلق عليه فرقة الخزناوية، يقوم أفرادها بتنفيذ أوامره مباشرة، وسرعان ما أصبحت هذه الفرقة مصدر قوة، وسوط عذاب على ظهور الأهالي، وكان أفرادها يتجبرون ويستغلون نفوذهم في اضطهاد من لا يخضع لهم من الأهالي، كما فرضوا إتاوات على شخص يرون فيه الثراء، وكان الشريف عون يختار أفراد تلك الفرقة من أدنى الطبقات، ويتخذهم وسيلة لإذلال أعيان أهل الحجاز ووجهاءهم. المكي، تاريخ أمراء البلد الحرام، ص 396.

[4] حمزة، فؤاد، قلب جزيرة العرب، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، ص 315.

[5] الحسني، الشريف عون الرفيق، ص 111، 112.

وعلى ما سبق يمكن القول: إن الشريف عون الرفيق قد وقع في الشباك التي نصبها له السلطان العثماني، وذلك بعد قيامه بوضعه في واجهة الأحداث التي عصفت بالولاية حينها، حيث وجه الشريف عون لإذلال الناس، وفرض الضرائب عليهم، وذلك بهدف تجميع أموال لبناء سكة الحديد، مما جعل الناس يكرهون سياسة الشريف عون ويتذمرون منه ومن سياسته.

4- ولاية الشريف علي بن عبد الله بن محمد بن عبد المعين بن عون (1323 – 1326هـ/1905 – 1908م):

هو الشريف علي بن عبد الله بن محمد بن عبد المعين بن عون، وقد تولى إمارة مكة المكرمة عام 1323هـ/1905م بعد وفاة الشريف عون الرفيق، واستمر في إمارته ثلاث سنوات، إلى أن تم عزله في عام 1326هـ/1908م، ثم انتقل بعد ذلك إلى القاهرة إلى أن توفي فيها، بعد أن عاصر في حياته أواخر عهد الدولة العثمانية وبداية أفولها[1].

وبعد موت الشريف عون الرفيق تولى الشريف علي باشا الشرافة بناءً على موافقة السلطان العثماني، وذلك بسبب نفوذ الشريف علي باشا وولاء القبائل له ومحبتهم لسياسته، ومن ثم رفعه السلطان العثماني إلى رتبة وزير، وعلى الرغم من ذلك لم يستمر علي باشا في الشرافة كثيراً، حيث تم طرده في عام 1326هـ/1908م، بعد إعادة العمل بالدستور، وبعدها تولى الشريف الحسين بن علي الشرافة في مكة ليبدأ عهد جديد في ولاية الحجاز[2].

وبدأ الشريف علي – منذ توليه وكالة مكة إلى حين صدور القرار النهائي من إستانبول بتنصيبه شريفاً– في اعتقال الخزناوية وحبسهم، واسترد منهم الكثير من الأموال التي كانت موجودة بأيديهم، وأمر ببيع أملاكهم وأثاثهم؛ لقضاء حقوق الناس التي اغتصبوها بغير حق[3].

ويتبين مما سبق أن اهتمام السلاطين العثمانيين– منذ السلطان سليم الأول وحتى السلطان عبد الحميد الثاني بولاية الحجاز– من الناحية السياسية لم يكن كأي ولاية أخرى واقعة تحت سيطرتهم، وهو ما جعلهم يوجدون نظام الشرافة بها، وهو تعيين شريف من نسل النبي–ﷺ– على ولاية الحجاز، يقوم عليها، ويهتم بها، ويكون تابعاً للسلطنة العثمانية في كل شيء، وهذا

---

[1] عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 841.

[2] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 113.

[3] الحسني، الشريف عون الرفيق، ص 88.

الأمر قوّى من نفوذ الدولة، وجعل هؤلاء الأشراف يدينون بالولاء والطاعة لها، إلا في حالات قليلة ونادرة.

5- ولاية الشريف الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن عون (1326 – 1334هـ/1908- 1916م):

هو الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن عون[1]، ولد في الأستانة في العام 1270هـ/1853م، ثم انتقل من الأستانة إلى مكة المكرمة مع أسرته وهو في الثالثة من عمره، وذلك في الوقت الذي أسندت فيه شرافة الحجاز إلى جده محمد بن عون للمرة الثانية، وقد ظل الحسين يتلقى تعليمه في مكة في مدارس خاصة للأشراف؛ لعدم وجود مدارس عربية آنذاك، فحفظ القرآن الكريم، ونهل من شتى العلوم، وتفقه في أمور الدين والدنيا[2]، وأما والده فقد سافر للأستانة إثر وفاة والده الشريف محمد بن عون في العام 1275هـ/1858م، وعمل في عدة مناصب حكومية، منها: عضوية المجلس الأعلى، ثم عُين زيراً، ثم عضواً في مجلس الشورى، وظل عدة سنوات حتى توفي في الأستانة عام 1287هـ/1870م[3].

وبعد وفاة والده أقام مع عمه الشريف عبد الله بن محمد بن عون، حيث كان محبوباً عند عمه، يعامله معاملة الأب لأبنائه، ويرسله إلى بعض المناطق لإنجاز بعض الأعمال، خاصة عندما أرسله إلى نجد والطائف؛ فعرف قبائلها عن قرب[4]، وزوجه عمه من ابنته (عبدية خانم) ولديه منها أبناءه: علي، وعبد الله، وفيصل[5]، وبعد وفاتها تزوج مرة أخرى بامرأة تركية من أسر الأتراك الكبرى، هي: "عادلة خانم"، ولديه منها ابنه زيد، وهي من حفيدات الصدر الأعظم

---

(1) الريحاني، ملوك العرب، ج1، ص 58؛ عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 842؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص 249.

(2) نصيف، ماضي الحجاز وحاضره، ج1، ص 3؛ البتنوني، الرحلة الحجازية، ص 81؛ سلطان، علي، تاريخ العرب الحديث (1516 – 1918م)، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 19990م، ص 274. وسيشار له لاحقاً: سلطان، تاريخ العرب الحديث؛ عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 842؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص 249.

(3) جارشلي، أشراف مكة المكرمة، ص 228؛ الريحاني، ملوك العرب، ج1، ص 59، 60؛ سلطان، تاريخ العرب الحديث، ص 274؛ عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 842.

(4) يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 140، 141.

(5) جارشلي، أشراف مكة المكرمة، ص 232.

مصطفى رشيد باشا[1]، ثم توفي عمه الشريف عبد الله، وحينها انتقلت الشرافة إلى آل زيد في شخص الشريف عبد المطلب بن غالب للمرة الثانية، والذي ما لبث أن تم خلعه من منصب الشرافة بسبب استبداده وقسوته، وإعادة الشرافة إلى آل عون في شخص عون الرفيق عم الحسين بن علي[2].

ومع تولي الشريف عون الرفيق الشرافة بدأت أحوال البلاد تسوء؛ وهو ما اضطر الشريف الحسين بن علي لمعارضة عمه والوقوف ضده، فشكاه عمه إلى السلطان عبد الحميد الثاني[3]، فاستدعى الشريف الحسين بن علي إلى إستانبول مع أسرته سنة 1311هـ/1893م، عندما كان في السابعة والثلاثين من عمره؛ ليكون في ضيافة السلطنة في الأستانة؛ ليستفيد من خبرته، حيث ظل في ضيافته مدة خمسة عشر عاماً، حتى توليه منصب الشرافة عام 1326هـ/1908م[4].

ورد في "فرمان"[5] من السلطان عبد الحميد الثاني إلى الشريف الحسين بن علي، الخاص بتوليته الإمارة قوله: "عواطف الملك الأعلى الشريف الحسين باشا، أدام الله- تعالى- إجلاله، وأدام سعده وإقباله، علم لدينا أنه اتصف بالأوصاف الحسنة المدوحة، وأبرز روابط خالص وجدانه لطرق خلافتنا، واستحق لياقة للإمارة الشريفة المذكورة، تلألأت أمواج بحر مكرمتنا الذي ليس له نهاية نحو ذاته الهاشمية، فأحللنا وفوضنا الإمارة الشريفة المذكورة إلى عهده أهليته، وأعطيناه منشورنا فائض السرور المشتمل على كمال البهجة والحبور"[6].

وبعد وفاة الشريف عون الرفيق، تولى المنصب الشريف علي بن عبد الله، ابن أخ الشريف المتوفى، والذي بدوره أعلن استقالته بعد ثلاث سنوات؛ خوفاً من بطش الاتحاديين به، وذهب لمصر بقصد اللجوء السياسي، ثم خلفه الأمير عبد الإله بن محمد الذي توفي وهو يتأهب

---

(1) الريحاني، ملوك العرب، ج1، ص 58.

(2) البتنوني، الرحلة الحجازية، ص 79؛ يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 141، 142.

(3) الفواز، المراسلات المتبادلة، ص 63، 64؛ عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 842.

(4) غوري، حكام مكة، ص 320، 321، سلطان، تاريخ العرب الحديث، ص 273؛ عبد الغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ص 842، الزركلي، الأعلام، ج2، ص 249.

(5) فرمان: هي كلمة فارسية معناها عهد بالولاية. نصيف، ماضي الحجاز وحاضره، ج1، ص 10.

(6) نصيف، ماضي الحجاز وحاضره، ج1، ص 14 – 16؛ الفواز، المراسلات المتبادلة، ص 202.

للسفر من الأستانة للحجاز لتولي المنصب، وبوفاته أصبح المنصب فارغاً، وبدأ الصراع القديم بين آل عون بشخص الشريف الحسين بن علي، وآل زيد في شخص علي حيدر، مع إصرار الاتحاديين لتولية علي حيدر؛ لرغبتهم في عزل جميع المقربين من شخص السلطان[1].

فما كان من الشريف الحسين بن علي إلا أن أرسل رسالة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، يطالب فيها بحقه في الشرافة التي يجب أن تؤول إليه بعد وفاة عمه، مما جعل خواص الملك يطالبونه بتلبية ذلك؛ لكون المنصب حقه الشرعي، فرضخ السلطان عبد الحميد الثاني إليهم، وعينه شريفاً على مكة في عام 1326هـ/1908م، وذلك على الرغم من الشكوك التي كان السلطان عبد الحميد الثاني يشعر بها تجاهه[2].

بعد انقلاب الاتحاديين على السلطنة العثمانية تسلموا السلطة، وطالبوا السلطان عبد الحميد الثاني بإعادة العمل بالدستور، والذي بدوره وافق على مطالبهم، حيث افتتح جلسة البرلمان التركي الذي سيطر عليها أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، وصارت لهم الكلمة الأولى في البلاد، وقد وصل بعدها الشريف الحسين بن علي إلى جدة لتولي المنصب[3]، واستقبلته القبائل الحجازية، وأرسل الاتحاديون وفداً لتهنئة الشريف الحسين بالإمارة، وطالبوه بالعمل بالدستور؛ لكنه رفض ذلك، ورد عليهم بأن العمل سيكون بالشريعة الإسلامية دون غيرها، وهو الرد الذي كان بمثابة صفعة قوية لهم، وحينها بدأ الخلاف يدب بين الطرفين[4].

وبدأ الشريف الحسين بن علي عمله بوضع حد لتدخل الاتحاديين في شؤون الحكومة العثمانية، فحاولوا شكواه، ورموه بحب الاستبداد والسيطرة، واتهموه بأنه لا يستطيع حماية الحجاج عن طريق البر، لكنه أثبت فشل هذه الاتهامات، وانتدب أخوه الشريف ناصر لإيصال الحجيج براً، وبالتالي أعطى برهاناً واضحاً على سيطرته على القبائل وقطاع الطرق، وعمل على فصل المدينة عن الحجاز؛ لضمان سلامة الحجيج، وبالتالي أصبحت مهمة تأمين الحجيج من مهام الشريف الحسين بن علي، مما جعل الصراع يحتدم بين الاتحاديين والشريف الحسين بن علي[5]،

---

[1] الفواز، المراسلات المتبادلة، ص 67.

[2] المرجع نفسه، ص 68.

[3] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 147.

[4] المرجع نفسه، ص 148.

[5] الفواز، المراسلات المتبادلة، ص 75، 76.

وتبدأ المعارضة الاتحادية للشريف الحسين بن علي تظهر من جديد، ولكن هذه المعارضة لم تفلح- أيضاً- هذه المرة، والتي ظلت بعدها جمعية الاتحاد والترقي تحاول أن تزيدها دون جدوى[1].

وعلى الرغم من ذلك فإن الشريف الحسين بن علي ظل على ولائه وإخلاصه للدولة العثمانية؛ إذ لم يتردد أبداً في الاستجابة لطلبات الباب العالي في محاربة كل من حاول القيام على الدولة أو الانفصال عنها، ومن أجل ذلك قام الشريف الحسين بقيادة حملتين عسكريتين – إحداهما سنة 1328هـ/1910م – نحو نجد؛ لمحاربة ابن سعود، الذي انتزع أرض عتيبة من العثمانيين، وكانت النتيجة أن أعطى ابن سعود للشريف الحسين وثيقة خطية تتضمن اعترافه بسيادة الدولة العثمانية، واعترافه بتبعية عتيبة للشريف[2]، كما استطاع الشريف الحسين الاتفاق مع الإمام يحيى – وذلك بعد قيام الأخير بمحاولة الثورة ضد الباب العالي في منطقة اليمن، عرفت باتفاقية "دعان"[3] سنة 1329هـ/1911م – لمدة عشر سنوات[4]، وكما حاول التصدي لثورة الإمام محمد الإدريسي في منطقة (عسير)[5]، قبل أن تحوم الشكوك حول الحسين بن علي في أن يتأهب للثورة ضد الباب العالي والانفصال عنه[6].

وظلت جمعية الاتحاد والترقي والشريف الحسين بن علي في حالة من العداء الكبير، خاصة مع بداية مد خط سكة حديد الحجاز الذي رفضه الشريف الحسين بن علي، وقد حاول

---

[1] الموصلي، تأريخ مقدرات العراق السياسية، م1، ص 177.

[2] الفواز، المراسلات المتبادلة، ص 81.

[3] اتفاقية دعان وقعت في عام (9 تشرين الأول 1911م) وأقرها فرمان عثماني في سنة (1913م). وكانت بين الإمام يحيى ممثل إمامة اليمن الزيدية وبين ممثل الدولة العثمانية. وسميت بهذا الاسم نسبة إلى قرية صغيرة تقع فوق قمة جبل شمال غرب مدينة عمران. وحددت مدتها بعشر سنوات تهدف الاتفاقية إلى تحقيق الأمن والسلام في البلاد اليمنية. عبد السلام، (صلح دعان)، الشموخ، 2000. https://www.marefa.org.

[4] الفواز، المراسلات المتبادلة، ص 82؛ الحداد، محمد يحي، تاريخ اليمن السياسي، د.ن، القاهرة، 1976م، ص 359، 360.

[5] متصرفية عسير جزء من ولاية اليمن التابعة للدولة العثمانية وتقع في جبال السراة ويتبعها ست قائم مقاميات منها في السراة اثنتان وهما (النماص) الواقعة في شمال "أبها"، وشرقي (القنفذة)، والثانية قائم مقامية (غامد) ومركزها "رغدان" شمال "النماص" والأربع الأخرى واقعة بتهامة عسير. البركاتي، الرحلة اليمانية، ص 123، 124.

[6] الفواز، المراسلات المتبادلة، ص 83.

الاتحاديون مهادنة الشريف الحسين بن علي بعض الوقت، لكنهم لم يفلحوا في ذلك، وبقيت الدولة العثمانية تشكك في نوايا الشريف الحسين تجاهها وولائه لها، حتى قامت الحرب العالمية الأولى في العام 1333هـ/1914م[1].

ومنذ قيام الحرب العالمية الأولى عام 1333هـ/1914م لم يرغب الشريف الحسين بن علي بدخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور، وذلك خوفاً على مصيره من ناحية، ومصير العالم الإسلامي من ناحية أخرى، جراء دخولهم هذه الحرب، خاصة ولاية الحجاز والمقدسات الإسلامية، وبالتالي يمكن أن تخرّب البلاد، ويُقتل العباد[2]، وأيضاً لم يكن واثقاً بالاتحاديين، ولم يكن مطمئناً لنواياهم تجاهه، إضافة إلى أنه كان ينوي في هذه الفترة القيام بثورة ضد العثمانيين بمساعدة الإنجليز[3].

بدأت الاتصالات البريطانية مع الشريف الحسين بن علي بعدة مراحل، منها اجتماع عبد الله بن الحسين نجل الشريف الحسين باللورد كتشز ومستر لوراند ستورس (Laurent Storrs) اللذيْن وعداه بالوقوف معه في حال قيام والده بثورة ضد العثمانيين[4]، وبعد فترة تولي هنري مكماهون وظيفة اللورد كتشز في مصر، بدأ مفاوضاته مع الشريف الحسين منذ عام 1334هـ/1915م[5]، عرفت هذه المراسلات باسم "مراسلات الحسين- مكماهون"، ومن خلالها بدأ الشريف الحسين بوضع أسس الاتفاق مع بريطانيا في رسائله المتبادلة مع مكماهون، الذي أوضح في مراسلاته استعداد بلاده للوقوف مع الحسين بن علي، ووعده باستقلال البلاد العربية، وإمداده بالذخائر اللازمة له في حال قيامه بثورة ضد الحكم العثماني، وهو ما جعل الشريف الحسين بن علي يعلن عن قيام الثورة العربية الكبرى عام 1334هـ/1916م[6].

---

[1] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 159، 160.

[2] الغصين، فائز، مذكراتي عن الثورة العربية، مطبعة الترقي، دمشق، 1956م، ص 393.

[3] موسى، سليمان، لورنس والعرب من وجهة نظر عربية، الناشر المؤلف، عمان، 1962م، ص 30.

[4] الدسوقي، محمد كمال، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، د.ن، القاهرة، 1986م، ص 397.

[5] أنطونيوس، جورج، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: ناصر الدين الأسدي، إحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ص 245. وسيشار له لاحقاً: أنطونيوس، يقظة العرب.

[6] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 201 – 205.

وكان للثورة العربية تأثيرها الواضح على الاتحاديين الذين أظهروا في بداية الأمر عدم تأثرهم بالموقف، والتنكر بأنهم مغلوبون على أمرهم في البلاد المقدسة، بل إنهم كانوا لا يسمحون لأحد بالحديث عن الثورة[1]، وحاول ولاة العثمانيين في أول الأمر تشكيل جبهة لاستمالة شيوخ القبائل إلى جانبهم، كما حاولوا إغراء القبائل بالأموال مقابل إعلان ولائهم للدولة، لكنهم قوبلوا بالرفض، حيث قام بعدها السلطان بعزل الشريف الحسين وتولية علي حيدر بدلاً منه[2]، مما دفع علماء مكة وزعماءها والسوريين الموجودين في ولاية الحجاز لإنشاء دولة عربية، والمناداة بالشريف الحسين ملكاً عليها بلقب "ملك البلاد العربية"، وذلك في يوم 3 محرم 1335هـ/29 تشرين الأول 1916م[3].

وعلى الرغم من الاتصالات التي كانت جارية بين البريطانيين والشريف الحسين بن علي بشأن البلاد العربية، إلا أن هناك خديعة بريطانية بمشاركة فرنسا على اقتسام هذه المناطق وتوزيعها بينهم، فيما عرف باتفاقية سايكس بيكو عام 1335هـ/1916م[4].

ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن الشريف الحسين بن علي كان له دور بارز في إنهاء الحكم العثماني للبلاد العربية؛ بتحالفه مع بريطانيا لعدة سنوات دون أن يكتشف نواياها، وذلك على الرغم من الخدمات الجليلة والولاء التام الذي كان يظهره للدولة العثمانية، متمثلة في السلطان عبد الحميد الثاني، إلا أنه قام بالانفصال عن السلطنة العثمانية، وتكوين دولة له ولأبنائه من بعده.

وأيضاً كان للثورة العربية دور مهم في توحيد العرب، ووقوفهم إلى جانب الشريف الحسين بن علي، وذلك بعدما كانت دولهم متفرقة وممزقة، يسيطر عليها أناس غير عرب، قبل أن يسيطر عليها العثمانيون، منذ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ومع سياسة الاتحاديين تدهورت حالة العرب في هذه المناطق قبل أن يقفوا يداً واحدة إلى جانب الشريف الحسين بن علي في الثورة العربية.

---

[1] الفواز، المراسلات المتبادلة، ص 172.

[2] المرجع نفسه، ص 172 – 174.

[3] المرجع نفسه، ص 176.

[4] سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل للقضية العربية في ربع قرن، م1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م، ص 184 – 187.

ب-موقف الأشراف من فكرة الجامعة الإسلامية:

لقد كان تبني السلطان عبد الحميد الثاني مشروع الجامعة الإسلامية كحركة مضادة لتكالب الدول الأوروبية على بلاده[1]، فعندما بدأ السلطان بالاهتمام بهذه الفكرة – بعدما طالت ولاية الحجاز بإنشاء المدارس والمعاهد والمستشفيات وسكك الحديد، خاصة سكة حديد الحجاز- بدأت المعارضة الشديدة للأشراف تجاه هذه الإصلاحات، بعدما لاحظوا أن تدعيم القوات العثمانية في ولاية الحجاز سيكون من السهل تنفيذه، وإيصاله إلى مكة المكرمة بالسرعة الممكنة عن طريق الخط الحجازي، مما سيهدد نفوذ هؤلاء الأشراف في ولاية الحجاز، وبالتالي سيتم تحجيم قوتهم وسطوتهم من قبل السلطان عبد الحميد الثاني[2].

لم تكن معارضة الأشراف في ولاية الحجاز نابعة من الإصلاحات التي قام بها في ولاية الحجاز من خلال تطوير التعليم، والبني التحتية، والتعريب، وغيرها من المبادئ التي استندت عليها الجامعة الإسلامية، لكنها كانت نابعة من خشيتهم من امتداد هذا الخط إلى مناطق نفوذهم، ما يؤدي لتهديده من خلال سهولة وصول العثمانيين لولاية الحجاز؛ لذلك لم يقدم الشريف عون الرفيق الدعم المعنوي والمادي الكافي عند وصول خط سكة الحديد إلى ولاية الحجاز[3]، بل وقف بالند من تقدم بناء المشروع، وتعدى ذلك إلى دعمه انتفاضات البدو وهجماتهم ضد السكة، ومنع مدها إلى الأماكن المقدسة، ثم جاء بعده كل من الشريف علي بن عبد الله بن محمد بن عون، حتى وصلت الشرافة إلى الشريف الحسين بن علي، وجميعهم عارضوا المشروع، وساندوا البدو في ثوراتهم ضد الجامعة الإسلامية بصفة عامة، وخط سكة حديد الحجاز بصفة خاصة[4].

إن ما يدل على أن أشراف ولاية الحجاز لم يكن موقفهم المعادي موجها إلى الجامعة الإسلامية بصفة عامة، وإنما كانت معارضتهم فقط تتجه إلى سكة حديد الحجاز كأحد الإصلاحات التي ارتكزت عليها الجامعة الإسلامية، والدليل على ذلك أن السلطان عبد الحميد الثاني لم يجد معارضة من الأشراف عندما قام ببناء المساجد، وتعمير القديم منها، وصرف جهداً

---

[1] عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص 234.

[2] غوري، حكام مكة، ص 131.

[3] عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 8.

[4] المرجع نفسه، ص 9.

كبيراً في ترميم الأسواق، وقد اهتم أيضاً بالمسجد الحرام، والمسجد النبوي الشريف، على حد سواء[1]، فقد قام بتعمير أجزاء كبيرة فيهما، وتوسعتها بصورة تسمح لاستيعاب أعداد أكبر من الزائرين، كما أنشأ آباراً للمياه ليصب فيها ماء زمزم، وفرش باطن الكعبة المشرفة بالرخام، وجدد كثيراً من الأماكن في المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف وغيرهما، كما تم إنشاء دار للبريد والبرق[2]، وتم تعمير المنبر في الحرم المكي الشريف بشكل ممتاز، كما تم تعمير المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة، وأنشأ مدرسة رشدية، ومركز شرطة، وغيرها من الأعمال المتعلقة بالجامعة الإسلامية، والتي لم تلق معارضة الأشراف، بل حازت على رضاهم، أما المعارضة فقد انطلقت من بدء إنشاء خط سكة حديد الحجاز[3].

ولقد كان للموقف الذي اتخذه الأشراف في ولاية الحجاز من معارضة للسياسة الجديدة، التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني؛ دوره في تفكير العثمانيين في تحطيم نفوذ الشرافة في ولاية الحجاز، حيث ازدادت العلاقة سوءاً بينهم وبين الشريف الحسين بن علي، فلجأ الاتحاديون إلى تعيين اللواء العثماني "وهيب باشا" والياً على ولاية الحجاز عام 1331هـ/1913م[4]؛ ومنحوه صلاحيات أوسع من الشريف، وذلك في محاولة للقضاء على امتيازات الأشراف، حيث قيل بعدها: إن أحد أهم الأسباب التي جعلت الشريف الحسين بن علي يقوم بالثورة الكبرى عام 1335هـ/1916م هي ما تبقى من مشروع الجامعة الإسلامية، الذي قام به السلطان عبد الحميد الثاني[5].

يتبين مما سبق أن أشراف ولاية الحجاز لم يعارضوا مشروع الجامعة الإسلامية التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني طيلة سنوات عهده، بقدر ما كانت معارضتهم فقط للإصلاحات التي كانت تمس نفوذهم في ولاية الحجاز، حيث كان مشروع سكة الحديد أحد هذه الإصلاحات التي رأوا أنها ليست في صالحهم، وقد وقفوا مع شيوخ القبائل وغيرهم الذين رأوا أن هذه السكة

---

[1] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 204 – 206.

[2] المرجع نفسه، 208 – 210.

[3] المرجع نفسه، ص 212، 213.

[4] شهاب، الاتجاه الإسلامي في نهضة الشريف الهاشمي، ص 114.

[5] المرجع نفسه، ص 115.

ستكون وبالاً عليهم، من جهة أنها تقف حداً أمام أرزاقهم التي يكسبونها من وراء الإشراف على طرق الحجيج.

ثانياً: مشروع خط سكة الحديد الحجازية (الأهمية، والإنشاء، والمعارضة):

1- مشروع خط سكة الحديد الحجازية (جذور الفكرة وأسباب الإنشاء):

منذ سيطرة الدولة العثمانية على ولاية الحجاز، اهتمت بصورة بارزة بالأماكن المقدسة في هذه المناطق؛ وذلك لوجود البيت الحرام، والمسجد النبوي، والمقدسات الإسلامية[1]، وقد اعتنى العثمانيون بسبل الراحة للحجاج المسلمين، منها: تيسير طرق الحجاج، حيث إن السلطان سليم الأول وجه اهتماماً كبيراً بشأن ترميم القلاع الواقعة على طريق الحج؛ كي تسهم في توفير سبل الراحة للحجاج[2].

وعندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة عمل على كسب الشعوب الإسلامية عن طريق الاهتمام بكافة مؤسساتها الدينية والعلمية، والتبرع لها بالأموال والمنح، ورصد المبالغ الطائلة لإصلاح الحرمين، وترميم المساجد وزخرفتها، وأخذ السلطان يستميل العرب بكافة الوسائل، فقام بتعيين كثير منهم في وظائف كبرى، منهم: "عزت باشا العابد"[3]، من أهل الشام[4]، والذي أصبح مستشار السلطان للشؤون العربية، ولعب دوراً مهماً في مشروع سكة حديد

---

[1] البخيت وآخرون، عدنان محمد، الوثائق الهاشمية: أوراق عبد الله بن الحسين – الخط الحديدي الحجازي (1923 – 1980م)، م8، ق2، جامعة آل البيت، عمان، 1996م، ص 399. وسيشار له لاحقاً: البخيت وآخرون، الوثائق الهاشمية.

[2] الجبوري، طالب عبد الغني، مشروع سكة حديد الحجاز، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: جاسم محمد حسن العدول، جامعة الموصل، الموصل، 2003م، ص 9، 10.

[3] عزت باشا العابد: ولد في دمشق عام 1855م، وعاش في إستانبول فترة من الوقت، قبل أن يتم تعيينه قاضياً في مقدونيا، وبعد بضع سنوات عاد مرة أخرى إلى العاصمة العثمانية ليعمل قاضياً في إحدى المحاكم التجارية التي تعني بالبت بالقضايا الخلافية بين الرعايا العثمانيين والأجانب، ولم يمض وقت طويل حتى أصبح العابد أقرب المسؤولين للسلطان عبد الحميد الثاني خلال العقد الأخير من القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، بل كان المستشار الأول للدولة العثمانية، وإليه يرجع الفضل في إنشاء خط سكة الحجاز، وقد بقي في منصبه كمستشار خاص للسلطان عبد الحميد الثاني حتى قيام حركة تركيا الفتاة عام (1908م) ليهرب على إثرها إلى خارج البلاد. عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 14.

[4] الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 44.

الحجاز، التي امتدت من دمشق إلى المدينة المنورة، وهو المشروع الذي اعتبره السلطان عبد الحميد الثاني وسيلة من الوسائل التي أدت إلى إعلاء شأن السلطنة، ونشر فكرة الجامعة الإسلامية[1].

ويعتبر الخط الحديدي الحجازي من أهم المشاريع التي نفذتها الدولة العثمانية في مطلع القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي، وتعود فكرة إنشائه إلى السلطان عبد الحميد الثاني، على الرغم من أن فكرة هذا الخط ليست وليدة السلطان، فأول من طرح فكرته هو زامبل (Zambel) الأمريكي، الألماني الأصل، الذي اقترح عام 1281هـ/1864م على الدولة العثمانية مد خط حديدي يربط بين دمشق وساحل البحر الأحمر[2].

وعند الإعلان عن الخط الحديدي الحجازي، كان طول الخطوط الحديدية في السلطنة العثمانية (4691 كيلومتراً)، منها (1581 كيلومتراً) يديرها الفرنسيون، و(1264 كيلومتراً) يديرها النمساويون، و(1252 كيلومتراً) يديرها الألمان، و(516 كيلومتراً) يديرها الإنجليز، و(108 كيلومتراً) يديرها البلجيكيون[3].

---

[1] الحميد، عبد اللطيف بن محمد، وثائق سكة حديد الحجاز في الأرشيف العثماني، مجلة الدارة، ع 3، م 18، دارة الملك الفيصل، الرياض، 1992م، ص 62. وسيشار له لاحقاً: الحميد، وثائق سكة حديد الحجاز؛ بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 113؛ إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، ص 334.

[2] رضوان، نبيل عبد الحي، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس (1286 – 1326هـ/1869 – 1908م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: محمد عبد اللطيف البحراوي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1981م، ص 219. وسيشار له لاحقاً: رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية؛ السعدون، خالد حمود، مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز، أسبابها، وتطوراتها خلال عامي (1326 – 1327هـ/1908 – 1909م)، مجلة الدارة، ع 2، دارة الملك فيصل، الرياض، 1988م، ص 47. وسيشار له لاحقاً: السعدون، مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص 391؛ بدر، عبد الباسط، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ط1، د.ن، المدينة المنورة، 1993م، ص 10، 11. وسيشار له لاحقاً: بدر التاريخ الشامل للمدينة المنورة.

[3] أبو الشعر، هند غسان، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي (1318 – 1326هـ/1900 – 1908م): صحيفة البشير البيروتية مصدراً، مجلة الأردنية للتاريخ والآثار، ع 3، م3، الجامعة الأردنية، عمان، 2009م، ص 151. وسيشار له لاحقاً: أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي.

وقد كانت سكة حديد الحجاز من أهم الخطوط الحديدية التي تم إنشاؤها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ففي عام 1318هـ/1900م بدأ بتشييد خط حديدي من دمشق إلى المدينة المنورة[1]؛ لتقريب المسافة للمسافرين للحج، من (45) يوماً عن طريق البر، أو (12) يوماً عن طريق البحر، إلى خمسة أيام فقط عن طريق هذه السكة. حيث جمع لها التبرعات اللازمة من كافة الأقطار الإسلامية[2]، وقام هو بدفع مبلغ خمسين ألف ذهباً عثمانياً من جيبه الخاص، وتقرر دفع مائة ألف ذهباً عثمانياً من صندوق المنافع، وأنشأ الجمعيات التي تكفلت بجمع التبرعات اللازمة للمشروع، وتبرعت العديد من الشخصيات المهمة في الدولة، وكذلك موظفو الدولة العموميون، وكثير من المسلمين، خاصة من الهند[3]، وبدأ العمل بالمشروع بمئات الفنيين والخبراء والعمال[4].

ومما سبق يمكن القول: إن السلطان عبد الحميد الثاني اهتم اهتماماً كبيراً بولاية الحجاز، خاصة من ناحية المواصلات، حيث قام بإنشاء السكك الحديدية لوصل المناطق التي تقع تحت سيطرته، ومن هذه السكك: سكة حديد الحجاز، وهي إحدى الإنجازات التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني، وهذا ما عبر عنه بقوله في مذكراته: "كان إنشاء الخط الحديدي الحجازي أحد أمنياتي منذ زمن بعيد، فبدأت هذه الأمنية بالتحقق"[5].

وقد تلخصت أسباب إنشاء هذا المشروع الضخم في الأسباب الآتية[6]:

1- تشديد قبضة الدولة على الأماكن المقدسة.

---

[1] انظر ملحق رقم (3) خريطة خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة.

[2] الحميد، وثائق سكة حديد الحجاز، 62؛ رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية، ص 220؛ الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 44.

[3] السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ص 106؛ حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 222؛ البلوي، مطلق، العثمانيون في شمال الجزيرة العربية (1326 – 1341هـ/1908 – 1923م)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2007م، ص 109، 110. وسيشار له لاحقاً: البلوي، العثمانيون في شمال الجزيرة العربية؛ الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، ص 186.

[4] السعدون، مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز، ص 48؛ رضوان الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية، ص 221؛ الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 45؛ بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 113، 114؛ عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 5.

[5] السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ص 105؛ حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 215.

[6] رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية، ص 227؛ بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 113.

2- تقليل الصعوبات التي يواجهها الحجاج بسبب طول المسافة والحر الشديد في الصيف، والبرد القارس في الشتاء[1].

3- تعرض الحجاج للاعتداءات من قبل بعض عشائر البدو؛ لذلك كانت الدولة ترسل الهدايا إلى بعض رؤساء قبائل البدو كي لا يعترضوا طريق الحجاج، لكن على الرغم من ذلك لم ينته البدو عن اعتداءاتهم.

4- الفائدة الاقتصادية للدولة إذا ما اكتمل هذا المشروع؛ لأن السكة تسهل من عملية نقل البضائع والمحاصيل الزراعية بسرعة، وخاصة بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية.

5- تحقيق فوائد عسكرية عديدة لهذا الخط، والتي تتلخص في سهولة وصول القوات العثمانية لأي من ولاياتها البعيدة حال قيام أحد ولاتها بالتمرد، وهو ما جعل الدولة تحكم قبضتها على الولايات.

6- هدف السلطان عبد الحميد بإنشاء هذا المشروع إظهار وتعزيز قوة الدولة وقابليتها للتطور والتجديد.

7- رغبة السلطان عبد الحميد في تعزيز وتقوية الصلات والروابط بين المسلمين، ودعم موقعه كخليفة للمسلمين؛ وبذلك كسب ودهم وتأييدهم.

يتبين مما سبق أن هذه الأسباب وغيرها كانت كفيلة بالبدء في هذا المشروع الضخم، الذي كان بمثابة مشروع العصر، حيث بدأ السلطان عبد الحميد الثاني بالتنفيذ الفعلي، بناءً على الأسباب السابقة، وما هي إلا سنوات قليلة حتى انتهى هذا المشروع وأصبح واقعاً عملياً.

2- تمويل فكرة المشروع:

لقد أدركت القوى الاستعمارية مبكراً الأهمية الإستراتيجية لمشروع خط سكة حديد الحجاز، فشنت الصحف الفرنسية والبريطانية حملات ضد هذا المشروع، واتهمت السلطان عبد الحميد بالجنون بسبب الكلفة الكبيرة التي يتطلبها إنشاء هذا الخط، وصعوبة تنفيذه، وفي

---

[1] المهندس، أحمد عبد القادر، سكة حديد الحجاز: رحلة في الزمان والمكان، مجلة الدارة، ع 2، م 13، دارة الملك فيصل، الرياض، 1987م، ص 90، 91. وسيشار له لاحقاً: المهندس، سكة حديد الحجاز.

الواقع كان خط الحجاز من أكبر المشاريع الاستثمارية في الدولة العثمانية[1]، وأول مشروع في العالم يمول جماهيرياً؛ إذ قدرت كلفته قبل بدء العمل بحوالي أربعة ملايين ليرة ذهبية عثمانية، أي: (حوالي 570 كيلو جراماً من الذهب)، وهو ما جعل السلطنة تخصص (18%) من ميزانيتها لإنشائه، ولكن سرعان ما تبين أن الكلفة ربما تتجاوز ثمانية ملايين ليرة عثمانية؛ لذلك كان هناك حاجة لإيجاد مصدر آخر لتمويل المشروع[2].

ولم يشأ السلطان عبد الحميد الثاني إغراق دولته بالديون عبر الاعتماد على القروض الخارجية، فوجه نداءً عاجلاً إلى الدول الإسلامية والعالم الإسلامي للتبرع للمشروع، وتبرع من جيبه الخاص بـ(320 ألف ليرة ذهبية)، فيما تبرع شاه إيران بـ(50 ألف ليرة)، وخديوي مصر بمواد عينية للبناء، وأصدرت الدولة العثمانية طوابع يعود ريعها لمصلحة المشروع[3].

كما فرضت الضريبة على كل شخص ذكر عشرة قروش، واقتطعت (10%) من مرتبات موظفي الدولة، وفرضت التبرع براتب شهر كامل على كل الموظفين، حتى غطت التبرعات ثلثي تكاليف المشروع، وقدرت تكاليف إنشاء الخط الحجازي بثلاثة ملايين ونصف مليون ليرة عثمانية مبدئياً[4].

وأراد السلطان أن يكون المشروع بجهد إسلامي بحث، ولتلبية هذا النداء جاءت تبرعات من ولاة وملوك وأمراء ووزراء وشعوب: مصر، والمغرب، والهند، وجنوب إفريقيا، وتتارستان، وإيران، ومن كل الطوائف: مسلمين، ومسيحيين، وأرمن، وسريان، ويهود، بمن فيهم مؤسس الحركة الصهيونية: ثيودور هرتزل (Theodor Herzl)، لكن السفارة العثمانية في فيينا ردت تبرعه، وحرصت أن يكتب إقراراً بأنه استرجع أمواله[5]، وعندما توافرت الاعتمادات المالية

---

(1) مدور، أليسا، سكة الحجاز في دار النمر: حلم الشنغن العثماني، صحيفة الأخبار اللبنانية، ع 3471، جريدة الأخبار، بيروت، 2018م، ص 2. وسيشار له لاحقاً: مدور، سكة الحجاز.

(2) مدور، سكة الحجاز، ص 2؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 12.

(3) بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 114، 115؛ مدور، سكة الحجاز، ص 2، 3.البخيت وآخرون، الوثائق الهاشمية، م8، ق2، ص 399؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 13.

(4) أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 152؛ عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 5؛ بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 115؛ مدور، سكة الحجاز، ص 3؛ البلوي، العثمانيون في شمال الجزيرة العربية، ص 110؛ حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 122.

(5) مدور، سكة الحجاز، ص 3.

المطلوبة لتغطية نفقات المشروع، التي قدرت بخمسة ملايين ليرة عثمانية كمرحلة أولية، بادرت الدولة إلى توفير المواد اللازمة للبدء في التنفيذ والبناء، ثم اعتمدت على الهبات والضرائب السنوية المرصودة لهذه الغاية، والتي بلغت مائتين وخمسين ألف ليرة عثمانية[1].

وشرع بالعمل الفعلي لتنفيذ الخط الحديدي الحجازي في 7 جمادى الأولى 1318هـ/1 أيلول 1900م، من قبل شركة ألمانية مكلفة بأعمال البناء[2]، وكانت البداية من المزيريب في منطقة حوران جنوب دمشق، حيث سبق لشركة فرنسية منذ عام 1312هـ/1894م أن أنجزت مشروع سكة حديد دمشق – المزيريب[3]، فقرر المنفذون الاستفادة من إمكانياتها في نقل الحجاج من دمشق إلى المزيريب، ومن ثم إلى ولاية الحجاز عبر الخط الجديد[4].

ولم يسمح السلطان عبد الحميد الثاني لأحد أن يتدخل في هذا المشروع، حيث إنه أوكل مهمة جمع التبرعات إلى أحد رجاله، وهو عزت باشا العابد، الذي وجه نداء إلى المسلمين في كافة أرجاء العالم الإسلامي، لحثهم على التبرع بما يستطيعون[5]؛ لأن طريقهم للحج بعد إنشاء هذا الخط سيكون أكثر سهولة ويسراً، فالخليفة تبنى فكرة هذا الخط خدمة للإسلام والمسلمين، وهذا الأمر جعل الكثير من المسلمين يجود بأمواله الخاصة[6]، وعلاوة على ذلك كان خطباء المساجد يذكرون الناس في كل خطبة بضرورة المساهمة في هذا العمل العظيم، الذي سيكون له عائد كبير على الناس، وراحة لهم في سفرهم وترحالهم[7].

---

(1) بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 115، عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 5؛ البلوي، العثمانيون في شمال الجزيرة العربية، ص 110.

(2) حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 221؛ عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 5؛ البلوي، العثمانيون في شمال الجزيرة العربية، ص 110؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 15؛ إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، ص 335.

(3) نصيف، ماضي الحجاز حاضره، ج1، ص 201؛ رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية، ص 221؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص 393؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 14.

(4) عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 6.

(5) أنطونيوس، يقظة العرب، ص 142.

(6) حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 222؛ أنطونيوس، يقظة العرب، ص 142؛ الحميد، وثائق سكة حديد الحجاز، ص 63.

(7) عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 5.

وقد حرصت الصحافة على إبراز الدور الإسلامي خارج حدود الدولة العثمانية، فقد وصل من بومباي الهند (أن جميع مسلمي الهند افتتحوا اكتتاباً لإعانة سكة حديد الحجاز، وأن كثيراً من وجهائهم في مدينة بومباي اشتركوا فيه)، وأرسل مسلمو مدراس في الهند (200) ليرة إنجليزية إعانة للسكة حديد الحجاز[1].

وأما في ليفربول بإنجلترا؛ فقد بعث عبد الله أفندي كوبليام (رئيس جامعة المسلمين في ليفربول) بتلغراف إلى اللجنة العليا للخط الحديدي الحجازي، أكد فيه أنه يسعى إلى جمع الإعانات من مسلمي ليفربول، وتبرع الحاج أرسلان أفندي وشقيقه سليمان أفندي من وجهاء مسلمي الكرج في روسيا 250,000 قرش، وتبرع الحاج أرسلان للمرة الثانية 70,000 قرش، وتبرعت زوجته وكريمته 10,000 قرش[2].

وتبرع أيضاً أهالي (دربان) في إفريقيا الجنوبية بمبلغ (1,159) جنيهاً إنجليزياً، حسب ما كتب عثمان أحمد الكاتب الفخري للجنة الإعانات النقدية لسكة الحجاز، وتبرع الأمير عبد الأحد أمير بخارى بمائة ألف روبية[3]، وكذلك تبرع نجله الأكبر بعشرين ألفاً[4].

وذكرت صحيفة البشير[5] عن الثمرات – نقلاً عن جرائد الهند – "أن بعض الرؤساء في الهند اقترحوا انتخاب جماعة من علماء المسلمين، وإرسالهم إلى موسم الحج؛ لأجل إلقاء الخطب

---

[1] أبو الشعر، هند غسان، خط سكة حديد الحجاز (1900 – 1908م): إضاءات على مرحلة الإنشاء من خلال الصحافة المعاصرة، مجلة البيان، ع 3، م 3، جامعة آل البيت، الأردن، 2011م، ص 39، 40. وسيشار له لاحقاً: أبو الشعر، خط سكة حديد الحجاز؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 13؛ أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 153.

[2] أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 153؛ أبو الشعر، خط سكة حديد الحجاز، ص 40.

[3] تعادل الليرة العثمانية (9.52 روبية). أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 154.

[4] أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 153، 154؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 13.

[5] صحيفة كاثوليكية صدرت في بيروت سنة (1870م)، أنشأها الأب أمبروسيوس رئيس الآباء اليسوعيين في سوريا، خدمة للطوائف المسيحية الكاثوليكية الشرقية. أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 143.

حثاً للحجاج على السخاء بالمال، إعانة للخط الحديد الحجازي، وأن تؤخذ إعانات من الحجاج قدرها (3) روبيات عن الرجل، وروبيتان عن المرأة، وروبية واحدة عن الطفل"[1].

وحرصت الصحافة أيضاً على نشر مجموع الإعانات بالتتابع، ففي أواخر شهر تشرين الأول عام 1318هـ/1900م بلغ مجموع ما أرسلته ولاية سورية إلى اللجنة العليا بدار السعادة مليوناً وتسعمائة ألف قرش، وفي شهر كانون الأول عام 1318هـ/1900م بلغ مجموع ما جمعته ولاية بروسه وأرسلته إلى اللجنة العليا في الأستانة 2,150,000 قرش، وأرسلت ولاية حلب 180,310 قروش، وولاية بيروت 2,640,260 قرشاً، وقد ورد خبر غير رسمي من الأستانة، يؤكد أنه في نهاية تشرين الأول عام 1318هـ/1900م بلغ مجموع الإعانات مليون ليرة عثمانية[2].

بينما نشرت صحيفة البشير أن مجموع ما أرسلته ولاية بيروت وصل إلى 443,892 قرشاً في منتصف شهر آب 1318هـ/1900م، وهذا يعني أن بداية الاكتتاب والإعانات كانت مشجعة سواء في ولايات الدولة العثمانية أو خارجها في العالم الإسلامي[3].

وكما شارك القصر الحاكم في مصر في حملة التبرعات، وشكلت في مصر لجنة الدعاية للمشروع وجمع التبرعات برئاسة "أحمد باشا المنشاوي"، كما شاركت الصحافة المصرية في حملة سكة حديد الحجاز بحماس، وقامت بدعوة الناس للتبرع لهذا المشروع[4]، وقد أسهمت كل من: جريدة المؤيد، وجريدة اللواء، وجريدة المنار، وجريدة الرائد، وغيرها، في جمع عشرات الآلاف من الليرات التركية، وذلك بالتزامن مع انطلاق هذه الحملة في مدن القاهرة والإسكندرية، وغيرهما من المدن المصرية[5].

---

[1] أبو الشعر، خط سكة حديد الحجاز، ص 40؛ أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 154.

[2] أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 154، 155؛ الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، ص 187.

[3] أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 155.

[4] الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 45؛ حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 222.

[5] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 223.

وفي أواخر شهر كانون الأول 1319هـ/1901م أوائل سنة 1320هـ/1902م، قامت الدولة العثمانية على نص تعريب نظام سمي (نوط السكة الحجازية)[1]، وهو التحفيز الذي حاولته الدولة بكل الوسائل لإنجاح مشروعها، وتتضح أهمية هذا النظام ودلالاته من خلال النقاط الآتية[2]:

1- يعطى هذا النوط لمن يقوم بخدمة حسنة، أو يتبرع بإعانة مالية أو غيرها، من الذكور والإناث على حد سواء.

2- ينقش على أحد وجهي هذا النوط عبارة: (ميدالية خاصة بأولي الحمية الذين خدموا الخط الحديدي الحجازي الحميدي)، وعلى الوجه الآخر الشعار العثماني.

3- يعلق هذا النوط على الجانب الأيمن من الصدر، ويعلقه الرجال والنساء بقدة خضراء، غير أن القدة التي للنساء تكون على شكل زهرة.

4- يمنح هذا النوط لمن تشاهد له خدمة أو غيرها في أمر الإنشاء، أو بدفع خمس ليرات عثمانية فأكثر.

5- يعطى النوط المصنوع من معدن النيكل لمن يدفع خمس ليرات عثمانية إلى خمسين، والمصنوع من الفضة لمن يدفع خمسين ليرة إلى مائة، والمصنوع من الذهب لمن يتبرع بأكثر من مائة ليرة، أما الذين يقومون بخدمات حسنة مشكورة، فيمنحون أحد هذه الأنواع على نسبة درجة خدمتهم.

6- متى توفي حامل هذه الميدالية تنتقل إلى أكبر أولاده من الذكور، وإذا لم يكن له أولاد ذكور فلأكبر أولاده من الإناث، ويحق لوارثها أن يعلقها بلا استئذان.

---

[1] أنظر ملحق رقم (4) الأوسمة العثمانية الخاصة بتأسيس خط سكة حديد الحجاز.

[2] الحصان، عبد القادر محمود، سكة الحديد الحجازي بمناسبة مرور مئة عام على الافتتاح الرسمي (1908/08/22 – 2008/08/22م): عرض ودارسة وتحليل الوثائق العثمانية والوطنية الخاصة بالتأسيس وسير العمل والافتتاح، مجلة البيان، ع3، م 5، جامعة آل البيت، الأردن، 2011م، ص 72 – 74. وسيشار له لاحقاً: الحصان، سكة الحديد الحجازي؛ أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 167.

ويتبين مما سبق أن تمويل هذا المشروع من قبل السلطان عبد الحميد الثاني لم يكن من خلال الاستدانة من الدول الكبرى، وذلك كي لا تتحكم هذه الدول في المشروع، وهو ما كان يخشاه السلطان عبد الحميد الثاني؛ لذلك عمل على جمع التبرعات من الناس، ومن الأعيان، والأمراء، والمدن والدول الإسلامية، بأي شكل من الأشكال، دون أن تقوم هذه الدول بلي ذراع السلطان عبد الحميد والدولة العثمانية.

3- الصعوبات التي واجهت المشروع:

لقد واجهت السلطان عبد الحميد الثاني أثناء إنشاء سكة حديد الحجاز كثير من الصعوبات، تمثلت في معارضة مناخية، ومعارضة داخلية، ومعارضة خارجية[1]:

1- **المعارضة المناخية:** تمثلت في مرور الخط الحديدي بمناطق صحراوية، ستعرض العديد من الخطوط للانجراف جراء السيول وغيرها.

2- **المعارضة الداخلية:** كانت معارضة القبائل البدوية للمشروع، بسبب خسارتهم الاقتصادية التي ستعود عليهم؛ لأن أعمالهم ستتوقف، من تأجير جمال وغيرها، كذلك موقف الشريف حسين- شريف مكة- كان معارضاً؛ لأن إنشاء الخط سيفقد حالة التوازن بين الوالي في الحجاز وبين السلطان العثماني[2].

3- **المعارضة الخارجية:** تمثلت في المعارضة الفرنسية والمعارضة البريطانية اللتيْن وجدتا أن مصالحهما ستتقلص جراء قيام هذا الخط، خاصة زيادة العمال والمهندسين الألمان في المشروع، مما يضر بالمصالح البريطانية؛ لأن ألمانيا هي المنافس الحقيقي لبريطانيا[3].

وكانت السلطات العثمانية منذ البداية تتوقع أن تلقى عملية إنشاء سكة الحديد مقاومة من القبائل؛ لذلك خصصت خمسة آلاف جندي للقيام بعملية الحماية اللازمة، لكن ذلك لم يحل دون تصدي القبائل إلى المشروع، وذلك من خلال قيامهم بالاعتداء على العاملين به، والسطو

---

[1] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 131 – 135.

[2] موسى، سليمان، مشاهدات رحالة في الحجاز (1908 – 1909م)، المجلة الثقافية، م 52، الجامعة الأردنية، عمان، 2001م، ص 178 – 180. وسيشار له لاحقاً: موسى، مشاهدات رحالة في الحجاز.

[3] الزيدي، العرب والقوى الدولية، ص 18، 19؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 11، 12.

على معداته، وإتلاف محطاته وقضبانه[1]؛ لأنه يحرمهم من المورد والدخل الأساسي الذي يعتمدون عليه في حياتهم، وهو المتمثل في قيامهم بنقل الحجاج على جمالهم، كما أنه يفقدهم ميزة الحصول على الهدايا والأعطيات المقدمة لهم من قبل السلطان العثماني، مقابل حماية قوافل الحج وعدم التعرض لها[2].

وقد وصف القنصل الأمريكي العام مقاومة القبائل البدوية لسكة حديد الحجاز بقوله: "في كل المنطقة الممتدة من العقبة – أو حتى معان – إلى المدينة هناك قبائل على جانبي طريق الحجاج، يحتمل أنها على استعداد كامل لقتال الترك، شريطة أن يتحد البدو؛ ليكونوا في وضع يمكنهم من إظهار مقاومة فعالة...، إضافة لذلك فإن عنزة المرعبة أحياناً تمتد غزواتها حتى حوران، بل وحتى الحجاز، ويمكن أن تشارك بسهولة في أي شجار على طول سكة الحديد...، مع ذلك فإن أولئك الذين خبروا السياسات البدوية، التي نادراً ما ترتفع فوق مستوى الرغبة في النهب، وعرفوا الحذر البدوي الذي يشمل حتى الأقارب الأقربين، وأدركوا طمع البدو وجشعهم..."[3].

وأظهرت عدة وثائق مدى التذمر الذي ساد شيوخ القبائل والزعامات القبلية، وموقفها السلبي تجاه مد الخط الحديدي الحجازي إلى مكة المكرمة، بحسب ما جاء في الرسالة التي تسلمها سكرتير البلدية في جدة – وهي موقعة من قبل الشيخ حسين بن مبيريك، شيخ رابغ، مع خمسة عشر شيخاً بدوياً– تحمل لهجة التهديد الشديد، قائلين فيها: "إنهم لا يستطيعون أن يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه تمديد السكة؛ لأنهم متأكدون من أنه لن يبقى لهم بعد بنائها في هذا البلد أي وسيلة للعيش، وستكون النتيجة أنهم جميعاً سيموتون جوعاً، ولهذا عقدوا عزمهم الآن على أن يموتوا موتاً مشرفاً بمقاتلة الحكومة العثمانية"[4].

---

[1] المهندس، سكة حديد الحجاز، ص 92؛ موسى، مشاهدات رحالة في الحجاز، ص 179.

[2] الحسني، الشريف عون الرفيق، ص 246؛ السعدون، مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز، ص 51، 52؛ رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية، ص 226، 227.

[3] السعدون، مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز، ص 50.

[4] صفوة، نجدة فتحي، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، (1914 – 1915م)، م1، ط1، دار الساقي، بيروت، 1996م، ص 433، 434. وسيشار له لاحقاً: صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية.

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن القبائل الحجازية كانت من أكثر المتضررين بمد خط سكة حديد الحجاز، حيث إن هذا الخط من شأنه أن يفاقم الوضع الاقتصادي سوءاً، حتى إنهم هددوا السلطنة العثمانية بطريق مباشر، بأن هذا الخط لو تم إنجازه سيكون وبالاً على الدولة العثمانية، وبالفعل قاموا بشن العديد من الهجمات ضد الجيش العثماني، وضد العمال الذين يعملون في هذا المشروع، ولكن في المقابل لم تعبأ الدولة لهذه التهديدات التي أطلقها شيوخ البدو ضدهم، واستمروا في هذا المشروع لأهميته الواضحة، حتى انتهى هذا العمل بعد سنوات قليلة.

4- أهمية مشروع خط سكة الحديد الحجازية:

كان لخط حديد الحجاز أهمية كبيرة خلال السنوات التي تلت تشييده، فقد زاد عدد الحجاج بصورة بارزة بسبب توفير الأمن للحجاج، والقضاء على نهب وسرقة الحجاج من قبل قراصنة الطرق، وزاد عدد زوار الديار المقدسة، وأصبحت المدينة محوراً هاماً للتجارة، يجري فيها تبادل تجارة الشام مع تجارة الحجاز ووسط الجزيرة، إضافة إلى آثاره الواضحة في التطور العمراني، واستفادت الدولة عسكرياً من الخط لسهولته في نقل القوات العثمانية إلى المنطقة[1].

وقد وصف السفير البريطاني في القسطنطينية في تقريره السنوي (1) لعام 1325هـ/1907م أهمية الخط الحجازي، حيث قال: "إن بين حوادث السنوات العشر الأخيرة عناصر بارزة في الموقف السياسي العام، أهمها خطة السلطان الماهرة، التي استطاع أن يظهر بها أمام ثلاثمائة مليون مسلم في ثوب الخليفة، الذي هو الرئيس الروحي للمسلمين، وأن يقيم لهم البرهان على قوة شعوره الديني وغيرته الدينية، ببناء سكة حديد الحجاز، التي ستمهد الطريق في القريب العاجل أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة المنورة"[2]، ولا عجب إذا ما لمسنا حنق الإنجليز على هذا الخط الحديدي، وافتعالهم المشاكل لإعاقته، وانتهازهم أول فرصة لتعطيله ونسفه، وذلك لقطع الطريق على القوات العثمانية[3].

---

[1] الأرناؤوط وآخرون، محمد، مئة عام على الحرب العالمية الأولى مقاربات عربية، الأسباب والسياقات والتداعيات، م1، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016م، ص 113؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص 397؛ إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، ص 334.

[2] بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 114؛ انطونيوس، يقظة العرب، ص 143، 144؛ رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية، ص 229؛ حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص 122، 123.

[3] الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 46.

ومن الفوائد التي برزت إثر مد خط سكة الحديد الحجازية: أن الدولة العثمانية لم تعد في حاجة إلى قناة السويس، التي تسيطر عليها بريطانيا، حيث يمكن القول: إن العثمانيين استغنوا عن قناة السويس كطريق سهل لوصول الحجاج والمسافرين، وهو ما قامت به سكة حديد الحجاز على أكمل وجه، كما كان لإنشاء هذا الخط نتيجة معنوية لصالح الدولة العثمانية، وهي أن الأخيرة هي من أقامته بنفسها، وبالتالي أصبح دليلاً على: "أننا أمة لديها الاستعداد للتقدم"[1].

ويمكن القول: إن السلطان عبد الحميد الثاني – ومنذ توليه العرش – اهتم بالأماكن المقدسة في ولاية الحجاز، بل وعمل بكل جهد على توفير سبل الراحة للحجاج الذي يقطعون آلاف الأميال في سبيل الوصول إلى الأراضي المقدسة، فكان مشروع خط سكة حديد الحجاز واحداً من أهم مشاريع السلطنة العثمانية، وهو يحسب للسلطان عبد الحميد الثاني بأنه من أهم إنجازاته الحضارية، والذي وفر الكثير من الوقت والجهد على الحجاج المسلمين، وعلى الرغم من صعوبة القيام به، والمعارضة الشديدة التي واجهها، إلا أنه استطاع استكمال المشروع، وربط العديد من المناطق بولاية الحجاز، وبقي هذا المشروع خالداً حتى اليوم.

5- حفل افتتاح مشروع خط سكة الحديد الحجازية:

بدأ العمل بمشروع خط سكة حديد الحجاز في عام 1318هـ/1900م في الذكري الخامسة والعشرين لجلوس السلطان عبد الحميد الثاني على العرش، وقد تم اكتمال الخط في عام 1326هـ/1908م، حين وصل أول قطار إلى المدينة المنورة قادماً من دمشق[2].

وفي فجر يوم الثلاثاء الموافق 12 شعبان 1326هـ/8 أيلول من عام 1908م، بدأ الاحتفال بحضور دولة المشير "كاظم باشا" بالصلاة في الحرم النبوي، ثم التوجه إلى دار الحكومة؛ لأداء رسوم التبريك بعيد الجلوس السلطاني، ثم التوجه بعد ذلك إلى المحطة خارج المدينة للاحتفال بافتتاح خط سكة الحديد الحجازي الحميدي[3]، وكان حضور الحفل برئاسة كاظم باشا، والمشير عبد الله، ومعهما الفريق جواد باشا، وحواليهم أمراء العسكرية وكبار

---

[1] حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 215، 216؛ إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، ص 335.

[2] ناتنغ، أنتوني، ثوماس، لويل، لورنس لغز الجزيرة العربية، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1987م، ص 50. وسيشار له لاحقاً: ناتنغ، لورنس لغز الجزيرة العربية؛ غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص 277؛ إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، ص 335.

[3] عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 7.

الموظفين والأعيان، وصدحت الموسيقى بالسلام الحميدي، ثم ألقى فضيلة مفتي الشام دعاءً مناسباً للحضرة السلطانية[1].

وألقى دولة المشير كاظم باشا خطبة وافية بالتركية، وذلك بمناسبة افتتاح خط سكة الحديد الحجازي، وتبعه شيخ علماء دمشق الكزبري، ثم نجل الشيخ، وخطبة أخرى لعلي بك فهمي كامل، ومحمد أفندي فهمي الرشيدي، وخطبة صاحب المؤيد، وانتهي الحفل بموسيقى السلام الملكي وإطلاق المدافع، ثم اتجه الجميع إلى الحرم الشريف لافتتاح (الآلة الكهربائية التي تنير الحرم النبوي)[2]، أي أن الكهرباء أنارت الحرم النبوي في نفس يوم احتفال افتتاح الخط الحديدي الحجازي، وبذكرى الاحتفال بالجلوس السلطاني، وصادف في هذا الزمن وصول تلغراف خاص من الصدارة العظمى بتعيين كاظم باشا والياً على ولاية الحجاز في اليوم نفسه[3].

وقد قدر طول الخط الحديدي الحجازي في نهاية العمل بمسافة تصل إلى نحو (1302 كم)، وبلغت الكلفة النهائية لإنشائه حدود ثمانية ملايين ونصف المليون ليرة عثمانية[4]، ويعدُ من النوع الضيق البلاغ عرضه (105) سنتمترات، ولم تفكر الدولة العثمانية بالنوع العريض البالغ عرضه (150) سنتمتراً، المعروف بالنورمال والذي يحقق سرعة (80 كم) في الساعة، أي ضعف السابق بمرتين[5]، والسبب يعود في ذلك إلى نفقاته المكلفة أولاً، ولأن الخط بالأساس صمم للأغراض العسكرية والإسترتيجية ثانياً، وإن كانت واجهته الدعائية دينية بحتة[6].

وهكذا فقد وجه إمام الشافعية في الشام محمد عارف بن أحمد المنير الحسيني رسالة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، بشأن سكة حديد الحجاز ومنافعها، ومثنياً على جهوده، حيث جاء فيها ما نصه: "سيدنا ومولانا أمير المؤمنين...، من نفتخر بوجوده...، وبتوفيقه لإنشاء السكة الحجازية الشامية، ذات المنافع الجليلة إعماراً للبلاد، وإحياءً للعباد، وخدمة للحرمين، وتسهيلاً

---

(1) عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 7؛ أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 173؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 28 – 30.

(2) عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 7.

(3) أبو الشعر، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي، ص 173.

(4) بني مرجة، صحوة الرجل المريض، ص 115؛ عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 7.

(5) عبد الله، سكة حديد الحجاز، ص 7.

(6) ناتنغ، لورنس لغز الجزيرة العربية، ص 161.

لقاصدي الزيارتين، وتوسيعاً لدائرة التجارة الرابحة، وتأسيساً لخطة الزراعة الراجحة، وحفظاً للموازنة السياسية في البلاد المتسعة الشاسعة...، نصحاً لأولئك البدو المتوحشين، ونفعاً للبلاد...، من إعداد القوة بها وتوطين الأمن..."[1].

[1] غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص 278.

الفصل الخامس

الأوضاع التعليمية والصحية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

أولاً: **الأوضاع التعليمية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني**.

1- التعليم في الحرم المكي والمدينة المنورة.
2- التعليم الحكومي والأهلي في ولاية الحجاز.
3- التعليم الحكومي والأهلي في جدة.
4- التعليم في الطائف والوجه وينبع.

ثانياً: **الأوضاع الصحية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني**.

الفصل الخامس

الأوضـــاع التعليميـــة والصحيـــة في ولايـــة الحجـــاز فـــي عهـــد السلطـــان عبد الحميـــد الثانـــي

اهتمت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بالحياة العلمية في ولاية الحجاز، خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حيث كان المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف محورين للعملية التعليمية، فقد درس فيهما أعداد كبيرة من العلماء الذين قدموا من كافة الأقطار الإسلامية، وعقدوا مئات الحلقات الدراسية في علوم القرآن والحديث واللغة العربية، وجاوروا الأمكنة المقدسة لينهلوا منها العلوم المختلفة، وتحصلوا على إجازات في كثير من العلوم الشرعية وغير الشرعية[1].

وكذلك سعت الدولة العثمانية للاعتناء ببناء المدارس الأهلية والحكومية في ولاية الحجاز، خاصة المدارس الإعدادية والثانوية، وعند التخرج يتم تعيينهم للتدريس في المدارس التحضيرية والابتدائية، وهو ما جعل سكان ولاية الحجاز من أكثر المتعلمين في الولايات العثمانية[2].

وأما من الناحية الصحية فقد اهتم العثمانيون بالحالة الصحية لسكان ولاية الحجاز، وتحديدًا في الوقت الذي ظهر فيه الصراع بين الدول الاستعمارية، خاصة بريطانيا؛ لإيجاد موطئ قدم لها في الولاية، فاستغلت الجانب الصحي مع ظهور موجات الكوليرا، وادعت أن ولاية الحجاز هي موطن الكوليرا، وأن ماء زمزم أكبر مصدر للوباء، وأن أضاحي الحجاج تتعفن وتسبب الأمراض، مما حذا بالسلطان عبد الحميد الثاني للعمل على الاهتمام بالحجاج وملابسهم والسفن التي تنقلهم وغير ذلك[3].

وسوف يتطرق هذا الفصل لإبراز الأوضاع التعليمية والصحية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقد حاول النهوض بالأوضاع التعليمية والصحية في ولاية الحجاز؛ ليقينه أن الجانب التعليمي والجانب الصحي هما من أهم الجوانب التي يمكن الاعتماد عليها في

---

[1] بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 84، 85.

[2] اللحياني، المدينة المنورة في عهد الملك عبد العزيز، ص 30، 31.

[3] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 100، 101.

زيادة نفوذه في ولاية الحجاز. وحيث يتناول أولاً: توضيح الأوضاع التعليمية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ومن خلاله يتم التعريج على التعليم في الحرم المكي والمدينة المنورة، والتعليم الحكومي والأهلي في ولاية الحجاز، ويتناول ثانياً: توضيح الأوضاع الصحية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، والإنجازات التي قام بها السلطان للنهوض بالأوضاع الصحية.

أولاً: الأوضاع التعليمية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بالتعليم في ولاية الحجاز بصورة واضحة، حيث كانت تعقد حلقات التعليم في المسجد الحرام، أو في المدارس الخاصة التي ينشئها الأغنياء لمساعدة الأطفال الفقراء، وأيضاً في المدارس الحكومية، حيث كانت مكة والمدينة المنورة أكثر منطقتين في ولاية الحجاز اهتماماً بالتعليم واتصالاً بالثقافة، فقد كانت حلقات الدروس فيهما لا تنقطع، سواء في التفسير، أو الحديث، أو الفقه، أو النحو، أو العلوم الحياتية، وغير ذلك[1]، وكان الإشراف على النظام التعليمي في الحرم المكي يقوم عن طريق هيئة مكونة من مفتي الشافعية، ومفتي الحنابلة، ومفتي المالكية، وبرئاسة مفتي الأحناف[2]، وقد كانت اللغة العربية هي اللغة المتداولة للتدريس، أما الطلاب النابغون فكانوا يمنحون بعد انتهاء دراستهم شهادة تخرج، تسمى إجازة علمية[3].

وأما النظام التعليمي في ولاية الحجاز فقد كان مشابهاً لمثيله في باقي الولايات العثمانية، حيث اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بإنشاء الكتاتيب والمدارس الدينية، ثم قام بتأسيس المدارس النظامية، واهتم الولاة العثمانيون في ولاية الحجاز برفع المستوى التعليمي[4]، حتى إن والي الحجاز اهتم بأمر التعليم، وبحث موضوع إيجاد مكان فسيح يصلح أن يكون مدرسة ابتدائية ورشدية وإعدادية، وتأسيس مدرسة صناعية[5]، ثم توالت في عهد الاتحاديين بناء عشرات

---

(1) الشامخ، محمد عبد الرحمن، التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني، ط2، دار العلوم، الرياض، 1982م، ص 9. وسيشار له لاحقاً: الشامخ، التعليم في مكة والمدينة.

(2) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 14.

(3) المرجع نفسه، ص 17، 18.

(4) يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 82.

(5) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 33.

المدارس الدينية والأهلية والرشدية وغيرها[1]، كما افتتحت داراً للفنون في المدينة المنورة[2]، وعدة مدارس في جدة، وينبع، وغيرهما، ما جعل عهد السلطان عبد الحميد الثاني عهد الازدهار في التعليم في ولاية الحجاز[3].

ويعتبر السلطان عبد الحميد الثاني أعظم سلطان في عصر انحطاط الدولة العثمانية، فقد قام بأعمال جليلة لدولته ولأمته الإسلامية، ونذكر بعض هذه الخدمات إلى الذين يتهمون السلطان بمعاداة العلم، خاصة في مجال التعليم والتثقيف، فقد أنشأ الدُّور، والمعاهد، والكليات المتعددة، مثل: دار العلوم السياسية، الجامعة بفروعها: العلوم، والحقوق، والآداب، أكاديمية الفنون الجميلة، كلية الهندسة العالية، مدرسة المالية، مدرسة التجارة، مدرسة الأحراج والمعادن، مدرسة الزراعة العالية، مدرسة التجارة البحرية، مدرسة اللغات، مدرسة المعوقين، دار المعلمات، مدرسة الفنون النسوية[4].

وأسس التعليم الابتدائي والمتوسط على الطراز الغربي، وأنشأ المدارس الإعدادية والثانوية في كافة الولايات الخاصة بولاية الحجاز[5].

ويمكن القول: إن السلطان العثماني لم يفرق بين الولايات العثمانية وبين ولاية الحجاز في النظام التعليمي الذي اتبعه فيها، بل إنه اهتم بولاية الحجاز بصورة خاصة عن باقي الولايات؛ نظراً للمكانة الدينية والروحية التي تمثلها هذه الولاية لجميع مسلمي العالم، وهو ما أضفى عليها مكانة أجبرت السلطان العثماني على الاهتمام والعناية بها، وجعلها تواكب التطور التعليمي الذي يقوم في أكبر دول العالم تقدماً ورقياً، وتمثل ذلك بافتتاح العديد من المدارس ودور العلم في كافة ولايات الحجاز.

---

[1] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 84، 85؛ السباعي، تأريخ مكة، ج2، ص 655، 656.

[2] بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ص 225.

[3] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 89، 90؛ بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ص 226.

[4] الهلالي، محمد مصطفى، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2004م، ص 73. وسيشار له لاحقاً: الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني.

[5] الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص 73.

1- التعليم في الحرمين: المكّي والنَّبوي:

لقد بقي التعليم في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني على نفس الوتيرة التي كانت في القرون السابقة، حيث يتلخص ذلك في طلب العلم في حلقات الدروس التي ينظمها العلماء في المسجد الحرام، أو المسجد النبوي، أو في المدارس التي ينشئها المحسنون وفاعلي الخير لإيواء الطلبة أو تدريسهم، وفي بعض دور العلماء الذين كانوا يمنحون طلبتهم دروساً خاصة[1].

وكانت ولاية الحجاز- خاصة مكة المكرمة والمدينة المنورة- أكثر أجزاء الجزيرة العربية اهتماماً بالعلم والتعليم، وذلك بسبب وجود الحرمين الشريفين اللذيْن كانا- منذ فجر الإسلام بعد ظهور الرسالة المحمدية – من أهم مراكز الدراسات العربية والإسلامية، فكانت حلقات الدروس التي ينظمها العلماء في المسجد الحرام أو في المدارس التي ينشئها المحسنون وغيرهم[2].

وقد بقي هذا الاهتمام بالعلم في الحرم المكي حتى أواخر العهد العثماني، إذ اشتهر الحرم المكي بكثرة الحلقات الدراسية فيه، وكان على المدرس الذي يدرس مجموع الطلبة في الحلقة أن يكون قد نجح في الامتحان العلني في التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، على يد مجموعة من العلماء، برئاسة شيخ العلماء في الحرم المكي، وكان كل مدرس يلقي محاضراته للطلاب في المواد التي يضطلع بها[3].

ومن هنا يمكن القول: إن التدريس آنذاك في ولاية الحجاز لم يكن وفق منهج معين، أو محاضرات مكتوبة ومعروفة للمدرس، لكنها كانت تتم وفق قدرة المدرس ومجهوده ومعرفته بعلوم الحديث، والتفسير، والفقه، وغير ذلك من العلوم[4].

وفي هذا الوقت كانت الحياة العلمية في ولاية الحجاز- خاصة مكة المكرمة والمدينة المنورة – نشطة بصورة واضحة، حيث بلغت حلقات التدريس فيها حوالي (120) حلقة، ولم يكن

---

[1] السباعي، تأريخ مكة، ج2، ص 653.

[2] الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 181، 182.

[3] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 80، 81؛ الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 11.

[4] Alami, Jamal, (Education in the Hejaz under Turkish and Sharifian rule) The Islamic Quarteri, London, Vol. XIX, No.1-2, 1975, P.42.

يتولى التدريس في منطقة الحرم إلا كل من نجح في امتحان علني في التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، تعقده له هيئة من كبار علماء الحرم برئاسة شيخ العلماء، أو نائبه[1].

وقد أشار محمد الشامخ في كتابه (التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني) إلى ما ذكره المستشرق الهولندي سنوك هورخرونيه[2] (Snouk Horgronje)، من أن الحرم المكي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني كان عبارة عن جامعة، إلا أن المواد كانت تدرس في حلقات الحرم كالتفسير، والحديث، والتوحيد، والفقه، والنحو، والصرف، والبلاغة، والأدب، والمنطق، والتصوف، والحساب، ولم يكن أهل مكة وحدهم ينظرون إلى الحرم المكي كمركز علمي مهم، بل كان يشاركهم في ذلك كثير من طلاب البلاد الإسلامية والعربية الأخرى، الذين كانوا يفدون إلى مكة للدراسة فيها بصورة متكررة[3].

ومما سبق يمكن القول: إن التعليم في منطقة مكة المكرمة كان النواة الحقيقية للتعليم الأهلي والحكومي، حيث إن تخريج أفواج عديدة من مكة المكرمة والمدينة المنورة كان دافعاً للدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني – بصفة خاصة – في افتتاح العديد من المدارس الحكومية والأهلية، خاصة بعد النجاح الكبير الذي حققه التعليم في الحرمين: المكي والمدني.

وقد جاء في التقويم الرسمي لولاية الحجاز "حجاز ولايتي سالنامة سي"[4]، الذي صدر في عام 1303هـ/1885م، أن في الحرم المكي (107) من المدرسين، كما أن إبراهيم رفعت

---

[1] الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 9.

[2] ولد كرستيان سنوك هورخرونيه (عبد الغفار) في شمال برابانت في هولندا (8 آذار عام 1858م)، وقد تعلم في بردا، ثم التحق بجامعة ليدن لدراسة اللاهوت عام (1874م)، وبعد عام (1878م) كرّس نفسه لدراسة اللغات والآداب السامية، ولقد كان موضوع رسالته للدكتوراه في عام (1880م) (الحج عند المسلمين وأهميته في الدين الإسلامي)، وفي عام (1884 – 1885م) حصل على إجازة دراسية للسفر إلى الجزيرة العربية ليتعرف من خلالها على حياة المسلمين وحقيقة الدين الإسلامي، وقد بقي في مكة حتى آب عام (1885م)، ومن مؤلفاته: الحج إلى مكة، مكة وقد كتبه بالألمانية في مجلدين في مدينة لاهاي بين عامي (1888 – 1889م). هورخرونيه، ك: سنوك، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، نقله إلى العربية: علي عودة الشيوخ، تعليق: محمد محمود السرياني، معراج نوّاب مرزا، ج1، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1999م، ص 27 – 32.

[3] الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 11.

[4] سالنامة: وهي تعني تقويم سنوي، وجريدة رسمية، اعتمدته الدولة العثمانية عام (1263هـ/1847م). عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، ص 374.

الذي زار مكة في عام 1318هـ/1900م قد أورد ذلك في تصريحه عن مدرسي الحرم المكي[1]، وعلى الرغم من ذلك لم يسجل ما كان موجوداً في الحرم من مدرسين أثناء زيارته لمكة، بل نقل ما ورد في هذه السالنامة التي أشار في موضع آخر من كتابه بأنها مصدر من مصادره[2].

فقد ذكر (سنوك هرخرونيه) أن عدد مدرسي الحرم التي أوردته سالنامة عام 1303هـ/1885م لا يخلو من مبالغة، وقال: إن العدد الحقيقي من مدرسي الحرم يقدر بـ(65) أستاذاً[3].

وكان عدد المدرسين عام 1304هـ/1886م حوالي (107) مدرساً[4]، وكانت أوقات التدريس بعد كل فرض يؤدى في الحرم، وكان عمل المدرسين في الحلقات طوعياً، والغرض منه التقرب إلى الله، إلا أنه مع تقدم الزمن وفي العقد الأول من القرن العشرين، وبسبب ضيق العيش، أصبح من الضروري تخصيص مرتب شهري لبعض المدرسين، وكان الإشراف على النمط التعليمي في الحرم المكي عن طريق هيئة مكونة من علماء الحرم المكي من المذاهب الأربعة: الحنابلة، والمالكية، والشافعية، والحنفية[5].

وأما المسجد النبوي فإنه لا يختلف من ناحية التعليم عما كان عليه في الحرم المكي، من حيث المواد التدريسية[6]، وكانت اللغة التي تدرس بها المواد هي اللغة العربية[7]، وكان الطلاب الذين ينهون دراستهم وبشهادة العلماء الذين أشرفوا على دراستهم يمنحون إجازة علمية، وقد كان الطلاب يحرصون على نيل هذه الإجازات ويهتمون بجمعها[8].

وبالنسبة لطريقة التدريس فإنها لم تكن تقوم على نظام معين، وإنما كانت الدروس تلقى في المسجد، ويأتي إليها الكثير من العامة، وبعضهم يأتي لغرض التعلم وبعضهم للاستماع

---

(1) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 11.

(2) باشا، مرآة الحرمين، ج1، ص 182.

(3) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 11.

(4) باشا، مرآة الحرمين، ج1، ص 260.

(5) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 14.

(6) حافظ، فصول من المدينة المنورة، ص 233.

(7) يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 82.

(8) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 17 – 19.

والتبرك فقط، ولم تكن هناك اختبارات للطلاب، إلا أن المدرس إذا آنس من الطالب الكفاءة في التعلم والتدريس فإنه يمنحه شهادة خاصة بصلاحيته للتدريس وبالعلوم التي درسها[1].

وقد قدر عدد المدرسين في المسجد النبوي عام 1301هـ/1883م بـ(18) مدرساً، يدرسون المذاهب الثلاثة: المالكية، والشافعية، والحنبلية[2].

وقد قام السلطان عبد الحميد الثاني– كغيره من السلاطين العثمانيين– بإنشاء العديد من المدارس الحديثة والمتنوعة، كالمدرسة المتوسطة الحميدية – نسبة على السلطان عبد الحميد الثاني– بالمدينة المنورة، وذلك لحاجة أطفال وأبناء المدينة إلى المزيد من نوعية المدارس، وذلك للتوسع في تحصيلهم العلمي[3]؛ واهتم أيضاً بمشروع إنشاء مدرسة وقف والدة السلطان عبد العزيز بالمدينة المنورة، من حيث تمام بنائها وتأثيثها على أكمل وجه[4].

وكذلك توّج السلطان عبد الحميد الثاني أعماله بتدشين الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وكان هدفها لمّ شمل الجامعة العثمانية ضد الاستعمار الغربي، والحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية، وقد أسست بتوصية وتوجيه من الأمير "شكيب أرسلان"[5]، خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي وافق على هذا الأمر بشدة، وقد أطلق عليها تارةً دار الفنون، وتارةً الكلية الإسلامية، والمدرسة الإسلامية تارةً أخرى[6].

---

(1) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 63، 65.

(2) سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، ص 151، 152.

(3) صابان، سهيل، نصوص عثمانية عن الأوضاع الثقافية في الحجاز: الأوقاف، المدارس، المكتبات، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، 2001م، ص 162 – 165. وسيشار له لاحقاً: صابان، نصوص عثمانية.

(4) صابان، نصوص عثمانية، ص 166، 167.

(5) الأمير شكيب أرسلان: شكيب بن حمود بن حسن بن يونس أرسلان (1286 – 1366هـ/1869 – 1946م)، من سلالة التنوخيين ملوك الحيرة، عالم بالأدب، والسياسة، مؤرخ، من أكابر الكتاب، ينعت بأمير البيان، من أعضاء المجمع البيان العلمي، ولد في الشويفات (بلبنان) وتعلم في مدرسة دار الحكمة ببيروت، وعين مديراً للشويفات لمدة سنتين، فقائمقام في الشوف ثلاث سنوات، وأقام مدة بمصر، وانتخب نائباً عن حوران في مجلس المبعوثان العثماني. الزركلي، الأعلام، ج 3، ص 173 – 175؛ أرسلان، الرحلة الحجازية، ص 23 – 31؛ قاسم، رياض زكي، موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين، ط1، دار الجيل، بيروت، 2004م، ص 445 – 450.

(6) الغازي، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية، ص 267.

ويتبين مما سبق أن السلطان عبد الحميد الثاني اهتم بالتعليم في الحرم المكي والمدني، وتخريج العشرات من الفقهاء والعلماء، نظراً لما تتميز به ولاية الحجاز من حرمة دينية وروحية، لاحتوائها على المقدسات الإسلامية الأكثر شهرة في العالم أجمع، وهو ما جعلها تزخر بتخريج العلماء المتخصصين في القرآن وعلومه، والحديث، والفقه، والعقيدة، وغير ذلك من العلوم الإسلامية، بجانب العلوم الحياتية.

وقد قام السلطان عبد الحميد الثاني بتبني فكرة الجامعة الإسلامية، واتبع شتى الوسائل لتفعيلها في مناطق الجزيرة العربية، وذلك رغبة منه وسعياً للتقرب من العرب فيها عموماً، ومن مناطق ولاية الحجاز (مكة – المدينة) خصوصاً، مما أدى إلى إنشاء وتأسيس مدرسة العشائر في استانبول عام 1312هـ/1894م[1].

ولعل من الأهداف التي كانت وراء إنشاء مدرسة العشائر هو: تمسك السلطان عبد الحميد الثاني بتعليم أبناء شيوخ العشائر، ويتضح ذلك من خلال ما ورد في بعض الوثائق العثمانية، ونصه ما يأتي[2]:

1- نشر المعارف وتعميم العلوم وتنوير الأذهان بتحصيل العلوم الدينية والدنيوية.
2- تلقين الأطفال العلوم التي تؤهلهم للتمييز بين الحق والباطل.
3- تسهيل أمور التعليم لأبناء العشائر والقبائل الساكنة في البرية منذ زمن طويل.
4- عدم التهاون في تلقي العلم والقرآن الكريم والكتابة لأبناء العشائر والقبائل العربية.
5- عدم التمييز بين مواطني الدولة العثمانية في تلقي العلم وتحصيله.
6- تحصيل أولاد القبائل العربية ما فقدوه منذ زمن بعيد من المعارف والفنون.
7- تلقي العلوم والاطلاع على ما أظهره العلم المدني، وما وصل إليه من الحرف والصناعات والفنون والبدائع الفنية الأخرى.
8- القيام بتدريس كل ما ينفع هؤلاء الأولاد من مواد تفيدهم في دينهم وتهديهم في دنياهم، بحيث يكونوا قدوة لغيرهم.

---

[1] الغازي، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية، ص 272.

[2] يلماز، عمر فاروق، السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق العثمانية، ترجمة: طارق عبد الجليل السيد، مراجعة: الصفصافي أحمد المرسي، دار نشر عثمانلي، إستانبول، 2000م، ص 222. وسيشار له لاحقاً: يلماز، السلطان عبد الحميد خان الثاني.

9- وضع أبناء رؤساء العشائر العربية والكردية والعشائر الأخرى الموجودة داخل ولايات الدولة العثمانية تحت نظر القصر السلطاني في إستانبول؛ لحمايتهم وتعليمهم اللغة التركية، وتربيتهم وتوثيق روابطهم بالسلطنة العثمانية، بالإضافة إلى القدرة على خدمة شعبهم ودولتهم بعد العودة إلى بلادهم.

ومن أهم أنظمة هذه المدرسة: أنها تتبع نظارة المعارف العمومية العثمانية من الناحية الإدارية والتعليمية، وكان نظام الدراسة في هذه المدرسة على فترتين: (صباحية، ومسائية)، وكانت تختار أفضل عناصر هيئة التدريس من المدرسين والمعلمين المتقنين العربية والتركية العثمانية للقيام بالتدريس بها، وتشترط أن يكون طلاب المدرسة من أبناء أكابر العشائر والقبائل، وذلك لتوطيد العلاقات العثمانية العربية الساكنة في ولايات الدولة العثمانية[1].

وقد أنشأ السلطان عبد الحميد الثاني 1293 – 1327هـ/1876 – 1909م العديد من المدارس في (مكة المكرمة – المدينة المنورة)، وهي على النحو الآتي:

جدول رقم (26) (أسماء المؤسسات التعليمية في مكة المكرمة)[2]

ر.م	اســـم المؤسســـة التعليميـــة
1	المدارس الأربعون
2	المدارس الثلاثة
3	مدرسة داود باشا أو المدرسة الداودية
4	مدرسة شمس الدين الذهبي
5	المدرسة المجيدية
6	المدرسة المرادية
7	المدرسة البسيطة
8	مدرسة دار الشفاء
9	مدارس الصبيان
10	المدارس الإعدادية

[1] يلماز، السلطان عبد الحميد خان الثاني، ص 222.

[2] صابان، جوانب من الحياة العلمية في الحجاز، ص 176، صابان، نصوص عثمانية، ص 12، 28، 34، 174، 199.

11	دار الشفقة وهي خاصة بالأيتام من الأولاد وأنشئت عام 1282هـ/1865م[1]

ويتبين من الجدول السابق أن عدد المؤسسات التعليمية في مكة المكرمة (10) مدارس، ومدرسة واحدة خاصة بالأيتام.

وأشارت سالنامة ولاية الحجاز 1301هـ/1883م إلى أن عدد مدارس الصبيان في مكة المكرمة هو (33) مدرسة، (4) منها في سوق الليل، وخمس في القرارة، و(3) في القشاشية، و(5) في شعب عامر، و(1) في كل من نقا، والسليمانية، والمسفلة، وأجياد، و(4) في الشبيكة، و(3) في حارة الباب، و(6) في الشامية، وكان عدد الطلاب فيها يقدر (1150) طالباً[2].

وذكرت سالنامة ولاية الحجاز 1301هـ/1883م أن أشهر مدارس مكة المكرمة هي: السليمانية، والداودية، ومدرسة الشهيد محمد باشا، والمدرسة المحمودية[3]، وأفادت أن عدد المدرسين بالمدرسة الرشدية – في مكة المكرمة (3)، وأن عدد الطلاب فيها كان (60) طالباً[4].

جدول رقم (27) (أسماء المؤسسات التعليمية في المدينة المنورة)[5]

ر.م	اســـم المؤسســـة التعليميـــة
1	مدرسة قره باشا
2	المدرسة المحمودية
3	مدرسة عبد الحميد الأول أو المدرسة الحميدية
4	مدرسة بويابادي
5	مدرسة قايتباي

---

[1] صابان، سهيل، دار الشفقة في مكة المكرمة، عالم المخطوطات والنوادر، ع1، م5، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 255.

[2] سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، ص 63.

[3] المصدر نفسه، ص 63.

[4] سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 121.

[5] سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، ص 148، 149؛ صابان، جوانب من الحياة العلمية في الحجاز، ص 177؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 92 – 97؛ صابان، نصوص عثمانية، ص 3، 5، 157، 188، 196.

6	مدرسة أحمد أفندي
7	مدرسة بشير آغا
8	المدرسة المجيدية
9	مدرسة ساقزلي
10	المدرسة الإسلامية
11	مدارس الصبيان
12	المدارس الرشدية
13	المدارس الإعدادية
14	مدرسة الاتحاد والترقي

يتبين من الجدول السابق أن عدد المؤسسات التعليمية في المدينة المنورة هو (14) مدرسة.

وأشارت سالنامة ولاية الحجاز 1309هـ/1891م إلى أن عدد المدارس المجيدية[1] وحدها في المدينة المنورة (12) مدرسة، يدرِّس في كل واحدة منها مدرس، ويدرس في مجموعها (320) طالباً، ومدرسة رشدية واحدة، يدرُس فيها (55) طالباً[2].

وكان أيضاً بالمدينة المنورة (17) مدرسة يدرس بها (250) طالباً، وكان أكثرها ثراءً هي: المدرسة المحمودية؛ وذلك لأنها تتحصل على ليرة تركية واحدة في كل شهر[3].

2- التعليم الحكومي والأهلي في ولاية الحجاز:

سار التعليم في ولاية الحجاز- خاصة المدينة المنورة - خلال العهد العثماني على نفس المنهج الذي كان معمولاً به في العصور الإسلامية السابقة، الذي تمثل في طلب العلم من خلال

---

(1) نسبة إلى السلطان العثماني عبد المجيد الأول (1255 - 1278هـ/1839 - 1861)..

(2) سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 306.

(3) لبيدنسكايا، تي، إن، شبه الجزيرة العربية كما وصفها بي ستينين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الوثيقة، ع52، م 26، د.ن، البحرين، 2007م، ص 41.

حلقات الدروس، التي كان ينظمها العلماء في المسجد النبوي الشريف، أو المدارس، أو غيرها من أماكن التعليم[1].

وفي عام 1310هـ/1892م بدأت الدولة العثمانية في تأسيس المدارس التحضيرية والابتدائية في المدينة المنورة؛ فأنشأت المدرسة الرشدية في تلك السنة، ثم زاد عدد المدارس التحضيرية إلى أربع مدارس تحضيرية، وثلاث مدارس ابتدائية، ومدرستين لمحو الأمية[2].

وكان التعليم الحكومي في ولاية الحجاز يسير على وفق النظام الموجود في باقي الولايات العثمانية؛ إذ كان هناك في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي كتاتيب ومدارس دينية، ثم أسست في أواخر القرن التاسع عشر مدارس نظامية، منها: مرحلة ابتدائية مدتها (3) سنوات، ثم مرحلة رشدية مدتها (3) سنوات، ثم مرحلة إعدادية، وهي على نوعين: الأولي مدتها (5) سنوات، والثانية مدتها (7) سنوات، خصصت السنوات الثلاث الأُولى لكل منهما للمرحلة الرشدية، وكانت هناك مدارس صناعية، وزراعية، ودار المعلمين[3].

وكان عدد الكتاتيب في مكة المكرمة عام 1301هـ/1883م (33) كتاباً، وكان عدد التلاميذ (1150) تلميذاً[4]، وازداد عدد الكتاتيب إلى (43) كُتاباً في السنوات اللاحقة 1305هـ/1887م و1309هـ/1891م، وبالنسبة للمدارس الدينية فقد كان عددها (4) في عام 1301هـ/1883م، وأصبحت (3) في عام 1303هـ/1885م، ثم ازدادت عام 1305هـ/1887م لتصبح (6) مدراس دينية، وبقي هذا العدد حتى عام 1309هـ/1891م[5].

وأما المدارس الرشدية[6] فقد افتتحت واحدة منها عام (1303هـ/1885م)، وكان عدد طلابها (65) طالباً، وعدد المدرسين (3)، وفي الأعوام (1305هـ/1887م)

---

(1) اللحياني، المدينة المنورة في عهد الملك عبد العزيز، ص 29.

(2) حافظ، عثمان، صور وذكريات عن المدينة المنورة، ط3، النادي الأدبي، المدينة المنورة، 1983م، ص 166. وسيشار له لاحقاً: حافظ، صور وذكريات عن المدينة المنورة.

(3) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 27.

(4) سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، ص 63.

(5) بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 86 – 89؛ الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 29.

(6) نوفل، الدستور، م2، ص 215 – 222.

و1306هـ/1888 و1309هـ/1891م بقي عدد المدرسين كما هو، إلا أن أعداد الطلاب كانت مختلفة[1]، إذ وصلت إلى (70) طالباً[2]، وكان المدرسون (3) قد قدموا من إستانبول لتدريس الطلاب[3]، وكانت لغة التدريس هي اللغة العثمانية في المدارس الرشدية؛ لذلك كان أكثر الطلاب الملتحقين بها من أبناء الموظفين العثمانيين[4].

جدول رقم (28) (أسماء المعلمين بالمدرسة الرشدية في مكة المكرمة)[5]

ر.م	الاســـــــــم	الصفـــــــة
1	إبراهيم أفندي	معلم أول
2	علي أفندي	معلم ثانٍ
3	حسن مكي أفندي	معلم رقعة

من الجدول السابق يتبين أن عدد المعلمين بمدرسة الرشدية في مكة المكرمة (3)، وهذا ما ورد من خلال سالنامة ولاية الحجاز للأعوام 1303هـ/1885م، 1305هـ/1887م، 1306هـ/1888م، 1309هـ/1891م.

جدول رقم (29) (أسماء المعلمين بالمدرسة الرشدية في المدينة المنورة)[6]

ر.م	الاســـــــــم	الصفـــــــة
1	سعيد أفندي	معلم أول
2	علي رضا أفندي	معلم ثانٍ
3	حمدي أفندي	معلم ثالث

---

(1) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 30.

(2) سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 155؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 158؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 103.

(3) سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، ص 64.

(4) يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 84.

(5) سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، ص 66؛ سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 121؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 155؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 158.

(6) سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 186؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 228؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 237.

4	عثمان أفندي	معلم رقعة

من الجدول السابق يتبين أن عدد المعلمين بمدرسة الرشدية في مكة المكرمة (4)، وهذا ما ورد من خلال سالنامة ولاية الحجاز للأعوام 1305هـ/1887م، 1306هـ/1888م، 1309هـ/1891م.

وفي عام 1318هـ/1900م تم تأسيس المدرسة الإعدادية، وكانت مكونة من خمس فصول، ثم أضيف إليها فصل سادس باسم (إحضاري فصلي جامعي)، وهو بمستوى السنة التوجيهية، وأما المنهج الدراسي والمواد التي تدرس في المدرسة الإعدادية في ولاية الحجاز– خاصة المدينة المنورة– فكانت على النحو الآتي[1]:

1- العلوم الدينية.
2- المعلومات الدينية.
3- نحو اللغة العربية وصرفها.
4- نحو اللغة التركية وصرفها.
5- اللغة الفارسية.
6- الجبر.
7- التاريخ الإسلامي والعثماني.
8- الجغرافيا العامة.
9- الحساب.
10- الهندسة الخطية والسطحية.
11- تحسين الخط.

وبعد تخرج الطلاب منها يتم ابتعاث أربعة منهم من المتفوقين دراسياً في كل عام إلى المدارس السلطانية في إستانبول، أو دمشق، أو القدس[2]، وأما بقية التلاميذ فكانوا يلتحقون بدار المعلمين التي افتتحت عام 1327هـ/1909م، إذ كان يتم الالتحاق بهذه الدار بعد التخرج من

[1] اللحياني، المدينة المنورة في عهد الملك عبد العزيز، ص 30.
[2] الغازي، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية، ص 273 – 276.

المدرسة الإعدادية، وتصرف لهم مكافأة شهرية مقدارها ثلاثة ريالات "مجيدية"[1]، فكانوا يتعلمون فيها أصول التدريس حتى يقوموا بالتدريس في المدارس التحضيرية والابتدائية بعد تخرجهم، وكانت الدراسة بدار المعلمين باللغة العربية والتركية[2].

ويمكن القول: إن الدولة العثمانية – خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني– اهتمت بصورة واضحة وبارزة بالتعليم الحكومي والأهلي إلى جانب التعليم الديني، حيث أنشأت المدارس المختلفة المتخصصة في تخريج المتعلمين في كافة التخصصات، وقد استفادت الدولة العثمانية من النهضة الأوروبية في هذه العلوم، وقامت بتحديثها، وهو ما جعلها تنهض بصورة كبيرة في العملية التعليمية، فاهتمت– أيضاً– بأبناء ولاية الحجاز في هذه المدارس؛ ليكونوا أساتذة في هذه المدارس بعد تخرجهم منها.

ومن أهم المدارس الأهلية التي تأسست في مكة المكرمة: المدرسة الصولتية، التي أنشئت على يد امرأة هندية ثرية تدعى (صولت النساء)، فقد عرض عليها الشيخ محمد العثماني أن تؤسسها ابتغاء للأجر من الله– وكان ذلك في عام 1292هـ/1875م – فقبلت، وطلبت من الشيخ محمد أن يديرها، وقد اعتمدت هذه المدرسة على المساعدات الخيرية التي كان يقدمها مسلمو الهند، وقد استمرت هذه المدرسة حتى قامت مديرية المعارف فأصبحت من المدارس الحكومية[3].

وكان عدد طلاب المدرسة الصولتية يتراوح بين (150 – 200) طالب، وعدد مدرسيها (10) على عهد مؤسسها، وأما النظام الذي كان مستخدماً في المدرسة الصولتية فقد كان قبل

---

[1] مجيدية: نوع من العملة ضربت في عهد السلطان عبد المجيد سنة (1260هـ/1844م) رائد التنظيمات، وكانت المجيدية الواحدة تساوي عشرين قرشاً، سك منه فئة العشرة قروش أي النصف والربع ويساوي خمسة قروش، وهناك القرشان والقرش الواحد. عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، ص 378.

[2] الفوزان، إقليم الحجاز، ص 280، 281.

[3] ابن دهيش، عبد اللطيف عبد الله، تقرير عن المؤسسات التعليمية في الحجاز في عام (1302هـ/1884م) دراسة وتحليل، مداولات اللقاء العلمي السنوي الثاني لجمعية التاريخ والآثار، رقم المؤتمر (2)، جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 2000م، ص 357. وسيشار له لاحقاً: ابن دهيش، تقرير عن المؤسسات التعليمية في الحجاز؛ الغازي، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية،ص 219؛ الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 39، 40.

عام 1325هـ/1907م مؤلفاً من عدة مراحل، وبعد التاريخ السابق انتظمت الدراسة فيها، بحيث أصبحت على أربع مراحل[1]:

1- القسم التحضيري ومدته (4) سنوات.

2- القسم الابتدائي ومدته (4) سنوات.

3- القسم الثانوي ومدته (4) سنوات.

4- قسم التكميل "القسم العالي" ومدته سنتان.

وفي سنة 1296هـ/1879م أسست مدرسة أخرى باسم (المدرسة الفخرية العثمانية)، التي أسسها الشيخ عبد الحق قاري، أحد أساتذة المدرسة الصولتية، واعتمدت هذه المدرسة على مساعدات الجالية الهندية[2]، وكان أكثر اهتمامها بالقرآن والتجويد والقراءات مع العلوم الأساسية، كالحساب، والإملاء، والإنشاء، وكانت تشبه في نظامها ومواد تدريسها المدرسة الصولتية[3].

وفي سنة 1326هـ/1908م أسس الشيخ محمد حسين الخياط (المدرسة الخيرية) في مكة المكرمة، وكان الهدف من إنشائها نشر العلوم الدينية، وتعليم الناشئة العقيدة الإسلامية حتى يكونوا قدوة لغيرهم[4].

وكانت المدرسة الخيرية تدرس: العقائد، والفقه، والتربية والأخلاق، والنحو، والصرف، وحسن الخط، والإنشاء، والجغرافيا، والتاريخ، والأدب، واللغة التركية، والنحو التركي، والإملاء التركي، ومسك الدفاتر، والهندسة، والحساب، والجبر، والميقات، والتجويد، وفن المنطق، والمساحة، والمعاني، والبيان، وحفظ الصحة[5].

وأشار البتنوني- الذي زار مكة المكرمة في عام 1327هـ/1909م - إلى هذه المدرسة وقال:إنها "تدرس من العلوم مثل ما تدرسه المدرسة الصولتية ولكن بتوسعة"[6].

---

[1] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 85، 86.

[2] الغازي، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية، ص 219.

[3] الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 50.

[4] الغازي، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية، ص 219؛ الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 50.

[5] الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 51.

[6] البتنوني، الرحلة الحجازية، ص 59.

وقام العثمانيون بإنشاء عدد من المكتبات– خاصة في المدينة المنورة– مثل: مكتبة السلطان محمود، ومكتبة عبد الحميد الأول، وكانتا من ضمن المدرستين اللتين سميتا باسم منشئيهما، وهما السلطان محمود الأول، وعبد الحميد الأول، بالإضافة إلى المكتبات الكثيرة الأخرى في كلٍّ من مكة المكرمة والمدينة المنورة، وعلى رأسها مكتبتا الحرمين الشريفين، ومكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت، وغيرها من المكتبات الأخرى، والجدير بالذكر أن غالبية المدارس كانت تحوي في بنيتها مكتبات، كثر محتواها أو قل[1]، حيث أوردت سالنامة ولاية الحجاز إحصائية تفصيلية عن عدد الكتب في مكتبات المدينة المنورة عام 1309هـ/1891م، وأنها وصلت إلى (22,914) كتاباً[2].

واتضح من خلال ذلك أن المدارس والمكتبات الموجودة في المدينة المنورة كانت أكثر من غيرها من بين مناطق ولاية الحجاز، مثل: مكة المكرمة، وجدة، والطائف، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اهتمام الدولة العثمانية بمدينة الرسول–ﷺ–، ولوجود العلماء الذين توطنوا المدينة المنورة، أو طلبة العلم الذين كانوا يفدون من أنحاء العالم الإسلامي للتتلمذ على يد أولئك العلماء[3].

ويمكن القول: إن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني اهتم كثيراً بمدن ولاية الحجاز، خاصة المدينة المنورة؛ لما تحتويه من معالم دينية وإسلامية كثيرة، ومن مظاهر اهتمامه بهذه المدن: اهتمامه بالتعليم، وبناء المدارس، وجلب آلاف التلاميذ من كافة الأقطار الإسلامية؛ للاستفادة من علماء مكة والمدينة.

3– التعليم الحكومي والأهلي في جدة:

أ– التعليم الحكومي:

لقد تركز التعليم خلال هذه الفترة على مكة المكرمة والمدينة المنورة، أما في الأجزاء الأخرى من ولاية الحجاز فكان حظها من التعليم يعتمد على قربها أو بُعدها من هاتين المدينتين

---

[1] صابان، جوانب من الحياة العلمية في الحجاز، ص 178؛ بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ص 105 – 109.

[2] سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 307، 308.

[3] صابان، جوانب من الحياة العلمية في الحجاز، ص 178، 179.

المقدستين، ولعل مدينة جدة كانت أقل الأجزاء حرماناً من التعليم، فقد وجدت فيها بعض الكتاتيب والمدارس والحلقات الدراسية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن سالنامات ولاية الحجاز للأعوام 1305هـ/1887م، 1306هـ/1888م، 1309هـ/1891م ذكرت أنه كان في جدة مدرسة رشدية واحدة[2]، بينما ورد في سالنامة ولاية الحجاز 1306هـ/1888م أن في هذه المدرسة الرشدية (2) من المعلمين و(41) تلميذاً[3].

وكذلك ورد في سالنامة ولاية الحجاز 1309هـ/1891م أنه كان في المدرسة الرشدية في جدة (2) من المعلمين و(38) تلميذاً[4]، وذكر محمد لبيب البتنوني- الذي زار جدة في عام 1327هـ/1909م - أن المدرسة الرشدية بجدة كانت تضم نحو (120) تلميذاً، وأنها تدرس شيئاً بسيطاً من الحساب، والكتابة والقراءة العربية والتركية[5].

جدول رقم (30) (أسماء المعلمين والموظفين بالمدرسة الرشدية في جدة)[6]

ر.م	الاســـــــم	الصفـــــــة
1	إدريس أفندي	معلم
2	محمد نيازي أفندي	معلم
3	صالح آغا	موظف

تبين من الجدول السابق أن عدد المعلمين بمدرسة الرشدية في جدة (2)، (1) موظف، وهذا ما ورد من خلال سالنامة ولاية الحجاز لعامَي 1306هـ/1888م، 1309هـ/1891م.

---

(1) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 81.

(2) سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 213؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 262؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 275.

(3) سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 252.

(4) سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 265.

(5) البتنوني، الرحلة الحجازية، ص 9.

(6) سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 252؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 265.

وذكر الشيخ "محمد حسين نصيف"[1] أن المدرسة الرشدية بجدة كانت موجودة في مطلع القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي، وأنها كانت تدرس الحساب، والجغرافيا، والخط، والنحو، التوحيد، وأشار إلى أنه لم يستفد منها سوى أبناء موظفي الدولة العثمانية، وأما الأهالي فلم يدخلوا أبناءهم فيها؛ لأنها كانت تعلم المواد باللغة العثمانية، وذلك خوفاً من أن تكون وسيلة لإلحاق أبنائهم بالمدارس العسكرية بالدولة العثمانية[2]، وفي عام 1326هـ/1908م افتتحت في جدة مدرسة حكومية لتعليم اللغة العثمانية[3].

ب-التعليم الأهلي:

لعل أول تعداد للكتاتيب الموجود في جدة خلال هذه الفترة، وهو ما أشارت إليه سالنامات ولاية الحجاز، ففي عام 1305هـ/1887م كان عدد الكتاتيب في جدة (9) كتاتيب[4]، بينما في عامَي 1306هـ/1888م، و1309هـ/1891م أصبح عددها فيها (10) كتاتيب[5].

وأشار إبراهيم رفعت - خلال زيارته لجدة في عام 1318هـ/1901م - إلى أن عدد الكتاتيب كان (9)[6]، ومن هذا يبدو أنه لم يسجل ما كان موجوداً في جدة من كتاتيب حين زيارته لها، وإنما نقل ما ورد في سالنامة ولاية الحجاز عام 1305هـ/1887م، وقد زاد عدد الكتاتيب بعد 1305هـ/1887م؛ فأصبحت (10)، وذلك في عامَي 1306هـ/1888م،

---

(1) محمد بن حسين بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد نصيف (1302 - 1391هـ/1885 - 1971م)، عالم جدة وصدرها في عصره، ولد بها، وتوفي في مستشفى بالطائف ودفن بجدة، مات والده وهو صغير، رباه جده عمر، وأولع بالكتب فجمع مكتبة عظيمة، ونشر كتباً سلفية وأعان على نشر كثير منها، وكتب في الردود، وكان مرجعاً للباحثين، وقال أمين الريحاني في ملوك العرب: هو دائرة معارف ناطقة يجيب على السؤالات التي توجه إليه ويهدي إلى مصادر العلوم الأدبية والتاريخية والفقهية. الزركلي، الأعلام، ج6، ص 107، 108.

(2) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 81، 82.

(3) جريدة الحجاز (1326/10/15هـ - 1908/11/10م)، ع 2. نقلاً عن: الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 82.

(4) سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 213.

(5) سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 262؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 275.

(6) باشا، مرآة الحرمين، ج1، ص 22.

و1309هـ/1891م، كما أن سالنامة ولاية الحجاز كانت من مصادر كتابه التي اعتمد عليها حينما تحدث عن مدارس مكة المكرمة والمدينة[1].

وقد ذكر الشيخ محمد حسين نصيف- الذي التحق بكتاب الشيخ عبد المنعم في جدة عام (1307هـ/1889م)- أنه كان في جدة عدة كتاتيب، منها: كتاب الشيخ خليل حمد، وكتاب الشيخ محمد الدسوقي، وكتاب آخر وقفه الشيخ عبد الله نصيف[2].

وقال الشيخ نصيف: إن اليوم المدرسي في الكُتاب كان يبدأ بشروق الشمس، وينتهي عند العصر، وعدد التلاميذ كان يتراوح بين (50) و(60) تلميذاً، وكان التلميذ يدفع لشيخه كل يوم خميس قرشين أو ثلاثة، بحسب قدرة ولي أمره، ويمكث التلميذ في الكُتاب (5) سنوات، أو(6) سنوات، يتعلم من خلالها الهجاء، ويختم القرآن الكريم، ومن أراد من التلاميذ تعلم تجويد القرآن الكريم أعاده (4) مرات أو (5)[3].

ج- المدارس الأهلية في جدة:

لقد أسهمت المدارس الأهلية بجدة - التي تأسست خلال الفترة الأخيرة من العهد العثماني-إسهاماً كبيراً في دفع النهضة التعليمية في هذه المدينة، والتي كانت تعمل جنباً إلى جنب مع حلقات الدراسة في المساجد المنتشرة في كل حي[4]، ومن هذه المدارس ما يأتي:

1- مدرسة النجاح الأهلية:

تم تأسيس مدرسة النجاح في أوائل عام 1317هـ/1899م، وهي أول مدرسة أهلية حديثة تؤسس في مدينة جدة، وقد أسسها بعض الشخصيات البارزة في جدة؛ رغبة منهم في النهوض بالحركة الفكرية والتعليمية في هذه المدينة، ومن مؤسسي هذه المدرسة: فضيلة الشيخ أحمد شاهين، ومحمد أفندي المفتي، وعبد العزيز شمس، وعبد المقصود خوجة[5].

---

(1) باشا، مرآة الحرمين، ج1، ص 182، 414.

(2) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 84.

(3) المرجع نفسه، ص 84.

(4) ابن دهيش، عبد اللطيف عبد الله، المدارس الأهلية بجدة والطائف في أواخر العهد العثماني، مجلة الدارة، م 10، ع 3، دارة الملك فيصل، الرياض، 1984م، ص 153. وسيشار له لاحقاً: ابن دهيش، المدارس الأهلية.

(5) الأنصاري، عبد القدوس، تاريخ مدينة جدة، ط1، مطابع دار الأصفهاني، جدة، 1963م، ص 152. وسيشار له لاحقاً: الأنصاري، تاريخ مدينة جدة؛ الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 84.

وأما عن المنهج الدراسي في هذه المدرسة؛ فلم يكن لها منهجاً أو خطة دراسية محددة تسير عليها، وإنما كانت الدراسة قائمة على مدى حاجة الطلاب ومقدرتهم على الاستيعاب والفهم، وكانت مقتصرة على تعلم القراءة والكتابة، ودراسة بعض أجزاء القرآن الكريم[1]، فأصبحت هذه المواد التي تدرس في هذه المدرسة هي المواد الآتية: القرآن الكريم والتجويد، ومبادئ العلوم الدينية، واللغة العربية من نحو، وصرف، ومطالعة، وإنشاء، والحساب، والتاريخ الإسلامي، وأخيراً أضيفت اللغة العثمانية[2].

واعتمدت هذه المدرسة على المساعدات المالية والخيرية، وعلى تبرعات أولياء أمور الطلاب، ولم تلبث أن عانت من قلة الموارد المالية[3]، وكان الشيخ محمد علي رضا زينل– أحد تجار جدة، ومؤسس مدراس الفلاح– يساعد هذه المدرسة بالمال والكتب والأدوات المدرسية المختلفة[4]، وعلى الرغم من هذه المساعدات؛ فإن المصاعب المالية جعلت المدرسة تغلق أبوابها في عام (1324هـ/1906م)[5].

2– مدرسة عبد الكريم الطرابلسي:

أنشئت هذه المدرسة الأهلية في عام 1320هـ/1902م، ومؤسسها هو الشيخ عبد الكريم مراد الطرابلسي، وكانت تعلم الأبجدية، والقرآن الكريم، والفقه، والتوحيد، والخط، والحساب، وكانت تقبل الطلاب الذين ينهون دراستهم في الكتاتيب، وكانت تعتمد في تدريسها على الإعانات المالية والخيرية؛ لذلك تم إغلاقها بعد مدة قصيرة من افتتاحها، وذلك في عام (1323هـ/1905م) بعد ثلاثة أعوام فقط من افتتاحها[6].

3– مدرسة الفلاح:

أنشأ محمد علي زينل (مدرستي الفلاح)، فقد أنشاها أولاً في جدة عام 1323هـ/1905م، ثم أسسها ثانية في مكة المكرمة عام 1330هـ/1912م، وهاتين المدرستين من أهم الأحداث

---

(1) ابن دهيش، المدارس الأهلية، ص 155.

(2) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 84؛ ابن دهيش، المدارس الأهلية، ص 155، 156.

(3) الأنصاري، تاريخ مدينة جدة، ص 152.

(4) ابن دهيش، المدارس الأهلية، ص 155.

(5) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 85، ابن دهيش، المدارس الأهلية، ص 156.

(6) ابن دهيش، المدارس الأهلية، ص 156 – 157.

التعليمية التي شهدتها ولاية الحجاز في مطلع القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي؛ لأنه تخرج فيها عدد كبير من رجال الأدب والعلم والفكر والسياسة، الذين تقلدّوا مناصب في الدولة، وكان لهما الإسهام الكبير في نهضتها الحديثة[1].

وكان عدد التلاميذ عند افتتاحها (24) تلميذاً، ثم بعد ذلك ازداد العدد حتى وصل في العام التالي من افتتاحها (101) تلميذاً، وأما من حيث إحصائية عدد التلاميذ وعدد المدرسين منذ تأسيسها في عام 1323هـ/1905م وحتى عام 1327هـ/1909م، ومن خلال فترة الدراسة[2]، فهي على مبينة حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (31) (إحصائية بعدد التلاميذ والمدرسين في مدرسة الفلاح بجدة عام 1905 – 1910م)[3]

العام الدراسي	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
1323 – 1324هـ/1905 – 1906م	24	3
1324 – 1325هـ/1906 – 1907م	101	4
1325 – 1326هـ/1907 – 1908م	171	6
1326 – 1327هـ/1908 – 1909م	173	6
1327 – 1328هـ/1909 – 1910م	166	6
المجمـــــــــــــوع	635	25

من خلال الجدول السابق يتبين أن عدد التلاميذ في مدرسة الفلاح (635) تلميذاً، وعدد المدرســين (25) مدرســاً، خــلال الأعــوام 1324 –1325هـ/1906 – 1907م، 1326–1327هـ/1908 – 1909م، 1327 – 1328هـ/1909 – 1910م.

4- مدرسة الإصلاح:

ورد ذكر هذه المدرسة في كتاب الرحلة الحجازية للبتنوني، الذي زار مكة المكرمة في عام 1327هـ/1909م، فقد أشار إلى أنه "توجد في جدة مدرسة أهلية، تسمى مدرسة الإصلاح،

---

[1] الغازي، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية، ص 269؛ ابن دهيش، المدارس الأهلية، ص 157 – 163؛ الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 53 – 56؛ ابن دهيش، تقرير عن المؤسسات التعليمية في الحجاز، ص 358.

[2] ابن دهيش، المدارس الأهلية، ص 158.

[3] المرجع نفسه، ص 158، 159.

فيها نحو (80) تلميذاً، ويتم الصرف عليهم من تبرعات الأهالي"، وقال- أيضاً-: إن المنهج الدراسي بها يحتوي على تدريس شيء بسيط من الحساب، والكتابة والقراءة العربية والتركية، وقد وصف المستوى التعليمي بها بأنه أقل في التعلم من مكاتب الأوقاف بمصر[1].

وأما حلقات التدريس فكانت بجانب المؤسسات التعليمية في جدة، حيث كان علماء جدة يسهمون في نشر العلم، ويعقدون الحلقات الدراسية، فقد كان طائفة من العلماء يدرسون الفنون في مساجدها، ويعلمون العلوم لأبنائها في المدارس والدور مجاناً، وليس لهم مرتب من الدولة، ومن هؤلاء العلماء الذين انتفع أهل جدة بعلمهم واستفادوا من حلقاتهم[2]:

1- الشيخ أحمد بن سلمان الحضرمي الشافعي (1287 – 1327هـ/1870 – 1909م).
2- الشيخ أحمد بن عبد الرحمن باجنيد (1301 – 1332هـ/1884 – 1914م).
3- الشيخ أحمد بن عثمان بن محمد بن عثمان (1306هـ/1888م).
4- الشيخ أحمد بن علي أبو صبرين (1280 – 1332هـ/1863 – 1914م).
5- الشيخ عبد الرحمن أبو حجر (1280 – 1358هـ/1863 – 1939م).
6- الشيخ محمد بن حسين إبراهيم (1304 – 1354هـ/1886 – 1935م).

4- التعليم في الطائف والوجه وينبع:

تأتي مدينة الطائف بعد مدينة جدة في حظوتها بشيء من وسائل التعليم فيها[3]، ولعل أول إحصاء رسمي للمدارس في الطائف هو ما أشارت إليه سالنامة ولاية الحجاز للأعوام 1305هـ/1887م، 1306هـ/1888م، 1309هـ/1891م، من أن في الطائف (4) كتاتيب ومدرسة دينية واحدة[4]، وقد نالت الطائف بعد ذلك شيئاً من عناية المسؤولين عن التعليم الحكومي، فافتتحت فيها بعد ذلك مدرسة رشدية[5].

---

(1) البتنوني، الرحلة الحجازية، ص 9.

(2) العميري، علي بن سالم، تراجم علماء جدة من الحضارمة، مخطوط، جامعة الملك سعود، الرياض، 1942م، ورقة رقم 1 – 7؛ الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 86 – 89.

(3) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 90.

(4) سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 179؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 219؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 228.

(5) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 90.

بينما ذكر القنصل البريطاني في جدة – في تقريره الذي رفعه إلى حكومته عام 1319هـ/1901م – أنه يوجد بمدينة الطائف مدرستان أهليتان، وكان التعليم فيهما شبه ابتدائي، ومستواها جيد[1].

وأما التعليم في الوجه وينبع فلم تشر سالنامات ولاية الحجاز إلى وجود شيء من المدارس فيهما[2]، بينما أشار إبراهيم رفعت – الذي زار الوجه في عام 1318هـ/1900م – إلى أنه لم يكن في الوجه سوى كُتّاب واحد، قال عنه: إنه "مكتب صغير، لم أجد به شيئاً من كتب التعليم، فأرسلت إليه مصحفاً مجزأً وكثيراً من جزئي عمَّ وتبارك، يعلم فيها أولاد الفقراء"[3]، وأما بلدة ينبع فقد ذكر أنه كان فيها – حين قدم إليها في رحلته الثانية عام 1320هـ/1902م – "مكتب التعليم"[4].

والحقيقة أنه بإلقاء نظرة على أعداد المؤسسات التعليمية التي كانت داخل ولاية الحجاز (مكة المكرمة – المدينة المنورة – جدة – الطائف)، يتضح مدى اهتمام الإدارة العثمانية بالناحية الثقافية عموماً، والعلمية والتعليمية على وجه الخصوص في هذه المناطق، وخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني[5].

ثانياً: الأوضاع الصحية في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

تمثل الأوضاع الصحية مسألة مهمة في ولاية الحجاز، ولاسيما أن وجود مكة المكرمة والمدينة المنورة قد جعل للمنطقة قدسية لدى المسلمين الذين تتجه أفئدتهم إليها من كل مكان، كما يأتيها الآلاف منهم سنوياً لأداء العمرة أو أداء فريضة الحج، مما يسهل عملية انتقال مختلف الأمراض؛ نتيجة الاختلاط والتزاحم في هذه المواسم[6].

وقد اهتمت الدولة العثمانية – المتمثلة في السلطان عبد الحميد الثاني– بالحالة الصحية في ولاية الحجاز، خاصة في نهاية القرن الثالث الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حينما أصبح

---

(1) ابن دهيش، المدارس الأهلية، ص 164.

(2) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة، ص 90.

(3) باشا، مرآة الحرمين، ج1، ص 490.

(4) باشا، مرآة الحرمين، ج2، ص 13.

(5) الغازي، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية، ص 270.

(6) يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 100.

هناك صراع بين الدول الاستعمارية عموماً وبريطانيا على وجه الخصوص، التي كانت تسعى لأن يكون لها موطئ قدم في ولاية الحجاز؛ لاستغلال مكانتها الإستراتيجية والاقتصادية؛ إذ اتخذت من الجانب الصحي، وظهور موجات الكوليرا، ذريعة لذلك، وادعت أن ولاية الحجاز موطن الكوليرا، وأن ماء زمزم أكبر مصدر للوباء، وأن هدي (أضحية) الحجاج في منى يتعفن ويسبب انتشار الأمراض[1].

ونتيجة لتلك الدعايات السيئة التي قام بها الرحالة الأجانب حول الأحوال الصحية في ولاية الحجاز، قام السلطان عبد الحميد بإرسال الطبيب شاكر القيساري، الذي كان يعمل في مستشفى حيدر باشا بإستانبول، لمرافقة الحجاج العثمانيين إلى ولاية الحجاز عام 1306هـ/1890م، وذلك من أجل توفير الرعاية الصحية لهم، ومن ثم إرسال تقرير إلى الباب العالي يشرح فيه ما قامت به الدول الاستعمارية من ترويج لوجود أمراض ووباء بين الحجاج[2].

وعندما عاد الطبيب شاكر القيساري أرسل تقريره إلى الباب العالي بتاريخ 23 رمضان 1307هـ/12 أيّار 1890م، بضرورة تحسين الحالة الصحية للحجاج والاهتمام بالسفن التي تنقل الحجاج، وأوضح أن وباء الكوليرا انتقل عن طريق الحجاج الهنود، وأوصى السلطان عبد الحميد الثاني بضرورة بناء مستشفى في المدينة، ومستشفى آخر لعسكر الجنود والحرس، مما جعل ولاية الحجاز تتمتع بمكانة صحية وطبية مميزة، وهذا ما جعل ولاية الحجاز تعمل على إنشاء مجلس صحة الحجاز؛ للإشراف على الحالة الصحية فيها[3].

وقد احتوت ولاية الحجاز على مستشفى أطلق عليه (مستشفى الغرباء والفقراء)، حيث تم بناؤه في الجهة الشرقية من المسجد الحرام عام 1086هـ/1675م، في زمن السلطان الغازي محمد خان الرابع، يقول اللواء إبراهيم رفعت باشا: إنه زار المستشفى في عام 1319هـ/1901م، فوجد به طبيبين، أولهما يدعى إسماعيل أفندي ثروت طبيباً أول، وثانيهما عثمان أفندي إسماعيل طبيباً ثانياً، وروى أنه رأى صيدلانياً

---

[1] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 100، 101.

[2] الطحاوي، حاتم، السلطان العثماني وصحة الحجاج: قراءة في تقرير الطبيب شاكر القيساري، جريدة الحياة، ع 15265، د.ن، بيروت، 2005م، ص 1. وسيشار له لاحقاً: الطحاوي، السلطان العثماني وصحة الحجاج.

[3] الطحاوي، السلطان العثماني وصحة الحجاج، ص 1، 2.

اسمه حسن أفندي تحسين، وشاهدهم في ثياب جيدة نظيفة، ويوجد بالمستشفى ما يقرب من (50) سريراً[1].

ولكن إبراهيم باشا قال وجدت إهمالاً بأقسام المستشفى، حيث تمتلئ بالقذارة والروائح الكريهة، واعترف الطبيب بذلك، خاصة عندما وجد العديد من المرضى ملقى على الألواح الخشبية، وهم في حالة يرثى لها، وقد وضح أن الأدوية التي توجد في المستشفى تأتي من الأستانة، أما الأغذية والمفروشات فتأتي من ديوان مكة المكرمة[2].

ويمكن القول: إن السلطان عبد الحميد الثاني كان يقوم بتفويت الفرص على الدول الأجنبية، التي تريد التدخل في شؤون المقدسات الإسلامية في ولاية الحجاز، حيث إنها كانت في أكثر من مناسبة تتهم السلطان عبد الحميد الثاني بالتقصير في شؤون الولاية، ومن ناحية أخرى تؤكد أن الحجاج لا ينعمون بالأمن والصحة، ومن ناحية ثالثة تقول: إن مياه زمزم غير صالحة للشرب؛ وقد كان السلطان عبد الحميد الثاني لا يعطيهم الفرصة بالتدخل، فكان يقوم بتصحيح تلك الأخطاء عن طريق فحصها وتصويبها.

وكان السلطان عبد الحميد الثاني يرسل بعثات أو أشخاص فرادى إلى ولاية الحجاز؛ للاطلاع على الأوضاع الصحية الموجودة فيها، وإرسال تقارير دورية عن الوضع الصحي فيها، ويقوم من خلال ذلك بتحسين جودة الخدمات الصحية في مكة المكرمة والمدينة المنورة بصفة خاصة؛ نظراً لتوافد الحجاج على هاتين المدينتين كل عام بمئات الألوف، وهو ما يجعل من الضرورة متابعة الوضع الصحي في هذه المناطق[3].

واهتم السلطان عبد الحميد الثاني بإرسال البعثات الطبية مع الحجاج المسلمين إلى أرض الحجاز، وكانت هذه البعثات من ديوان الأوقاف، ومن هذه البعثات الطبية ما أرسل إلى مدير عموم الحسابات أوغست أديب، في 6 ذي القعدة سنة 1325هـ/11 كانون الأول سنة 1907م قال فيه: (إن ديوان عموم الأوقاف ذكر- بمكاتبة مؤرخة في 8 كانون الأول سنة 1907م رقم (400) – أن البعثة الطبية المقرر سفرها إلى الأقطار الحجازية على نفقته ستسافر

---

[1] باشا، مرآة الحرمين، ج1، ص 184، 185.

[2] المصدر نفسه، ص 185.

[3] الطحاوي، السلطان العثماني وصحة الحجاج، ص 2.

في هذا العام مع المحمل، وأنه يلزم لمستخدميها (11) تذكرة، اثنتان منها من الدرجة الأولى، ومثلهما من الدرجة الثانية، والسبع الباقية من الثالثة، وذلك ليسافروا بباخرتي المحمل على نفقة الديوان.

ولا ترى المالية مانعاً من سفر هذه البعثة براً وبحراً، ذهاباً وإياباً، وسعادتكم يعطي مصلحة السكة الحديدية شهادة بعدد هؤلاء المستخدمين؛ لتحاسب ديوان الأوقاف بموجب ما فيها"[1].

وذلك كله مع زيادة الاهتمام الدولي بالناحية الصحية في ولاية الحجاز، ووضع قوانين صارمة للمحاجر الصحية[2] خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع عشر الميلادي، وذلك لمنع انتقال الأوبئة من إفريقية وآسيا إلى أوروبا[3].

واهتمت حينها الدولة العثمانية بمراقبة الأوضاع الصحية في ولاية الحجاز، فأنشأت المحاجر الصحية على مداخله البحرية والبرية، وذلك لمنع دخول الأوبئة إليه عن طريق الحجاج، فكان منها محجر قمران عام 1299هـ/1882م على الساحل الجنوبي للبحر الأحمر، وتلاه إنشاء محجر صحي في جزيرتي أبي سعيد وأبي سعد القريبتين من جدة[4]، هذا إلى جانب محجر تبوك من جهة الشام، الذي زادت أهميته بعد وصول سكة حديد الحجاز إلى المدينة المنورة عام 1326هـ/1908م، إذ توجه العديد من الحجاج لاستخدامها[5].

---

[1] باشا، مرآة الحرمين، ج2، ص 183.

[2] الحجر الصحي: يعني عزل أشخاص بعينهم أو أماكن أو حيوانات قد تحمل خطر العدوى. وتتوقف مدة الحجر الصحي على الوقت الضروري لتوفير الحماية، في مواجهة خطر انتشار أمراض بعينها. مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية العالمية، م9، ط2، مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ص 88.

[3] المومني، نضال داود، مصر والأوضاع الصحية في الحجاز خلال مواسم الحج أواخر العهد العثماني (1900 – 1918م)، مجلة دراسات التاريخية، ع 101، 102، جامعة دمشق، لجنة دراسة تاريخ بلاد الشام، دمشق، 2008م، ص 211. وسيشار له لاحقاً: المومني، مصر والأوضاع الصحية في الحجاز.

[4] الروقي، المنشآت الطبية في الحرمين الشريفين، ص 33 – 36.

[5] المومني، مصر والأوضاع الصحية في الحجاز، ص 211.

ومن الجدير بالذكر أن ولاية الحجاز تمتعت بنوع من النشاط الصحي، فقد أشارت سالنامات ولاية الحجاز إلى وجود الخستخانه[1] (مستشفى) في كلا من (مكة المكرمة – جدة) على حسب الجدولين الآتيين:

جدول رقم (32) (أسماء الذين تولوا العمل في الخستخانه بمكة المكرمة)[2]

ر.م	الاســـــــــم	الوظيفـــة
1	حسيب آغا	مدير الخستخانه
2	مصطفى شكري أفندي	الطبيب
3	محمد فخري أفندي	مسؤول الإجازات
4	جوهر أفندي	الجراح
5	محمد أفندي	كاتب المستشفى

يتبين من الجدول السابق أن الذين تولوا العمل في الخستخانه بمكة المكرمة (5) أشخاص، وذلك وفق ما ورد في سالنامة ولاية الحجاز للأعوام 1301هـ/1883م، 1303هـ/1885م، 1305هـ/1887م، 1306هـ/1888م، 1309هـ/1891م.

جدول رقم (33) (أسماء الذين تولوا العمل في الخستخانه بجدة)[3]

ر.م	الاســـــــــم	الوظيفـــة
1	يوسف أفندي	وكيل طبيب أول
2	هارون بك	طبيب أول
3	عبد الله أفندي	طبيب ثانٍ
4	نوري أفندي	كاتب المستشفى

---

[1] الخَسْتخانه: مصطلح تركي يطلق على المشافي. الأنسي، محمد علي، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات (قاموس اللغة العثمانية)، د.ن، د.م، د.ت، ص 238؛ عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، ص 372.

[2] سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، ص 89؛ سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، ص 65؛ سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 120؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 153، 154؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 156.

[3] سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، ص 129؛ سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، ص 100، 101؛ سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، ص 131؛ سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 170؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 178.

5	محمد شوقي أفندي	كاتب طابور
6	حسين أفندي	مسؤول أول إجازات
7	محمد طيار أفندي	مسؤول ثاني إجازات
8	علي أفندي	جراح أول
9	إسماعيل أفندي	جراح ثانٍ
10	عبد العزيز آغا	مسؤول المرضى
11	إبراهيم أفندي	أمين أثواب ووكيل خرج

يتبين من الجدول السابق أن الذين تولوا العمل في الخستخانه بجدة (11) شخصاً، وذلك وفق ما ورد في سالنامة ولاية الحجاز للأعوام 1301هـ/1883م، 1303هـ/1885م، 1305هـ/1887م، 1306هـ/1888م، 1309هـ/1891م.

وذكر أيضاً- وتحديداً في سالنامة الدولة العلية العثمانية لعام (1326هـ/1908م- وجود الخستخانه ومركز صحي بولاية الحجاز في (مكة المكرمة – المدينة المنورة)، على حسب الجدولين الآتيين:

جدول رقم (34) (أسماء الذين تولوا العمل في الخستخانه بمكة المكرمة)[1]

ر.م	الاســـــــــم	الوظيفـــــة
1	ثروت أفندي	مدير الخستخانه
2	فؤاد أفندي	طبيب أول
3	خيري أفندي	طبيب ثانٍ

يتبين من الجدول السابق أن الذين تولوا العمل في خسته خانه بمكة المكرمة عام 1325هـ/1907م، عددهم (1) مدير خسته خانه، وطبيبين.

جدول رقم (35) (أسماء الذين تولوا العمل في الخستخانه والمركز الصحي في المدينة المنورة)[2]

ر.م	الاســـــــــم	الوظيفـــــة
1	محمد أمين أفندي	مدير الخستخانه
2	الطبيب إبراهيم بهلول بك	مسؤول عن مركز الصحي

[1] سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)، ص 682 – 684.

[2] سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)، ص 686.

يتبين من الجدول السابق أن الذين تولوا العمل في خسته خانه في المدينة المنورة عام 1325هـ/1907م، عدد (1) مدير خسته خانه، وعدد (1) مسؤول عن مركز صحي.

وأشارت أيضاً سالنامات ولاية الحجاز للعامين 1306هـ/1888م، 1309هـ/1891م، عن وجود مستشفى عسكري في (جدة) على حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (36) (أسماء الذين تولوا العمل في الخستخانه العسكري بجدة)[1]

ر.م	الاســـــــــم	الرتبـــــة	الوظيفـــة
1	هارون بك	قائممقام	طبيب أول
2	مصطفى أفندي	وكيل قائممقام	طبيب ثانٍ
3	نجيب أفندي	ضابط	طبيب

يتبين من الجدول السابق أن الذين تولوا العمل في خسته خانه العسكري في جدة عامي 1306هـ/1888م، 1309هـ/1891م، كان عددهم (3) أطباء، وكان رتبهم قائممقام ووكيله، والضابط.

ثم قامت الدولة العثمانية بعد ذلك بسنوات بتشكيل مجلس صحة ولاية الحجاز عام 1313هـ/1895م؛ ليشرف على الحالة الصحية في ولاية الحجاز[2].

ويمكن القول: إن لتشكيل مجلس صحة ولاية الحجاز دوره الأكبر في إبراز مدى الاهتمام الواضح من قبل السلطان عبد الحميد الثاني بولاية الحجاز، خاصة الوضع الصحي للسكان بها، حيث تمثل الدور الذي يقوم به هذا المجلس في المتابعة الدورية والحثيثة للأوضاع الصحية، والأمراض المنتشرة بولاية الحجاز، والعمل على القضاء على هذه الأمراض ومحاربتها، أو منعها من الانتشار بين الأفراد، خاصة الحجاج منهم، الذين مات عدد كبير منهم؛ جراء انتشار مرض الطاعون والكوليرا بينهم في أحد مواسم الحج.

---

[1] سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، ص 254؛ سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، ص 268.

[2] يوسف، الحجاز في العهد العثماني، ص 103.

وأما عن الأمراض التي انتشرت في ولاية الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقد ظهر وباء الكوليرا قبل تولي السلطان عبد الحميد الثاني العرش، واستمر عدة سنوات في عهده، وظهرت في موسمي الحج عامي 1289هـ/1872م، و1294هـ/1877م، وفي الفترة من 1298هـ/1881م حتى 1313هـ/1895م، وهي فترة الخراب الأكبر في ولاية الحجاز، وظهرت- كذلك- الكوليرا (6) مرات، خلال أعوام 1298هـ/1881م، 1300هـ/1882م، 1301هـ/1883م، 1308هـ/1890م، 1309هـ/1891م، 1311هـ/1893م[1]؛ فبعد انتقال ذلك الوباء من الهند إلى أفغانستان، انتقل إلى إيران، والعراق، ونجد، والمدينة المنورة، ثم انتشر في مكة المكرمة مع قدوم الحجاج إليها، حيث توفي عشرات الحجاج من مختلف بقاع الأرض[2].

وقد بلغ مجموع الإصابات في مكة حتى عام 1329هـ/1911م (31) إصابة، مات منها (12) شخصاً، بناءً على ما أرسله مندوب المجلس الدولي في ولاية الحجاز، وكان معظم هذه الإصابات مشتبه فيها، هل هي كوليرا أو طاعون، وقد لوحظ من تقاريره انتشار الطاعون والكوليرا في جدة، والكوليرا في مكة[3]، وقد أعلم المجلس مندوبه أنه سيتوجه إلى ينبع لمراقبة الحجاج العائدين بطريقها، وبات متوقعاً توجهه إلى المدينة المنورة إذا اقتضى الأمر، واستمر المندوب يوافي المجلس بعدد الوفيات والإصابات في مدن ولاية الحجاز الرئيسة، التي ارتادها الحجاج، وهي: مكة، وجدة، وينبع[4].

وقد ارتفع عدد الإصابات والوفيات في ولاية الحجاز خلال عام 1329هـ/1911م، فحصل في مكة وحدها (28) إصابة كوليرا، توفي منها (20) دفعة واحدة، وبلغ في هذا الوقت جملة الإصابات في ينبع إلى (24) إصابة، و(21) وفاة، وأخذ معدل الوفيات في الانخفاض

---

(1) عز الدين، قاسم، الإدارة الصحية في الحجاز تقرير الحج عام (1330هـ/1912م)، د.ن، د.م، د.ت، ص 82. وسيشار له لاحقاً: عز الدين، الإدارة الصحية في الحجاز؛ العارف، يوسف بن حسن، الأوضاع الصحية في الحجاز أواخر العهد العثماني قراءة في كتاب (الحجر الصحي في الحجاز 1865 – 1914م)، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ع 6، د.ن، السعودية، 2003م، ص 201، 202. وسيشار له لاحقاً: العارف، الأوضاع الصحية في الحجاز.

(2) عز الدين، الإدارة الصحية في الحجاز، ص 82.

(3) المومني، مصر والأوضاع الصحية في الحجاز، ص 221، 222.

(4) المرجع نفسه، ص 222.

تدريجياً، مع مغادرة وفود الحجاج لولاية الحجاز، وقدر عدد المصريين الذين أصيبوا بالكوليرا بـ(45) حاجاً مصرياً، توفي منهم (32) حاجاً[1].

ويتبين مما سبق أن هذه السنوات مثلت حالة كبيرة من التراجع الصحي في ولاية الحجاز، خاصة في العقد الأول من القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي، ما نجم عنه إصابة المئات من الحجاج الذين يتوافدون على منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، بل وزاد الأمر سوءاً بوفاة العشرات منهم، وذلك بعد انتشار مرض الكوليرا، ومن ثم الطاعون، وهو الذي جعل العديد من الدول الأجنبية تتحين الفرص للتدخل في ولاية الحجاز، وفي هذه المرة نجحت بصورة كبيرة، نتيجة الضعف والتمزق الذي أصاب الدولة العثمانية، الذي تمثل في خلع السلطان عبد الحميد الثاني من السلطنة، وانتهاء عهده الذي استمر أكثر من ثلاثة عقود من الزمن.

ويوضح الكابتن "سليم عزي سلطانوف" عن رحلته إلى ولاية الحجاز أهم ملاحظاته التي دونها فيما يتعلق بالوضع الصحي فيها، والخدمات الطبية التي يقدمها العثمانيون لسكان ولاية الحجاز، حيث حج سلطانوف في عام 1310هـ/1893م، وأشار إلى وجود العديد من المستشفيات التي تقوم على متابعة الوضع الصحي في ولاية الحجاز، وأيضاً وجود الكثير من الصيدليات، وغيرها من المراكز الطبية[2].

وأما الرحالة الروسي "بي ستينين" (P. Steinin)، الذي كان عضواً في الجمعية الجغرافية الإمبريالية في سان بطرسبرج، فقد دون أهم ملاحظاته عن الوضع الصحي في ولاية الحجاز، حيث أورد أن هناك مستشفى يوجد في ولاية الحجاز، وتحديدًا على أرض الأوقاف في المدينة المنورة، يتم تمويله من تبرعات السلطان العثماني عبد المجيد (ابن السلطان محمود) 1254 – 1277هـ/1839–1861م، ويوجد في هذا المستشفى طبيب واحد مع صيدلي، ويتكون المستشفى من بيت ذي ثلاث طوابق، وبه (30) برجاً[3].

---

[1] المومني، مصر والأوضاع الصحية في الحجاز، ص 222.

[2] الحمدي، أخبار الحجاز في كتب الرحلات، ص 320، 321.

[3] الجاسم، نجاة عبد القادر، العثمانيون والحجاز في القرن التاسع عشر، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1978م، ص 437. وسيشار له لاحقاً: الجاسم، العثمانيون والحجاز.

وأما الرحالة الفرنسي "بروست" (Prost)[1] فيوضح رحلته عن ولاية الحجاز من خلال الأوضاع الصحية فيها، حيث تحدث عن الأمراض الوبائية التي انتشرت في ولاية الحجاز في موسم الحج، فأشار إلى النفرة العامة لدى الحجاج فور سماعهم ظهور المرض متوجهين إلى ميناء جدة؛ للنجاة بأرواحهم قبل الإصابة بالمرض؛ وذكر أن المنظر العام لجدة عام 1310هـ/1893م كان مشابهاً تماماً لمكة المكرمة، فقد حولت المقاهي إلى مستوصفات حكومية بسبب كثرة المرضى من الحجاج، وكانت المستوصفات المتنقلة تقوم بالخدمات الصحية للحجاج، بإشراف اللجنة الصحية العثمانية القادمة من إستانبول[2].

وتحدث بروست– أيضاً– عن اللجنة الصحية في ولاية الحجاز والأعمال التي تقوم بها، والتدابير التي تتخذها في مواجهة الأمراض المعدية، فذكر أن اللجنة الصحية في ولاية الحجاز تتكون من الطبيب الأول في مكة المكرمة، والطبيب الثاني في جدة، والطبيب المسلم في جزيرة قمران، وطبيب المدينة المنورة، وذلك تحت رئاسة الرئيس العام للأعمال الصحية بالدولة العثمانية؛ وقد خُصص لهذه اللجنة مبلغ (50,000) قرش، أي: ما يعادل (11,500) فرنك[3].

وذكر أنه عندما ظهرت وفيات كثيرة في صفوف الحجاج عام 1311هـ/1894م، حِرص الأطباء على البحث عن الأمراض المتفشية في الحجاج، وأسبابها، وأشار إلى أنهم وجدوا السبب هو المياه المستخدمة في الشرب، وفي آذار من عام 1311هـ/1894م قاموا بالشروع في إنشاء

---

[1] الدكتور أدريان بروست هو والد الأديب الفرنسي المشهور مارسيل بروست الذي ألف قصته المشهورة "البحث عن الزمن الضائع"، وبروست هو طبيب صحة عامة، ومتخصص في البحث عن أسباب انتشار الأوبئة. وقد أرسل في عدد من المناسبات إلى المشرق في بعثات مراقبة صحية، من أجل أن يحدد طرق وصول الأوبئة، ويقترح وسائل تحد من انتشارها بشكل واسع، وقد كان مبعوث فرنسا في المؤتمرات الصحية الدولية التي انعقدت في كل من فيينا عام (1874م)، وروما عام (1885م)، وفينيسيا عامي (1892م) و (1897م)، وقد نشر كتاب: "دفاع أوروبا ضد الكوليرا" نشره في باريس ماسون في عام (1892م)، كما نشر كتاب: "دفاع أوروبا ضد الطاعون" نشره في باريس ماسون عام (1897م). وإثر إقامته في الجزيرة العربية عام (1893م) نشر مقالاً في مجلة العالمين في (15 أيّار عام 1895م)، وعنوانه: "الحج إلى مكة وانتشار الأوبئة". صابان، سهيل، رحلة بروست إلى الحجاز عام (1311هـ/1893م)، مجلة الفيصل، ع 270، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 1999م، ص 122، 123. وسيشار له لاحقاً: صابان، رحلة بروست إلى الحجاز.

[2] صابان، رحلة بروست إلى الحجاز، ص 126.

[3] العارف، الأوضاع الصحية في الحجاز، ص 203، 204؛ صابان، رحلة بروست إلى الحجاز، ص 126.

مشفى خيري في مكة المكرمة، يقوم بتقديم الخدمات الصحية اللازمة للحجاج، وتم تعيين مفتش صحي للإشراف على الأعمال التنظيفية بالبلد الحرام[1].

وذكر معلومات عن السفن التي تنقل الحجاج إلى ولاية الحجاز وعدم اهتمامها بالرعاية الصحية، والأمراض التي تنشر في السفن بسبب الازدحام الشديد، مما يعرقل القيام بأعمال صحية وتنظيفية لازمة في تلك السفن، وهو ما يؤدي إلى انتشار مختلف الأمراض الوبائية بين الحجاج[2].

وقد ذكر "محمد صادق باشا"[3] في حديثه عن حج سنة 1301هـ/1884م أنه كان في جدة دائرة صحية، ومحجر صحي، خُصص له طبيب مرسل من الأستانة، يتلقى أوامره من والي الحجاز بمكة، وأشار في حديثه عن المحجر الصحي الموجود في مدينة ينبع، ووصفه أنه مبنى في غاية النظام[4].

ففي عام 1314هـ/1897م انتشر مرض الطاعون والجدري بصورة واضحة في الأماكن المقدسة، ولم تتخذ السلطات العثمانية التدابير اللازمة لمنع تمدد هذه الأمراض، أو على الأقل الوقاية منها؛ بسبب سرعة انتشارها بين عامة الناس، وهو الأمر الذي منع الحد منها أو التقليل من نتائجها، مما كان له أكبر الأثر في وفاة وإصابة العديد من السكان[5].

---

[1] العارف، الأوضاع الصحية في الحجاز، ص 202؛ صابان، رحلة بروست إلى الحجاز، ص 126، 127.

[2] صابان، رحلة بروست إلى الحجاز، ص 127.

[3] محمد صادق باشا: ولد عام (1822م) في القاهرة، وتلقى علومه الأساسية في مدارسها إلى أن التحق بمدرسة "الخانكاه" الحربية التي برز فيها نبوغه العسكري، ثم سافر إلى فرنسا بين أفراد البعثة الجيش الرابعة، التي أختارها القائد سليمان باشا الفرنساوي عام (1844م)، ليلتحق بالمدرسة الحربية المصرية في باريس، تحت إدارة اسطفان بك، ولما تخرّج منها دخل مدارس التطبيقات الحربية (البولتكنيك) التي تعلم فيها تقنيات الرسم والزخارف، وبعد أن أتم علومه عاد إلى مصر، وكان ذلك في عهد سعيد باشا فعين مدرساً في المدرسة الحربية بالقلعة، قام محمد صادق بزيارة الأراضي الحجازية عدة مرات، استهلها بزيارة الأولى للمدينة كانت عام (1860م) بمعية الوالي سعيد باشا، اتبعها زيارة ثانية للمدينة أيضاً عام (1861م)، وسجلها في كتابه "نبذة في استكشاف طريق الأرض الحجازية، وأما الزيارة الثانية والثالثة عامي (1880م)، و (1884م) وكانتا بقصد أداء فريضة الحج، عندما كان أميناً لصرة المحمل، وسجل وقائعهما في كتابيه "مشعل المحمل، وكوكب الحج"، أما الرحلة الرابعة والأخيرة، فكانت مهمة رسمية بقصد تسليم قمح صدقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة بجدة عام (1885م) وجاء ذكرها في ذيل كتابه "كوكب الحج". باشا، الرحلات الحجازية، ص 13، 14.

[4] باشا، الرحلات الحجازية، ص 237، 238.

[5] الجاسم، العثمانيون والحجاز، ص 437.

ويمكن القول: إن الرحالة الذين زاروا ولاية الحجاز في فترة تولي السلطان عبد الحميد الثاني، قد أشاروا في أكثر من موضع إلى اهتمام السلطان بالجانب الصحي في ولاية الحجاز للأسباب التي تم ذكرت سابقاً، لكنهم في نفس الوقت أشاروا إلى أن التراجع الواضح في الجانب الصحي أثر بشكل كبير على مدن ولاية الحجاز، خاصة في عهد الضعف الذي ساد الدولة العثمانية أواخر عهدها، وانقضاض العديد من الدول الأوروبية عليها بعد استغلالهم هذا الضعف، مما جعلها تهمل بصورة كبيرة الاهتمام بولاية الحجاز بصورة عامة، ووضعها الصحي بصورة خاصة، حيث تعاملت الدولة العثمانية مع الأمراض الوبائية التي كانت تظهر في بعض مواسم الحج في ولاية الحجاز.

وكذلك التقرير الذي قدمه الطبيب المصري عبد الحميد الشافي إلى الباب العالي عن الأوضاع الصحية بولاية الحجاز في موسم الحج عام 1310هـ/1892م، مع إحصائيات عن حالات الوفاة في مختلف مناطق ولاية الحجاز، بما فيها المشعر الحرام، بدءاً من عام 1298 – 1320هـ/1881– 1907م، وذلك مع بيان حالات الوفاة، هل كانت بأمراض عادية أم بسبب المرض الوبائي[1].

ويدل محتوى التقرير على عدم كفاءة التدابير الصحية المتخذة في موسم الحج، وبيّن سوء الأوضاع الصحية في ولاية الحجاز، وكثرة عدد الوفيات من جراء المرض الوبائي المنتشر بين الحجاج، وهو ما أثبت أن الإدارة الصحية في ولاية الحجاز لم تقم بواجبها تجاه الأوضاع الصحية في موسم الحج، وهذا ما دفع الدولة العثمانية إلى الاهتمام بهذا الموضوع، والعمل على احتوائه[2].

ويتضمن التقرير– أيضاً– عدد الحجاج الواصلين إلى جدة من خلال البحر، حيث بلغ عددهم (92,635) شخصاً، أما عدد العائدين إلى بلادهم من جدة فقد بلغ (45,085) حاجاً،

---

[1] الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.SH. 4/55. نقلاً عن: صابان، سهيل، الأمراض والوفيات في الحجاز في مواسم الحج (1298 – 1325هـ/1881 – 1907م) في ضوء التقارير والوثائق العثمانية، مجلة الجمعية التاريخية، ع 16، جامعة الملك سعود، الرياض، 2007م، ص 170. وسيشار له لاحقاً: صابان، الأمراض والوفيات في الحجاز.

[2] صابان، الأمراض والوفيات في الحجاز، ص 174.

وقد توجه منهم (12,268) حاجاً إلى المدينة المنورة عن طريق ينبع، ووصل من ينبع إلى المدينة المنورة (9,932) حاجاً[1].

وكذلك احتوى تقرير الطبيب على عدد الوفيات التي وقعت في ينبع في شهر حزيران من عام 1310هـ/1892م، فقد بلغ عدد الوفيات (186) شخصاً، وكان المتوفى منهم من المرض الوبائي قد بلغ (171) شخصاً، وأيضاً بلغ عدد الوفيات في ينبع في شهر تموز من عام 1310هـ/1892م (550) شخصاً، توفي منهم (465) شخصاً بسبب المرض الوبائي[2].

أما بالنسبة لإحصائيات الوفيات في ولاية الحجاز، خلال فترة الدراسة 1292–1326هـ/1876 – 1909م، التي حصلت جراء المرض الوبائي، فهي ما سيذكر وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (37) (إحصائية بحالات الوفاة من المرض الوبائي في ولاية الحجاز عام 1881 –1908م)[3]

ر.م	التاريخ	عدد الوفيات	الموقع
1	26–7–1298هـ / 23–6–1881م	3	جدة
2	7–8–1298هـ / 4–7–1881م	4	جدة
3	19إلى28–10–1298هـ / 13إلى21–9–1881م	43	مكة المكرمة
4	24–12–1307هـ / 10–8–1890م	76	جدة
5	25–12–1307هـ / 11–8–1890م	83	مكة المكرمة
6	27–12–1307هـ / 13–8–1890م	35	جدة
7	28–12–1307هـ / 14–8–1890م	28	مكة المكرمة
8	28–12–1307هـ / 14–8–1890م	24	جدة

[1] صابان، الأمراض والوفيات في الحجاز، ص 176.

[2] المرجع نفسه، ص 177.

[3] الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.HUS. 168/80. نقلاً عن: صابان، الأمراض والوفيات في الحجاز، ص 179 – 184.

9	1307-12-29هـ / 1890-8-15م	20	جدة
10	1307-12-29هـ / 1890-8-15م	33	مكة المكرمة
11	1307-12-30هـ / 1890-8-16م	39	مكة المكرمة
12	1308-1-4هـ / 1890-8-19م	7	مكة المكرمة
13	1308-1-4هـ / 1890-8-19م	15	جدة
14	1308-1-6هـ / 1890-8-21م	15	جدة
15	1308-12-6هـ / 1891-7-12م	22	مكة المكرمة
16	1308-12-8هـ / 1891-7-14م	24	مكة المكرمة
17	1308-12-9هـ / 1891-7-15م	51	مكة المكرمة
18	1308-12-11هـ / 1891-7-17م	40	منى
19	1308-12-12هـ / 1891-7-18م	381	مكة المكرمة/منى
20	1308-12-13هـ / 1891-7-19م	70	منى
21	1308-12-14هـ / 1891-7-20م	335	مكة المكرمة
22	1308-12-16هـ / 1891-7-22م	10	مكة المكرمة
23	1308-12-17هـ / 1891-7-23م	18	جدة
24	1308-12-18هـ / 1891-7-24م	151	مكة المكرمة
25	1308-12-21هـ / 1891-7-27م	19	جدة
26	1308-12-22هـ / 1891-7-28م	55	مكة المكرمة
27	1308-12-22هـ / 1891-7-28م	18	جدة
28	1308-12-23هـ / 1891-7-29م	43	مكة المكرمة
29	1308-12-24هـ / 1891-7-30م	11	جدة
30	1308-12-25هـ / 1891-7-31م	47	مكة المكرمة

31	1308-12-25هـ / 1891-7-31م	8	جدة
32	1308-12-26هـ / 1891-8-1م	34	مكة المكرمة
33	1308-12-26هـ / 1891-8-1م	23	جدة
34	1308-12-27هـ / 1891-8-2م	25	مكة المكرمة
35	1308-12-27هـ / 1891-8-2م	18	جدة
36	1308-12-28هـ / 1891-8-3م	11	مكة المكرمة
37	1310-12-7هـ / 1893-6-21م	221	مكة المكرمة
38	1310-12-10هـ / 1893-6-24م	220	منى
39	1310-12-12هـ / 1893-6-26م	499	منى
40	1310-12-12هـ / 1893-6-26م	500	جدة
41	1310-12-15هـ / 1893-6-29م	40	جدة
42	1310-12-16هـ / 1893-6-30م	50	جدة
43	1310-12-17هـ / 1893-7-1م	80	جدة
44	1310-12-17هـ / 1893-7-1م	452	مكة المكرمة
45	1310-12-18هـ / 1893-7-2م	294	مكة المكرمة
46	1310-12-18هـ / 1893-7-2م	134	جدة
47	1310-12-20هـ / 1893-7-4م	214	مكة المكرمة
48	1310-12-20هـ / 1893-7-4م	406	جدة
49	1310-12-27هـ / 1893-7-11م	66	جدة
50	1310-12-27هـ / 1893-7-11م	81	مكة المكرمة
51	1310-12-28هـ / 1893-7-12م	18	جدة
52	1310-12-28هـ / 1893-7-12م	34	مكة المكرمة

53	1310-12-29هـ / 1893-7-13م	21	جدة
54	1310-12-29هـ / 1893-7-13م	26	مكة المكرمة
55	1311-1-5هـ / 1893-7-18م	5	مكة المكرمة
56	1312-11-20هـ / 1894-5-14م	1	محجر صحي كمران
57	1312-11-23هـ / 1894-5-17م	2	مكة المكرمة
58	1312-11-24هـ / 1894-5-15م	3	مكة المكرمة
59	7إلى1315-1-16هـ / 7إلى1897-6-16م	24	جدة
60	1315-1-9هـ / 1897-6-9م	6	جدة
61	1315-1-11هـ / 1897-6-11م	3	جدة
62	1315-1-12هـ / 1897-6-12م	1	جدة
63	1315-1-13هـ / 1897-6-13م	6	جدة
64	1315-1-14هـ / 1897-6-14م	6	جدة
65	1315-1-18هـ / 1897-6-18م	3	جدة
66	1315-1-19هـ / 1897-6-19م	1	جدة
67	1315-1-20هـ / 1897-6-20م	3	جدة
68	1315-1-22هـ / 1897-6-22م	4	جدة
69	1315-1-23هـ / 1897-6-23م	1	جدة
70	1315-1-24هـ / 1897-6-24م	1	جدة
71	1315-1-25هـ / 1897-6-25م	2	جدة
72	1315-1-26هـ / 1897-6-26م	1	جدة
73	1315-1-28هـ / 1897-6-28م	1	جدة
74	1315-1-29هـ / 1897-6-29م	1	جدة

75	1315-2-1هـ / 1897-7-1م	1	جدة
76	1316-11-20هـ / 1899-3-31م	8	جدة
77	1316-11-29هـ / 1899-4-9م	5	جدة
78	1316-12-1هـ / 1899-4-11م	6	جدة
79	1324-12-14هـ / 1907-1-28م	14	جدة
80	1325-1-15هـ / 1907-3-10م	88	جدة
81	1325-12-7هـ / 1908-1-10م	257	مكة المكرمة
82	1325-12-9هـ / 1908-1-12م	62	مكة المكرمة
83	1325-12-10هـ / 1908-1-13م	16	مكة المكرمة
84	1325-12-10هـ / 1908-1-13م	82	منى
85	1325-12-11هـ / 1908-1-14م	31	مكة المكرمة
86	1325-12-11هـ / 1908-1-14م	201	منى
87	1325-12-12هـ / 1908-1-15م	143	مكة المكرمة
88	1325-12-12هـ / 1908-1-15م	195	منى
89	1325-12-13هـ / 1908-1-16م	486	مكة المكرمة
90	1325-12-13هـ / 1908-1-16م	2	جدة
91	1325-12-14هـ / 1908-1-17م	1	جدة
92	1325-12-14هـ / 1908-1-17م	394	مكة المكرمة
93	1325-12-16هـ / 1908-1-19م	246	مكة المكرمة
94	1325-12-17هـ / 1908-1-20م	186	مكة المكرمة
المجمـــــــــــــــتوع		7,882 حالة وفاة	

يتبين من الجدول السابق أن مجموع عدد الوفيات في موسم الحج من عام 1298 – 1325هـ/1881 – 1908م قد بلغ في مكة المكرمة (4,577) حالة، بينما بلغ في جدة (1,811) حالة، أما في منى فقد بلغ (1,493) حالة، وأما في محجر صحي كمران فبلغ حالة واحدة فقط، فالمجموع الكلي للوفيات هو (7,882) حالة وفاة.

وأما بالنسبة لإحصائيات الوفيات في مكة المكرمة عام 1298هـ/1881م، التي حصلت من الأمراض العادية والوباء، فهي ما سيذكر وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (38) (إحصائية بحالات الوفاة في مكة المكرمة من الوباء وغيره من الأمراض عام 1881م)[1]

ر.م	التاريخ	الأمراض العادية	الوباء[2]	مجموع عدد المتوفين
1	19-10-1298هـ/13-9-1881م	25 حالة وفـــاة	ـــــ	25
2	20-10-1298هـ/14-9-1881م	20 حالة وفـــاة	ـــــ	20
3	21-10-1298هـ/15-9-1881م	22 حالة وفـــاة	ـــــ	22
4	22-10-1298هـ/16-9-1881م	18 حالة وفـــاة	ـــــ	18
5	23-10-1298هـ/17-9-1881م	20 حالة وفـــاة	ـــــ	20
6	24-10-1298هـ/18-9-1881م	23 حالة وفـــاة	ـــــ	23
7	25-10-1298هـ/19-9-1881م	20 حالة وفـــاة	15	35
8	26-10-1298هـ/20-9-1881م	13 حالة وفـــاة	10	23
9	27-10-1298هـ/21-9-1881م	13 حالة وفـــاة	10	23
10	28-10-1298هـ/22-9-1881م	8 حالات وفـــاة	8	16
11	29-10-1298هـ/23-9-1881م[3]	16 حالة وفـــاة	27	43
12	30-10-1298هـ/1881م	11 حالة وفـــاة	20	31

[1] الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.ASK. 63/45. نقلاً عن: صابان، الأمراض والوفيات في الحجاز، ص 185، 187.

[2] الوباء ذكر هكذا عند "صابان" دون تحديد نوعه، والباحث يرجح أنه وباء الطاعون أو الكوليرا.

[3] الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.HUS.168/106. نقلاً عن: صابان، الأمراض والوفيات في الحجاز، ص 187.

13	1298-11-1هـ/1881-9-24م	18 حالة وفـــاة	27	45
14	1298-11-2هـ/1881-9-25م	19 حالة وفـــاة	23	42
15	1298-11-3هـ/1881-9-26م	14 حالة وفـــاة	17	31
16	1298-11-4هـ/1881-9-27م	10 حالات وفــاة	14	24
17	1298-11-5هـ/1881-9-28م	8 حالات وفـــاة	10	18
18	1298-11-6هـ/1881-9-29م	16 حالة وفـــاة	19	35
19	1298-11-7هـ/1881-9-30م	12 حالة وفـــاة	7	19
20	1298-11-8هـ/1881-10-1م	7 حالات وفـــاة	10	17
21	1298-11-9هـ/1881-10-2م	10 حالات وفــاة	4	14
22	1298-11-10هـ/1881-10-3م	14 حالة وفـــاة	3	17
23	1298-11-11هـ/1881-10-4م	10 حالات وفــاة	4	14
24	1298-11-12هـ/1881-10-5م	11 حالة وفـــاة	7	18
25	1298-11-13هـ/1881-10-6م	11 حالة وفـــاة	7	18
المجمـــــــوع		369	242	611

من خلال هذا الجدول يتبين أن حالات الوفاة التي وقعت في مكة المكرمة عام 1298هـ/1881م من الأمراض العادية (369) حالة، بينما كان عدد الوفيات بسبب الوباء (242) حالة، فالمجموع الكلي هو (611) حالة وفاة.

الخاتمـــــة

الخاتمـــة

في نهاية هذه الدراسة يمكن حصر أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي التي تمثلت في الآتي:

إبراز الأهمية التي حظيت بها ولاية الحجاز في السياسة العثمانية، منذ السيطرة العثمانية عليها وحتى خلع السلطان عبد الحميد الثاني من الحكم، وذلك بحكم موقعها في نفوس المسلمين؛ نظراً لما تحتويه من مقدسات دينية إسلامية، يحج إليها المسلمون من كافة الأقطار الإسلامية.

وكان من مظاهر اهتمام السلطان عبد الحميد الثاني بولاية الحجاز: تعيين شريف لها من الحجازيين أنفسهم، يوافق عليه السلطان العثماني، ويقوم بدعمه من أجل القيام بالإصلاحات في ولاية الحجاز، حيث كان هؤلاء الأشراف يعملون تحت إمرة السلطنة العثمانية، إلا القليل منهم الذين يتمردون بطريقة أو بأخرى على السلطنة العثمانية بسبب بعدها عن ولاية الحجاز.

واستطاع السلطان عبد الحميد الثاني القيام بعدة إصلاحات في ولاية الحجاز، لم يقم بها أي سلطان عثماني من قبل، كاهتمامه بالجوانب الصحية والثقافية والتعليمية، فقد قام ببناء العديد من المستشفيات في ولاية الحجاز، وإرسال البعثات الطبية إلى أوروبا على نفقة الدولة العثمانية؛ لاكتساب الخبرات العديدة، واهتم كذلك بالجانب التعليمي في كل من: مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، والطائف، بعد أن كان التعليم قائماً في الأغلب على الأمور الدينية، في كل من: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، وعن طريق زوايا تعليمية، فأصبح التعليم أكثر شمولاً بعد قيامه ببناء المدارس والكليات العلمية، وقام بجلب التلاميذ وطلاب العلم من كافة الأقطار الإسلامية الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية، وإرسالهم إلى ولاية الحجاز للدراسة بها.

وقام السلطان عبد الحميد الثاني بأكبر إنجازين له طيلة تاريخ جلوسه على عرش السلطنة العثمانية، تمثل الإنجاز الأول في قيامه بتشييد سكة الحديد الحجازية، التي كانت أهم إنجازات الدولة العثمانية في ولاية الحجاز، فسهل بذلك وصول الحجاج إلى المناطق المختلفة في ولاية الحجاز؛ أما الإنجاز الثاني فتمثل في فكرة الجامعة الإسلامية، حيث طالت هذه الفكرة جميع المناطق التي وقعت تحت السيطرة العثمانية، وبعدها اهتم السلطان عبد الحميد الثاني– من خلال هذه الفكرة – بتطوير وترميم الأماكن الدينية في ولاية الحجاز، وتطوير البناء والتشييد

والتعمير وغير ذلك، واهتم كذلك بعلماء ولاية الحجاز، وكبار رجال الصوفية، وتقرب من الأشراف والمجتمع الحجازي، وعمل على بناء السكك الحديدية وطرق المواصلات وغيرها.

وكانت العلاقة التي جمعت السلطان عبد الحميد الثاني بالأشراف في ولاية الحجاز قائمة على الود والاحترام والطاعة التي أبداها هؤلاء الأشراف للسلطنة العثمانية، وهو ما انعكس على جميع مرافق الحياة في ولاية الحجاز، ولكن على الرغم من ذلك كان هناك بعض الأشراف الذين وجدوا أن السلطنة بعيدة عن ولاية الحجاز، فحاولوا التمرد عليها وعصيانها، وكان آخرهم الشريف الحسين، الذي تحالف مع بريطانيا وفرنسا للثورة على السلطنة العثمانية، وعندما نجح في ثورته لم تقم بريطانيا بالوفاء بوعدها الذي قطعته على نفسها للشريف الحسين بن علي.

وكذلك خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، وهي على النحو الآتي:

1- أن السلطنة العثمانية منذ سيطرتها على ولاية الحجاز اهتمت بها أكثر من أي بقعة في الولايات الأخرى التابعة لها، وذلك بحكم موقعها الجغرافي وقدسيتها الدينية والروحية، مما أكسبها هيبة وقوة معنوية أكثر من غيرها.

2- أن مدن ولاية الحجاز وما تحتويه من مناطق مقدسة كانت مطمعاً للكثير من الدول التي مرت بها، حيث إنها بجانب حضورها الديني، واحتوائها على مدن تجارية وزراعية مهمة، جعل العديد من الدول تتكالب عليها، وكانت الدولة العثمانية هي آخرها.

3- أن السيطرة العثمانية على ولاية الحجاز لم تتم بحد السيف مثلما حدث مع باقي الولايات التي استولى عليها العثمانيون، وهذا لا يعود إلى قوة ولاية الحجاز وصمودها، بل يرجع إلى قوة الدولة العثمانية وعدم قدرة الحجازيين على الصمود.

4- أن ولاية الحجاز كانت تتميز بوجود عدة مجالس إدارية تعمل على تنظيم شؤونها وحياتها، حيث اعتمد السلطان عبد الحميد الثاني على هذه المجالس في تسيير أمور هذه الولاية التي كان يسيطر عليها، مما أرغمه على الاستعانة بهؤلاء المعاونين للخروج بالدولة إلى بر الأمان.

5- أن السلطان عبد الحميد الثاني كان من أكثر السلاطين العثمانيين الذين اهتموا بولاية الحجاز من ناحية الصحة والعمران وغيرها، حيث بني عدة مستشفيات، وأرسل الخبراء والأطباء للوقوف على حاجات ولاية الحجاز من الناحية الصحية، كذلك اهتم بالعمران

وترميم الأماكن المقدسة، وبناء العديد من المساجد والمزارات الإسلامية وغيرها، وهو ما جعله رائد النهضة الحديثة لولاية الحجاز قبل سقوط دولته، بسبب هذه النهضة التي قام بها في ولاية الحجاز وغيرها.

6- أن السلطان عبد الحميد الثاني واجه معارضة شديدة من بعض أشراف ولاية الحجاز وبعض القبائل البدوية، لكنه استطاع بحنكته السياسية أن يتصدى لهم، بل وأن يلحق بهم الأذى أكثر من مرة، وقد أمن مكرهم لعدة سنوات، لكنه لم يستطع أن يكبح جماح هؤلاء المعارضين؛ بسبب البعد الجغرافي بين ولاية الحجاز والسلطنة العثمانية، والضعف الذي لحق بالدولة العثمانية – في أواخر عهده – من ناحية أخرى.

7- أن أشراف ولاية الحجاز لم يعارضوا مشروع الجامعة الإسلامية الذي قام بها لسلطان عبد الحميد الثاني طيلة سنوات عهده، بقدر ما كانت معارضتهم فقط للإصلاحات التي كانت تمس نفوذهم في ولاية الحجاز، حيث كان مشروع سكة الحديد أحد هذه الإصلاحات التي رأوا أنها ليست في صالحهم، وقد وقفوا مع شيوخ القبائل وغيرهم الذين رأوا أن هذه السكة سوف تكون وبالاً عليهم، من حيث إنها تقف حداً عائقاً أمام توفير أرزاقهم التي يكسبونها من وراء طرق الحجيج.

8- أن اهتمام السلاطين العثمانيين – منذ السلطان سليم الأول وحتى السلطان عبد الحميد الثاني – بولاية الحجاز من الناحية السياسية جعلهم يوجدون نظام الشرافة بها، وهو تعيين شريف من سلالة نبي–ﷺ– على ولاية الحجاز، يقوم عليها، ويهتم بها، ويكون تابعاً للسلطنة العثمانية في كل شيء، وهذا الأمر قوى من نفوذ الدولة، وجعل هؤلاء الأشراف يدينون بالولاء والطاعة لها إلا في حالات قليلة ونادرة.

9- أن الثورة العربية كان لها دورها البارز في توحيد العرب بجانب الشريف الحسين بن علي، وذلك بعدما كانت دولهم متفرقة وممزقة، يسيطر عليها أناس غير عرب، قبل أن يسيطر العثمانيون عليها، منذ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ومع سياسة الاتحاديين تدهورت حالة العرب في هذه المناطق قبل أن يقفوا يداً واحدة بجانب الشريف الحسين بن علي في الثورة العربية.

10- أن السلطان عبد الحميد الثاني – ومنذ توليه العرش – اهتم بالأماكن المقدسة في ولاية الحجاز، بل وعمل بكل جهد على توفير سبل الراحة للحجاج الذي يقطعون آلاف

الأميال في سبيل الوصول إلى الأراضي المقدسة، حيث كان مشروع خط سكة حديد الحجاز واحداً من أهم مشاريع السلطنة العثمانية، وهو مما يحسب للسلطان عبد الحميد الثاني في أهم إنجازاته الحضارية، الذي وفر الكثير من الوقت والجهد على الحجاج المسلمين.

11- يمكن القول: إن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني اهتم كثيراً بمدن ولاية الحجاز، خاصة مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ لما تحتويه من معالم دينية وإسلامية كثيرة، ومن مظاهر اهتمامه بهذه المدن كان اهتمامه بالتعليم؛ وذلك ببناء المدارس، وجلب آلاف التلاميذ من كافة الأقطار الإسلامية للاستفادة من علماء مكة المكرمة والمدينة المنورة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المصادر.

ثانياً: المصادر العربية.

ثالثاً: المراجع العربية.

رابعاً: المراجع المترجمة إلى العربية.

خامساً: الرسائل الجامعية.

سادساً: المجلات العلمية.

سابعاً: الصحف.

ثامناً: المراجع الأجنبية.

تاسعاً: المواقع الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المصادر:

- **الوثائق غير المنشورة:**
- **سالنامات دولت علية عثمانية**:

- سالنامة دولت علية عثمانية (1293هـ/1876م)، مطبعة العامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1294هـ/1877م)، مطبعة العامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1295هـ/1878م)، مطبعة العامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1296هـ/1879م)، مطبعة العامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1297هـ/1880م)، مطبعة العامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1298هـ/1881م)، مطبعة أبو السعود، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1299هـ/1881م)، مطبعة أبو السعود، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1300هـ/1882م)، مطبعة أبو الضياء، قسطنطينية.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1301هـ/1883م)، مطبعة نظارة المعارف الجليلة.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1302هـ/1884م)، مطبعة نظارة المعارف الجليلة.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1303هـ/1885م)، مطبعة نظارة المعارف الجليلة.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1304هـ/1886م)، مطبعة نظارة المعارف الجليلة.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1305هـ/1887م) مطبعة نظارة المعارف الجليلة.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1306هـ/1888م)، مطبعة نظارة المعارف الجليلة.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1307هـ/1889م)، مطبعة العامرة، إستانبول
- سالنامة دولت علية عثمانية (1308هـ/1890م)، مطبعة العامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1309هـ/1891م)، مطبعة العامرة. إستانبول
- سالنامة دولت علية عثمانية (1310هـ/1892م)، مطبعة عامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1311هـ/1893م)، مطبعة عامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1312هـ/1894م)، مطبعة العامرة، إستانبول.

- سالنامة دولت علية عثمانية (1313هـ/1895م)، مطبعة العامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1314هـ/1896م)، مطبعة عامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1315هـ/1897م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1316هـ/1898م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1317هـ/1899م)، مطبعة العامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1318هـ/1900م)، دار الخلافة العلية، مطبعة لري، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1319هـ/1901م)، دار الخلافة العلية، مطبعة لري، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1320هـ/1902م)، مطبعة العامرة، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1321هـ/1903م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1322هـ/1904م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1323هـ/1905م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1324هـ/1906م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1325هـ/1907م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1326هـ/1908م)، مطبعة أحمد إحسان وشركائه، إستانبول.
- سالنامة دولت علية عثمانية (1327هـ/1909م)، مطبعة سلانيك، إستانبول.

- **سالنامات ولاية الحجاز**:

- سالنامة ولاية الحجاز (1301هـ/1883م)، دفعة أولى، مطبعة ولاية الحجاز.
- سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/1885م)، المطبعة الأميرية، مكة المكرمة.
- سالنامة ولاية الحجاز (1305هـ/1887م)، المطبعة الأميرية، مكة المكرمة.
- سالنامة ولاية الحجاز (1306هـ/1888م)، المطبعة الأميرية، مكة المكرمة.
- سالنامة ولاية الحجاز (1309هـ/1891م)، دفعة أولى، مطبعة ولاية الحجاز.

ثانياً: المصادر العربية:

- أرسلان، شكيب، الرحلة الحجازية المسماة الارتسامات اللطاف في خاطرة الحاج إلى أقدس مطاف، تقديم وتعليق: السيد محمد رشيد رضا، ط1، دار النوادر، بيروت، 2007م.
- الأزرقي، أبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد (ت 250هـ/865م)، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، ج1، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، ط2، دار الثقافة، مكة المكرمة، 1965م.
- الإصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي (ت 346هـ/957م)، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، 2004م.
- الأفغاني، جمال الدين، عبده، محمد، العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، تحقيق: صلاح الدين البستاني، ط3، دار العرب، القاهرة، 1993م.
- الأنسي، محمد علي، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات (قاموس اللغة العثمانية)، د.ن، د.م، د.ت.
- أوغلي، مذكرات الأميرة عائشة عثمان، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة: صالح سعداوي صالح، ط1، دار البشير، عمان، 1991م.
- باشا، إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية محلاّة بمئات الصور الشمسية، ج1، 2، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1925م.
- باشا، محمد صادق، الرحلات الحجازية، إعداد وتحرير: محمد همام فكري، ط1، دار بدر للنشر والتوزيع، بيروت، 1999م.

- البتنوني، محمد لبيب، الرحلة الحجازية لولي النعم الحاج عباس حلمي باشا الثاني خديوي مصر، مطبعة الجمالية، مصر، 1911م.
- البخيت وآخرون، عدنان محمد، الوثائق الهاشمية: أوراق عبد الله بن الحسين – الخط الحديدي الحجازي (1923 – 1980م)، م8، ق2، جامعة آل البيت، عمان، 1996م.
- البركاتي، شرف عبد المحسن، الرحلة اليمانية للشريف حسين بن علي، ط2، دار الوراق للنشر والتوزيع، بيروت، 2009م.
- ابن بشر، عثمان بن عبد الله (ت 1290هـ/1873م)، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن آل الشيخ، ج1، ط4، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، السعودية، 1982م.
- البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت 487هـ/1094م)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج1، عالم الكتب للنشر، بيروت، 1983م.
- بيركهارت، جون لويس، رحلات إلى شبه جزيرة العربية، ط1، دار الانتشار العربي، بيروت، 2005م.
- بيهم، محمد جميل، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ط1، الناشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1950م.
- جودت، أحمد، تاريخ جودت، تحقيق: عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن الحميد، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.
- ابن الحسين، عبد الله، مذكرات الملك عبد الله، ط2، مجلة الرائد، عمان، 1947م.
- ابن الحسين، عبد الله، مذكراتي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م.
- الحلاق، أحمد البديري، حوادث دمشق اليومية (1154 – 1175هـ/1741 – 1762م)، تحقيق: أحمد عزت عبد الكريم، تنقيح: محمد سعيد القاسمي، ط1، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1959م.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ/1229م)، معجم البلدان، ج3، دار صادر، بيروت، 1993م.
- الحنفي، محمد بن أحمد بن إلياس (ت 928هـ/1522م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، ج5، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م.

- ابن حوقل، أبي القاسم محمد النصيبي (ت 366هـ/977م)، كتاب صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992م.
- دحلان، أحمد بن زيني (ت 1304هـ/1887م)، تاريخ أشراف الحجاز (1840 – 1883م)، تحقيق: محمد أمين توفيق، ط1، دار الساقي، بيروت، 1993م.
- دحلان، أحمد بن زيني (ت 1304هـ/1887م)، أمراء البلد الحرام منذ أولهم في عهد الرسول–ﷺ– حتى الشريف حسين بن علي، ط1، دار المتحدة للنشر والتوزيع، بيروت، 1980م.
- دحلان، أحمد بن زيني (ت 1304هـ/1887م)، تاريخ زيني الدين دحلان المسمى خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن سيدنا النبي–ﷺ– إلى وقتنا هذا بالتمام، تحقيق: محمد فارس الشيخ، مطبوعات أرض الحرمين، د.م، د.ت.
- دولتشين، عبد العزيز، الرحلة السرية للعقيد الروسي عبد العزيز دولتشين إلى الحجاز (1898 – 1899م)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008م.
- الديلمي، حمزة بن عبد العزيز (ت 463هـ/1071م)، المراسم في الفقه الأمامي، تحقيق: محمود البستاني، ط1، منشورات الحرمين، طهران، 1980م.
- الريحاني، أمين، ملوك العرب (رحلة في البلاد العربية)، ج1، ط8، دار الجيل، بيروت، 1987م.
- ابن زبالة، محمد بن الحسن (ت 199هـ/815م)، أخبار المدينة، توثيق ودراسة: صلاح عبد العزيز زين سلامة، ط1، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة المنورة، 2003م.
- السعيد، نوري، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي، في الحجاز وسوريا (1916 – 1918م)، ط2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1987م.
- السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية (1891 – 1908م)، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.
- ابن شبة، أبي زيد عمر النميري البصري (ت 262هـ/876م)، كتاب تاريخ المدينة المنورة (أخبار المدينة النبوية)، تعليق: علي محمد دندل، ياسين سعد الدين بيان، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.

- العميري، علي بن سالم، تراجم علماء جدة من الحضارمة، مخطوط، جامعة الملك سعود، الرياض، 1942م
- الغصين، فائز، مذكراتي عن الثورة العربية، مطبعة الترقي، دمشق، 1956م.
- القطبي، عبد الكريم، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام في تاريخ مكة المكرمة، على هامش كتاب خلاصة الكلام في بيان أمراء البيت الحرام، دار الثقافة، بيروت، 1958م.
- المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م.
- مذكرات السلطان عبد الحميد، تقديم وترجمة: محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991م.
- المكّي، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي (ت 832هـ/1429م)، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- المكّي، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي (ت 832هـ/1429م)، العقد الثمين في تاريخ البلد الآمين، تحقيق: محمد حامد الفقي، ج1، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1958م.
- المكي، محمد الأمين (ت 1318هـ/1900م)، خدمات العثمانيين في الحرمين الشريفين ومناسك الحج، ترجمة: ماجدة مخلوف، ط2، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2005م.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (ت 711هـ/1311م)، لسان العرب، ج1، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1999م.
- الموسوي، محمد بن عبد الله الحسيني الشهير بكبريت (ت 1070هـ/1660م)، رحلة الشتاء والصيف، تحقيق: محمد سعيد طنطاوي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، 1965م.
- الموصلي، محمد طاهر العمري، تأريخ مقدرات العراق السياسية، م1، المطبعة العصرية، بغداد، 1925م.
- نصيف، حسين محمد، ماضي الحجاز وحاضره، ج1، ط1، مكتبة ومطبعة خضير، القاهرة، 1930م.

- النهرواني، قطب الدين محمد بن علاء الدين علي بن أحمد (ت 988هـ/1580م)، تاريخ المدينة، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1996م.
- النهرواني، محمد بن أحمد بن محمد (ت 990هـ/1582م)، كتاب الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، تحقيق وتقديم: هشام عبد العزيز عطا، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، د.ت.
- نوفل، نوفل نعمة الله، الدستور، مراجعة وتدقيق: خليل الخوري، م1، 2، المطبعة الأدبية، بيروت، 1883م.
- الهمداني، لسان اليمن الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت 334هـ/946م)، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، ط1، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1990م.

ثالثاً: المراجع العربية:

- أحمد، إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516 – 1916م)، جامعة الموصل، الموصل، 1983م.
- إسماعيل، حلمي محروس، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997م.
- أنيس وآخرون، إبراهيم، المعجم الوسيط، ط4، مجمع اللغة العربية – مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004م.
- أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514 – 1914م)، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1993م.
- أوغلو، سنان معروف، نجد والحجاز في الوثائق العثمانية: الأحوال السياسية والاجتماعية في نجد والحجاز خلال العهد العثماني، ط1، دار الساقي، بيروت، 2002م.
- أوغلي، خليل ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني– بحوث ووثائق وقوانين، تقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 2000م.
- بدر، عبد الباسط، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج3، ط1، د.ن، المدينة المنورة، 1993م.

- بدوي، عبد الرحمن محمد، الإمام عبده والقضايا الإسلامية، د.ط، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة، د.ت.
- بكر، سيد عبد المجيد، الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ط1، تهامة للنشر والتوزيع، جدة، 1981م.
- بكر، عصمت عبد المجيد، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011م.
- بلول، مختار، المدينة المنورة درّة المدائن، ط1، دار بلول للنشر والتوزيع، الرياض، 2000م.
- البلوي، مطلق، العثمانيون في شمال الجزيرة العربية (1326 – 1341هـ/1908 – 1923م)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2007م.
- بيات، فاضل مهدي، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003م.
- بيات، فاضل مهدي، الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (العهد العثماني، أواسط القرن التاسع عشر)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م.
- الجاسم، نجاة عبد القادر، العثمانيون والحجاز في القرن التاسع عشر، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1978م.
- الجالودي، عليان عبد الفتاح، قضاء عجلون (1864 – 1918م)، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، 1994م.
- الجندي، أنور، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، ط1، دار ابن زيدون للطباعة، بيروت، 1986م.
- حافظ، عثمان، صور وذكريات عن المدينة المنورة، ط3، النادي الأدبي، المدينة المنورة، 1983م.
- حافظ، علي، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ط3، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة، 1996م.
- الحداد، محمد يحي، تاريخ اليمن السياسي، د.ن، القاهرة، 1976م.

- حراز، السيد رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب (1840 – 1909م)، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970م.
- حراز، رجب، أنيس، محمد، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م.
- حرب، محمد، السلطان عبد الحميد الثاني: آخر السلاطين العثمانيين الكبار (1258 – 1336هـ/1842 – 1918م)، ط1، دار القلم، دمشق، 1990م.
- الحسيني، محمد بن راضي الحسيني، الشعر في المدينة في القرن الثاني عشر الهجري، ط1، النادي الأدبي، المدينة المنورة، 2002م.
- الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1960م.
- الحمدي، صبري فالح، أشراف الحجاز في القرن الثامن عشر، ط1، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، 2009م.
- حمزة، فؤاد، قلب جزيرة العرب، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م.
- جلاد، فيليب بن يوسف، قاموس الإدارة والقضاء، تقديم: محمد صابر عرب، ج2، ط3، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2003م.
- الخالدي، محمد فاروق، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين، ط1، دار الراوي للنشر والتوزيع، الدمام، 2000م.
- خزعل، حسين خلف الدين، تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ج1، دار الطليعة، بيروت، د.ت.
- الدباغ، مصطفى مراد، جزيرة العرب موطن العرب ومهد الإسلام، ج1، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1963م.
- الدسوقي، محمد كمال، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، د.ن، القاهرة، 1986م.
- رافق، عبد الكريم، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، جامعة دمشق، دمشق، 1985م.
- رافق، عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديث – بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (1516 – 1798م)، ط2، د.ن، دمشق، 1968م.

- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون (1916 – 1919م)، ط1، جامعة دمشق، دمشق، 1974م.
- الراقد، محمد عبد المنعم، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1972م.
- الرمال، غسان، صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر خلال القرن العاشر الهجري – السادس عشر الميلادي، دار العلم، جدة، 1986م.
- الأرناؤوط وآخرون، محمد، مئة عام على الحرب العالمية الأولى مقاربات عربية، الأسباب والسياقات والتداعيات، م1، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016م.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج 1 – 8، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002م.
- ابن زيد، بكر بن عبد الله، خصائص جزيرة العرب، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، 1999م.
- الزيدي، مفيد، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.
- السباعي، أحمد، تأريخ مكة: دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ج1، ط1، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999م.
- سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 – 1930م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.
- سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل للقضية العربية في ربع قرن، م1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م.
- سلطان، علي، تاريخ العرب الحديث (1516– 1918م)، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 19990م.
- شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي: العهد العثماني، ج8، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000م.

- الشامخ، محمد عبد الرحمن، التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني، ط2، دار العلوم، الرياض، 1982م.
- الشامخ، محمد عبد الرحمن، الصحافة في الحجاز (1908 – 1941م): دراسة ونصوص، ط1، دار الأمانة، بيروت، 1971م.
- شهاب، أسامة يوسف، الاتجاه الإسلامي في نهضة الشريف الهاشمي: دراسة في الفكر السياسي للثورة العربية الكبرى وثائق ونصوص وأسانيد، مركز اللغات، عمان، 1995م.
- شاهين، عزة بنت عبد الرحيم بن محمد، خدمات الحج في الحجاز خلال العصر العثماني، ط1، دار القاهرة، القاهرة، 2006م.
- الشرقاوي وآخرون، أحمد عبد الوهاب، جغرافية الممالك العثمانية، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2018م.
- الشريف، أحمد إبراهيم، الحجاز قبيل ظهور الإسلام، الندوة العالمية الثالثة لدراسات تاريخ الجزيرة العربية (الجزيرة العربية في عصر الرسول–ﷺ– والخلفاء الراشدين)، ج1، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989م.
- الشريف، أحمد إبراهيم، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965م.
- الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، ج2، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1980م.
- شوابكة، أحمد فهد، حركة الجامعة الإسلامية، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، 1984م.
- صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.
- صابان، سهيل، نصوص عثمانية عن الأوضاع الثقافية في الحجاز: الأوقاف، المدارس، المكتبات، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، 2001م.
- صايغ، أنيس، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، 1966م.
- صفوة، نجدة فتحي، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، (1914 – 1915م)، م1، ط1، دار الساقي، بيروت، 1996م.

- الصلابي، علي محمد، السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م.
- صواف، فائق بكر، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1978م.
- العابد، صالح، النظام الإداري من الاحتلال المغولي حتى عهد السيطرة العثمانية (656 – 941هـ/1258 – 1834م)، حضارة العراق، ج10، مكتبة الثقافي ثقافي، بغداد، 1985م.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1974م.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضرية؛ التاريخ الحديث: الدولة العثمانية، ج4، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م.
- عبد الغني، عارف، تاريخ أمراء مكة المكرمة، ط1، دار البشائر، دمشق، 1992م.
- عز الدين، قاسم، الإدارة الصحية في الحجاز تقرير الحج عام (1330هـ/1912م)، د.ن، د.م، د.ت.
- أبو علية، عبد الفتاح حسن، تاريخ الدولة السعودية الثانية (1256 – 1309هـ/1840 – 1891م)، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1991م.
- عمارة، محمد، الجامعة الإسلامية والفكرة القومية نموذج مصطفى كامل، ط1، دار الشروق، بيروت، 1994م.
- عمارة، محمد، الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري، ط1، دار الشروق، بيروت، 1997م.
- عمر، عمر عبد العزيز، دراسات في تاريخ العرب الحديث – الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثاني عشر، دار النهضة العربية، بيروت، 1971م.
- عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864 – 1914م)، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، القاهرة، 1969م.
- عوض، عبد العزيز محمد، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ج1، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م.

- العيدروس، محمد حسن، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي، ط1، دار المتنبي، أبوظبي، د.ت.
- غرايبة، عبد الكريم محمود، تاريخ العرب الحديث، ط2، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987م.
- غرايبة، عبد الكريم محمود، مقدمة في تاريخ العرب الحديث (1500 – 1918م) (العراق والجزيرة العربية)، ج1، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1960م.
- غالب، محمد أديب، من أخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي، ط1، دار اليمامة، د.م، 1975م.
- فاسيلييف، أليسكي، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، ج1، ط4، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013م.
- الفواز، عبد العزيز سليمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- الفواز، كليب سعود، المراسلات المتبادلة بين الشريف الحسين والعثمانيين (1908–1918م)، المكتبة الوطنية، الإسكندرية، 1997م.
- الفوزان، إبراهيم فوزان، إقليم الحجاز وعوامل نهضته الحديثة، مطبعة الفرزدق، الرياض، 1975م.
- قاسم، رياض زكي، موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين، ط1، دار الجيل، بيروت، 2004م.
- القحطاني، حمد محمد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز (1297 – 1323هـ/1880 – 1905م)، ط2، الدار العربية الموسوعات، بيروت، 2009م.
- كحالة، عمر رضا، جغرافية شبه جزيرة العرب، ط2، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، 1964م.
- مجاهد، زكي محمد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م.
- مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية العالمية، م9، ط2، مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م.

- محافظة، علي، العلاقات الألمانية الفلسطينية من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية (1841– 1945م)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981م.
- المدينة المنورة تاريخ ومعالم، ط1، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة المنورة، 2013م.
- بني المرجة، موفق، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، مؤسسة صقر الخليج للطباعة، الكويت، 1984م.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986م.
- المغربي، محمد علي، ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة، ط2، دار العلم، جدة، 1984م.
- المغلوث، سامي بن عبد الله، أطلس تاريخ الدولة العثمانية، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 2014م.
- المكي، عبد الفتاح حسين، تاريخ أمراء البلد الحرام عبر عصور الإسلام، مكتبة العارف، الطائف، 1986م.
- منسي، محمود صالح، حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978م.
- موسى، سليمان، لورنس والعرب من وجهة نظر عربية، الناشر المؤلف، عمان، 1962م.
- ناتنغ، أنتوني، ثوماس، لويل، لورنس لغز الجزيرة العربية، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1987م.
- النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869 – 1917م)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م.
- الأنصاري، عبد القدوس، آثار المدينة المنورة، ط3، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1973م.

- الأنصاري، عبد القدوس، تاريخ مدينة جدة، ط1، مطابع دار الأصفهاني، جدة، 1963م.
- النعيمي، أحمد نوري، النظام السياسي في تركيا، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.
- نوار، عبد العزيز، سليمان، الشعوب الإسلامية (الأتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند)، دار النهضة العربية، بيروت، 1973م.
- هاشم، هشام سوادي، تاريخ العرب الحديث من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى (1516 – 1918م)، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م.
- هريدي، محمد عبد اللطيف، شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، دار الزهراء، القاهرة، 1989م.
- الهلالي، محمد مصطفى، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2004م.
- ياغي، إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996م.
- اليزيدي، مها سعيد، عمران المدينة المنورة وخططها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي دارسة حضارية (1250 – 1300هـ/1834 – 1882م)، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة، 2015م.
- يوسف، عماد عبد العزيز، الحجاز في العهد العثماني (1876 – 1918م)، ط2، دار الورّاق، بيروت، 2014م.

رابعاً: المراجع المترجمة إلى العربية:

- آرباجي، سيف الله، السلطان عبد الحميد الثاني: مشاريعه الإصلاحية وإنجازاته الحضارية، ترجمة: عبير سليمان، ط1، دار النيل، القاهرة، 2011م.
- آق كوندوز، أحمد، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ترجمة: فاضل بيات، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، عمان، 2004م.

- أداموف، ألكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، ج1، ط1، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، البصرة، 1982م.
- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: ناصر الدين الأسدي، إحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
- أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، ج2، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، 1990م.
- إيفانوف، نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية (1516 – 1574م)، ترجمة: يوسف عطا الله، تقديم: مسعود ضاهر، ط1، دار الفارابي للنشر، بيروت، 1988م.
- باشا، أيوب صبري، مرآة جزيرة العرب، ترجمة وتعليق: أحمد فؤاد متولي، الصفصافي أحمد المرسي، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1999م.
- جارشلي، إسماعيل حقي، أشراف مكة المكرمة وأمرائها في العهد العثماني، ترجمة: خليل علي مراد، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2003م.
- دانتسيغ، ب.م، الرحالة الروس في الشرق الأوسط، ترجمة وتعليق: معروف خزنة دار، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2008م.
- ديديه، شارل، رحلة الحجاز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي 1854م، ترجمة وتقديم: محمد خير البقاعي، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 2001م.
- رحلة سويلة مز أوغلي إلى بلاد الشام (1307هـ/1890م)، دراسة وترجمة وتحقيق: فاضل مهدي بيات، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، 2000م.
- ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة: عجاج نويهض، تعليق: شكيب أرسلان، ج1، 2، ط3، دار الفكر للطباعة، دمشق، 1973م.
- غوري، جيرالد دي، حكام مكة، ترجمة: محمد شهاب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م.
- فيلبي، سنت جون، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ترجمة: عمر الديسراوي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994م.
- موستراس، س، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة وتعليق: عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2002م.

- هورخرونيه، ك: سنوك، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، نقله إلى العربية: علي عودة الشيوخ، تعليق: محمد محمود السرياني، معراج نوّاب مرزا، ج1، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1999م.
- هيرزويز، لوكاز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، تقديم: عبد الخالق محمد لاشين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015م.
- يلماز، عمر فاروق، السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق العثمانية، ترجمة: طارق عبد الجليل السيد، مراجعة: الصفصافي أحمد المرسي، دار نشر عثمانلي، إستانبول، 2000م.

خامساً: الرسائل الجامعية:

- آقبيق، عزة علي، دخول السكك الحديدية إلى بلاد الشام أواخر الحكم العثماني وآثارها السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية (1891 – 1918م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: سمر بهلوان، جامعة دمشق، دمشق، 2006م.
- أحمد، إبراهيم خليل، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية (1908 – 1922م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عبد القادر أحمد اليوسف، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975م.
- بادشاه، حافظ محمد، الحجاز في أدب الرحلة العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: كفايت الله همداني، الجامعة الوطنية للغات، إسلام آباد، 2013م.
- بكري، محمد طه، الحجاز (859 – 923هـ/1454 – 1517م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: ناصر عبد الله البركاتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1990م.
- الجبوري، طالب عبد الغني، مشروع سكة حديد الحجاز، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: جاسم محمد حسن العدول، جامعة الموصل، الموصل، 2003م.
- الحسني، سمير حمدي عبد الله، الشريف عون الرفيق وعلاقته بالدولة العثمانية وولاتها في الحجاز (1299–1323هـ/ 1881–1905م)، دراسة تاريخية حضارية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عمر سالم بابكور، جامعة أم القرى، السعودية، 2015م.

- اللحياني، فهد بن مرزوق، المدينة المنورة في عهد الملك عبد العزيز (1343 – 1373هـ/1925 – 1953م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عادل بن محمد نور غباشي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، 2008م.
- دعدع، سحر بنت علي محمد، ولاة الحجاز في العصر العثماني في الفترة (923 – 1287هـ/1517 – 1870م): دراسة تاريخية حضارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: سليمان بن صالح آل كمال، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2012م.
- رضوان، نبيل عبد الحي، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس (1286 – 1326هـ/1869 – 1908م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: محمد عبد اللطيف البحراوي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1981م.
- الطائي، ذنون يونس، الأوضاع الإدارية في الموصل (1926 – 1958م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: إبراهيم خليل العلاف، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1998م.
- قرشي، رزيقة، نعلامن، حنان، السياسة الخارجية للدولة العثمانية خلال عهد السلطان سليم الأول (918 – 926هـ/1512 – 1520م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: محمود تركية، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2017م.
- كيفي، إيمان بنت إبراهيم، الحياة الاجتماعية بمكة المكرمة في عهد الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله (1343 – 1373هـ/1924 – 1953م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عادل بن محمد نور غباشي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005م.
- نعمة الله، إبراهيم محمد، الرملة في أواخر العهد العثماني (1281– 1333هـ/1864– 1914م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: رياض مصطفى شاهين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.
- هنية، خالد كمال، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية (2002 – 2015م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: إبراهيم محمود حبيب، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، 2015م.

- بني يونس، مأمون أصلان، قافلة الحج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني (1516 – 1918م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: وجيه كوثراني، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1997م.

سادساً: المجلات العلمية:

- أحمد، محمد، التطور التاريخي للعلاقات الألمانية السعودية في ثلاثينات القرن العشرين في ضوء الوثائق الألمانية، مجلة جامعة دمشق، ع 3، 4، م26، جامعة دمشق، دمشق، 2010م.
- التميمي، حميد أحمد حمدان، خطوات السيطرة العثمانية في المشرق والخليج العربي (1514 – 1574م)، مجلة المؤرخ العربي، ع 47، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1994م.
- الجابري، نزهة يقظان، قرى محافظة الطائف: سماتها وأنماطها، الجمعية الجغرافية المصرية، ع 52، ج2، د، ن، د. م، 2008م.
- الحربي، فائز بن موسى، الحالة الدينية وأبرز ملامحها في المناطق الريفية والقبلية في منطقة المدينة المنورة "ينبع النخل والصفراء أنموذجاً" خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري (1250 – 1300هـ/1834 – 1884م)، مجلة الدارة، ع 2، مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية، الرياض، 2011م.
- حسون، علي عبد الواحد، قراءة أولية في المشروع الإصلاحي عند جمال الدين الأفغاني، مجلة القادسية في الأدب والعلوم التربوية، ع3، 4، م4، جامعة القادسية، العراق، 2005م.
- الحصان، عبد القادر محمود، سكة الحديد الحجازي بمناسبة مرور مئة عام على الافتتاح الرسمي (1908/08/22 – 2008/08/22م): عرض ودارسة وتحليل الوثائق العثمانية والوطنية الخاصة بالتأسيس وسير العمل والافتتاح، مجلة البيان، ع3، م 5، جامعة آل البيت، الأردن، 2011م.
- الحصين، محمد بن عبد الرحمن، المناخة: ميدان وسوق المدينة المنورة منذ أربعة عشر قرناً من الزمان، مجلة جامعة الملك سعود، م6، جامعة الملك سعود، الرياض، 1994م.

- الحمدي، صبري فالح، أخبار الحجاز في كتب الرحلات والوثائق الروسية المنشورة (1879 – 1907م)، مجلة الآداب، ع 106، الجامعة المستنصرية، العراق، 2013م.
- الحمدي، صبري فالح، قوافل الحج ودورها في وحدة الوطن العربي خلال القرن الثامن عشر، مجلة شؤون عربية، ع 109، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2002م.
- الحميد، عبد اللطيف بن محمد، وثائق سكة حديد الحجاز في الأرشيف العثماني، مجلة الدارة، ع 3، م 18، دارة الملك الفيصل، الرياض، 1992م.
- ابن دهيش، عبد اللطيف عبد الله، المدارس الأهلية بجدة والطائف في أواخر العهد العثماني، مجلة الدارة، م 10، ع 3، دارة الملك فيصل، الرياض، 1984م.
- ابن دهيش، عبد اللطيف عبد الله، تقرير عن المؤسسات التعليمية في الحجاز في عام (1302هـ/1884م) دراسة وتحليل، مداولات اللقاء العلمي السنوي الثاني لجمعية التاريخ والآثار، رقم المؤتمر (2)، جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 2000م.
- رافق، عبد الكريم، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، ع 6، جامعة دمشق، دمشق، 1981م.
- رزق، يونان لبيب، أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة (1906م)، المجلة التاريخية المصرية، م 13، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1967م.
- الروقي، عايض بن خزام، المنشآت الطبية في الحرمين الشريفين خلال العهد العثماني (دراسة تاريخية وثائقية)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع 88، جامعة الكويت– مجلس النشر العلمي، الكويت، 2004م.
- السرحان، علي كامل، قافلة الحج العراقي وأهميتها في العهد العثماني، مجلة كلية التربية الأساسية، ع 12، جامعة بابل، بابل، 2013م.
- السعدون، خالد حمود، مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز، أسبابها، وتطوراتها خلال عامي (1326 – 1327هـ/1908 – 1909م)، مجلة الدارة، ع 2، دارة الملك فيصل، الرياض، 1988م.

- سنو، عبد الرؤوف، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية، مجلة حوار العرب، ع 4، د.ن، بيروت، 2004م.
- أبو الشعر، هند غسان، خط سكة حديد الحجاز (1900 – 1908م): إضاءات على مرحلة الإنشاء من خلال الصحافة المعاصرة، مجلة البيان، ع 3، م 3، جامعة آل البيت، الأردن، 2011م.
- أبو الشعر، هند غسان، دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي (1318 – 1326هـ/1900 – 1908م): صحيفة البشير البيروتية مصدراً، مجلة الأردنية للتاريخ والآثار، ع 3، م3، الجامعة الأردنية، عمان، 2009م.
- صابان، سهيل، الأمراض والوفيات في الحجاز في مواسم الحج (1298 – 1325هـ/1881 – 1907م) في ضوء التقارير والوثائق العثمانية، مجلة الجمعية التاريخية، ع 16، جامعة الملك سعود، الرياض، 2007م.
- صابان، سهل، جوانب من الحياة العلمية في الحجاز من خلال بعض الوثائق العثمانية (1039 – 1336هـ/1629 – 1917م)، مجلة الدرعية، ع1، م1، د.ن، السعودية، 1998م.
- صابان، سهيل، دار الشفقة في مكة المكرمة، عالم المخطوطات والنوادر، ع1، م5، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.
- صابان، سهيل، رحلة بروست إلى الحجاز عام (1311هـ/1893م)، مجلة الفيصل، ع 270، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 1999م.
- العارف، يوسف بن حسن، الأوضاع الصحية في الحجاز أواخر العهد العثماني قراءة في كتاب (الحجر الصحي في الحجاز 1865 – 1914م)، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ع 6، د.ن، السعودية، 2003م.
- عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، ع 117، 118، جامعة دمشق، دمشق، 2012م.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني (1517 – 1798م) من خلال الوثائق المحاكم الشرعية المصرية، مجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع 9، جامعة الكويت، الكويت، 1983م.

- عبد القادر، عصمت برهان الدين، أوضاع ولاية الموصل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال سالنامات الموصل العثمانية، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج 2، م 45، د.ن، بغداد، 1998م.
- عبد الله، نزار علوان، سكة حديد الحجاز وأشراف مكة المكرمة (1900 – 1914م): رؤية تاريخية لمراحل البناء والموقف المعارض (سكة حديد الحجاز، الفكرة والبناء، الموقف المعارض)، مجلة آداب المستنصرية، م 65، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014م.
- العريض، وليد صبحي، العمري، عمر صالح، أهالي قازان يستنجدون بالسلطان عبد الحميد الثاني من خلال وثيقة مؤرخة سنة (1308هـ/1891م)، مجلة جامعة طيبة: للآداب والعلوم الإنسانية، ع 7، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المدينة المنورة، 2014م.
- الغازي، أماني جعفر، دعم الدولة العثمانية للمؤسسات التعليمية في بلاد الحرمين خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني: دراسة وثائقية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع 64، جامعة أم القرى، عمادة شؤون المكتبات، مكة المكرمة، 2014م.
- فراج، بدر إبراهيم، دور الدولة العثمانية في نشر المذهب الحنفي في إفريقيا، د.م، د.ع، جامعة الإسكندرية، مصر، د.ت.
- لبيدنسكايا، تي، إن، شبه الجزيرة العربية كما وصفها بي ستينين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الوثيقة، ع52، م 26، د.ن، البحرين، 2007م.
- المهندس، أحمد عبد القادر، سكة حديد الحجاز: رحلة في الزمان والمكان، مجلة الدارة، ع 2، م 13، دارة الملك فيصل، الرياض، 1987م.
- موسى، سليمان، مشاهدات رحالة في الحجاز (1908 – 1909م)، المجلة الثقافية، م 52، الجامعة الأردنية، عمان، 2001م.
- المومني، نضال داود، مصر والأوضاع الصحية في الحجاز خلال مواسم الحج أواخر العهد العثماني (1900 – 1918م)، مجلة دراسات التاريخية، ع 101، 102، جامعة دمشق، لجنة دراسة تاريخ بلاد الشام، دمشق، 2008م.

- نصيرات، فدوى، السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين، مجلة المستقبل العربي، ع 422، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014م.
- الوهيبي، عبد الله، الحجاز كما حدّده الجغرافيون العرب، مجلة كلية الآداب، ع 1، م 1، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1970م.
- Alami, Jamal, (Education in the Hejaz under Turkish and Sharifian rule) The Islamic Quarteri, London, Vol. XIX, 1975.

سابعاً: الصحف:

- إكينجي، أكرم بوغرا، خدمات العثمانيين في الأراضي المقدسة، صحيفة ديلي، إستانبول، 2017م.
- الشرق الأوسط، مشروع لحفظ 100 ألف وثيقة عثمانية عن المدينة المنورة، جريدة العرب الدولية، ع 8495، د.ن، جدة، 2002م.
- شعبان، ممدوح، طابا: وحسم الصراع العسكري والسياسي، صحيفة الأهرام، ع 759، القاهرة، 2009م.
- الطحاوي، حاتم، السلطان العثماني وصحة الحجاج: قراءة في تقرير الطبيب شاكر القيساري، جريدة الحياة، ع 15265، د.ن، بيروت، 2005م.
- الكيلاني، ميعاد شرف الدين، الرتب والمناصب والألقاب في العهد العثماني، صحيفة الزمان، د.ع، د.ن، العراق، 2013م.
- مدور، أليسا، سكة الحجاز في دار النمر: حلم الشنغن العثماني، صحيفة الأخبار اللبنانية، ع 3471، جريدة الأخبار، بيروت، 2018م.
- النفجان، أيمن سعد، بركات الشريف من أعلام الجزيرة العربية في القرن العاشر الهجري، جريدة الرياض، ع 14134، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، 2007م.

ثامناً: المراجع الأجنبية:

- Hogarth, D.G, Arabia, Oxford University, London, 1922.
- Shaw, Standford, History of the Ottoman empire and modern Turkey (1280 - 1808), Volume1, Cambridge University, London, 1976.

تاسعاً: المواقع الإلكترونية:

- عبد السلام، (صلح دعان)، الشموخ، 2000م. https://www.marefa.org.
- القطوري، الصفصافي أحمد، قوافل الحج في العصر العثماني، شبكة الألوكة، موقع الإسلام في سوريا، 2010/10/02م.
- http://www.albabtainlibrary.org.kw..

الملاحـــــــق

ملحق رقم (1)

(خريطة ولاية الحجاز)

ملحق رقم (2)

(خريطة الخط الحديدي الحجازي وفروعه)

ملحق رقم (3)

(خريطة خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة)

ملحق رقم (4)

(الأوسمة العثمانية الخاصة بتأسيس خط سكة حديد الحجاز)

ملحق رقم (1)

(خريطة ولاية الحجاز)[1]

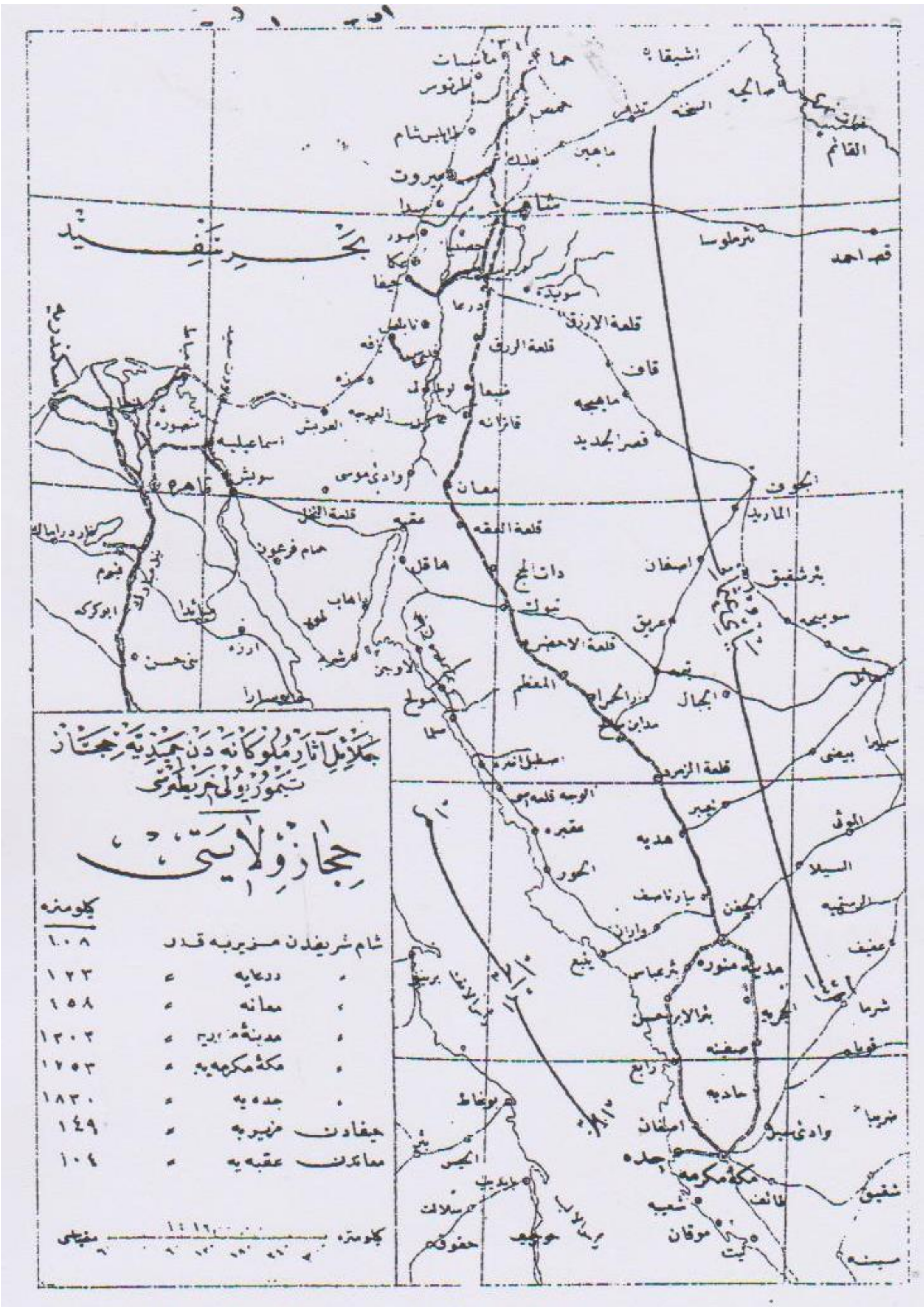

(1) أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ص 457؛ الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، ص 175.

ملحق رقم (2)

(خريطة الخط الحديدي الحجازي وفروعه)[1]

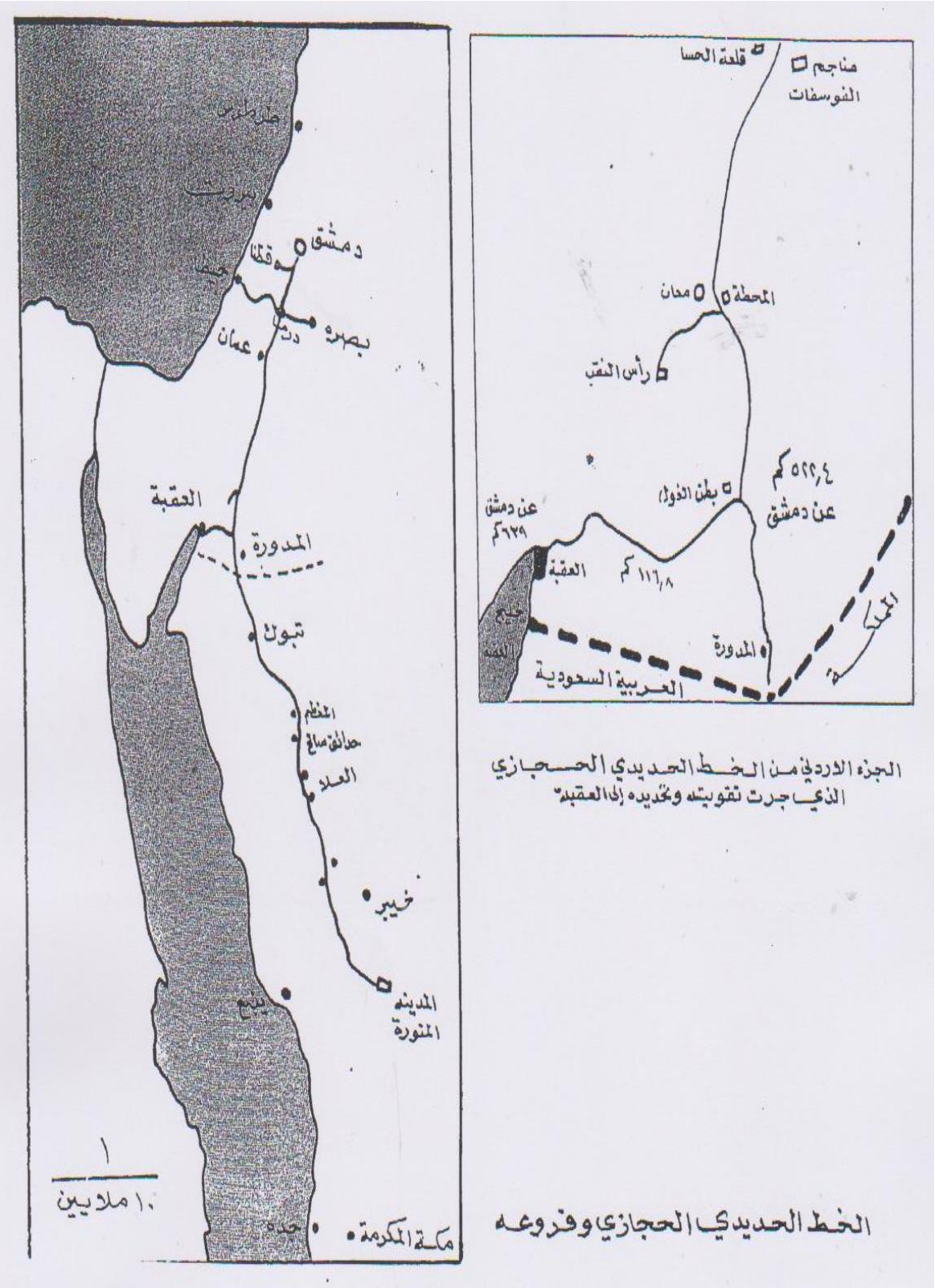

[1] بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 110.

ملحق رقم (3)

(خريطة خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة)[1]

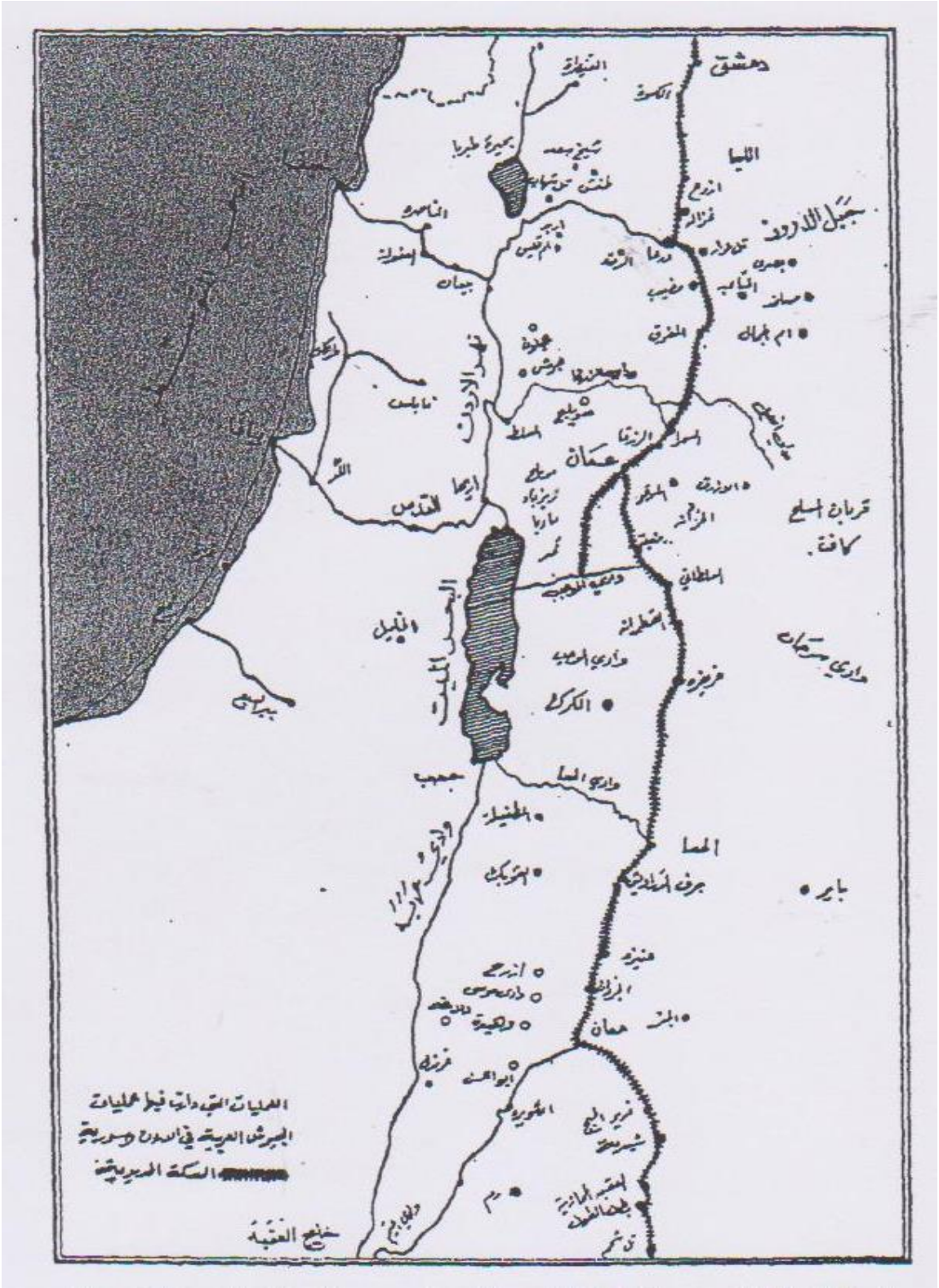

[1] بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 111.

ملحق رقم (4)

(الأوسمة العثمانية الخاصة بتأسيس خط سكة حديد الحجاز)[1]

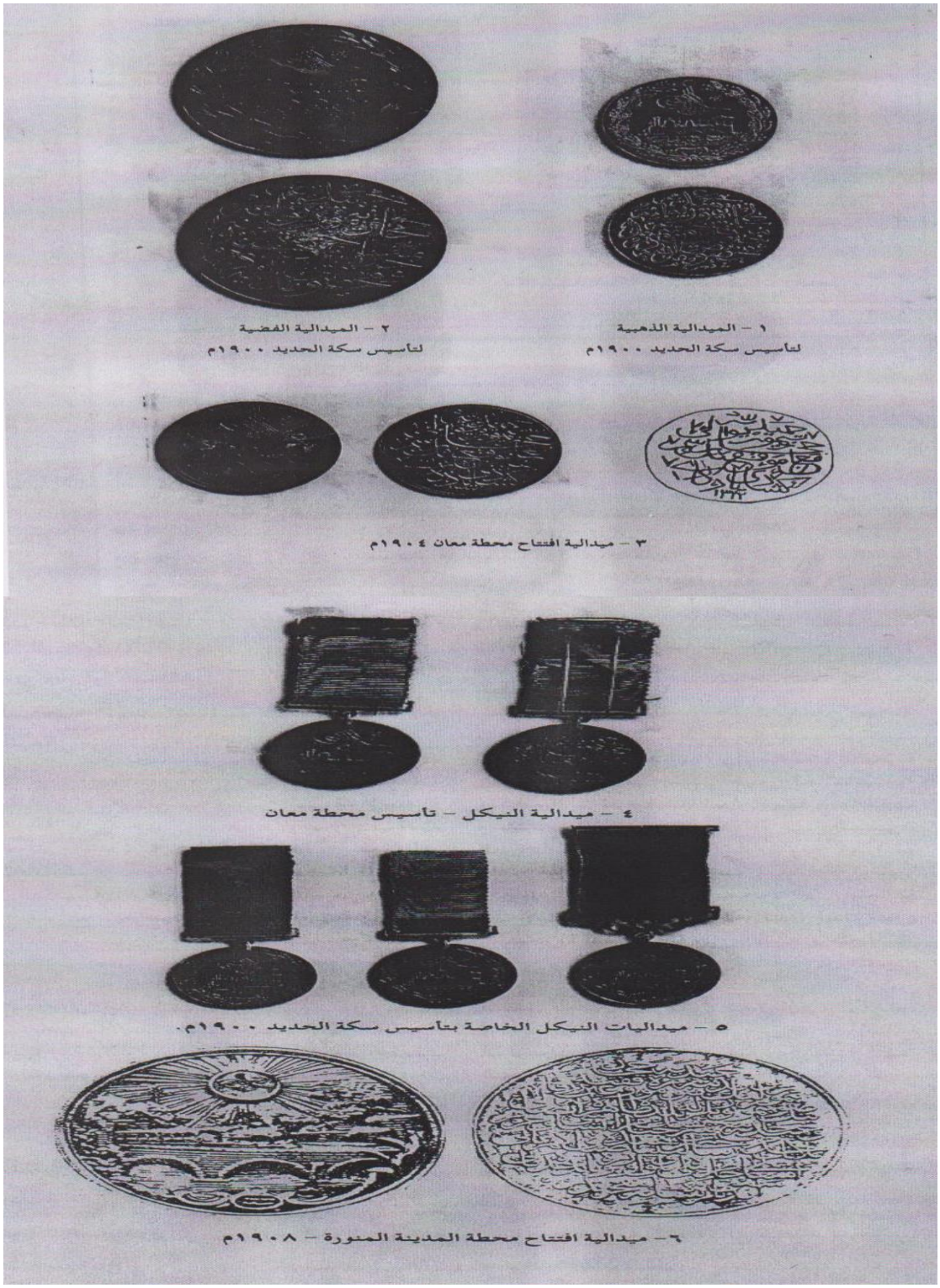

١ – الميدالية الذهبية
لتأسيس سكة الحديد ١٩٠٠م

٢ – الميدالية الفضية
لتأسيس سكة الحديد ١٩٠٠م

٣ – ميدالية افتتاح محطة معان ١٩٠٤م

٤ – ميدالية النيكل – تأسيس محطة معان

٥ – ميداليات النيكل الخاصة بتأسيس سكة الحديد ١٩٠٠م.

٦– ميدالية افتتاح محطة المدينة المنورة – ١٩٠٨م

[1] الحصان، سكة حديد الحجازي، ص 75 – 77.

Abstract

The Ottoman Policy in the Hejaz Region during the Reign of Sultan Abdul Hamid II (1293-1327AH / 1876-1909AD)

Bashir Hasan Hussein Assamo

(1670303006)

Dr. Alaa Kamel Abdul Jaber Saadeh

The study aimed to shed light on the Ottoman Policy in the Hejaz Region during the Reign of Sultan Abdul Hamid II (1293-1327 AH / 1876-1909AD).

The study showed that the Ottoman State has taken interest particularly in the Hejaz Governorate, which was not granted to another one for its religious, political and cultural status. Sultan Abdul Hamid II showed special carefulness about all aspects of life. He appointed superintendents to govern locally, and He was interested in building schools, mosques, hospitals and railways. The Hajj season had a prominent share in the patronage of the Sultan; he built areas in Mecca and Madinah, and he renovate and expand other areas. He performed to provide comfort for pilgrims on their pilgrimage voyages to Mecca. The Sultan was involved in the idea of the Islamic University, and adopted its application in Hejaz Governorate to resist against colonialist ambitions of European countries. Based on these successive initiatives, He was the most loyal servant to Islam & Muslims among Ottoman Sultans.

The study is composed of an introduction, preamble, five chapters and a conclusion. The introductory chapter deals with the political, social and economic conditions. in Hejaz Governorate before the reign of Sultan Abdul Hamid II. Chapter I involves the historical framework of the Ottomans and the Hejaz region, highlighting the designation of the Hejaz region, its location, its borders and its cities, and also the conditions of the Ottomans' control over this region and their policy toward it. The third chapter includes the life of Sultan Abdul Hamid II from birth to his assumption of political power. This chapter also touches upon:

1 - **Internal policy**: General reforms and the relationship with the political opposition, and dealing with the honorable Hejaz tribes and his position toward the Islamic University.

2 - **Foreign policy**: the relationship with Britain, France and Russia, and the attitude toward Germany and Sharif Hussein bin Ali.

Chapter Four is discuss the supervision and the railway project Hejaz during the reign of Sultan Abdul Hamid II.

The fifth chapter discusses the educational and health conditions in the province of Hejaz during the rule of the Sultan.

Finally, the conclusion traces the most important findings of the study.